

المركز الديمقراطي العربي برلين - المانيا

الأزمات العالمية المعقدة والكوارث يشهدها عام 2023

دراسات استشرافية



إشراف وتنسيق:

د.محمد المغير

المركز الديمقراطي العربي-غزة- فلسطين

وقائع اعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام 25–26 اذار-مارس

2023























المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

&

جامعة إب – اليمن

Demokratisches Deutsches Zentrum für MENA-Studien, Berlin, Deutschland







VR . 3383 – 6801 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717





كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي:

الأزمات العالمية المعقدة والكوارث يشهدها عام 2023: دراسات استشرافية

إشراف وتنسيق:

د. محمد المغير – المركز الديمقراطي العربي – غزة- فلسطين



النـــاشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا



جامعة إب-اليمن



كلية الرباط الجامعية-غزة-فلسطين



ينظمون المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بـ:

الأزمات العالمية المعقدة والكوارث يشهدها عام 2023: دراسات استشرافية

أيام 25- 26 / 03 / 2023 م

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيقZoom

ملاحظة: المشاركة مجانا بدون رسوم

الرئاسة الشرفية:

- أ.عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي–برلين–ألمانيا.
- أ.د. طارق أحمد قاسم المنصوب - رئيس، جامعة إب - اليمن.
- أ.د فؤاد عبد الرحمن حسان - نائب رئيس جامعة إب للدراسات العليا والبحث العلمي - اليمن.
- أ.د محمد رمضان الأغا - أستاذ دكتور التنمية المستدامة–الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.
- العميد / ركن ياسر منصور -عميد كلية الرباط الجامعية.

رئيس المؤتمر: د. محمد محمد المغير – المركز الديمقراطي العربي – غزة- فلسطين

هيئة المؤتمر:

- رئيس اللجنة العلمية : أ.د محمد رمضان الأغا - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين
- مدير المؤتمر: د. فضل قاسم الحضرمي - جامعة إب - اليمن
- المنسق العام : د. مراد يحيى الجحافي - جامعة إب - اليمن
- رئيس لجنة المتابعة : د. رعد قاسم العزاوي - استاذ العلاقات الدولية في جامعة جيهان - العراق
- رئيس لجنة الاتصال والتواصل الدولي : د. منال متولى - المركز الديمقراطي العربي - القاهرة - مصر
- التنسيق والنشر : د.حنان طرشان - المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا - برلين
- مدير ادارة النشر : د. ربيعة تمار - مدير إدارة النشر - المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا - برلي
- رئيس اللجنة التحضيرية : د. أحمد بوهكو - المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين
- التنسيق والنشر :د.حنان طرشان - المركز الديمقراطي العربي– ألمانيا - برلين
- رئيس اللجنة التنظيمية :أ. كريم عايش - المدير الأداري - المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا - برلين



أعضاء اللجنة العلمية:

د. عصام نظام عيروط – جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني – فلسطين	د.حنان طرشان – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين	د. حميدة كاظم العجل- جامعة الجنان–لبنان.
د. نسرين علي السلامة- جامعة دمشق، سوريا	د. سامية بوطيبة -جامعة الجزائر1 – الجزائر.	أ.د. محمد حسن عبده حسن داود- جامعة جينوفا- ايطاليا.
د. عاصم حمودة شحيبر- جامعة غزة- فلسطين.	د إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي- جامعة كسلا – السودان.	د. ربيعة تمار – مدير أدارة النشر – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين –
د. أمل فوزي أحمد عوض- جامعة حلوان- مصر.	د. فاطمة الزهراء عزيزي- جامعة محمد الخامس- المغرب.	د. خالد مصطفى- جامعة بويرة- الجزائر.
د. ميثم منفي كاظم العميدي- جامعة بابل- العراق.	د. منال متولي- مصر.	أ.د. محمد الأمين سعود – كلية الحقوق والعلوم السياسية -الجزائر
د. نادية علي المهدي عبدالنبي – جامعة سبها- ليبيا.	د. بنشرك عبدالقادر، جامعة الشلف- الجزائر.	د. هبة الرحمن أحمد -مصر
د. زكريا حسن حسين أبو دامس- الأردن.	د. مطهر يوسف بن ناصر- نيجيريا.	د. محمد كمال السيد- المعهد العربي لعلوم السلامة- مصر.
د. تحرير حماد – فلسطين.	د. شيماء شمس الدين حسين عبدالغفار- جامعة حلوان- مصر.	د. حلوز وفاء- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- الجزائر.
د. عبد الشافي عبد الدايم خليفة مواعين- الجامعة الاسلامية- منيسوتا.	د. محمد أشكر – كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية القانونية – مكناس.	العصر صورنام طحن- جامعة الجنان- لبنان.
أ.د سعد حسن الغديوي- جامعة الزيتونة- ليبيا.	د. حسين علاء حسين الزبداوي- جامعة بغداد – العراق	أ.د نورة رمدوم- جامعة سيدي بلعباس الجزائر.
د. محمد حمدي عبد العليم علام-جامعة طنطا- مصر	د. عبد الصمد خويا-كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- المغرب.	أ.د. لامية حسن- جامعة البويرة- الجزائر.
د. خالدي مصطفى- جامعة لونيسي على- الجزائر.	د. راس الماء بن على- جامعة ابن خلدون- الجزائر	د. أوان عبد الله محمود الفيضي- جامعة الموصل- العراق.
د. عامر شبل زيا- الجامعة المستنصرية- العراق.	د. أحمد جبريل العويطي- فلسطين	د. رواء طه درويش على- جامعة النهرين- العراق.
د. هشام بوخاري- جامعة الجزائر 2- الجزائر	أ.د هواري يوشهير- جامعة عمار ثليجي الأغواط- الجزائر.	د. زواويد لزهاري- جامعة غرداية- الجزائر.
د. محمد بن عزوز- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- الجزائر.	أ.د نزيهة وهابي- بجامعة علي لونيسي- البليدة02- الجزائر	د. عماد أحمد محمود أبو سمعان- وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني- فلسطين.
د. صباح أحمد محمود أبو شرخ- وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني- فلسطين.	د. وهيبة بوربعين- جامعة عين تموشنت- الجزائر.	د. شيماء عادل فاضل- الجامعة العراقية- العراق.

أ.د فطيمة ديلمي- جامعة الجزائر- الجزائر.	د. سليمان بورحلة- جامعة آكلي محند أولحاج البويرة- الجزائر.	د. عبد الله محمد أحمد النهاري- جامعة الحديدة- اليمن
د. فوزي محمد اللافي الحسومي- المعهد العالي للعلوم والتقنية- ليبيا.	د. خلود بوعصيدة- المعهد العالي للفنون والحرف بصفاقس- تونس	د. إقبال محمد رشيد صالح مصطفى الحمداني- وزارة التربية- العراق.
د. منال محمد رشيد صالح مصطفى الحمداني- وزارة التربية- العراق	د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ- جامعة السودان المفتوحة – السودان.	أ.د. خضر عباس عطوان- جامعة النهرين- العراق
د. ناصر عبد العزيز مصلح- فلسطين	د. وسام تيسير جودة- فلسطين	د. محمد إبراهيم عبد الله العوض- كلية السلامة للعلوم والتكنولوجيا- السودان
د. فواز عبد الله أحمد صالح باحميش_ جامعة عدن- اليمن	أ.د علي الحمادي – جامعة إب – اليمن.	أ.د علي محمد مياس – جامعة إب- اليمن.
د عادل حمود لطف – جامعة إب- اليمن.	د محمد فرحان – جامعة إب- اليمن	أ.د إسماعيل غالب المصنف – جامعة إب- اليمن.
أ.د إسماعيل غالب المصنف – جامعة إب- اليمن.	د. فضل قاسم الحضرمي- جامعة إب- اليمن.	د مراد يحي الجحافي – جامعة إب- اليمن.
أ.د. عارف محمد الرعوي- جامعة إب – اليمن.	د. عبد الله البخيتي – جامعة إب – اليمن	
اللجنة التنظيمية		
أ. عبد الملك محمد السقاف- جامعة إب – اليمن.	أ. نبيل علي الورافي – جامعة إب- اليمن	أ. رياض ماطر – جامعة إب – اليمن
ط.د . علي حميد الورافي- جامعة إب- اليمن.	أ. عفاف عبد السلام الوهابي- جامعة إب- اليمن.	أ. عيسى حزام دبوان- جامعة إب- اليمن
أ. عبدالملك الأكوع – جامعة إب – اليمن	أ. محمد الفقيه – الهلال الأحمر- اليمن	أ. رسلي الحماطي – الهلال الأحمر – اليمن
أ. فراس المداني – الهلال الأحمر – اليمن	أ. أحمد الصايدي – الهلال الأحمر – اليمن.	أ. بكيل يحي الجحافي- وزارة الصحة العامة والسكان- اليمن
أ. رشيم أمين الحضرمي – وزارة الصحة العامة والسكان- اليمن		



ديباجة المؤتمر:

يتعرض العالم في السنوات الأخير للعديد من الأزمات العالمية التى رفعت مستوى الهشاشة في الدول وأثرت بشكل مباشر على مسارات التنمية؛ مما ينعكس على آليات ومنهجيات تطبيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، إذ يعاني العالم من مخاطر وتبعات تفشي وباء كوفيد 19 في العالم، وخاصة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والتي نتجت عن انتشار كورونا، وفي ظل العمل على التعافي ظهرت الأزمة الأوكرانية الروسية التى هددت أمن الطاقة والغذاء بشكل عزز تكدس أو حرمان العديد من الدول من الطاقة، وصعوبة النقل للغذاء مما يهدد الأمن الغذائي.

إن التداعيات العالمية للتأثيرات السلبية للصراعات والنزاعات في العديد من الأقاليم والقارات يضع الباحثين للتفكير في مستقبل العالم والتنبؤ بالمخاطر والأزمات الناشئة نتيجة التعقيدات العالمية في القضايا الكبرى، وبحث الدول عن مصالحها الاستراتيجية وتقديمها على المصالح الانسانية العالمية، ويشهد العالم تحولات استراتيجية في المدخلات المرتبطة في العلاقات الدولية واثارة الصراع المعلن منها أو الخفي كالنزاع الاقتصادي الأمريكي الصيني أو الصراع على قيادة العالم، او تفكك الاتحاد الاوروبي، او نشأة اتحادات جديدة قادرة على معالجة الأزمات في أطار التعاون المحدود بين بعض الدول، كل ما سبق يدفعنا للتفكير بشكل اوسع وأعمق للوصول لأهم ما سوف يتعرض له العالم من نكبات ونكسات تهدد الاستقرار العالمي في قضايا متعددة ابرزها (القضية الروسية الاوكرانية، القضية الايرانية، القضية الصينية الأمريكية، القضية الفلسطينية، القضية السورية، قضايا اقتصاديات الدول النامية، الصراع الروسي الأمريكي، الصراع الكوري الامريكي، الرأسمالية العالمية، تفكك الاتحاد الأوروبي، انهيار المنظومة البريطانية، صعود دول النمور الأسيوية)

مؤتمر علمي دولي يعتمد على للدراسات الاستشرافية المساهمة فهم التبعات والتداعيات للمخاطر الناتجة عن الأزمات العالمية المعقدة والتي تؤثر بشكل مباشر على الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم، وهذا يساهم في التغير الدراماتيكي في عمليات الاستقرار للعديد من الدول التى تعتمد على الاقتصاد العالمي، وتنخفض فيها الموارد والثروات ومصادر الطاقة، مما يتطلب ابتكار منهجيات مختلفة في التخطيط والجهوزية والاستعداد الأمثل للمخاطر الناتجة عن الأزمات العالمية لمواجهة التحديات والتداعيات الناتجة عنها، فلقد أصبح العديد من المناطق في العالم معرضة للنكسات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية على المدى البعيد.

لذا سوف يتم دراسة الواقع الحالي لكافة المخاطر التي تعرض لها العالم خلال عام 2023 وما يترتب عليها من آثار استراتيجية تهدد الأمن العالمي في مجالات متعددة، مع تحديد أهم المناطق التي تتطلب التدخلات الإنسانية لاستمرار الحياة البشرية في ظل أزمات معقدة تتطلب التفكير بآليات غير تقليدية للوصول لمعدل عالي من الفرص التى تحول الخطر لفرصة تنموية مستدامة تعتمد على مقاومة كافة المخاطر والإدارة الذاتية دون الاعتماد على الغير، في إطار

عالمي تتبناه الأمم المتحدة، للوصول لتوجهات عالمية وسياسات يمكن أن تساعد الدولة في بناء مستقبل عالمي أفضل يتسم بالمرونة والحيوية.

كما يسعى المؤتمر إلى مناقشة وطرح الرؤى الاستشرافية الجديدة والتواصل إلى حلول إبداعية لمواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية للقضايا التي تشكل استنزاف للموارد وتساهم في استنزاف الطبيعية والطاقة وموارد الغذاء، وخاصة في مجال القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وما يترتب عليها من تأثيرات جغرافية تتجاوز الحدود الجغرافية للدول التى تكون مصدر بداية الأزمة أو الخطر، وذا من شأنه أن ينعكس على دور مؤسسات البحث العلمي في التوعية المجتمعية حول أهمية الربط بين الرؤى الاستشرافية والتنمية العالمية والاستثمار الأمثل للحد من مخاطر الأزمات على الدول النامية بغية البناء بشكل أفضل لكافة المنظومات الوطنية والإقليمية، مما يعزز أواصر التكامل الاقليمي والعالمي واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها مع التوجهات العالمية الحديثة في التنمية وإدارة المخاطر وإعادة الإعمار بعد الدمج بالخطط القائمة.

إشكالية المؤتمر :-

في ضوء ما سبق وفي إطار التباحث العلمي المستمر بين الدول، والمسئولية العلمية التى تقع على المركز الديمقراطي العربي، والذي يمتلك منظومة بحثية والعديد من المجلات سوف يعمل المركز على القيام في مؤتمر علمي يجمع النخب الأكاديمية التى لها الدور البارز والأساسي في صناعة التوجهات التنموية يما يقلل من فرص تأثير المخاطر على وقاع الدول النامية، وإن العالم يتجه لمزيد من الأزمات المعقدة التى تساهم في أعادة تشكيل المحاور السياسية والمنظومات العالمية في ظل العولمة والانفتاح التقني والتكنولوجي وتحول العالم لقرية صغيرة.

تساؤلات المؤتمر:

- ما هي التبعات العالمية للأزمات المعقدة في عام 2023م؟
- كيف يمكن أن تحافظ الدول النامية على التوازن الاقتصادي في ظل الأزمات العالمية في العام 2023م؟
- ما هو مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الانسحاب البطيء لبعض الدول، وهل سيتفكك الاتحاد أم سيضعف؟
- ما هو مستقبل جامعة الدول العربية بعد اعادة تصدير العالم العربي في مونديال قطر؟
- كيف يمكن التنبؤ بمخاطر الأزمات العالمية وتأثيراتها في العام 2023م؟
- ما هو مستقبل اقتصاد الدول النامية في ظل زيادة مؤشرات الأزمات العالمية في العام 2023م؟
- ما هي أكثر المناطق تأثرًا بالمخاطر الناتجة عن الأزمات العالمية المعقدة
- كيف يمكن توجيه السياسات العالمية لتطوير الدعم الإنساني والتنموي في الدول النامية؟
- ما هي مخاطر الأزمات المالية والاقتصادية على العالم؟
- كيف سيتم الحد من مخاطر الحرب الاقتصادية والتنبؤ في أثارها؟

- ما هي تداعيات الأزمات المعقدة لاستمرار الحرب الروسية الأوكرانية؟
- كيف ستؤثر أزمة التعاون العالمي على المصالح الاستراتيجية للدول المصالح الانسانية العالمية وأيما سيقدم على الآخر في ظل زيادة تعقيد الأزمات العالمية؟
- كيف يمكن التغلب على أزمات الأمن الغذائي وخاصة سلاسل التوريد؟
- ما هي تبعات أزمة النظام التقني العالمي ودوره في زيادة الأزمات وانتهاك حقوق الانسان؟
- كيف يمكن الوصول لآليات مستدامة لمعالجة أزمة التغيرات المناخية؟
- هل يمكن إيجاد حلول دائمة لأزمة الطاقة العالمية؟
- ما هي سبل معالجة الأزمات السياسية العالمية وتأثيراته على التحالفات العالمية المستقبلية؟
- هل ستستمر الأزمة الإيرانية في العام 2023 ام سوف تندمج في التشكيل العالمي.
- ما ذا بعد تفكيك روسيا، انهيار الاتحاد الأوروبي، سقوط بريطانيا وفرنسا؟
- من المستفيد من استمرار أزمة القضية الفلسطينية وما تداعيات حكومة اليمين المتطرف على العالم؟
- كيف يمكن استشراف مستقبل زاهر يعالج الأزمات الممتدة حتى سنوات قادمة؟
- إلى أي مدى يمكن اعادة سوريا مزدهرة، تنعم بالأمن والاستقرار والعلاقات العربية الأخوية؟

الخلفية:

سيتم إنشاء ملتقى علمي بحثي دائم يجمع المفكرين العرب في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، وأصحاب الخبرات في المشاريع التى تعالج التبعات السلبية للأزمات العالمية المعقدة وذلك عبر الاستشراف السنوي للمخاطر التى تهدد العالم، مما يلبي طموحات المجتمعات الهشة ويساهم في دعم الموارد الطبيعية ويعزز الروابط العالمية.

أهداف المؤتمر:-

يهدف المؤتمر الى:

- الوقوف على حيثيات الأزمات العالمية المعقدة والعنيفة، والتي يستنزف فيها الطاقات والموارد، وتهدد تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.
- الوصول إلى حلول مستدامة تساهم في تعزيز النماذج الاستراتيجية لعمليات الحد من المخاطر والاستثمار المثل في التنمية المستدامة.
- تحديد المناطق الأكثر تأثرًا بالمخاطر الناتجة عن الأزمات العالمية المعقدة مما يساهم في توجيه الدعم الدولي للمناطق الأكثر احتياجًا.

محاور المؤتمر :-

سيتم عقد عدة جلسات تناقش القضايا الهامة المتعلقة بالأزمات العالمية المعقدة والعنيفة والتي ينتج عنها مخاطر مهددة للسلم والأمن العالمي، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **الأزمات المالية والاقتصادية)** :أزمة تفاقم الديون في العالم النامي، أزمات الفقر، الأزمات الاقتصادية العالمية، التدخلات الاقتصادية لمعالجة الكوارث، مخاطر الاقتصاد المناخي، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد الرمادي، الديون العالمية المتصاعدة، مخاطر أسعار الفائدة، ازمة النفقات أكثر من المدخلات
- **الحرب الاقتصادية)** :الركود والتضخم الاقتصادي الأوروبي، ضعف الاقتصاد الصيني، الأزمات الاقتصادية الأمريكية الصينية، الاقتصاد الروسي، اقتصاديات الشرق أوسط، ازمات التجارة العالمية، أزمة الشركات متعددة الجنسيات، ازمات اقتصاديات الدول النامية، ازمة الاقتصاد المقاوم، أزمة السياسات الاقتصادية الاصلاحية للبنك الدولي، وغيرها
- **الأزمات المعقدة لاستمرار الحرب الروسية الأوكرانية :(**أزمة اللجوء، ازمة الأمن الغذائي، أزمة أمن الطاقة، الأزمات الانسانية، التضخم الاقتصادي، المساعدات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، تفكك روسيا والحرب النووية.
- **أزمة التعاون العالمي)** :مخاطر حق الفيتو، أزمة العلاقات الدولية، أزمة العلاقات الأوروبية الروسية، أزمة العلاقات الصينية الأمريكية، أزمة العلاقات الإيرانية الأوروبية، أزمة التعاون العالمي الإنساني، أزمة التعاون العالمي في المجال الاجتماعي، أزمة التعاون الحضري، وغيرها.
- **أزمات الأمن الغذائي)** :سلسلة توريد الغذاء، الأمن الزراعي، أسعار الاغذية، أزمات الجوع والفقر، أزمات سوء التغذية، وغيرها
- **أزمة النظام التقني العالمي)** :الاستثمار في تبادل البيانات، أزمة الأمن السيبراني، أزمة السيطرة المعلوماتية، أزمة الاعتماد على التكنولوجيا، ازمة إدارة البيانات الضخمة، أزمة التنقلات بين الدول، أزمة قواعد معايير التكنولوجيا والتجارة وحقوق الإنسان، أزمة المنافسة التكنولوجية الصينية، وغيرها
- **أزمة التغيرات المناخية)** :ارتفاع درجات الحرارة، أزمة ذوبان الجليد، أزمة انبعاثات الغازات الدفيئة، أزمة التلوث البيئي، أزمة تكلفة الاقتصاد الأخضر، إلخ(
- **أزمة الطاقة العالمية)** :أزمة انتاج الهيدروجين الأخضر، أزمة مخلفات الوقود البترولي، مخاطر أزمة الوقود الحيوي على الأمن الغذائي، أزمة الطاقة التقليدية، أزمة تكاليف الطاقة، أزمة وصولية الكهرباء للمناطق النامية، أزمة الطاقة الجيوحرارية، الطاقة النووية، وغيرها

- **أزمة القارة الأوروبية)** :أزمة التفكك، أزمة تشكيل الجغرافيا السياسية، مخاطر أزمات بريطانيا الداخلية وخارجية على الاتحاد الأوروبي، مخاطر أزمة تشكيل المحاور العالمية على الاتحاد الأوروبي، الأزمات الانسانية الأوروبية، ازمة قيادة الاتحاد الأوروبي، وغيرها
- **الأزمات السياسية)** :التوترات الأمريكية والصينية، توترات شبه الجزيرة الكورية، أزمة التسليح العالمي، أزمة القطب الواحد، أزمة تشكيل أقطاب جديدة، أزمة المنافسة على قيادة القطب العالمي، أزمة التدخلات في شئون الدول الأخرى، أزمة الحرب الهجية، ازمة القوة الناعمة، وغيرها
- **الأزمة الإيرانية)** :الحراكات الإيرانية الداخلية، الصراع الايراني الأمريكي، الصراع الايراني الاسرائيلي، الإمدادات الايرانية الروسية، العقوبات الايرانية، الحراك الشعبي الايراني، حقوق العرب والسنة والأكراد في إيران، تخصيب اليورانيوم، وغيرها.
- **أزمة القضية الفلسطينية)** :التطبيع مع الاحتلال، أزمة الاستيطان، ازمة الجغرافيا السياسية الفلسطينية، الأزمة الديمغرافية، أزمة الدبلوماسية العالمية، ازمة حل الدولتين، ازمة اللاجئين، أزمة اليمين المتطرف، أزمة الهروب من الخدمة العسكرية، وغيرها
- **أزمة سوريا)** :السيطرة على المنافذ والحدود، أزمة الاعمار والتأهيل، أزمة النظام السياسي السوري، أزمة التدخلات الخارجية، أزمة القواعد الروسية، أزمة العلاقات السياسية السورية، أزمة التواجد الإيراني في سوريا، أزمة محور المقاومة والممانعة، وغيرها



بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد بن عد الله صل الله عليه وسلم، يسرنا في هذا اليوم أن نقدم المؤتمر العلمي الدولي المسوم بعنوان الأزمات العالمية المعقدة والكوارث التى يشهدها عام 2023م: دراسات استشرافية، والذي يأتي في ظل تصاعد الأزمات العالمية وتأثيراتها المباشرة على مسارات التنمية العربية والمحلية في الدول النامية، مما ينعكس على ارتفاع منسوب الفقر والبطالة وزيادة الهشاشة المجتمعية للدول العربية.

يعاني العالم من تداعيات الأزمة العالمية التى تولد عنها مئات الأزمات بشكل أثر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وتسبب في استنزاف المصادر الطبية والصحية وتسبب في أزمات الرعاية الصحية والطبية في الدول التى تفشت فيها جائحة كوفيد 19، وما زال يعاني العالم من تداعيات هذه الأزمة التى غيرت معالم اقتصادية وتسبب في أزمة الأسعار والنقل الجوي والبحري والبري، هذه الجائحة التى كان لها الدور المباشر في وفاة 6.932.591 شخص واصابة ما 766.440.796 مواطن على مستوى العالم حتى تاريخ 20 مايو 2023م.

تلا ذلك أزمة الصراع الروسي الاوكراني وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية أثرت على الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتسببت في مخاطر هددت العديد من الأنظمة في الدول النامية والهشة بسبب ارتفاع الأسعار في العديد من السلع الأساسي خاصة أسعار القمح والدقيق وأسعار الزيوت النباتية التى تدخل في الأكلات اليومية لكافة المجتمعات، حيث أن العديد من المجتمعات الهشة لا تستطيع توفير السلع الأساسية بسبب الفقر والبطالة مما زاد من الضغوط المالية عليهم، وكلف الحكومات مبالغ مالية هائلة لتوفير الرعاية الاجتماعية للعديد من الفئات المجتمعية.

أثرت الأزمات العالمية في زيادة الاجراءات الاحترازية التى تسببت في تكاليف مالية هائلة استنزفت الموارد المالية للدول، وخاصة أزمات الصراع ذات العلاقة بالأمن التقني والتكنولوجيا التى تتصدر العديد من الدول في اجراءات السلامة الشخصية وسلامة المعلومات والبيانات في ظل صراعات الأدمغة وما يترتب على ذلك من تجهيز موارد بشرية فنية ذات خبرات في تحقيق الحماية والأمان، والأزمات الاقتصادية الناتجة عن الصراع غير المعلن بين أمريكيا والصين وإعادة تشكيل المحاور الاستراتيجية والتحالفات الاقتصادية لمحاربة التغول الأمريكي على العديد من الدول.

كما وأن أبرز الأزمات المعقدة الصراع العربي الاسلامي من جانب مع الاحتلال الاسرائيلي وصعود اليمن المتطرف لسدة الحكم مما صنع أزمات عالمية في توجهات دولة الاحتلال لافشال مشروع التسوية الذي تراعاه الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الحصار الخانق على الأراضي الفلسطينية، والقتل الذي مارسته قوات الاحتلال ضد الأعيان المدنية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في ظل إعادة التئام محور المقاومة والممانعة بعد التغيرات السياسية في المنطقة بسبب الثورات العربية في العام 2011م وما نتج عنه من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية تسببت في تغير العديد من مسارات السياسية الخارجية للدول العربية.

وقد سجلت أزمة الصراع الداخلي للعديد من الدول العربية أزمات ممتالية على صعيد الدول المتجاورة والتجاربية البينية بين الدول العربية، واتفاع تكاليف الخسائر الاقتصادية والقتل والتدمير المتعمد بأيادي البلد نفسه، وقد اشتد تأثيرات الصراع في الوطن العربي والتبادل التجاري الحدودي، وزيادة الضغط بسبب الهجرة من تبعات الحروب الداخلية، وانتشار الفوضي في المناطق الحدودية والطلب المتزايد على خدمات الإيواء والأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية في المناطق المحيطة للصراعات، في ظل استهداف الموارد وانعدامها بسبب الصراعات الداخلية.

إن الأزمات التى يشدها العالم في تزايد فأبرز هذه الأزمات التغيرات المناخية وانعكاسها على الأمن الغذائي والأمن الزراعي والأمن المائي وأزمات الطاقة التى تعاني منها العديد من المجتمعات ولا زالت تعيش على الوسائل والطرق البدائية دون توفر أدنى مستويات من الطاقة، وشرعت المنظمات الدولية لتوفير العديد من الأدوات والوسائل لتطوير آليات الحد من الأزمات على المسارات التنموية وتخفيض الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير أنظمة الرعاية الاجتماعية وصولاً لتنمية مستدامة.

وفي الختام نشكر كل من شارك معنا في هذا المؤتمر من اللجان العلمية واللجنة التحضرية والرئاسة الشرفية للمؤتمر على ما بذلوه من جهود لنجاح المؤتمر وخروجه بالصورة النهائية وعليه سوف نسعى لان يكون هذا المؤتمر ندوة عالمية مستمرة بشكل سنوة مما يساهم في الوصول لدراسات عملية ومستدامة تؤثر على اتخاذ قرارات مناسبة للحد من تداعيات الأزمات العالمية على الدول.

اخوكم/ د.م محمد محمد عبد ربه المغير

رئيس المؤتمر

فهرس المحتويات



المشروع الوطني الفلسطيني: من استراتيجية التحرير الى أزمة فقدان المسار.

The Palestinian National Project: From the LiberationStrategy to the Crisis of Losing the Path

د. لبيد عماد

أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية -جامعة سطيف2/ الجزائر

Dr. Imad lebid

Lecturer professor, Department of Political Science, **Sétif2 University** /**Algeria**

i.lebid@univ-setif2.dz

الملخص:

يعالج هذا البحث سيرورة المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال استقراء مراحل تطوره وتغيّر قضاياه واستراتيجيته وتوجهاته السياسية الكبرى في مراحل مفصلية من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني الاحتلالي الصهيوني. يهدف البحث الى تبيان مواطن الضعف والقصور في المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال تتبع التحولات الكبرى في توجهاته العامة وقضاياه الاساسية، في مقابل المشروع الاسرائيلي الصهيوني. وكيف، ومتى فقد هذا المشروع بوصلته الاستراتيجية. اعتمد البحث على التعددية المنهجية من خلال الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن فيما استعان الباحث بالعديد من الاقترابات والمداخل كالاقتراب القانوني والمؤسسي، توصلت الدراسة الى نتيجة عامة مفادها أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني هي ازمة قيادة، وبدون احداث توافقات بينية للقضاء على الانقسام الداخلي الفلسطيني لا يمكن الحديث عن أي صورة أو صيغة لمشروع وطني فلسطيني صلب.

الكلمات المفتاحية: المشروع الوطني، التحرير، فلسطين.

Abstract:

This research examining the process of the Palestinian national project, by extrapolating the stages of its development and the change of its issues, strategy and major political trends in the pivotal stages of the Palestinian struggle against the Israeli settler occupation and Zionism. The research aims to identify weaknesses and shortcomings in the Palestinian national project, by tracking the major shifts in its general trends and basic issues in comparison with the Israeli-Zionist project, and how and when the Palestinian national project lost its strategic compass. The research depend on methodological pluralism through the use of the historical and comparative method, while the research erased a several approaches and entrances, such as the legal and institutional approach. The essential result of the research is the crisis of the Palestinian national project is a crisis of leadership, And without the creation of interstitial consensus to eliminate the internal Palestinians plits , it is impossible to talk about any shape or formula for a solid Palestinian national project.

Keywords: the national project, Palestine, Liberation.

مقدمة:

احتلت الحركة الصهيونية جزءًا كبيرًا من فلسطين، وشكّل الأمر "نكبة" حقيقية لهم ولكل العرب خاصة مع قيام الكيان في الجهة المقابلة، فأصبحت الضفة الغربية جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية، وأما غزة فوضعت تحت الحكم العسكري المصري، وشكلت حكومة عموم فلسطين، وأصبح مقرها القاهرة ومباشرة بعد النكبة عاش الفلسطينيون حالة من التيه السياسي العميق، فمنع الفلسطيني حتى من تشكيل أو تسمية أية مؤسسة فلسطينية، سواء سياسية أو ثقافية، وخاصة في دول الطوق.

امتد هذا التيه حتى بداية الستينات من القرن الماضي مع ظهور حركة "فتح" وأولى بوادر مشروع وطني فلسطيني بصياغاته المتعددة (المشروع الوطني القومي الذي صاغته بنود الميثاق الأول عام 1964م، فالمشروع الوطني لعام 1968م، والذي يقول بتحرير كل فلسطين، إلى مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية 1971م، إلى البرنامج المرحلي لعام 1974م، فمشروع الدولة المستقلة كما صاغه بيان إعلان الاستقلال عام 1988م بالجزائر إلى اتفاقات أوسلو 1993م وما تلاها من محطات تفاوضية في إطار التسوية السياسية كبديل لخيار المقاومة المسلحة.

وفي ظل تعدّد القضايا والمحطات، والعوامل والظروف الداخلية والخارجية فإن السؤال المطروح في هذا الجانب، يعالج التحولات الكبرى في مسار المشروع الوطني الفلسطيني، وكيف انتقل من القضايا الكلية المصيرية إلى المسائل الجزئية التى شتت القضية الفلسطينية؟

1- المشروع الوطني الفلسطيني كرد عملي على المشروع الوطني الصهيوني:

المشروع الوطني الفلسطيني هو الرّد العملي على المشروع الإسرائيلي في فلسطين الذي زرعته بريطانيا منذ وعد بلفور 1917م، وتأكدت ملامحه على أرض الواقع بقرار التقسيم الأممي 1947م، والذي أدّى الى إعلان ظهور "إسرائيل" ككيان عام1948م، ثم توسعه مع بداية تسعينات القرن الماضي في الداخل الفلسطيني والجوار الإقليمي.

1-1 المشروع الوطني الفلسطيني:

يعد "المشروع الوطني الفلسطيني" وثيقة سياسية وطنية مرجعية جامعة، تحدّد الرؤية الكلية لنضال الشعب الفلسطيني، من أجل تحرير وطنه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعودة الشتات واللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتقرير مصيره بنفسه، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على كامل أرضه وعاصمتها القدس. (المشروع الوطني الفلسطيني، ص، 5).

كما أنه مشروع الشعب الفلسطيني كله في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وأراضي الـ 48 والشتات وليس مشروع الجهة أو حزب أو فصيل أو فئة سياسية أو اجتماعية بعينها، وهو مجموعة من الثوابت والمبادئ والأهداف الوطنية التي تحظى بموافقة عموم الشعب وقواه السياسية والاجتماعية داخل فلسطين وخارج.

أو هو "مجموعة من المحددات والمرجعيات التي تحظى بالإجماع، أو على الأقل بشرعية سياسية داخلية فلسطينية تحظى بتأييد الأغلبية. والتي تعبّر وتؤسس للحقوق الوطنية الفلسطينية الهادفة إلى الوصول لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967م عاصمتها القدس، مع حق العودة لكل اللاّجئين".

مرّ المشروع الوطني الفلسطيني بعدة مراحل، وعرف عدة صياغات معقدة ومتشابكة تراوحت بين مشروع يؤسّس على الحقوق التاريخية، إلى مشروع سياسي يؤسس على القرارات الدولية، فمشروع مرتبط ومرتهن بالعملية التفاوضية وبالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. يهدف المشروع الوطني الفلسطيني إلى إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بصفتها قضية تحرر وطني، وإلى تمكين الفلسطيني ليكون قادرًا على مواجهة السياسات الاحتلالية، وإلى بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية القائمة على وحدانية الأرض والإنسان الفلسطيني، وإلى تمثيل المؤسسات الفلسطينية لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني. ينطلق المشروع الوطني الفلسطيني من هدف جامع للمجموعات الفلسطينية يتمثل في تفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني، والنضال ضد مشروع يطبق آليات مختلفة في التعامل مع المجموعات المختلفة للشعب الفلسطيني، وفقًا لأدوار تكاملية تعمل فيها كل مجموعة فلسطينية على تحقيق مشروعها السياسي.

عمومًا، ينطلق المشروع الوطني الفلسطيني بالأساس من مسألتين:

أ- **المسألة الأولى:** استعادة فلسطين من أيدي الحركة الصهيونية من خلال بلورة مشروع وطني فلسطيني جامع منذ عام 1948م، الذي ركز في بدايته على تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، مرورًا بتبني منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها العرب واليهود عام 1969م، وبرنامج النقاط العشر الذي يدعو إلى إقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين، عام 1974م، وإعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م، والمطالبة بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة منذ العام 2012م.

ب- **المسألة الثانية:** هو عودة اللاجئين إلى بيوتهم، بحيث يترتب على هذه العودة إمكانية هدم الكيان الإسرائيلي- الذي قام على أنقاض فلسطين التاريخية -ديموغرافيًا، حيث يمكن استعمال الحرب الديموغرافية كحرب ناجعة في هذا الإطار.

تبلورت هذه المسائل في صلب الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن البعض من السياسيين يرون أنه لا يمكن القول بوجود رؤية واضحة ودقيقة للمشروع الوطني بشكل عام، لوجود اختلاف حول التعريفات بما في ذلك موضوع الدولة، هل تقام الدولة على حدود فلسطين الانتدابية؟ أم على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م؟،

وثمة فروقات جوهرية أيضا إزاء موضوع حق العودة، وعودة اللاجئين، حيث يتحدث بعضهم عن عودة بعضهم، فيما يتحدث آخرون عن عودة كل اللاجئين.

2-1 -المشروع الصهيوني:

أو المشروع الوطني الإسرائيلي، مشروع يقوم جوهره على مصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها والسيطرة على ثرواتها الطبيعية، إضافة إلى العمل على القضاء على الشخصية الفلسطينية كرمز للوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ويؤكد ذلك رئيس الأركان الإسرائيلي السابق "إسرائيل شاحاك "قائلا: "إن الشعب الفلسطيني هو الضحية الأولى للتوسع الإسرائيلي". (شاحاك، 1997، ص، 255).

ومن خلال ذلك تبرز أهم سمات المشروع الوطني الإسرائيلي على أنه مشروع استعماري استيطاني احتلالي إحلالي عنصري إجلائي، وينطلق من عدة مسلمات وينهل من عدة روافد دينية وتاريخية، وفكرية سياسية وعسكرية استراتيجية يمكن تلخيصها في أن وجود الشعب اليهودي في أرضه الموعودة لن يكون له استقرار إلا بطرد وتهجير أو إبادة الساكن الفلسطيني، فليعيشوا في لبنان أو الأردن أو باقي بلدان العالم، إلا فلسطين التي لا تحتمل وجود شعبين.

ومن بين أهم السياسات المتبعة من قبل المنظّر الإسرائيلي للوصول إلى هذا الهدف المنشود لهذا المشروع تفريغ فلسطين، فإدراكا من القادة الإسرائيليين أن العامل السكاني هام في إقامة الكيان الاستيطاني، عملوا على محاولة تغليب عدد السكان في فلسطين لصالح اليهود، فجعلوا محور نشاطهم منذ نشأة الحركة الصهيونية تهجير اليهود من بقاع العالم إلى فلسطين، وطرد السكان الفلسطينيين من أرضهم وإرغامهم على الهجرة، أو إبادتهم، وعليه اعتبرت إسرائيل منذ قيامها أن الفلسطينيين يشكلون خطراً ديمغرافياً عليها، وتبنت في ذلك اتجاهين.(فؤاد، المغازي، 2014، ص، 46).

-**الاتجاه الأول**: يؤكد على أقليتهم، وبالتالي عليهم القبول بالأكثرية أو الترحيل (الترانسفير) أو الإبادة.

-**الاتجاه الثاني**: يرى أن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديمغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر، لذلك لا بدّ من استخدام جميع السبل الكفيلة بتشريدهم وقتلهم، وتضييق سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليهم.

وقد عملت إسرائيل على ذلك من خلال محورين أساسيين: الأول هو التمدد الجغرافي على جميع أراضي فلسطين التاريخية، والثاني هو أسلوب الاستيطان لتقويض الوجود الفلسطيني، وإيجاد واقع ديمغرافي يمنع وجود أي تجمع سكاني متصل للفلسطينيين، ويصعب معه قيام أي مشروع فلسطيني لدولة فلسطينية.

2- المشروع الوطني الفلسطيني: من التحرير الى ازمة المسار والاستمرار.

يعاني المشروع الفلسطيني من حالة من الانسداد وفقدان الاتجاه انعكست بشكل سلبي على قدرته على العمل، فمع انسداد مسار المفاوضات الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بحركة التحرير الفلسطيني "فتح"، والذي قابله

أيضا تعطل في مسار المقاومة المسلحة الذي تبنته بعض الفصائل الأخرى وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحركة الجهاد الإسلامي (صالح، 2013، ص، 09). أدّى هذا الأمر الى بروز انقسام داخلي فلسطيني حاد ساهم في زيادة التأزم.

أكثر من خمس عقود من المشروع الوطني الفلسطيني، وأكثر من ثلاث عقود من الزمن من انطلاق العملية التفاوضية مع "اسرائيل" لا زال هذا الأخير يعيش مأزقًا حقيقياً بل تهديد وجودي، ليس فقط لمناعة نقيضه وعدوه الاستراتيجي المشروع الصهيوني، بل أيضًا بسبب تحديات من داخل الحالة السياسية الفلسطينية ومن داخل المشروع الوطني نفسه (أبو النمل، صص، 45-52). وقد بدأت مؤشرات وملامح أزمة المشروع الوطني الفلسطيني حين تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث عدّل الميثاق (ميثاق 1964م) لأول مرة سنة 1968م ليصبح اسمه الميثاق الوطني الفلسطيني بدل "الميثاق القومي الفلسطيني، وهدف هذا التعديل إلى التأكيد أن الميثاق وضع للشعب الفلسطيني وليس للأمة العربية كلها، وفيه تم تعديل مواد منها المادة (28) "يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية"، ومصطلح الاستقلالية هنا ذو دلالات سياسية كبيرة. أما التعديل الثاني كان في 1996/4/24م، وذلك استجابة للتحول الجذري من خيار العمل المسلح إلى الخيار السلمي التفاوضي، وانسجامًا مع هذا التوجه بما لا يتعارض مع اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها بالعام 1993م، وجاءت هذه القرارات انطلاقاً من وثيقة الاستقلال التي صدرت في العام 1988م في الجزائر، والتي نصّت على اعتماد مبدأ حل الدولتين، وأكّدت مبدأ حل النزاعات بالطريقة السلمية إلى جانب أنها جاءت استناداً لاتفاقية أوسلو وقرارات الأمم المتحدة 242 و338.

تضمن قرار التعديل فقرتين، فنص على أن المجلس يقرّر أولا تعديل الميثاق بإلغاء المواد التي تتعارض مع رسائل الاعتراف المتبادل[*]، ويقرّر ثانياً تكليف اللجنة القانونية بإعادة صياغة الميثاق على هذا الأساس ليتم عرض الصياغة الجديدة على المجلس المركزي، الذي ينوب عن المجلس الوطني في أول اجتماع له (حوراني، 1996، ص، 50).

ومن أهم المواد التي حذفت وتعتبر تغيّرًا جوهريًا في المسار التحرري الفلسطيني، وكان لها أثر سياسي كبير سواء بالنسبة للفلسطينيين (تصادم تيار المقاومة وتيار التسوية)، أو بالنسبة لإسرائيل (الاعتراف الرسمي) ممّا أدى الى تصدّع كبير في الإجماع الوطني الفلسطيني، نجد:

- المادة (09): "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا، ويؤكّد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدمًا نحو الثورة الشعبية

[*]- صادق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعديل بعضها الآخر التزاما لاتفاق واي ريفر، **والمواد الملغاة** هي 6و 7 و 8 و 9 و 10 و15 و 19 و 20 و 21 و 22 و23 و30 **أما المواد المعدّلة** فهي 1 و2 و3 و 4 و5 و 11 و12 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و25 و26 و27 و29 .

المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقّه في الحياة الطبيعية وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه". (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968)

- المادة (19): تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947م، وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقصته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير".

- المادة (20): "يعتبر باطلًا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية والروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وأن اليهودية بوصفها دينًا سماويًا ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبًا واحدًا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليه".

- المادة (30): "المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرر هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقية لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني".

لقد أحدث هذا الأمر شرخًا كبيرفي مرجعية المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل النضال التحرري، فاستبدال المواد "ذات الطابع الثوري" بمواد أخرى تحمل في طياتها أبعاد التسوية والسلام المبني على التنازل الاستراتيجي، أعطى للمشروع الإسرائيلي ورقة قانونية ومعنوية رابحة. وفي ذلك يمكن أن نحصر التحولات التالية:

- **من مشروع تحرّر إلى مشروع تسوية:** لقد نقل هذا التعديل (التعديل الثاني) المشروع الوطني الفلسطيني من مشروع تحرّر إلى مشروع تسوية (*)، فمع توقيع اتفاقية "أوسلو" تم الانتقال من مشروع وطني مستقل ومقاوم لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة، فحدث تصدع للإجماع الوطني حوله، وبالتالي غياب استراتيجية فلسطينية واضحة سواء استراتيجية سلام أم استراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة العملية السلمية وما أنتجت من اتفاقات بعد ذلك أظهرت مسارا مشوّها للتسوية أدّى الى إثارة الشقاق داخل الصف الفلسطيني.

- **من مشروع إنهاء الاحتلال إلى مطلب إقامة الدولة بأي صيغة:** بعد سقوط مشروع التحرّر الذي جاء في الميثاق القومي الفلسطيني 1964م، والميثاق الوطني لعام 1968م، تم اسقاط ذلك إثر تعديله (إلغاء) سنة 1998م، فاقتصر الأمر بعد ذلك على التسوية السياسية الثنائية وفق مسار البحث عن الاستقلال وإقامة الدولة وفق المنظور المطروح في "النقاط العشر"، فإذا كان أهم ما جاء في النقاط العشر المرحلية من خلال "إقامة دولة على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها"، فإن الحال بعد فشل العملية التفاوضية هو السعي إلى إقامة الدولة بأي صيغة يمكن

*- من أهم المواد في هذا الجانب بصيغتها المعدّلة (ميثاق 1996م) نجد **المادة 09**:"يكافح الشعب الفلسطيني بأشكال الكفاح المشروعة كلّها من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض وطنه، وتدعيمِ استقلال دولته، وتأكيدِ حق لاجئيه جميعهم في العودة والتعويض وفق ما رسمه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الرقم 194 للعام 1949، ويكون للمجلس الوطني الفلسطيني، أو للقيادة المنتخبة من قبله، صلاحيةُ التركيز على شكل أو غيره من أشكال الكفاح في مرحلة أو غيرها، حسب ظروف كل مرحلة".

تحقيقها، أو يتم التوافق عليها، وهنا يبرز المطلب الفلسطيني والدولي الحالي القائم على إطار حل الدولتين الذي يعطى ويقدّم دويلة مقيّدة الحركة منزوعة السيادة والسلاح، وهو الحل الذي تمّ ويتم من خلاله التخلص النهائي من النشاط الثوري الذي يدعو إلى التحرير وإنهاء الاحتلال، والسعي وراء هدف الاستقلال المشوّه.

وفي ذلك، يرى "مجدي حماد" أن ادعاء "إسرائيل" على الفلسطينيين على أنهم يتبعون استراتيجية المرحلية كان في محله، لكن ليس كما يرون بأنهم يريدون بها إزالة "إسرائيل «لأن الواقع يثبت إن المرحلية كانت معكوسة، من "التحرير" الى "الكيانية"، ثم إلى "أي شبر يحرّر"، ثم إلى أي "دولة على أي منطقة يتم تحريرها". فإلى دولة في الضفة والقطاع، ثم الى دولة في جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار حل الدولتين، (مجدي، 2009، ص، 427). وهو ما يعتبر تخبطًا للمشروع الوطني الفلسطيني، في حين يذهب "أسامة أبو رشيد" إلى التأكيد الى أن "اتفاق أوسلو" شكل علامة فارقة في تيه بوصلة المشروع الوطني الفلسطيني، ذلك أنه لا ينص صراحة على قيام الدولة الفلسطينية، ففي بنده الأول المعنون بالهدف من المفاوضات؟، جاء الجواب أنها جاءت في إطار عملية السلام الشرق أوسطية وتهدف إلى تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية لا تتعدى خمس سنوات تؤدي إلى تسوية في إطار المرحلة النهائية من خلال تطبيق القرارين 242-338. غير أن الفترة الانتقالية لم تنته البتة، كما لم تقم الدولة الفلسطينية إلى اليوم، برغم الاعتراف بها كدولة غير عضو في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012م. (أبو رشيد، 2015، صص، 04-05).

- **تخبط أطر المرجعية الوطنية الفلسطينية:** بدأ جليًا أن من إفرازات فشل توجهات المشروع الوطني الفلسطيني في المراحل السابقة (خيار التفاوض والتفاوضي الفلسطيني) تشتت المرجعية الفلسطينية بالرغم من أنها أيضا من أسباب فشل هذا العملية التفاوضية، والمرجعية كما يراها "أسامة أبو رشيد "هي جوهر الحق والهوية والثقافة، ومنها تُحدد الأهداف ووسائل العمل، وهي التي تمنح هوية للمشروع الوطني الفلسطيني، إذ تشكل إشكالاً كبيرًا حسبه وذلك بسبب التداخل ما بين التاريخي والديني والسياسي والقانوني الدولي والوطني والقومي والإسلامي، وبسبب الشتات وخضوع أغلبية الشعب الفلسطيني لسلطات غير وطنية، لكل منها أجندتها ورؤيتها الخاصة للصراع في المنطقة، فعندما تغيب استقلالية القرار وتتداخل الهويات-يضف أبو رشيد- يصبح الحديث عن مرجعية وطنية ومشروع وطني وثوابت وطنية أمراً صعبًا للغاية. (أبراش، 2012، ص، 71).

تتجلّى بعض مظاهر التخبط في المرجعية الوطنية الفلسطينية قبل وبعد العملية التفاوضية فيما يلي:

أ- **من الشرعية الثورية إلى النزعة الفردية:** تستمد أغلب حركات التحرر في العالم شرعيتها وشعبيتها من مبدأ "الشرعية الثورية"، وهو ما عرف عن الحركة الوطنية الفلسطينية في بدايات تكوينها، غير أنه سرعان ما جنح أعضاؤها نحو تغليب النزعة "الفردية الرغبوية "القائمة على لغة الشعارات والعاطفة التعبوية على حساب اللغة السياسية الواقعية والعمل الميداني. وتبعًا لذلك يذهب "مجدي حماد" إلى القول بأن الواقع الفلسطيني شهد ويشهد استقطابًا كبيرًا وخلافات وانقسامات هي انعكاس لاستهلاك الحركة الوطنية الفلسطينية لبناها وشعاراتها وأشكال عملها، والتحول من النزعة الثورية إلى النزعة الرغبوية، بيد أن هذا التحول كان له تبعات جسيمة على مسيرة النضال الفلسطيني من

الناحية الواقعية، "خاصة عندما حانت لحظة مواجهة الحقيقة كما هي متجسّدة على أرض الواقع وبكل ما ترتب عنها من منهج خلق الوقائع على الأرض". (مجدي، صص، 483-491).

في حين يرى الباحث "محمد الشلالدة" أن المعضلة الوطنية الفلسطينية تكمن في غياب مرجعية استراتيجية موحّدة وثابتة للمشروع الوطني ،فدعاة تيار المقاومة ليس لهم استراتيجية وطنية جامعة واضحة وناظمة لمسار وفعل هذا الاتجاه، نفس الوصف أيضًا يسقط على دعاة خيار التسوية والمفاوضات، ليضيف قائلا: "هذا بالمناسبة هو تتويج لنهج التفرّد و عقلية الفردانية في الساحة الفلسطينية، فالمشهد يبدو لنا وكأننا مع حالة قطع وانقطاع مع الماضي ومع التجربة الوطنية برمتها، وتجعلنا بدون تاريخ، وكأننا بهذه المحصلات الصفرية بلا امتداد، بلا تجارب، وبلا مخزون نضالي طويل ومرير". (الفطافطة، 2015).

ب- من شعار التحرير الى شعار الاستقلال: التخبط المرجعي للمشروع الوطني يظهر أيضًا من خلال التحول من مشروع التحرير الكامل إلى مشروع الاستقلال-أو أن صح القول-شبه الاستقلال، وقد بدأت أولى ملامح تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من شعار التحرير إلى شعار الاستقلال بعد حربي 1967و1973م (*)، أين انتعشت فكرة "الكيانية الفلسطينية" التي تبناها دعاة "حركة الاستقلال الوطني"، والتي كانت تجنح باتجاه شبه الاعتراف بواقع الوجود الإسرائيلي وبضرورة التنازل عن شعار التحرير بغية الحفاظ على ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية التي يزحف عليها التوسع الاستيطاني الإسرائيلي.

يرى "مجدي حماد" أن العقلية الفلسطينية التي أنتجت "أوسلو" كانت مسكونة بهمّ الدولة والكيانية الفلسطينية، وكانت تزداد تبلورًا على صعيد القيادة. فقد عملت القيادة الفلسطينية بعناية على بلورة الإدراك في الخطاب الفلسطيني، لتصبح "الكيانية القطرية" هي الهم الأساسي في البنية النفسية الفلسطينية"(مجدي، ص، 470)، والأكيد أن الأمر استمر في أوسلو وما بعدها، مما أوقع القيادة الفلسطينية في تخبط مرجعي كبير، خاصة في بناء الأساس المرجعي للمفاوضات.

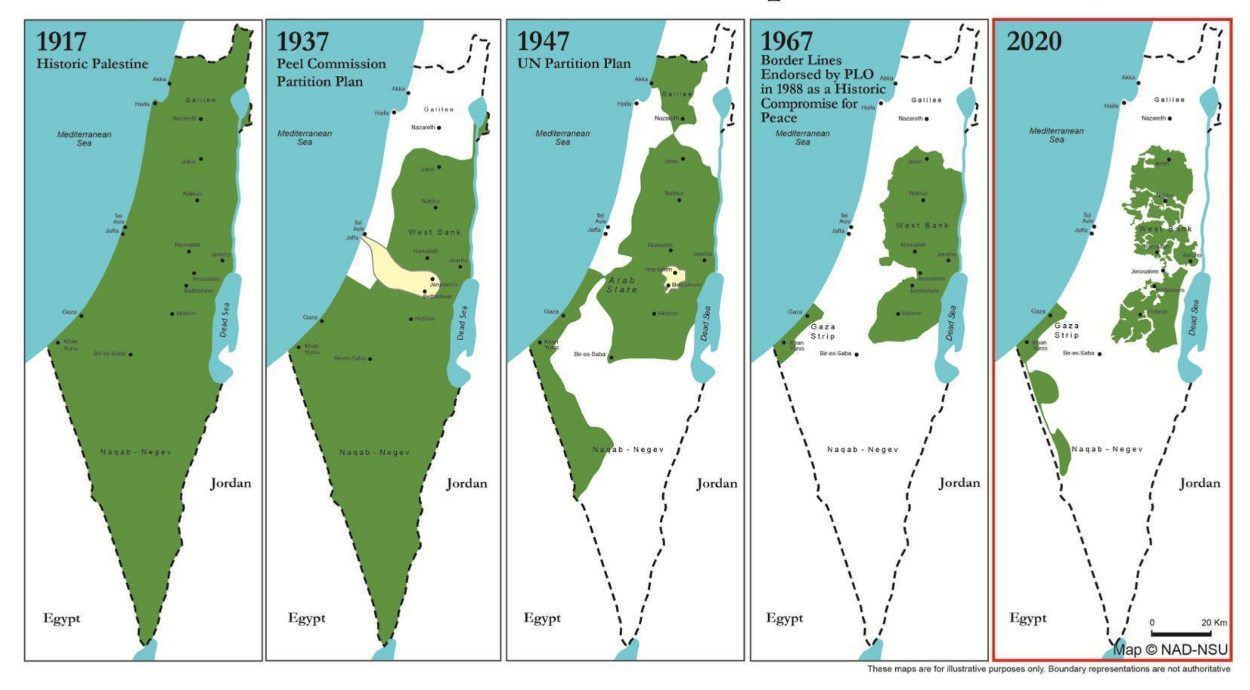
ومن خلال اتفاقات" اوسلو" وما تلاها من لقاءات تفاوضية تمكنت "إسرائيل" من تغيير طبيعة ومسار الصراع، فقد تمكن المفاوض الإسرائيلي من تكريس مرجعية التسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242و338 وتجاوز القرار 181، ومعنى ذلك تغيير الرواية الفلسطينية وفرض الرواية الإسرائيلية الصهيونية على أن الصراع بدأ مع حرب1967م، وليس مع حرب 1948م، وهذا ما معناه الاعتراف بشرعية الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي على 78٪ من أراضي فلسطين التاريخية. كما أدّى استدراج منظمة التحرير الفلسطينية في طاولة المفاوضات للتوقيع على وثائق تعترف بحق "اسرائيل"

*-تكرّس هذا التحول نهائيا بعد حرب 1973م عندما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج السياسي المرحلي، واعتبرت فيه أن هدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في هذه الظروف، وبذلك تحولت المنظمة نهائيا من "حركة تحرّر وطني الى حركة استقلال وطني للجزء المحتل من أراضي فلسطين بعد حرب 1967م

بالوجود، هذا الاعتراف أدّى إلى إغلاق ملف التحرير نهائيا كانعكاس لإضفاء الشرعية القانونية على الوجود الإسرائيلي في فلسطين.

ج-من مطلب أراضي قرار التقسيم 1947م إلى مطلب أراضي ما قبل حرب 1967م: من أهم نتائج تخبط مرجعية المشروع الوطني الفلسطيني، تحول المطلب الفلسطيني من أراضي التقسيم 1947م (النكبة) أي أراضي التقسيم الأممي (القرار 181 الذي نص على تأسيس الدولة العربية الفلسطينية على ما نسبته 44٪ من أراضي فلسطين التاريخية، ودولة يهودية على ما نسبته 56٪ منها، على أن تقع مدينتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية) إلى المطالبة بأراضي ما قبل حرب 4 جوان 1967م (النكسة)، وقد تنحو المسار باتجاه القبول بالواقع الحالي مع تبادل في الأراضي.

التوسع الإسرائيلي وتقلص مساحة فلسطين التاريخية:



المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يقتصر الأمر "بإسرائيل" في تثبيت الاستيلاء والتوسع بعد العام 1967م، وإنما برزت لديها مطالب أخرى -وهي المحافظة على أغلب البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، والسيطرة على غور الأردن لدواعي أمنية (يشكّل غور الأردن ما نسبته 25٪ من مساحة الضفة الغربية)،وبذلك يتهاوى ويتناقص سقف المطالب الفلسطينية مع مرور الزمن، في حين يقابله ازدياد في المطالب الاسرائيلية وفرض لوقائع جديدة يستحيل العودة منها في أي مفاوضات مستقبلية.

د-من قضية قومية سياسية إلى قضية إنسانية: من أبرز ما يلفت النظر في موضوع فشل المشروع الوطني الفلسطيني في مقال المشروع الصهيوني، السعي الإسرائيلي الدؤوب باتجاه تحييد مسار الصراع وتفكيكه وتمييع

مرتكزاته وزوايا معالجتها ايديولوجيًا وسياسيًا، حيث تمكّن المنظر الإسرائيلي من نقل معضلة القضية الفلسطينية منقضية سياسية جوهرها الاحتلال الاستيطاني لأرض فلسطين التاريخية وتشريد شعبها والاستيلاء على أرضهم وممتلكاتهم الى قضية إنسانية يجب معالجتها إنسانيا.

لقد تمكن المشروع الاسرائيلي الصهيوني من تحجيم المشروع الفلسطيني والقضية الفلسطينية من قضية قومية سياسية لوطن مستعمر يجب تحريره إلى قضية إنسانية. فقضية اللاجئين مثلا أصبحت قضية إنسانية وليست سياسية (يجب النظر في حالتهم وظروفهم اللاإنسانية واقتراح حل من قبيل اسكانهم في دول الجوار العربي)، أماّ قضية الاستيطان فقد أصبحت في حدّ ذاتها تأخذ حيزًا أكبر من القضية الأساسية "قضية التحرير"، فقد أصبحت كل الجدالات الفكرية والسياسية متمحورة حول ايقاف/ تجميد/ استمرار الاستيطان. وكذلك هو الحال في كل القضايا الأساسية التي تم تمييعها إلى درجة أن تحولت القضية الفلسطينية برمتها إلى قضايا للحصول على بعض الحقوق والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية من الاحتلال الاستيطاني الاحلالي الإسرائيلي، وليس البحث في أصلها ومعالجتها.

هـ- **من الصراع العربي الصهيوني الى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**: من نتاج ومؤشرات فشل المشروع الوطني الفلسطيني ،أنه بعد ان كانت القضية تأخذ بعدا عربيا إسلاميا، انفرد الإسرائيليون بالفلسطينيين مع بداية العملية التفاوضية في "اوسلو"، وكانت أولى إرهاصات هذا الانفراد القناة السرية التي فتحها الفلسطينيون دون استشارة مسبقة للعرب والتي شكّلت ضربة قاصمة للعمل العربي المشترك حول الصراع، خاصة مع الإصرار الإسرائيلي في أغلب اللقاءات التفاوضية على ضرورة التفاوض المباشر والثنائي مع الجانب الفلسطيني بحجة أنه السبيل الوحيد للوصول إلى السلام المنشود.(شفيق،1997، ص، 35).

الخاتمة:

تبلور المشروع الوطني الفلسطيني، عقب مرحلة من التخبط السياسي ، وبانت أولى ملامحه مع إنشاء حركة "فتح" في أواخر خمسينيات القرن العشرين وبداية الستينات، وانتقل، عبر تطوره، من مشروع تركّز على تحقيق هدفي التحرير الكامل للأرض الفلسطينية المغتصبة والعودة الكاملة الشاملة للاجئين، إلى مشروع تركّز في المقام الأول، على تحقيق هدف الاستقلال في أي أرض يتم تحريرها وفي إطار دولة فلسطينية تحدّدت حدودها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، ثم إلى مشروع راهن على أن تقوم هذه الدولة بعد مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي وهو الرهان الذي خاب مع اكتشاف الفلسطينيين -بعد ثلاثة عقود من التفاوض- عقم هذا المسار وحجم الفخ والخديعة السياسية التي وقعوا فيها، وذلك بإدراكهم وتيقنهم أن الدعوة إلى المفاوضات لم تكن سوى وسيلة إسرائيلية صهيونية لربح الوقت وتكريس الوقائع الاستيطانية على أرض الواقع بما لا يدع أي مجال للعودة عليها أو إنشاء أي مظهر من مظاهر دولة فلسطينية قابلة للحياة .

النتائج المتوصل اليها:

- لقد كان لظروف نشأه وبلورة المشروع الوطني الفلسطيني الأثر الكبير على مساره المستقبلي، حيث بدأ جليًا منذ البداية عدم التوافق بين التيارات الفلسطينية المختلفة على أهم القضايا المصيرية، وهو ما تجلّى واقعًا فيما بعد، في الصدام المباشر بين دعاة المقاومة المسلحة وتيار خيار التسوية السياسية السلمية.
- إن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني هي أزمة قيادة، اذ لم يسقط فقط في فخ الانقسام بل أيضًا في براثن الديكتاتورية والحسابات الشخصية والسلوك الأبوي الزبائني والمكايدات الحزبية التي أوصلت أطرافًا إلى التنسيق الأمني مع الاحتلال نكاية في الطرف الآخر، هو الأمر الذي شكّل ويشكل ضربة قاصمة للعمل الفلسطيني المشترك.
- على الرغم من الواقع البائس للمشروع الوطني الفلسطيني اليوم، فإن الكثير من المعطيات والمؤشرات الداخلية والإقليمية والدولية تعطي أملًا لإمكانية حدوث تغير ايجابي حقيقي في الوسط الفلسطيني وفق مقاربة جامعة مبنية على اصلاح البيت الداخلي، والالتقاء في مظلة سياسية واحدة جامعة شاملة بين كل التيارات من خلال ميثاق وطني جامع لبرنامج سياسي منسجم مع الثوابت الأساسية للشعب الفلسطيني بعيدًا عن الحسابات السياسية الداخلية الضيقة أو الحسابات والترتيبات الاقليمية والدولية.

التوصيات:

- ضرورة العمل على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني داخليًا وإنهاء حالة الانقسام كأولوية قصوى قبل الحديث عن أي مشروع وطني في مواجهة المشروع الصهيوني، من خلال تقديم التيارات السياسية الأكثر تأثيرًا وشعبية لتنازلات تكتيكية من أجل هدف استراتيجي، وفي هذا الإطار من الأولية الانصياع للنداءات الإقليمية والدولية للمّ الشمل الفلسطيني وعلى رأسها المبادرة الجزائرية الأخيرة.
- يجب الأخذ في الحسبان – حين أي مبادرة لإعادة لم الشمل الفلسطيني – أن إذكاء الانقسام والصدام الفلسطيني-الفلسطيني يدخل ضمن الخطط الأساسية الكبرى للمشروع الإسرائيلي الصهيوني بتعاون أطراف داخلة وإقليمية ودولية.

قائمة المراجع العلمية المعتمدة:

أ-الكتب:

1. أبو النمل، حسين. (). قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني (ط). دار النشر.
2. شاحاك، إسرائيل. (1997). أسرار مكشوفة (هشام عبد الله. الترجمة؛ ط). الأهلية للنشر والتوزيع (تاريخ نشر الكتاب الأصلي).
3. شفيق، منير. (1997). أوسلو2: المسار والمال (ط2). دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام.
4. صالح، محمد محسن. (2013). أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة (ط1). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
5. مجدي، حماد. (2009). مستقبل التسوية 30 عاما من سلام عابر (ط1). دار النهضة العربية.

ب-المجلات العلمية:

1. حوراني، فيصل. (1996). المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (العدد 27). ص.ص.
2. فؤاد، أحمد. المغازي، إبراهيم. (2014). العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية. اسم المجلة، المجلد (العدد). ص. ص.

ج-المؤتمرات والملتقيات:

1. أبراش، إبراهيم. (2021، جانفي 20-21). من مصالحة إدارة الإنقسام إلى المراجع الاستراتيجية [مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر حول مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي] . المؤتمر السنوي الأول بعنوان القضية الفلسطينية. فلسطين. أريحا.
2. أبو رشيد، أسامة. (2015، نوفمبر 14-15). معنى حل الدولتين في ظل تفويض أماكن إقامة دولة فلسطينية. [مداخلة مقدمة في إطار ندوة تحت عنوان مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني] . المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

د-المواقع الالكترونية:

1. الفطافطا، محمد. (سنة، شهر يوم). أين الاستراتيجية بعد المفاوضات مع اسرائيل: بين الفردية والغموض. على الرابط الإلكتروني:www.elhadath.ps/articles/16327/vote.php
2. المشروع الوطني الفلسطيني. (2023، فيفري 27). في موسوعة الويكيبيديا. الرابط الإلكتروني للمقالة:

http://mesc.com.jo/Documents/mesc-Doc-02-2023-A.pdf

الأزمة في لبنان كساد وفوضى متعمدة وتفكك ركائز أساسية

The crisis in Lebanon recession, deliberate chaos, and the disintegration of basic pillars

د. حميدة كاظم العجل

أستاذة مساعدة _ جامعة الجنان/ لبنان

Dr. Hamida Kazem Al-Ejel

Assistant Professor / Al Jinan University – Lebanon

hamidaalejel@gmail.com

الملخص

منذ 17/أكتوبر 2019 شهد لبنان موجة احتجاجات شعبية واسعة تلتها أزمة خطيرة متعددة الجوانب، صُنِّفت من بين الأزمات الثلاث الأكثر حدة عالميا منذ أواسط القرن التاسع عشر، والتي أظهرت العديد من الإختلالات في المجالات كافة وكان انفجار مرفأ بيروت في 4آب/أغسطس 2020 الفصل الأحدث في سلسلة الأحداث الكبرى التي يشهدها لبنان والتي كان لها تأثيراً كبيراً على الإنهيار الإقتصادي المستمر منذ سنوات. وتنطلق هذه الدراسة من أن مسببات الأزمة الرئيسية تكمن في السياسة والإقتصاد السياسي للبنان، وأن أي مخارج من هذه الأزمة تتطلب إرادة حقيقية بالإصلاح السياسي أولاً. وعليه تحاول هذه الورقة البحثية **تسليط الضوء على العوامل الكامنة وراء تفاقم الأزمة الإقتصادية والمالية وانعكاسها على معظم قطاعات الحياة العامة في لبنان**، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يوصّف حقيقة الواقع المأزوم لتكون واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخ لبنان المعاصر والبداية الفعلية لحالات الفوضى والتشرذم بعد انهيار الليرة التي فقدت أكثر من 90% من قيمتها، فنتج عنها تضخم مفرط كان الأعلى عالمياً، وتدهور الأمن الغذائي وازداد الفلتان الأمني نتيجة الإنفجار الإجتماعي. وكانت الهجرة المتصاعدة وخاصة (هجرة الأدمغة وأصحاب رؤوس الأموال والإختصاص) نتيجة حاسمة لغياب تأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية وانعدام مستوى الحياة الكريمة. والنتيجة الأسوأ كانت ما عرف بـ"قوارب الموت" عبر هجرات غير منظمة لتتولد فاجعة إضافية. ويبقى السؤال الذي يدور حول نفسه من هو المسؤول عن كل ما يحصل في وقت لا زال فيه السياسيون يتراشقون الإتهامات؟

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، كساد، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي، التضخم.

Abstrat

Since October 17, 2019, Lebanon has witnessed a wave of widespread popular protests, followed by a dangerous multifaceted crisis, which was ranked among the three most severe crises globally since the mid-nineteenth century, which showed many imbalances in all fields. The Beirut port explosion on August 4, 2020 was the latest chapter in a series of major events taking place in Lebanon, which had a major impact on the economic collapse that has been going on for years. This study stems from the fact that

the main causes of the crisis lie in the politics and political economy of Lebanon, and that any way out of this crisis requires a real will for political reform first. Accordingly, this research paper attempts to shed in view of the factors behind the exacerbation of the economic and financial crisis and its reflection on most sectors of public life in Lebanon, relying on the descriptive and analytical approach as it describes the reality of the crisis to be one of the worst crises in the contemporary history of Lebanon and the actual beginning of cases of chaos and fragmentation. After the collapse of the lira, which lost more than 90% of its value, resulting in hyper inflation, the highest in the world, deterioration of food security, and increased security chaos as a result of the social explosion. The escalating immigration, especially (brain drain, capital owners and specialization) was a decisive result of the absence of securing the minimum basic services and the lack of a decent standard of life... The worst result was what was known as the "death boats" through unorganized migrations, to generate additional calamity. The question that revolves around itself remains, who is responsible for everything that is happening at a time when politicians are still throwing accusations at each other?

key words: Economic crisis – Depression - food security - social security - inflation

المقدمة

بعد خمسون عاماً من الإعمار في جوٍّ من السلام النسبي في الفترة الممتدة بين 1990 – 2004، شهد لبنان منذ العام 2005 سلسلة من الأحداث السياسية العنيفة شكلت خليطاً معقداً من التحديات الداخلية والتوترات الإقليمية، بدءاً باغتيالات سياسية بارزة إلى حرب تموز 2006م، ناهيك عن مسلسلات الصراعات المسلحة في مناطق عديدة من البلاد، والصراع الدائر في سوريا منذ العام 2011 وما يتبعها التوترات الدائرة بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ الأمر الذي أدى إلى تخمة من التوترات على جميع الأصعدة خاصة على المستوى الديموغرافي في لبنان، الذي شهد انقلاباً محتوماً ولّدته الإقامة الدائمة لأكثر من مليون ونصف لاجئ سوري، زد على ذلك تفاقم الإختلالات الإقتصادية وزيادة الفقر.

فالأزمة الإقتصادية في جوهرها أزمة حوكمة منبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بنيوي حال دون صنع سياسات عقلانية، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر وفي مقدمتها القطاع العام بقدرات تتجاوز إمكاناتها، وكانت النتيجة إقتصاد شديد المديونية، وقطاع مصرفي منتفخ وهش بعد عقود من اعتماد النهج. فالفساد هو أحد أهم أسباب الأزمة الحالية.

ومع تباطؤ التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان، اضطر مصرف لبنان إلى بذل جهود يائسة وباهظة التكلفة للغاية من أجل استقطابها، وثبت في النهاية عدم استدامة هذه السياسات المالية التي بدأنا نشهد نتائجها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019م، مع توقف فعلي لتدفق الرساميل إلى الداخل واتساعاً حاداً في التدفقات إلى الخارج وارتفاع نسبة الدين العام لتصل إلى 75% نهاية العام 2019 (المبيض، 2020). كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة مذهلة بلغت 400% في كانون الثاني/ يناير 2020. وفي نهاية العام نفسه أفاد 19% من اللبنانيين بفقدان مصادر دخلهم إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين وصلت إلى 50%، مع فقدان وظائف كبيرة في الربع الأخير من العام 2020م. (خطة الإستجابة، 2021).

فقد أثبتت التدخلات التي تقودها الحكومة أنها غير قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المستمرة، والتخفيف من تأثيرها على السكان، كما أن عدداً كبيراً من العائلات وجدوا أنفسهم غير قادرين على تحمل النفقات أو الحصول على الخدمات والسلع الأساسية، كالصحة والغذاء والتعليم والوقود والكهرباء والرعاية الصحية اللازمة والمياه النظيفة، ما أدى بالتالي إلى تزايد الإحتياجات الإنسانية بين اللبنانيين، الأمر الذي أحدث زيادة في أعداد المهاجرين وخاصة الهجرة غير النظامية عبر الطرق البحرية الخطرة، وقد لوحظ بالفعل زيادة في معدلات المغادرة مع تكرار الحوادث بين عامي 2020 – 2021. ولا نخفي أيضاً الزيادة الكبيرة الكبيرة في التوترات الطائفية في المجتمع اللبناني بسبب نقص السلع والخدمات. وبالمثل ازدادت التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. وتشير التقارير والوقائع التي لمسناها إلى تزايد عمليات الإخلاء القسري للاجئين وحالات منع من الوصول إلى المحلات التجارية التي تبيع السلع المدعومة.

وفي الوقت الذي تنشغل فيه الدول الإقليمية والعالمية بحلحلة أزماتها المتتالية ومجابهة مخاوفها المتزايدة بسبب التنافس الأميريكي – الصيني وانعكاساته العالمية، أعادت أزمات لبنان المتتالية من نقص الطاقة والكهرباء وأحداث (الطيونة) وما أعقبها من توترات أمنية، الإهتمام من جديد بالواقع اللبناني الذي بات يعاني من تفاقم في الأزمات وعدم الإستقرار والإضطرابات الداخلية والخارجية مدفوعاً بأزمات إقتصادية وسياسية متتالية تغذيها الإنقسامات الداخلية والتشرذمات بين مختلف القوى السياسية الغائبة بقصد أو من غير قصد وتقاطع مصالح خارجية جيوسياسية، ويبقي لبنان قطب الرحى للعديد من الصراعات الداخلية والخارجية حيث لا يخرج من أزمة حتى يكاد يدخل في أخرى أشد وأعتى.

1. مصطلحات الدراسة

1.1 الأزمة الاقتصادية: هي عبارة عن اضطراب الحالة الاقتصادية العادية أو التوازن الاقتصادي. كما يمكن تعريفها بأنها التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين "انتكاسة اقتصادية". (العشماوي، 2021)، ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها نقطةً مفصليةً تُؤدّي إلى تحوّل الحالة الاقتصادية الجيّدة والمُستقرّة إلى حالة مُضطربة.

2.1 الكساد: يعرف المكتب القومي للبحوث الإقتصادية الكساد على أنه تراجع كبير في النشاط الإقتصادي ينتشر في أرجاء الإقتصاد ويستمر أكثر من شهور قليلة، ويظهر في العادة في الإنتاج والتوظيف والدخل الحقيقي ومؤشرات أخرى. ويبدأ الكساد عندما يصل الإقتصاد إلى ذروة النشاط وينتهي عندما يصل الإقتصاد إلى النقطة الدنيا من دورته. (التمويل والتنمية، مارس 2009)، وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن بسبب العديد من حالات الركود الاقتصادي المستمرة،

3.1 الأمن الغذائي: تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي: "يعني الأمن الغذائي توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتا ج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر وإتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية" (الراوي، 1993). **ويمكن تعريف الأمن الغذائي إجرائياً**: حصول الأفراد في كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين نوعية الغذاء وسلامه من أجل حياة صحية. ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

4.1 **الأمن الإجتماعي:** يعرف الأمن بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها أو امكانياتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الداخلية أو الخارجية. (هويدي، 1975). ويعرفه رضوان وآخرون بأنه: مجموع الإجراءات والخطط التي على الدولة اتخاذها، لتأمين المجتمع، بكافة أفراده، بوسائل العمل والإنتاج والمساهمة في استغلال كامل الطاقات المختلفة لتحقيق القدرة على الحياة بكرامة، وحماية المجتمع من وسائل وعمليات التخريب التي تؤدي إلى الفساد والإفساد. (رضوان، 2012)، وتعرفه الباحثة إجرائياً: تأمين الخدمات

الأساسية للمواطن من صحة وتعليم وسكن وخصوصا، للفقراء والعاطلين عن العمل بشكل يضمن لهم فرص متكافئة في حياة كريمة.

5.1 التضخم: التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمن معينة. ويعتبر عادة مقياساً واسعاً كالزيادة في الأسعار أو الزيادة تكلفة المعيشة في بلد ما. بمعنى آخر فهو يمثل مدى الغلاء الذي أصبحت عليه الأسعار بالنسبة لمجموعة من السلع أو الخدمات على مدى فترة زمنيةمعينة. (أونر، 2010)، وتعرفه الباحثة إجرائياً: بأنَّه ارتفاع مستمرّ في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنيّة معيّنة، أو يمكن تعريفه بأنَّه انخفاض القوة الشرائيّة لعملة معينة مع مرور الوقت.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

إن حجم ونطاق الكساد المتعمّد الذي يشهده لبنان حالياً يؤديان إلى تفكك الركائز الرئيسة لنموذج الاقتصاد السياسي السائد في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية. ويتجلَّى هذا في انهيار الخدمات العامة الأساسية، واستمرار الخلافات السياسية الداخلية المُنهكة، ونزيف رأس المال البشري وهجرة الكفاءات على نطاق واسع. وفي موازاة ذلك، تتحمل الفئات الفقيرة والمتوسطة العبء الأكبر للأزمة، وهي الفئات التي لم يكن النموذج القائم يلبي حاجاتها أصلاً.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية البحثية التالية: **"هل أن الأزمة في لبنان هي وليدة نظام طائفي مبتور أصلاً أو أن التداعيات الإقليمية والمحلية والدولية فاقمتها وظهّرتها إلى العلن؟"**

ويتفرع من هذه الإشكالية المحورية تساؤلات عدة أبرزها:

- كيف انعكس الوضع الإقتصادي (انهيار الليرة مقابل الدولار) على مجمل الحياة اللبنانية؟
- ما هي العوائق التي تحول دون بداية إصلاح حقيقي للوضع القائم؟
- كيف أثرت هذه الأزمة على التوزيع الديموغرافي في البلاد؟
- ما هي تداعيات الأزمة الراهنة على المشهد الداخلي اللبناني؟
- هل فعلاً نجح اللبنانيون في بناء وطن؟

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على أهم التحديات التي تقف في وجه نموذج إصلاحي جديد.
- التعرف على أنواع المشاكل المترتبة عن الأزمة الإقصادية.
- وضع بعض الحلول الفورية كبداية للتخلص من الوضع المأزوم والعمل على تطبيق ما يمكن تطبيه فورا كحل لبداية الخروج من الأزمة.

4. حدود الدراسة:

طبقت الدراسة في لبنان في الفترة االلاحقة للتحركات الشعبية منذ أكتوبر 2019 إلى كانون الثاني /يناير 2023م.

5. الدراسات السابقة

في هذا السياق اعتمد الباحث على العديد من التقارير المكتوبة والمرئية وعلى أساسها بنى معظم معطياته نظراً لندرة الدراسات المتعلقة بالأزمة الإقتصادية الحالية في لبنان. ومن الدراسات المتوفرة التي اعتمد عليها الباحث أو القريبة من الدراسة نذكر:

1.5 دراسة لأيمن عمر بعنوان: **"الأزمة الإقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي"**. والتي شرح فيها سبب الإختلالات في الإقتصاد اللبناني تطرح عدة تحديات أمام الحكومة الجديدة، والتي تتطلب استعادة الثقة الخارجية والداخلية؛ الثقة الخارجية المتمثلة بتشجيع المجتمع الدولي وبعض الدول العربية على تقديم الدعم المالي والسياسي المطلوب للنهوض بالإقتصاد اللبناني. أما الثقة الداخلية فتتمثل في عودة الثقة بالنظام اللبناني ومؤسساته الدستورية والرسمية والإنتظام العام، والأهم من ذلك كله استعادة الثقة بالنظام المصرفي والمالي وتحقيق الإستقرار النقدي والتوازن المالي. وناول كذلك المقاربات والمعالجات المطروحة من قبل الحكومة اللبنانية الجديدة التي وصفت نفسها بــ"حكومة مواجهة التحديات" وخلصت الدراسة إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يبدأ الإقتصاد والوضع المالي والنقدي بالتعافي الشامل ما لم تكتمل الصورة لموازين القوى في المنطقة، وأن تكون لصالح استقرار لبنان وليس جعله جز اء النهائية ا من الصراع.

2.5 دراسة جوزيف ضاهر بعنوان: **"لبنان، وكيف أدى الإقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الإقتصادية والإجتماعية الراهنة"**، حيث عالج الباحث بها أسس الإقتصاد اللبناني وجذور الأزمة الراهنة في لبنان تعود إلى الإقتصاد السياسي في البلاد وإلى طريقة تطوره منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. حتى الحقبة الحريرية أصل الإقتصاد الريعي والسياسات التي عززت عززت عدم المساواة المكانية والإجتماعية في لبنان، وخلصت الدراسة إلى يجب أن تقترن الحاجة إلى الاستقرار السياسي والإنتقال إلى إطار ديمقراطي بخطة تطوير وإنعاش اقتصادي في البلاد.

أولاً: أزمة إقتصادية مركّبة:

تتنوع الأزمات والتحديات الإقتصادية والإجتماعية والمالية التي تواجهها الدولة اللبنانية بحلتها الجديدة طغت عليها المظاهرات التي انتشرت في الشوارع اللبنانية وأدخلها في حالة طوارئ منذ العام 2019، والإنفجار المدمر الذي عصف بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 ليفاقم بذلك الصعوبات الإقتصادية التي تعاني منها البلاد.

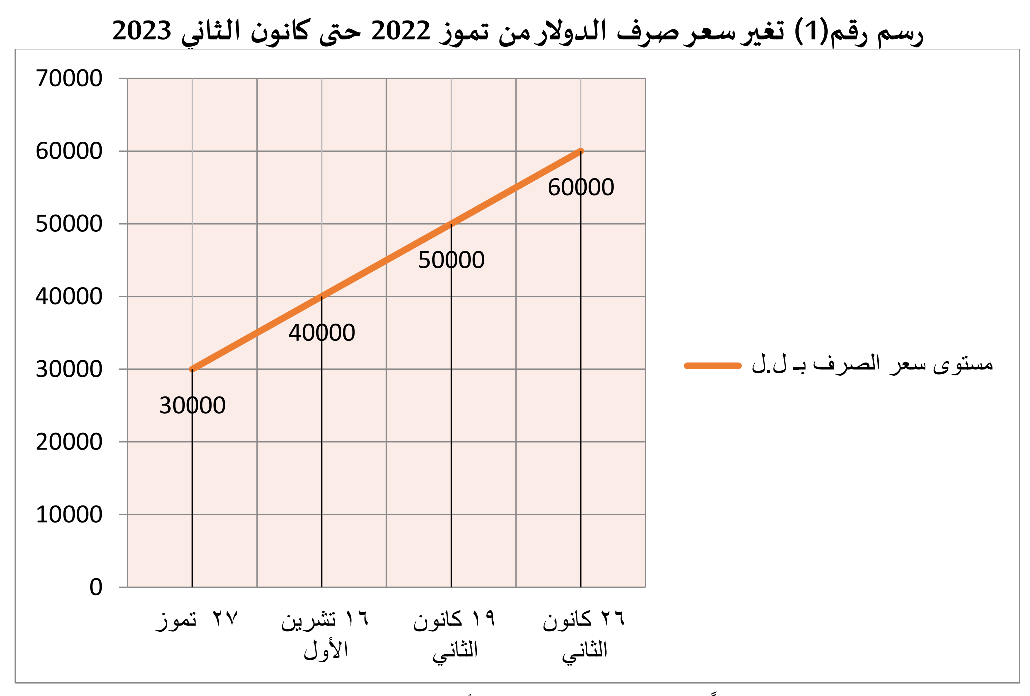
هي أيام صعبة للغاية يعيشها لبنان يئنُّ فيها الشعب تحت وطأة أزمة اقتصادية معيشية حادة هي الأسوأ في تاريخه حيث تتزامن مع انسداد سياسي معرقلاً للكثير من الخدمات المقدمة للمواطنين ويدفع بلالبلاد إلى الإنهيار

التام. وهذه الأزمة ليست آنية أو مرحلية في لبنان، فهبوبها ليس مفاجئاً بل هي وليدة لتراكمات من الإهتزازات البنيوية الداخلية الخطيرة. فالإنكماش الإقتصادي وارتفاع الدين العام الذ بلغ نحو 95.6 مليار دولار أميريكي، أي ما نسبته (17.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2020 (السبيعي، 2021).

والعجز المالي هو نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات ولنهج اقتصادي ريعي غير منتج تمتد جذوره منذ نشأة الجمهورية اللبنانية أفلست الشعب اللبناني وتفلست مؤسساته، فالإقتصاد لا يمكن أن يقوم على الريع دون الإنتاج. وساعدت الأحداث في سوريا منذ اندلاعها في العام 2011م في كشف هشاشة واهتراء الوضع الداخلي اللبناني بفسيفسائه الطائفية والمذهبية وأظهرت بالتالي فشل النموذج اللبناني في مواجهة التحديات بل وفي الوقاية من الأزمات.

وأسوأ انعكاس للأزمة، هو الإنهيار المستمر لليرة اللبنانية مقابل الدولار حتى لامس في أيامنا هذه 60 ألفاً للدورلار الواحد في السوق السوداء وخسارة العملة الوطنية لأكثر من 90% من قيمتها ولا مبادرات في المدى المنظور لتوحيد سعر الصرف. وظهر ذلك جلياً مع بدء تراجع تصنيفات من وكالات التصنيف الدولية للبنان حيث خفضت فيتش تصنيف لبنان إلى (CCC)، وموديز فاكان بمستوى (Cc1) (عمر، 2019)، ما يعني انعدام الثقة بسندات الخزينة اللبنانية وبقدرة الدولة على سداد مستحقاتها المالية وهذا ما لاحظناه في حكومة حسان دياب في العام 2020 عند عزوفها عن تسديد سندات اليورو بوند، ما يعني ارتفاع إضافي في الفوائد وبالتالي ارتفاع كلفة الدين العام ومزيداً من الضغوط على الليرة اللبنانية.

رسم رقم(1) تغير سعر صرف الدولار من تموز 2022 حتى كانون الثاني 2023



المصدر: من إعداد الباحث اعتاماداً على تقرير صادر في نشرة أخبار LBCI المسائية بتاريخ: 27/ كانون الثاني/ 2023

وعبثاً حاولت الحكومة احتواء الوضع عبر تدابير مختلفة كدعم سلع استهلاكية، ما تسبب بوقوع العديد من الإشتكباكات بين المواطنين والعاملين في المتاجر بسبب التدافع لشراء السلع التي تضاعفت أسعارها بشكلٍ جنوني مع انهيار القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي تصريح لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حديثه لويترز على مؤتمر "يوروموني" في 25 حزيران/يوليو 2019 في بيروت صرّح أن معدل النمو في البلاد بلغ صفراً منذ بداية 2019 (رويترز، سبتمبر 2019)، ولكن بحسب المعطيات الإقتصادية فإن النمو الإقتصادي الحقيقي قد يصبح سالباً، وهنا تكمن مكامن الخلل الحقيقي وهو في حجم الإقتصاد الصغير الذي لا يتناسب مع متطلبات الناس وفي معدلات النمو الإقتصادي المنخفضة أو السلبية ما ينعكس سلباً على حياة الناس وحاجاتهم ومستوى معيشتهم. في المقابل قدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجتمالي انكمش بنسبة 20.3% عام 2020، فخسر المواطن اللبناني ماقيمته 90% تقريباً من قدرته الشرائية (world bank, sep, 2021). وتشير أقرب التوقعات إلى أن لبنان يحتاج إلى ما يقارب 12 عاماً لكي يتجاو مبدئياً أزمته الحالية (Leb Eco monitor, 2021) بعد أن قدر الإنكماش الإقتصادي بحوالي 10.5% عام 2021 وخسرت الليرة اللبنانية أمثر من 90% من قيمتها ما تسبب فس ارتفاع التضخم الذي بلغ 145% عام 2021، كما استمرت الإحتياطات بالعملات الأجنبية بالتضاؤل حيث انخفضت إلى 5.9 مليار دولار منذ نهاية العام 2020 (الأمم المتحدة، تقرير 2022).

من منظور آخر يأتي الفساد والنهب المُنَظَّم لخزينة الدولة، والتي بلغت حوالي 52 مليون دولار بحسب بعض التقارير والتي لا تُعرف كيف صُرفت ولا أين تبددت. فهناك طبقة سياسية مارست نهباً منظماً لخزينة الدولة على مدى ثلاثين عاماً وهي التي تتلاعب بسعر الدولار وبمصير الشعب تغطية على فسادها ولإلهاء الشعب بلقمة عيشه بعيداً عن جرائمها رافضةً ومتلاعبةً بالتقارير الجنائية التي لا تخدم مصالحها نية الحصول على عفو عام عن جرائمها المالية منذ التسعينات تماماً كالعفو الذي حصلت عليه إزاء كل ما ارتكبته من من جرائم دموية في الإقتتال الأهلي الطائفي.

ولم تنتهِ جرائم هذه السلطة المتآمرة على الشعب عند هذا الحد، بل لجأت إلى أسلوب حرمان المواطن اللبناني من أبسط حقوقه ومستلزماته الضرورية عبر آلية التهريب، من تهريب للدولار إلى المواد الغذائية المدعومة والسلع الضرورية والمحروقات والأدوية إلى الخارج وخاصة إلى سوريا من ناحية، وشجع التجار الذين يتأمن لديهم هذه المواد من ناحية ثانية... زد على ذلك الضغوط الأميركية على إيران وحلفائها أدت إلى الضغط على الإقتصاد اللبناني ونظامه المصرفي، ما أدى إلى أزمات إضافية مسترية بدأت بوقف التحويلات الخارجية وإلى عدم القطاع المصرفي اللبناني.

ويمكن اختصار هذا السيناريو بأن الحكومات اللبنانية في تلك الفترة إلى الآن لم تصوِّب الهدف بشكلٍ جيد ولم تساهم بالتالي في تعزيز الرعاية الإجتماعية لمواطنيها. فبدلاً من أن تدعم الحق في الصحة من خلال تأمين تغطية صحية وفي التعليم من خلال تأمينه للجميع وفي حماية الأجور وتعويض البطالة والسكن والغذاء والتنقل اتجهت لمواجهة الأزمات الإجتماعية اعتماداً على سياسات دعم السلع والمحروقات والدواء وهو ما استفاد منه المحتكرون وقلة من اللبنانيين.

فهي عمدت عن سابق تصميم وإصرار إلى اعتماد خيار دعم السلع بدلاً من وضع سياسات دعم مستدامة، فكانت تدعم تارة وترفع الدعم تارة أخرى.

وهذا ما حصل في حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب التي بدأت بتهيئة الأرضية لرفع الدعم عن المحروقات في نهاية العام 2020 بعد رفعها عن المواد الغذائية تباعاً. فكانت النتيجة ارتفاع أسعار المحروقات تدريجياً بحجة وقف التهريب إلى سوريا والتخزين في الشركات ولدى أصحاب المحطات منتصف العام 2021، وفي المشهد أزمة طوابير التي ارتفعت أحجامها حيث اضطر المواطن اللبناني إلى الإنتظار نهاراً كاملاً للحصول على البنزين. وإزاء هذا المشهد والضغط المتواصل على الناس للوصول إلى المحروقات بدأت تعلو أصوات المطالبة برفع الدعم نهائياً بحجج متعددة منها عدم القدرة على استمرار لبنان بوتيرة الدعم نفسها، ومنها بحجة التهريب إلى سوريا وأخرى شعبية حيث ظن الناس أن مأساتهم أمام المحطات ستنتهي برفع الدعم. وبالفعل رُفع الدعم عن المحروقات في آب 2021 دون أي إنذار مسبق ودون أي إجراء لتأمين بديل للبنانيين، حتى وصلنا إلى مرحلة وقف إعطاء الدولار للمستوردين بعد انتهاء الإنتخابات النيابية ما يدفع إلى بيع البنزين بالدولار على المحطات ما سيؤدي إلى أزمة محروقات خطيرة ما زالت دوامتها مستمرة والمستفيدون منها أصحاب مصالح ونفوذ.

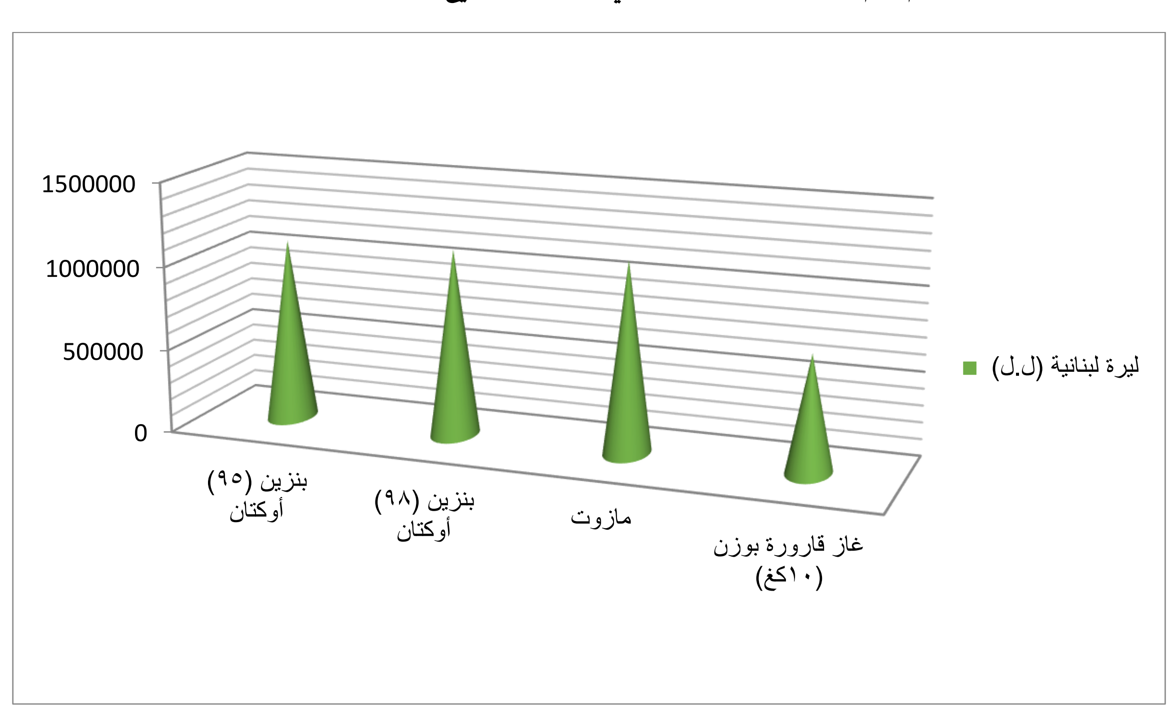
ناهيك عن العقوبات التي طالت القطاع المصرفي الذي ساهم في تأزيم الوضع وانزلاقه نحو الهاوية، وهي الأزمة التي صنفها البنك بأنها الأسوأ عالمياً منذ العام 1850 حيث علت الأصوات اللبنانية والعربية والأجنبية بالضغط سلطات بلادهم للتحرك دبلوماسياً وقضائياً بغية استرداد أموالهم. وترافق ذلك كله مع تراجع العلاقات الإقتصادية بين لبنان ومحيطه الإقليمي والخليجي وحتى الدولي، إذ انخفض حجم التبادل التجاري مع دول الخليج خلال السنوات العشر الماضية بشكل كبير بنحو 450 ملون دولار سنوياً قبل الأزمة إلى نحو 50 مليون دولار عام 2020 وقلّ حجم الإستثمار الخليجي تدريجياً (سبوتنيك، 2021). ويعود هذا التراجع بالأساس إلى اعتراض الدول المحيطة بلبنان على دور "حزب الله"وممارساته سواء في الداخل اللبناني أو خارجه وارتباطه كذلك في عمليات التهريب من خلال المعابر غير الشرعية بين لبنان وسوريا ودوره في الأزمة الراهنة بين لبنان ودول الخليج جراء عمليات تهريب المخدرات.

كلها عوامل لا بد من أخذها بعين الإعتبار عند التفكير بأزمة لبنان اليوم، والتي لعبت دوراً كبيراً في تعميقها وسرّعت بالإنهيار الإقتصادي والمالي وفاقمته وأثرت في سمعة لبنان وبعض قطاعاته وسببت تغيراً واضحاً في طريقة تعاطي الدول الإقليمية والغربية معه.

ومن منظور آخر، تشابكت هذه الأزمة مع أزمة الطاقة وتفاقمها خلال الأشهر الماضية وما حملته من تأثير مريع في باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة، إذ تراجعت تدريجياً قدرة المؤسسات اللبنانية على توفير التغذية اللازمة لكل المناطق، ما نعكس بالتالي على عدم وصول خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه إلى ملايين اللبنانيين (Maslin & Osseiran, aug 2021). فأزمة الكرباء والطاقة ليست أزمة قطاع فقط، إذ أنها تظهر في عدد من الأزمات حتى أنها كانت مشكلة إضافة فيها وبالنسبة لي مشكلة الإفتقار للمساواة الإجتماعية.

ويعيش اللبنانيون اليوم على وقع انهيار أزمة انقطاع التيار الكهربائي بشكل دائم، ما انعكس بدوره على قطاعات الحياة كافة وخلق العديد من المشاكل. فمثلاً نجد أطفالاً ومسنين يعانون من حالات ربو، وفي ظل انقطاع الكهرباء هنا تتفاقم المشكلة حيث لا وجود لجهاز أوكسيجين بسبب انقطاع الكهرباء، والكارثة الأكبر إن توفرت الكهرباء تتوفر عن طريق "مولدات الإشتراك" فنجد أن معظم هلاء الأفراد عاجزون على تحمل تكاليف الإشتراك الباهظة التي تقدمها شركات خاصة لتوليد الكهرباء التي بدورها تهوى الجشع والطمع في ظل الإرتفاع المستمر لأسعار المحروقات (المازوت) الذي انعكس على كافة المؤسسات الخدمية والإنتاجية الحكومية وأدت إلى تعطيلها إلى أكثر من أربعة أشهر ما زالت متمرة باضرابات متقطعة بين الحين والآخر بسبب عدم قدرة الموظفين أيضاً للوصول إلى مراكز عملهم مع الإرتفاع المستمر للمحروقات والتي تخطت المليون ليرة لبنانية في ايامنا هذه.

رسم رقم (2): أسعار المحروقات في لبنان حتى تاريخ 29 ك2/يناير/2023



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على جدول المحروقات الصادر عن وزارة الطاقة اللبنانية تاريخ 28/ كانون الثاني 2023

ثانياً: التربية والتعليم في لبنان: وضعٌ يحتضر

القطاع التعليمي في لبنان لم ينفذ بدوره من الأزمات المتفاقمة سياسياً، اقتصادياً، نقدياً ومالياً وحتى صحياً (كوفيد – 19)، هذا القطاع المتعثر بمل ما يحمله من مكونات وأفرقاء (التعليم العالي – التعليم العام والتعليم المهني). فهل أن أزمة التعليم هي نتيجة للأزمة الإقتصادية الحالية وقبلها أزمة كورونا وما رافقها من مشاكل، أم أنها كانت كامنة وظهّرتها وفاقمتها الأزمات المتلاحقة الآنفة الذكر؟

في ظروف اجتماعية قاهرة لم يعشها اللّبنانيون حتى في أيام الحرب، فالمعطيات المتخفية التي تفرزها الأزمة الإقتصادية في لبنان وعدم وجود حكومة عاملة والفساد العميق وترسيم الحدود، كل ذلك لا يعني أبناء المدارس وطلابها، إذ نجد ارتفاعاً في مستوى التسرب المدرسي الذي وصل إلى ما يقارب 15% بحسب تقرير الأمم المتحدة للعام 2022 بسبب توقف العائلات اللّبنانية عن إرسال أولادها إلى المدارس وهذه المرة ليس هرباً من القذائف، بل شحاً في الأموال وعدم القدرة على تمويل رسوم التعليم ومتطلبات المدارس، وهذا الرقم حسب التقرير لا يعكس الواقع كله. فهناك أولاد يضطرون إلى التعلم بشكلٍ جزئي وفي الوقت المتبقي يعملون ولكنهم ما زالوا مسجلين في جهاز التعليم.

فحرمان أطفال لبنان حقهم في التعليم يأخذ المجتمع إلى الخلف نحو الأمية القاتمة، ولبنان الذي كان رمزاً للتعلم المتقدم في الشرق الأوسط والذي تنافس طلابه بنجاحٍ كبير في مسابقات العلم والمعرفة الدولية يفقد الآن جيلاً كاملاً من الطلاب والمعلمين. إذ يعاني التعليم وخاصة في شقه الرسمي في لبنان على كل الأصعدة وأخطرها عدم تمكينه ليصبح بالقدر الذي ينافس فيه جودة التعليم الخاص. حيث تم تخصيص 350 مليار ليرة لبنانية لقطاع التعليم الخاص مقابل 150 مليار ل.ل للتعليم العام عن العام الماضي (2021 -2022) من أموال الدولة، فهي لطالما غلّبت التعليم الخاص لمصلحة المدارس الحزبية.

وتداعيات انهيار القطاع التربوي ليست بعيدة المدى، فالأساتذة (الملاك والمتعاقدون) دخلوا فعلاً مرحلة الإضراب المفتوح للأسبوع الثالث على التوالي. فمع انتهاء عطلة الأعياد انتظر جميع الأساتذة تحويل المستحقات إلى جيوبهم فكانت عطلة إلى ما شاء الله. فالتحذير بالإضراب المفتوح كان منذ بداية العام الدراسي الحالي (2022 – 2023) بسبب عدم قبض مستحقات العام الماضي وعدم تحديد آلية وموعد قبض حوافز ومستحقات هذا العام فوقعت الواقعة، وها هم الأساتذة وخاصة المتعاقدين الذين يشكلون 70% من لبكادر التعليمي لم يحصلوا على بدل النقل الموعود منذ شباط الماضي رغم أن المرسوم في درج وزير التربية ولم يحصلوا على العقد الكامل تبعاً للقانون 235 (شاهين، ك1/ 2022). كما أن أكثر من 3 آلاف أستاذاً لم يقبضوا حوافز 90$ عن العامي في حين أنه تم تحويل 200 مليار دولار لحساب الموظفين التي كانت مرصودة للحوافز وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإختلاس المبطن".

فإضراب التعليم الرسمي مستمر ومصير الحوافز معلق بـ "الشحادة الدولية". حيث أن هناك مصادر تقول أن الجهات المانحة لم تفرج عن المساعدات بعد ومبلغ الـ 130$ المرصودة لكل أستاذ بسبب غياب الشفافية في صرف الأموال من قبل وزارة التربية وصرفها في أماكن غير معروفة، ما يعني أن استكمال العام الدراسي مرهون بإفراج الجهات المانحة عن الأموال. وأخرى تشير إلى أن مسؤولية الدول المانحة التي وعدت منذ أيلول بتسديد حوافز تمكّن المعلمين والإداريين من الإستمرار، فالأولوية لهذه المنظات هي للدوام المسائي (تعليم النازحين السوريين) وخاصة بعد أن أعلن المدير العام للتربية في لبنان عن توقف الدروس في مدارس بعد الظهر لتعلم النازحين السوريين، أسوة بمبدأ المساواة من منطلق أنه لا يجوز ألا يتعلم أبناء غيرنا (الأشقر، 2023).

ثلاثة أشهر مضت ولم تستجِب الدول المانحة لطلبات دفع الحواز خاصة بعد الإتهامات بالعنصرية جراء القرار الذي اتخذ من قبل وزارة التربية التي ما زال وزيرها بانتظار ردود إيجابية من الدول المانحة حيث لا قدرة للأساتذة على الإستمرار دون حصولهم على الحوافز بعد ان تآكلت قيمة أجر الساعة أُقرت زيادتها إلى 100 ألف ليرة لبنانية بسبب ارتفاع سعر الصرف من 30 ألفاً حين إقرارها ليلامس اليوم 60 ألفاً للدولار الواحد.

فالتعلم في لبنان على جميع المستويات قد تحول إلى ترف وفقط المئوية العليا يمكنها أن تحصل على تعليم جديد في مؤسسات خاصة حيث يضطر الأهل إلى الدفع بالدولار حينها والخطر كبير فيما الدولة غائبة.

ثالثاً: انهيار القطاع الصحي

أدت الأزمة الإقتصادية إلى تراجع قدرة الناس الشرائية وإلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار وبات استيراد الوقود إلى البلاد شبه مستحيل. وفي غياب الكهرباء التي توفرها الدولة، تعاني المستشفيات التي تعتمد على المولدات من انقطاع يومي للتيار الكهربائي يدوم لساعات بسبب نقص كميات الوقود اللازمة لتشغيل المولدات الإحتياطي. فبعد جائحة كورونا والوضع المتعثر الذي عانت منه المستشفيات، ظهر تفشي الكوليرا في لبنان في وضع جهنمي، وفي تصريحٍ لمنظمة الصحة العالمية في 15/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 أن مواجهة هذه الموجة الجديدة من الأمراض المتفشية تحتاج إلى 10.2 مليون دولار في لبنان. وهذا الخطر يتضاعف في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة المستمرة منذ مدة طويلة وندرة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المناسبة في جميع أنحاء البلاد. فنظام الرعاية الصحية في لبنان يئن تحت وطأة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية الحالية.

وفي سياق آخر فإن المرضى في لبنان يعيشون معاناة توفير أدويتهم في ظل استمرار الأزمة الإقتصادية التي ضاعفت آلامهم الجسدية والنفسية حيث فُقدت العديد من أنواع الأدوية من الصيدليات أو تم احتكارها تارة وارتفاع أسعارها إلى ما بين 10 و12 صعفاً بعد إقرار الحكومة تقليص الدعم عن الدواء تمهيداً لرفعه نهائياً تارة أخرى. وتعد أدوية الأمراض المزمنة حاجة ضرورية للمرضى الذين يعانون من أمراض تستوجب تناول الأدوية بشكلٍ دائم ومنظم.

فلم يعد باستطاعة السكان تحمل تكاليف الرعاية الطبية الخاصة، فمنذجائحة كورونا في شباط 2020 والتي أدت إلى تفاقم الإضطرابات الإقتصادة والإجتماعية والتي ألقت بثقلها على الإقتصاد الذي يعاني أصلاً من ارتفاع التضخم ومعدلات البطالة. فلطالما كانت وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مدينين للمستشفيات بسبب التأخر في دفع الفواتير المتأخرة وبالليرة اللبنانية. ولذلك كانت دائماً تلك المستفيات عرضة لكل التأثيرات، مايؤدي بالتالي إلى تراجع القدرات المالية لتلك المستشفيات. ومن أجل استمرار العمل فيها لجأت بعض المستشفيات إلى تقليل خسائرها عبر خفض أجور العاملين فيها وتسريح البعض ومنح البعض الآخر إجازات مؤقتة بلا أجر وتقليص أو إغلاق بعض الخدمات.

هذه الأزمات التي يتخبط فيها قطاع الصحة في لبنان أدت إلى هجرة آلاف الأطباء والطواقم التمرضية وإقفال عدد كبير من الصيدليات وسط تحذيرات جديدة من إقفال عدد من المستشفيات التي لم تعد قادرة على تأمين مصاريفها ورواتب الموظفين. فمدخول الأطباء الشهري تراجع بشكلٍ كبير وهذا ما أدى بالتالي إلى ندرة الإختصاصات الطبية مثل (الطوارئ وجراحة الشرايين) ما ينعكس بالتالي على جودة العلاج والعمل الجراحي. زد على ذلك أزمة الدواء والنقص المسجل في السوق وكلفة المستلزمات العالية وعدم قدرة المواطن على التحمل في ظل الغلاء الذي يطاول كل القطاعات والخدمات والمواد وانخفاض القدرة الشرائية.

فالأطباء كغيرهم يعانون كبقية المواطنين من عدم قدرتهم إلى الوصول إلى أموالهم في المصارف، فضلاً عن تراجع قيمتها بشكلٍ كبير ما أثر سلباً على هذه القطاع ودفع قسماً كبيراً من الأطباء إلى الهجرة التي طالت الأطباء والممرضين الأكثر كفاءة البالغ عددهم 3500 طبيباً حتى شهر تموز 2022. إذ يشهد القطاع الصحي هجرة جماعية أدت إلى زيادة الأعباء على القوى العاملة في المستشفيات واضطر عدد منهم للعمل ساعات إضافية. فمع بدء الأزمة غادر عدد من الأطباء المخضرمون تراوحت أعمارهم بين (40 – 50) سنة (وهبة،2022/7/9) لعدم قدرتهم على الإستمرار في ظل الأزمة الحالية ومن بقي منهم وهم قلة اختاروا الصمود. وفي تصريح لنقيب الأطباء يوسف بخاش لموقع النهار الإلكتروني شرح الظروف التي أدت إلى هجرة الأطباء والتي حصلت على ثلاث مراحل خلال العامين الماضيين:

- الموجة الأولى: هجرة الأطباء الأكاديميين في المستشفيات الجامعية الكبرى والتي بدأت مع الإنهيار المصرفي والنقدي بعد أحداث 2019 حيث توجه أغلبها باتجاه أوروبا وأميريكا حيث تلقوا دراستهم ويحملون جنسيات هذه البلاد.
- الموجة الثانية: والتي تلت انفجار مرفأ بيروت الذي قضى على ما بقي من أمل.
- الموجة الثالثة: التي حصلت كردة فعل طبيعية للأزمة المصرفية وانعكاساتها على ما يتقاضاه الأطباء الذين يتعذر عليهم الحصول على أجورهم المحولة إلى المصارف من الجهات الضامنة.

فالكفاءات الطبية والتمريضية تستنزف في لبنان منذ العام 2019 بشكلٍ غير مسبوق ما ينعكس سلباً على غياب الكفاءات والخبرات في هذا المجال والتي تحتاج إلى سنوات لتعويضها ونقصٍ في الجودة الطبية.

رابعاً: الحالة الإجتماعية في لبنان وانعدام الأمن الإجتماعي

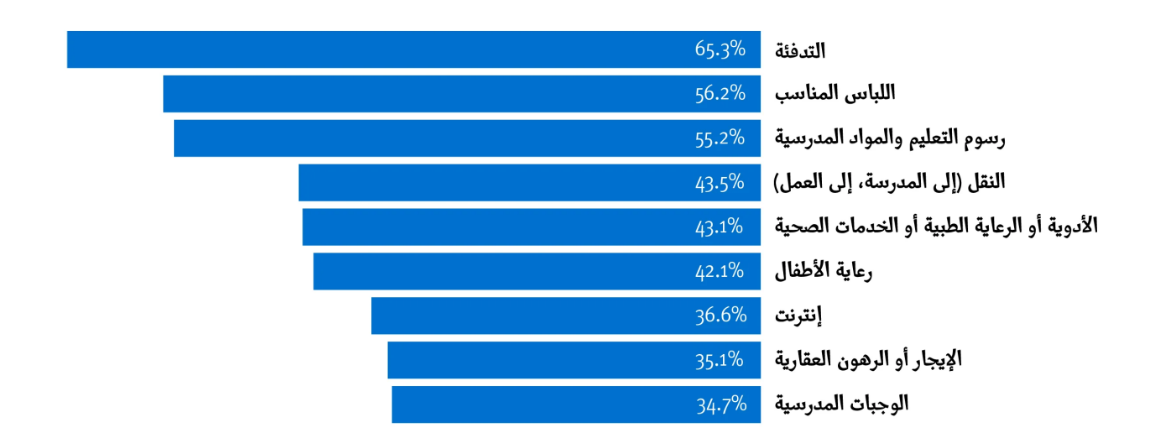
وسط الأزمة الإقتصادية المتفاقمة، أصبح اللبنانيون عاجزون عن تأمين حقوقهم الإجتماعية والإقتصادية حيث تتحمل الأسرة ذات الدخل المحدود العبئ الأكبر. فقد أصبح لبنان والأسر اللبنانية تحت وطأة تراجع النشاط الإقتصادي وعدم الإستقرار السياسي وارتفاع تكاليف المعيشة بحيث لا استجابة من قبل السلطات المعنية لمنح هؤلاء الأفراد أي حق في مستوى معيشي لائق بما في ذلك الحق في الغذاء، فنظام الحماية الإجتماعية في لبنان مجزأ للغاية، هذا لنظام المعدوم دفع بملايين الأشخاص في لبنان إلى براثن الفقر واضطروا إلى تقليص كميات طعامهم. وبعد ثلاث سنوات من الأزمة التي يتخبط بها اللبنانيون، ما زال يخيم عليهم غياب تام للتدابير الحكومية، فنظام الدعم الحالي

يصل إلى نسبة صغيرة للغاية من ذوي الدخل المحدود تاركاً الغالبية الكبرى دون حماية.كما أن تغطية برامج المساعدة الإجتماعية الممولة من البنك الدولي ضـئيلة وتسـتهدف بشـكل ضـيق للغاية الأسـر التي تعيش في فقر مدقع ما يترك شـرائح كبيرة من السـكان غير المؤهلين معرضـين للجوع وعاجزين بالتالي عن الحصـول على الأدوية مع حرمانهم أيضـاً من حقوق أخرى مثل الحق في الغذاء والصـحة. وفي بحث أجرته هيومن رايتش ووتش على عينة من 1.209 أسـرة في لبنان خلال العام 2021 حول الحصول على الدعم المالي أو العيني من الحكومة جاءت النتيجة كما يبنها الرسم أدناه:

رسم رقم (3): عجز الأسر اللبنانية عن سداد المصاريف الأساسية

العجز عن سداد المصاريف الأساسية في آخر 12 شهرا

النسبة المئوية للأسر العاجزة عن سداد المصاريف التالية في العام السابق



ملاحظة: رعاية الأطفال والوجبات المدرسية تشمل فقط الأسر التي لديها أطفال. يشمل الإيجار/الرهن العقاري الأسر التي تدفع الإيجار/الرهن العقاري فقط

المصدر: مسح هيومن رايتس ووتش، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١ - يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، حجم العينة: n = 1,209 أسر

تظهر نتائج الدراسـة خطورة الوضـع مع الإشـارة إلى أن نظام الحماية الحالي عاجز عن مواجهة الأزمة بالنسـبة لكثير من الناس. بحيث واجه 70% من الأسـر صـعوبة في تغطية نفقاتهم أو تأخروا دائماً عن دفع النفقات الأسـاسـية للعام 2021 و5% من السـكان تلقوا مسـاعدات من الحكومة. في حين بلغ متوسـط الدخل الشـهري للأسـر 122 دولار أميريكي فقط مع استمرار التضخم في ارتفاع الأسعار بشكلٍ كبير. (Human rights, 2021)

يمكن القول أن الأزمة الأقتصادية ساهمت في إحداث خللٍ ضخم في الإدارة المالية للأسرة، فمع الإنهيار المستمر لسعر الصرف منذ آب 2020 انعكس ذلك ارتفاعاً تضخمياً في أسعار السلع والخدمات وانخفاض في القدرة الشرائية لمداخيل الأفراد والأسـر تخطت 90% (عمر، 2022). وزاد من عمق الأزمة حجز أموال المودعين بالدولار في المصـارف حيث لم تسمح الأخيرة سوى بسحب كمية محدودة منها أسبوعياً وبالليرة اللبنانية وفق سعر حدده مصرف لبنان بـ 3900 ثم بـ 8000 ليرة لبنانية تحت اسم سعر المنصة، كما وُضِعت سقوفاً لسحب الودائع بالليرة اللبنانية، الأمر الذي أفقد أيضـاً جزءاً من اللبنانيين بعضـاً من مداخيلهم التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية وفي عمليات اسـتهلاكهم.

فقد بلغ تضخم الأسعار خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2021 حوالي 151.6% مقارنة بفترة تشرين الأول/أكتوبر 2019 أي ما قبل بدء الأزمة من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (1): اسعار السلة الإستهلاكية بين أوكتوبر 2019 وأوكتوبر 2021

مؤشر أسعار السلع الإستهلاكية	تشرين الأول /أوكتوبر 2019 (%)	تشرين الأول/أوكتوبر 2021 (%)
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	110.29	2409.28
مسكن – مياه غاز – كهرباء ومحروقات وغيرها	107.83	215.94
الألبسة والأحذية	194.60	3415.16
الصحة	98.63	383.65
التعليم	123.97	184.60
النقل	97.74	1386.27
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة المنزل	118.82	2360.72
الإتصالات	77.03	195.06
مشروبات روحية – تبغ وتنباك	125.86	2273.97
مطاعم وفنادق	115.19	3190.49
سلع وخدمات متفرقة	114.19	988.65
الإستجمام والتسلية والثقافة	123.81	898.89

المصدر: الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في لبنان شهر كانون الأول /ديسمبر (2020 – 2021)

يوضح الجدول أعلاه خطورة الأزمة وتأثيرها على الأمن الغذائي ارتفعت أسعار المواد الغذائية حوالي 22 ضعفاً وارتفعت كلفة النقل حوالي 14% ويعود السبب في ذلك إلى رفع الدعم عن المحروقات كما ارتفعت الفاتورة الصحية حوالي 4 أضعاف وأسعار المطاعم والفنادق أكثر من 27 ضعفاً ما يهدد هذا القطاع وخاصة في شبه انعدام للسياحة بسبب الأوضاع الصحية والسياسية وارتفاع أسعار الألبسة والأحذية أكثر من 17 ضعفاً. فالأمن الغذائي في لبنان تحت التهديد بالنسبة لكافة شرائح المجتمع.

بمعنى آخر أثرت الأزمة الإقتصاددية على لبنان بشكلٍ سلبي على المستوى المعيشي لآلاف العائلات من مختلف المناطق اللبنانية وخاصة في مناطق الشمال المهمشة أصلاً من قبل الدولة ما يجعل القسم الأكبر من سكانها يرزح تحت وطأة الفقر لقلة فرص العمل والمشاريع الإنمائية والموارد الإقتصادية. فثمة الكثير من الإحصاءات التي حاولت قياس توسع رقعة الفقر في لبنان وخصوصاً من جهة نسبة العائلات التي اتقلت خلال العامين الأخرين من شريحة الفئات المتوسطة الدخل إلى شريحة الفئات الصغيرة الفقيرة والأكثر فقرا بعد أن انعدمت الطبقة الوسطى في المجتمع

اللبناني، وبلغ معدل الفقر المدقع أكثر من 70% في عام 2021 ما يعادل 400000 ألف أسـرة لبنانية تقريباً (اسـكوا، 2019 – 2021)

جدول رقم(2): الأسر التي تعاني من الفقر المدقع المتعدد الأبعاد (حسب المنطقة)

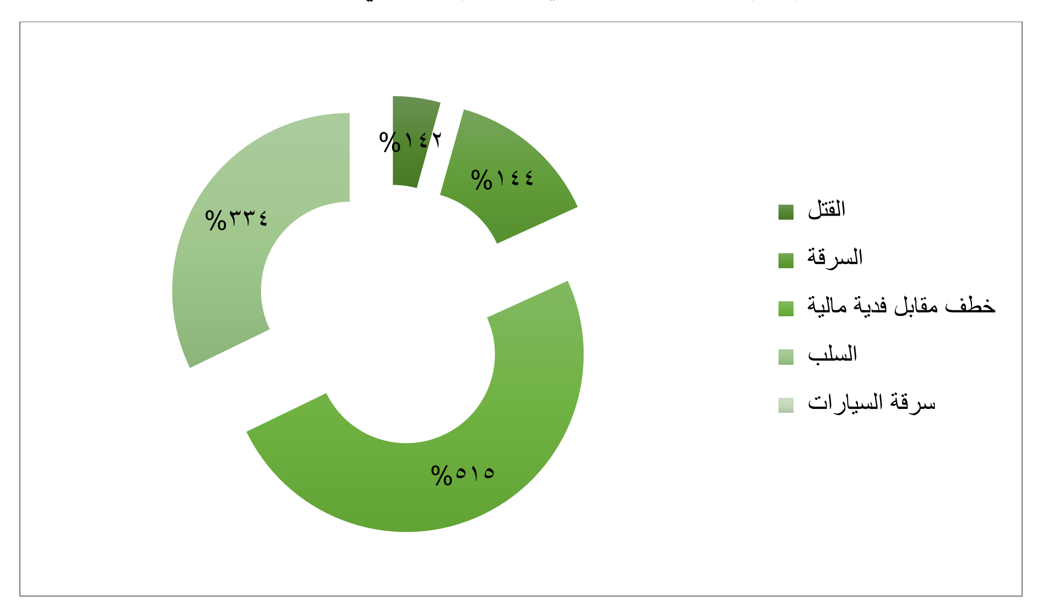
المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية
بيروت	25.000	%28.9
جبل لبنان	133.000	%26.5
شمال لبنان	50.000	%32.6
عكار	40.000	%51.5
البقاع	32.000	%43
بعلبك الهرمل	30.000	%49.3
جنوب لبنان	50.000	%35.3
النبطية	40.000	%46.7

المصدر: إحصاءات الإسكوا حول الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019 – 2021) ص.2

هذه الأزمة قاسية جدا وغير مسبوقة، وكان من الممكن أن تكون أصعب بكثير وأقسى لولا مساهمة اللبنانيون في بلدان الإنتشار الذين وحدوا الجهود لمساعدة أهلهم في لبنان عبر مساعدات مادية وطبية وغذائية انطلاقا مما يمكنني أن أطلق عليه "**الإستثمار العاطفي**". هؤلاء المغتربين الذين لم يسلموا أيضاً من الخسائر التي أصابتهم من البنوك والتي حصلوا على اليسير منها وعلى دفعات أيضاً. فلقد زادت الأزمة في لبنان نسبة المحتاجين وأمام ما يعانوه كان المغتربون يصنعون حلقات إنسانية ومبادرات لمساعدة أبناء وطنهم عبر طرق عدة كجمع التبرعات المالية أو العينية وإرسالها إلى لبنان أو عبر تأسيس جمعيات وحملات للغاية نفسها.

وفي منحى آخر للأزمة، فإن لبنان الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 6.7 مليون نسمة يستضيف من اللاجئين ما يفوق المليون ونصف لاجئ سوري وفقاً لمفوضية اللاجئين، ما ولّد مشاكل إجتماعية وطائفية في العديد من المناطق اللبنانية حيث اعتبرها البعض "عنصرية" بسبب التنافس الشديد بين اللبنانين واللجئين السوريين على المواد الغذائية المحدودة أصلاً وحتى الأدوية والمستوصفات ما زاد في ارتفاع نسبة التوترات واشتداد حدّتها. وبحسب "الدولية للمعلومات" اللبنانية واستناداً إلى أرقام المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عن ارتفاع جرائم السرقة والقتل والخطف، كما سُجلت في مناطق عدة من البلاد حوادث متعددة منها انتحار وقتل مع العثور على جثث. فقد بلغت جرائم القتل 45% عام 2021 وجرائم السرقة 144% فيما زاد المعد الشهري لجرائم الخطف مقابل فدية مالية نسبة بلغت 515% (فرح ناصر،5/حزيران/يوليو 2022). ويوضح الرسم التالي أنواع الجرائم ونسبها بين عامي 2019 و2022:

رسم رقم (4): المعدل الشهري للجرائم بين عامي 2019 – 2022



المصدر: المجلات الشهرية الصادرة عن المديرية العام لقوى الأمن الداخلي

فمع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تزداد وتيرتها بفعل اشتداد الأزمة المالية التي أفقدت المواطن اللبناني قدرته الشرائية نتيجة انهيار العملة الوطنية، أصبح تأمين الاحتياجات الأساسية عبئاً ثقيلاً على كاهله، حتى باتت السرقة بدافع الجوع والخطف بهدف الحصول على فدية مالية من أكثر الوسائل شيوعاً في الآونة الأخيرة في بلد يزيد فيه غياب الأمن الغذائي وانعدام العدالة الاجتماعية بالتزامن مع موجة من الضغوط النفسية من ارتفاع معدلات السرقة والخطف والقتل والانتحار.

فقد شرّعت الأزمة الاقتصادية في لبنان العديد من الظواهر السلبية وزادت من معدلات الجرائم وانتشارها في المجتمع، لا سيما في الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني. ومع وجود علاقة وثيقة بين انتشار الجريمة بشتى أنواعها والظروف الاقتصادية السيئة الناتجة عن التضخم والفقر والبطالة وتدني القدرة الشرائية، وعدم قدرة المواطن على توفير الحد الأدنى لتكاليف معيشته بصورة لائقة، ستبقى هذه الجرائم ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية في أقصى مستوياتها إلى حين القضاء على جذور الأزمة المسببة لها.

وأمام كل هذا الواقع وفي حقيبة منسية ومجهزة أساساً لرحلات استجمام إلى الخارج يجمعون خيباتهم وانكساراتهم وأحلامهم التي حاولوا عبثاً ترميمها على أرض وطن الأجداد ويسافرون إلى أصقاع الأرض من دون التفكير أو التخطيط لمشروع العودة. إنه واقع وطن ينام شعبه على سعر صرف ليرته المنهارة ويصحو على فراغ رئاسي وشغور الأمل بالوصول إلى بر الأمان.

فمنذ اندلاع ثورة تشرين الأول/أوكتوبر 2019 ولبنان يشهد موجهة هجرة جديدة هي الثالثة والأكبر في تاريخه الحديث والتي تفاقمت بعد تفجير مرفأ بيروت في آب 2020.

ولبنان اليوم أضحى مجتمعاً للأعمار المتقدمة بعد إفراغه من شبابه الذين غادروه ولم يغادرهم، إذ يحملون وطناً مجروحاً يُقتل ألف مرة يومياً في قلوبهم وهم يحاولون شق حياتهم خارجه. أرقام الهجرة خيالية وهي وعلى الرغم من كل سيئاتها لا تزال القدم التي يقف عليها هذا البلد وتمنعه من الانهيار بشكل تام، ففرص العمل التي تؤمنها الغربة مفقودة في لبنان وسط ازدياد نسبة البطالة وتفاقمها. وفيما يلي أرقام الهجرة المتصاعدة خلال السنوات الأخيرة.

جدول (3) أعداد المهاجرين والمسافرين خلال الأعوام 2017 – 2022

السنة	عدد المهاجرين والمسافرين
2017	18.863
2018	33.129
2019	66.806
2020	17.727
2021	79.134
حتى نهاية تشرين الأول 2022	55.500

المصدر: الدولية للمعلومات استناداً إلى أعداد المغادرين والقادمين الصادرة عن الأمن العام في التأشيرات والجوازات

أن الهجرة من لبنان تشكل تحديًا كبيرًا لإقتصاده فتحرمه إنتاج طاقات بشرية كلفت تنشئتها الكثير للأسر وللدولة والمجتمع، ثم ذهبت إلى الخارج لتفيد اقتصادات دول المقصد. كما رأينا أن هناك بعض الجوانب الإيجابية للهجرة على صعيد تحويلات المغتربين وتوظيفها في لبنان ونقل المعرفة من الخارج إلى الوطن الأم. ورأينا كيف أن سلبيات الهجرة تفوق بكثير جوانبها الإيجابية.

الخاتمة

على مدار ثلاث سنوات تقريباً، تعرض لبنان لأزمة متعددة الأبعاد هي الأكثر إيلاماً وتأثيراً في تاريخه الحديث.إذ تفاقمت الأزمة الإقتصادية والمالية المتواصلة التي بدأت منذ تشرين الأول 2019 متزامنة مع أزمة كورونا حتى تبعها وفاقمها الإنفجار الهائل الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب 2020.

هذه الأزمة التي تتزامن مع شح الدولار وفقدان العملة المحلية أكثر من 90% من قيمتها وارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة، فضلاً عن شحّ الوقود وانقطاع التيار الكهربائي والمياه معظم ساعات اليوم. ولبنان اليوم يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإقتصادية وتأمين الغذاء بالنسبة للكثيرين بات يكشل مصدر قلق حتى أن الأنظمة الغذائية تغيرت بالنسبة لكثير من العائلات اللبنانية، ولا زالت هذه الأزمة مستمرة في وقعها على لبنان واللبنانيين في ظل غياب تام للمسولين وتراشقهم الإتهامات.

اللبنانيون باتوا أسرى الفقر والجوع وضحية لانهيار الوضع المعيشي والعملة في وقت ما تزال تتفاقم فيه الصعوبات التي يواجهها اللبنانيون يوميا، بينما تزداد أسعار المحروقات والأطعمة والأدوية التي باتت غالبيتها نافدة من الأسواق ويصعب الوصول إليها.

النتائج العامة والتوصيات

النتائج

- أدى استمرار الانكماش الاقتصادي إلى تراجعٍ ملحوظٍ في الدخل المتاح للإنفاق. وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 36.5% بين عامي 2019 و2021.
- يشهد لبنان انهياراً شديداً في الخدمات الأساسية مدفوعاً باستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي منذ بداية الأزمة المتفاقمة.
- ويؤدي النقص الحاد في مواد الوقود إلى تكرار انقطاع الكهرباء بشكل كامل ما شكل عائقاً أمام إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمياه النظيفة، في حين تواجه محلات المواد الغذائية، ومقدمو خدمات النقل، ومشغلو شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية اضطرابات شديدة في سلاسل الإمداد الخاصة بهم.
- ضعف الهيكلية طويلة الأجل التي تشمل سوء حالة البنية التحتية وعدم قدرة قطاع الكهرباء على القيام بمهامه، ونقص إمدادات المياه، وعدم كفاية إدارة خدمات النفايات الصلبة والصرف الصحي -وسوء الإدارة المالية العامة، والاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي، وتدهور المؤشرات الاجتماعية .
- تُعد الجريمة بكافة أشكالها والفقر والبطالة وضعف العدالة الإجتماعية من أهم المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن الإجتماعي في لبنان.

التوصيات:

يتطلب بناء لبنان على نحو أفضل اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاح. فعلى المدى القريب، يحتاج لبنان إلى اعتماد وتنفيذ إستراتيجية موثوقة شاملة ومنسقة لتحقيق الاستقرار المالي الكلي. وعلى المدى المتوسط، يجب أن يعطي لبنان الأولوية لإعادة بناء مؤسساته على نحو أفضل، فضلاً عن تحسين نظم الحوكمة وبيئة الأعمال، إلى جانب إعادة الإعمار المادي. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة الإعسار في لبنان (الديون السيادية، والجهاز المصرفي) وعدم توافر احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، فإن المعونات الدولية والاستثمارات الخاصة تمثل ضرورة لتحقيق التعافي. وأمام هذا الواقع لا بد من تقديم عدداً من الخطوات التي يمكن البدء بها كخطط تعافي مرحلية أقلها لتخفيف النزف المستمر ومنها:

- القدرة على التكيف مع السياقات الوطنية، والمستجدات، على نحو يتسم بأقصى قدر من المرونة، وتوظيف الذكاء في الوقت المناسب لتصحيح المسار.
- ضرورة الإسراع في اعتماد أساليب الطاقة المتجددة واستيعابها وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة.
- كسر الحواجز من خلال تضافر جميع الجهود، والشراكات، وتبني الأولويات الشاملة على مستوى مختلف القطاعات.
- تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة في نفوس المواطنين في اللبنانيين لا سيما لدى الجيل الجديد.

- ضرورة وضع خطة وطنية شاملة تشترك فيها كل المؤسسات العامة والخاصة بمشاركة واسعة من النخب الفكرية والإجتماعية في لبنان لمواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد أمنه الإجتماعي.
- العمل على إعطاء دورات تدريبية للشباب، وأن تكون هناك برامج للتدريب تهدف إلى خلق فرص عمل لمساعدة العاملين العاطلين عن العمل في أن يكونوا هم أصحاب المشاريع الصغيرة.
- ضرورة التركيز على افتتاح مشاريع صغيرة كأسلوب أثبت نجاحه في كثير من دول العالم المتقدم

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- اسكوا، (2019 – 2021)، **"الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان: واقع أليم وآفاق مبهمة"**، الأمم المتحدة، 3/سبتمبر/ 2021
- الأشقر عماد، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، تصريح حول تعليم النازحين السوريين، بتاريخ 10/يناير/2023
- **"خطة الإستجابة لحالات الطوارئ في لبنان"، (2021)**، وثيقة صادرة عن الوكالات الإنسانية (2021 – 2022) لتلبية الإحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالميWFP
- الراوي منصور، (سبتمبر، 1993)، **"الأمن الغذائي العربي: كفهومه وواقعه"**، مجلة شؤون عربية، العدد (75).
- رضوان اسماعيل، نهاد الثلاثيني، (2012)، **"الأمن في السنةالنبوية"**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد (20)، العدد (1)، الجامعة الإسلامية، غزة.
- رويترز، مقابلة مع حاكم مصرف بنان رياض سلامة، أنظر: https://www.reuters.com/article/lebanon-dollar-aa4-idARAKBN23N3DQ
- سبوتنيك، بالأرقام **"حجم التبادلات الإقتصادية بين الخليج ولبنان.... هل تتأثر بعد تصريحات شربل وهبة؟"** بتاريخ 20/مايو/2021، أنظر: https://sputnikarabic.ae/20210520/
- السبيعي نورة، "**قراءة في المشهد اللبناني، أزمات مزمنة وتحديات محتملة**"، 30/أوكتوبر/2021، (رصانة)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
- شاهين نسرين، رئيسة اللجنة الفاعلة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي، 9/يناير/2022.
- الشماوي شكري رجب، آمنة سالم الجابري، **"الأزمات المالية العالمية أزمة كوفيد – 19 نموذجاً"**، حكومة دبي، الدائرة المالية.
- عمر أيمن، **"الأزمة الإقتصادية اللبنانية، الواقع والتداعيات"**، 30/أيلول سبتمبر/2019، أنظر: https://studies.aljazeera.net/en/node/4481
- عمر أيمن، **"تداعيات الإنهيار الاقتصادي على موازنة الأسرة وسبل حمايتها، حالة لبنان"**، مجلة العلوم الإجتماعة، مركز الأبحاث في الجامعة اللبنانية، العددان (23 – 24) أيلول 2022.

- المبيض علياء وجيرار زوين، **"نحو مخرج لأزمة لبنان لمقاربة شـــاملة وعادلة لإعادة هيكلة ديون لبنان"**، ورقة بحث مقدمة في إطار برنامج طارئ وشـامل للنهوض الإقتصـادي والإجتماعي والتصـحيح المالي بدعم من الجهات الدولية المانحة.
- مجلة التمويل والتنمية: "العالم يواجه أزمة كساد"، مارس 2009، المجلد 46، العدد 1.
- هويدي أمين، (1975)، **"الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي"**، دار الطليعة، بيروت -لبنان.

المراجع الأجنبية والإلكترونية

- https://www.annahar.com/arabic/section/77 /08072022054839959
- Human Rights, https://www.nidaalwatan.com/article/130716
- Jared Malsin & Nazih Osseiran, “Beirut port explosion Fuels Lebanon collapse”, The waal journal street, (8 aug 2021), Accessed, 19/1/2023:
- Review: https://www.wsj.com/articles/lebanons-economy-still-reeling-from-beirut-port-explosion-falls-off-a-cliff-11628089525
- Lebanon economic monitor, “Lebanon sinking (to the top 3)”, spring 2021.
- The word Bank, “Lebanon sinking, into one of the most sever global crisis espiodes, amidst deliberate inaction, (1/june/ 2021), review: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes

مخاطر الأزمة الروسية الأوكرانية على التنميةالإقتصادية والأمن الغذائي في الأردن

The Dangers of the Russian Ukrainian crisis on Economic development and food security in Jordan

د. رنيم زياد أحمد جوابرة

دكتوراه تخطيط استراتيجي واقتصاد، جامعة أم الدرمان الإسلامية، معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، الأردن

Dr.Raneem Ziad Jawabreh

Om Alderman University/Jordan

Jawabreh_raneem_90@hotmail.com

د. محمد محمد عبد ربه المغير

أستاذ مساعد برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الجامعة الإسلامية بغزة، وكلية الهندسة جامعة فلسطين

Dr. Mohammed M. A. Al-Mougher

Assistant Professor- Master Program of Crisis and Disaster Management IUG & Faculty of Engineering, Palestine University

arch.moh.elmougher@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على مخاطر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد والأمن الغذائي في الأردن وإيجاد حلول لها، وذلك لما تركته من آثار ضخمة ومدمرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والأردن بشكل خاص، ,وهذه التداعيات انعكست بشكل مدمر على كافة القطاعات الاقتصادية، والسياسية، وهدفت هذه الدراسة أيضاً لمعرفة تأثير هذه الأخطار على التنمية في الأردن بشكل عام، تم إستخدام المنهج الوصفي، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في تقصيه للحقائق العلمية، ومن نتائج هذه الدراسة،إيجاد حلول للمخاطر التي تهدد التنمية الإقتصادية والأمن الغذائي في الأردن ،وعمل خطط شاملة من قبل الحكومة الأردنية للتصدي للأزمة، وأوصت هذه الدراسة بتفعيل دور المختصين لإدارة المخاطر والأزمات في الأردن،وتدريب كافة الموظفين بجميع القطاعات على كيفية التعامل مع أي خطر مهدد.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، الأزمة، التنمية. الأمن الغذائي.

Abstract

The study aimed at the Ukrainian government printing on the economy. This study aimed to find out the impact of these dangers on development in Jordan in general, The descriptive approach was used, which is the method or method used by the researcher in his investigation of scientific facts, and among the results of this study, finding solutions to the risks that threaten economic development and food security

in Jordan, and making comprehensive plans by the Jordanian government to address the crisis, and this study recommended activating the role of specialists To manage risks and crises in Jordan, and to train all employees in all sectors on how to deal with any threat.

Keywords: risks, crisis, development, food security.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تؤثر المتغيرات العالمية والصراعات الدولية على مسارات التنمية للدول، إذ تعمل على تأخير تطبيق المشاريع التنموية والاستراتيجية، إذ تعمل على الدول على اتخاذ خطوات تساهم في جهوزيتها لأي ظواهر تنشأ عن الصراعات العسكرية بين الدول، وتؤثر على النقل للسلع الاستراتيجية بين الدول والمجتمعات، وقد تأثرت الدول النامية من الحروب ذات البعد الدولي، وساهمت في ارتفاع الأسعار التي انعكس على التنمية الاقتصادية الوطنية، وشرعت الدول لمواجهة ارتفاع الأسعار، وقد سيطرت بعد الدول على هذه الظواهر ودول أخرى لم تستطيع السيطرة بسبب التحديات الاقتصادية المفروضة على المجتمعات بسبب تعدد الأزمات الداخلية وتأثيرات الأزمات العابرة للدول مثل أزمة كوفيد 19 وأزمة الحروب الإقليمية، وغيرها من الأزمات.

تسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الإقتصادي العالمي، مما انعكس ذلك في زيادات ضخمة بأسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية، خاصة بعد فرض عقوبات غير مسبوقة على مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، وبنكها المركزي، واحتياطاتها النقدية في الخارج. (المنشاوي.2022).

تعتبر الأزمة الأوكرانية من أبرز الأزمات الجيوسياسية المعقدة، التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة في ظل سعي من جهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافياً، عن طريق جمهورياتها السابقة، ومن جهة أخرى رغبة الرئيس الروسي بوتين في إستعادة الأمجاد السوفياتية، حيث تسعى إدارة بوتين للسيطرة على أوكرانيا، في الوقت الذي يسعى فيه الغرب لاحتواء أوكرانيا. (حداد.2017).

ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءاً مع الحرب الروسية الأوكرانية،حيث وصل إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم إلى مستويات مثيرة للقلق،نتيجة تدهور الإنتاج الغذائي المحلي والأصول الزراعية، وزيادة أسعار المواد الغذائية، حيث تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في تداعيات عالمية مقلقة،تزامناً مع خروج العالم من جائحة كورونا،التي كان لها أشد الأثر على البلدان النامية،ومن أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تقلب أسعار الطاقة لا سيما النفط الخام والغاز الطبيعي،وتمثلت تداعيات هذه الأزمة بشكل كبير بإرتفاع أسعار الغذاء وخاصة القمح،مما زاد إحتمالية حدوث أزمة غذائية عالمية،حيث تشكل روسيا وأوكرانيا نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الإستراتيجية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي.2022).

أدرك الأردن مبكراً حجم الآثار السلبية التي لحقت باقتصاده والتنمية الاقتصادية فيه، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية من زوايا مختلفة، أهمها إرتفاع الضغوطات التي تعاني منها الموازنة العامة في الأردن، واستفحال التضخم وتراجع تحقيق معدل النمو الإقتصادي، إن الحكومة الأردنية أمام وضع صعب بسبب هذه الارتفاعات الحادة، فتلجأ أحياناً إلى تثبيت الأسعار للتخفيف عن المواطنين، ووضع حلول أخرى لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن. (الدبيسية.2022).

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تمر المنطقة العربية بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية اللامتناهية والتي ساهمت في زيادة الخسائر المؤثرة على مسارات التنمية، وقد تأثرت المملكة الأردنية الهاشمية من التهديدات العالمية والأزمات الكبرى المعقدة التي يشهدها العالم مما أثر بشكل مباشر على سياسات التنمية الاقتصادية في الأردن، وقد أزداد الوضع سوءًا حيث تعتبر أوكرانيا ذات أهمية بالنسبة لروسيا، وللعالم بشكل عام/ ونتيجة للحرب القائمة بين الدولتين تأثرت جميع دول العالم بما فيها الدول النامية، وتحديداً الأردن و هددت المخاطر التنمية الاقتصادية فيها، والأمن الغذائي، حيث تعتبر أوكرانيا المصدرة للسلع الأولية في العالم، ومنه ظهر التساؤل الرئيس التالي:

ما هي أبرز مخاطر الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية والأمن الغذائي في المملكة الأردنية الهاشمية؟ ومنه تفرعت التساؤلات التالية:

- ما هي مخاطر الحرب الروسية الأوكرانية على التنمية والأمن الغذائي في الأردن؟
- ما هي تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التنمية والأمن الغذائي في الأردن؟
- ما هي جهود ومساعي الأردن لتجاوز مخاطر التنمية الاقتصادية وإنعدام الأمن الغذائي التي خلفتها الحرب؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في الأردن، وإيجاد حلول لها، ومعرفة تأثير هذه الأخطار على التنمية والأمن الغذائي في الأردن بشكل عام، ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- التعرف على مخاطر الحرب الروسية الأوكرانية على التنمية والأمن الغذائي في الأردن.
- بيان تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأردن؟
- دراسة وتحليل جهود ومساعي الأردن لتجاوز مخاطر التنمية الاقتصادية وإنعدام الأمن الغذائي التي نتجت عن الأزمات العالمية المعقدة.

4.1 أهمية الدراسة:

تعتبر الأزمة بين روسيا وأوكرانيا من أهم المشكلات عالمياً، حيث تم اعتبارها مقدمة لحرب عالمية ثالثة، لما لها من آثار على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص بما فيها الأردن، وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية: تضيف هذه الدراسة معلومات قيمة مفيدة للباحثين، وتعمل على إثراء معرفتهم والتوصل إلى نتائج جديدة لم يتم التوصل إليها بعد مضافة إلى المجال المعرفي بشكل عام.

2.4.1 الأهمية التطبيقية: إن دراسة حالة الأزمة الروسية الأوكرانية ومخاطرها أمر مهم جداً، إذ يتم من خلاله إيجاد حلول لمشكلة أو ظاهرة معينة، ويهدف البحث العلمي التطبيقي إلى تحديد المشكلات وإيجاد الحلول لها.

5.1 منهجية الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات اللازمة لإتمام هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي، باعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية والذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية الطبيعية كما هي في الواقع.

جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

- **البيانات الأولية:** وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من مصادرها الأساسية وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة، كدراسات الحالة.
- **البيانات الثانوية:** هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه البيانات فيما يلي:
    - المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.
    - المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

6.1 حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** المملكة الأردنية الهاشمية.
- **الحد الزماني:** 2021 حتى مارس 2023م.
- **الحد الموضوعي:** إدارة المخاطر، المخاطر الاقتصادية، الأزمة الروسية العالمية، الأزمات العالمية المعقدة.

7.1 مصطلحات الدراسة:

- **المخاطر:** هي إحتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على الأهداف المستقبلية للمنظمة. (أبو شعبان.2016).
- **الأزمة:** تعريف الأزمات مفاهيمياً: هي المفاجأة العنيفة والمعقدة لما تحمله من تهديد خطير للوضع القادم، وسيادة حالة من التوتر والقلق والتشتت والخوف من فقدان السيطرة. (محمد.2011).
- **التنمية الاقتصادية:** هي تغيير جذري يتجسد في الجهد المبذول لجميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى معيشة السكان، والقضاء على الفقر، وذلك مع الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. (العليمات.2015)
- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تلبي إحتياجات العصر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. (IISD, 2022)
- **الأمن الغذائي:** هو الحالة التي يتسنى فيها لكل إنسان وفي أي وقت الحصول على غذاء مأمون وغني بالعناصر المغذية كي يعيش حياة موفورة بالصحة والنشاط. (موسى.2013).

8.1 الدراسات سابقة:

1.8.1 دراسة (شنيكات،2022)، بعنوان: الأزمة بين روسيا وأوكرانيا قراءة في الأسباب وسياقات التطور المستقبلية.

هدفت الدراسة للتعرف على الخلفية التاريخية الحديثة للأزمة الأوكرانية الروسية والتعرف أيضاً على الاتفاقيات التي حدثت بينهم، والحديث عن المصالح الروسية والمصالح الأوكرانية والتنبؤ بالموقف الأوروبي وتوقعه في ضوء التصريحات الأوروبية، خلصت الدراسة إلى أن الأزمة بين أوكرانيا وروسيا تشير إلى إشكاليات متعددة، فالبُعدان الأمني والقومي عاملان أساسيان من عوامل الأزمة، ومحددات الجغرافيا السياسية حاضرة بقوة أيضاً، ولذلك فإن الفهم الأعمق للأزمة يكون من خلال ما تطرحه النظرية الواقعية من مفاهيم المصلحة القومية واعتبارات القوة والتوسع والعلاقة الصراعية بين الدول، وأن التحاق أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي والناتو يشكل تهديد استراتيجي وأمني على مصالح روسيا. وإن الأوروبيين يخشون من روسيا وتمددها في المنطقة،

2.8.1 دراسة (محمد وعبد الرؤوف، 2022)، بعنوان: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الأمن الغذائي وتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، توصلت الدراسة إلى أن زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية إحتياجات الإستهلاك المحلي من السلع الغذائية من إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي، وأن هاجس الأمن الغذائي يهدد صنع القرار في الوطن العربي، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد إستراتيجيات للأمن الغذائي لمحاولة التعافي بعد الحرب الروسية الأوكرانية، ودعم

سُبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء، وإعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي، وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لاستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج.

3.8.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على مختلف القطاعات الإقتصادية والزراعية والتنمية،،وتناولته من زوايا مختلفة،وقد تنوعت هذه الدراسات ويستعرض هذا البحث دراسات تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وهي دراسة (شنيكات، 2022)، الأزمة بين روسيا وأوكرانيا قراءة في الأسباب وسياقات التطور المستقبلية، ودراسة (محمد وعبد الرؤوف، 2022)،أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، تتفق هذه الدراسات مع الدراسة الحالية على هدف واحد وهو تسليط الضوء على ما خلفته الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الإقتصاد والأمن الغذائي وكافة القطاعات في جميع دول العالم، وتختلف بأنها تحدث عن الأردن بشكل خاص،وتداعيات الأزمة على التنمية والأمن الغذائي فيه، فيما تناولت الدراستين السابقتين الخلفية التاريخية الحديثة للأزمة في أوروبا والتنبؤ بالموقف الأوروبي،وتناولت الدراسة الأخرى الأمن الغذائي العربي بشكل عام وإعداد إستراتيجيات لمواجهة تحدياته.

2. الخطر وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

1.2 مفاهيم ومصطلحات

- **الخطر:** هو احتمال أو تهديد بحدوث ضرر، إصابة، أو فقدان، أو أي من الأحداث السلبية الناتجة عن عوامل ضعف داخلية أو خارجية. (النجار.2017).
- **إدارة المخاطر:** هي عملية تقييم إستراتيجيات لإدارة تلك المخاطر وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتقليل آثارها السلبية. (عبد المنعم.2008)
- **التعريف الاجرائي للخطر:** هو الحالة المعنوية التي تلازم الأشخاص عند اتخاذهم القرارات أثناء حياتهم اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف من نتائج تلك القرارات، والخسائر المتوقعة من حادث طارئ
- **العناصر التي يتكون منها الخطر عديدة منها:** حالة عدم التأكد، والأحداث المفاجئة، التي يترتب عليها عدة خسائر إما مادية أو معنوية. (النجار.2017).
- **خطوات إدارة المخاطر:** تعد عملية إدارة المخاطر عملية ممنهجة تشمل عدة خطوات منها: التعرف على المخاطر وتحليلها، تقييمها، التحكم في المخاطر، الرقابة والمتابعة الدورية. (عبد المنعم.2008).

2.2 تداعيات ومخاطر الحرب الروسية الأوكرانية على الأردن:

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على العالم أجمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت في تفاقم حدة الأزمة الغذائية التي إنبثقت عنها العديد من الأزمات ك: مشكلة التضخم وأزمة الطاقة، وأزمة سلاسل الإمداد، والكثير من التحديات التي واجهت الوطن العربي. (محمد.2022).

لا نستطيع أن ننكر إرتباط الأردن مع كل من روسيا وأوكرانيا بعلاقات إقتصادية متوسطة الحجم،من حيث المبادلات التجارية معها، وحسب آخر الإحصاءات استوردت المملكة الأردنية من روسيا سلع بقيمة 255.8 مليون دولار، معظمها سلع رئيسية كالشعير والقمح والسكر والحديد والصلب والنحاس، وبعض الأغذية والكحوليات والفحم والزيوت النباتية والحيوانية، كزيت عباد الشمس، إن هذا الرصد الإحصائي يكشف أن عدداً من السلع الرئيسية مثل الزيوت والحبوب والحديد هي سلع رئيسية كان لتداعيات حرب أوكرانيا تأثير سلبي عليها خاصة مع إرتفاع أسعار الشحن بشكل كبير، وإن إمدادات السلع ستتأثر أيضاً، والبدائل لتلك السلع غير موجودة بأسواق عديدة في العالم، تداعيات ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوكرانيا، هي ذات التداعيات على باقي دول العالم، والأساس أن تتجه الحكومة والقطاع الخاص لدراسة بدائل الأسواق لترتيب أوضاع السلع وبسرعة عالية. (درعاوي.2022).

إستوعب الأردن مبكراً حجم الآثار السلبية التي لحقت بإقتصاده بسبب الحرب الروسية الأوكرانية من عدة زوايا أهمها إرتفاع الضغوطات التي تعاني منها الموازنة العامة والتي تجاوز عجزها 2.88 مليار دولار لعام 2022، وإستفحال التضخم، وإرتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز، وتأثر الصادرات ويعود ذلك إلى لزيادة تكلفة الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية، وإرتفاع العجز بالميزان التجاري، وتراجع فرص تحقيق معدلات نمو عالية وتأثر التنمية بشكل عام. (الدبيسية.2022).

إن فهم المخاطر وتداعياتها على الأردن يعد بمثابة الخطوة الأولى نحو الحد من تلك المخاطر، وإن فهم الاتجاهات المحتملة والدوافع وراء المخاطر يتيح للأردن إستشراف المستقبل والقدرة على التكيف قبل وقوع الأحداث السلبية حيث واجه الأردن تحديات عميقة ذات صلة بالسياسة الدولية والتي تهدد مسارات التنمية الاقتصادية. (حدادين.2022).

إن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية متعددة الأبعاد،إذ لم تقتصر آثارها على المجال العسكري بل امتدت لمعظم اقتصادات العالم، حيث تعتمد بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل مفرط على إستيراد الغذاء والطاقة، الأمر الذي جعلها هشة أمام الصدمات الإقتصادية نتيجة للأزمة الأوكرانية،وأحدث فجوة بأمنها الغذائي،حيث أن بعض الدول تشتري كميات كبيرة من القمح من أوكرانيا وروسيا،وإن الكلفة المتزايدة للنفط والغاز تحدث أثراً على إرتفاع كلفة النقل وبالتالي أسعار السلع بشكل عام وهذا يفرض ضغوطاً تضخمية ويعطل سلاسل الإمداد بالسلع الأساسية وغير الأساسية وبشكل يزعزع الإقتصادات الهشة وبالتالي فإن إرتفاع أسعار الوقود سيجبر الدول الفقيرة

بالنفط على تخفيض سعر صرف عملاتها الوطنية،مما سيحدث إنخفاضاً في الدخول وتردياً في الأحوال المعيشية. (International CRISIS GROUP.2022).

نوقشت تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الإقتصاد الأردني من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي للخروج بورقة سياسات تتضمن الإنعكاسات المتوقعة على الإقتصاد الأردني والمقترحات والحلول لتفاديها وأوصى المجلس بضرورة إحلال المستوردات من دول أخرى وتنويع مصادر الطاقة والتعاون بين قطاعي الصناعة والتجارة لنمو الاقتصاد الأردني، مع الحفاظ على برامج التمويل للقطاعات الاقتصادية والأمن الغذائي، والاعتماد على الإنتاج المحلي من قبل وزارة الزراعة،وأكد مدير إدارة الشؤون الإقتصادية والتعاون الدولي في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير اسماعيل المعايطة أن الوزارة عملت على تفعيل خلية أزمة ودعت مركز الأمن وإدارة الأزمات إلى إتخاذ وتطبيق كافة الإجراءات المناسبة. (شتيوي.2022).

إن الروابط التجارية للأردن مع أوكرانيا وروسيا محدودة،إلا أن الارتفاع الاستثماري والمتسارع في أسعار السلع الأساسية، والتباطؤ الأقوى في النمو العالمي يمثلان "مخاطر تراجع وشيكة على الاقتصاد الأردني"، وأشادت تقديرات إلى أن الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها على روسيا قد تؤدي إلى إرتفاع عجز الحساب الجاري للعام 2022،نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، بالإضافة للتأثير السلبي على السياحة حيث شكلت إيرادات السياح من روسيا وأوكرانيا معاً 4.8% من إجمالي عائدات السائحين في عام 2021، وأوضحت تقديرات البنك الدولي أن عجلة الإنتاج قد تستغرق وقتاً أطول للتعافي، وإن اندلاع الحرب في أوكرانيا أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية التي كانت الجائحة قد تسببت فيها، حيث تعتمد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إعتماداً على الواردات الغذائية بما في ذلك القمح من روسيا وأوكرانيا، وتسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومخاطر إنعدام الأمن الغذائي في إلحاق أكبر الضرر بالأسر الفقيرة على الأرجح، وبذلك تفاقمت الصعوبات الإقتصادية التي تعاني منها بالفعل إقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما بلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط، وأدت الحرب الروسية الأوكرانية أيضاً إلى تفاقم تضخم أسعار المواد الغذائية في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية بما فيها الأردن والتأثير على أفقر البلدان.(البنك الدولي.2022).

3.2 كيف وجه الأردن هذه الأزمة، وعمل على إيجاد حلول لها.

أشاد مختصون زراعيون عرب خلال الدورة الأولى لأعمال المنتدى العربي للزراعة والتي إستمرت ثلاثة أيام في العاصمة عمان، بدور الأردن السباق والريادي في التخطيط لمواجهة أزمة الأمن الغذائي التي تشكل هاجساً عالمياً بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وعمل الأردن من خلال مبادرة في تبني الخطط والبرامج الجدية والواقعية للتصدي لأزمة الأمن الغذائي، وتأسيس منصة للتواصل والتعاون العربي وتبادل الخبرات في الشأن الزراعي وإستقطاب المختصين لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وحرص الأردن على التأطير لمنظومة مشتركة لتطوير النظم الزراعية العربية، بما

يتوافق مع التحديات الراهنة للأمن الغذائي، كاستخدام طرق الزراعة الحديثة الموفرة للماء لمواجهة ظاهرة التغير المناخي والجفاف الذي لحق بالقطاع الزراعي. (حتاملة.2023).

وأشادت أيضاً رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بإدارة الأردن للتعامل مع تبعات الأزمات الإقتصادية المتعاقبة كجائحة كورونا وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى إرتفاع في أسعار المواد الغذائية وتفاقم مشكلة التضخم العالمي،ولقد أثبت الأردن قدرته العالية على الصمود والإستقرار لتجاوز الأزمات وإستطاعت المملكة المحافظة على إحتياطي كاف من المواد الغذائية اللازمة للبلاد خلال الأزمات ورفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال الإستمرار في استقطاب الاستثمار الأجنبي للبلاد، وعمل الأردن أيضاً عل دعم الشراكات الإقتصادية التي أنجزتها المملكة مع العديد من الدول العربية بهدف تمكين الأردن من تحقيق الأمن الغذائي،وقد ركز البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على دعم دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الإقتصادية منذ بدء أعماله على أراضي المملكة كتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يتوافق مع متطلبات رؤية التحديث الإقتصادي ودعم قطاعات التنمية في الأردن.(الغد.2023).

3. المخاطر الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية

بين تقرير للبنك الدولي خاص بالمستجدات الاقتصادية للأردن لشهر نيسان 2022،أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، قد رفع التضخم في الأردن لعام 2022،إلى 3.3%،بينما وصل التضخم في عام 2021 إلى 2.4%،حسب دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وارتفعت الإيجارات بنسبة5.17%،وأسعار الوقود والإنارة بنسبة 31.82%،ورفع البنك الدولي توقعاته للنمو الإقتصادي في الأردن في عام 2022 إلى 2.1%،مقابل نمو متحقق في عام 2021 بنسبة 2% معززاً بتعافي السياسات الحكومية الداعمة، لقد ارتفع عجز الحساب الجاري في عام 2022،نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، بالإضافة للتأثير السلبي على السياحة، حيث شكلت إيرادات السياح من روسيا وأوكرانيا عام 2021،4.8%،من إجمالي عائدات السائحين، لقد ارتفع إجمالي الدين العام في الأردن نهاية عام 2022،ليصل إلى 114.2%،من الناتج المحلي الإجمالي مع صافي دين صندوق استثمار أموال الضمان الإجتماعي بحوالي 90.4%. فضلاً عن تأثر المواطن الأردني مباشرة بارتفاع الأسعار وذلك بتراجع قدرته الشرائية، ويعوض ارتفاع أسعار المحروقات على حساب المصاريف الأخرى، حيث تقل المصروفات الأساسية من صحة وتعليم ومأكل ومشرب، وبالتالي يواجه جميع المواطنين مصاعب في تأمين متطلبات الحياة، فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى 25% والفقر إلى 27% وكل ذلك يعمل على تراجع وتيرة الاقتصاد الأردني، الذي اقترب من مرحلة الركود وزيادة في العجز والتحول إلى الاقتراض ما يزيد عن ديون 56 مليار دولار. (البنك الدولي.2022).

أثرت الحرب الروسية –الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي بشكل كبير حيث تعتمد غالبية البلدان العربية على أوكرانيا وروسيا في استيراد المواد الغذائية لا سيما الرئيسية كالقمح لرخصها، وترتفع المعاناة بارتفاع نسبة الاعتماد،

فقد هبط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي نظراً لتوقف أوكرانيا عن التصدير لذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب في جميع أنحاء العالم، فازداد عدد الفقراء وتفاقمت أزمة المجاعة. (نعوش.2022).

إن الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية الهاشمية له أهمية بالغة للحفاظ على ديمومة الحياة، ودورأن العجلة الاقتصادية، مما يتطلب من الجهات الرسمية دراسة تمكين الأمن الغذائي في شتى المجالات والأصناف والمواد، والعمل عل كافة الاحتمالات جراء الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على نقص الغذاء والأمن الصحي في الأردن، إن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وتذبذبها، وتعطل سلاسل التوريد بالإمداد مما أدى إلى شح المعروض وطلب مرتفع على هذه المواد الأساسية تزامن مع ارتفاع غير مسبوق لأجور الشحن في العالم..(السيد.2022).

وبلغت صادرات الأردن عام 2020 إل أوكرانيا 3.991، مليون دولار أمريكي من أهم الصادرات الأدوية ومنتجات المعادن الحديدية والأسمدة والمواد الكيميائية غير العضوية ومن أهم الصادرات الأوكرانية للأردن الحبوب المتنوعة والمعادن الحديدية والدهون والزيوت من أصل نباتي. (الحاج.2022)

المخاطر التي ظهرت نتيجة الأزمة:

بعد تحليل التقارير والدراسات البحثية وملاحظة الواقع وتحليل التقارير الإعلامية التي ناقشت الأزمات الغذائية وعلاقتها بالصراع الروسي الأوكراني ظهرت العديد من الأخطار التي أثرت على المجتمع وهي:

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستورة من الخارج بسبب صعوبة النقل نظرًا للحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليه توقف العديد من الامدادات.
- صعوبة وصول العديد من المنتجات والسلع الأساسية مثل القمح والشعير والأعلاف بسبب حرق العديد من المزارع أثناء النزاع.
- تراجع مؤشرات الاقتصاد الغذائي في المملكة بسبب تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.
- الغلاء المعيشي الفادح وما يترتب عليه ارتفاع الديون على الأسر الأردنية بسبب ميزان الانفاق مع الداخل القومي للأسرة.
- انتشار أمراض سوء التغذية للفئات الهشة.
- ارتفاع ميزان الديون الخارجية على المملكة الأردنية الهاشمية.
- الاعتماد على المساعدات الخارجية مما يؤثر على العلاقات الخارجية والسياسية.
- الإضرابات في العلاقات الخارجية نتيجة المحاور العالمية والتوجهات للسياسة الخارجية الأردنية.
- عدم كفاية المنتجات المحلية لاحتياجات الاقتصاد الزراعي الأردني.
- التغير الهيكلي في استخدامات الأراضي الزراعية على حساب الاستخدامات الأخرى لتلبية احتياجات المجتمع الأردني.

- ارتفاع مؤشرات الانفاق الزراعي والتأثير على أسعار الغذاء المحلي.
- استنزاف المصادر المائية في الأنشطة الزراعية في ظل زيادة مشكلة المياه.
- زيادة الانفاق الحكومي على الإعانات الاجتماعية للفئات الهشة، لتلبية احتياجات المجتمعات الهشة.
- زيادة التحولات الاقتصادية المؤدية لتغير مسارات التنمية الوطنية في المجال الزراعي والاقتصادي.
- تخفيض القيود الجمركية مما يؤثر بشكل غير مباشر على الدخل القومي للمملكة الأردنية.
- تراجع مؤشرات الاستثمار في المجالات الغذائية بسبب ارتفاع الأسعار والمواد الأولية وانعكاس ذلك على هامش الربح للمستثمرين.
- تراجع عمليات التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق للاقتصاد الزراعي.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات:

- تأثر اقتصاد الأردن كلياً بالحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع التضخم والأسعار والمديونية.
- عمل خطط شاملة من قبل الحكومة الأردنية للتصدي للمخاطر الخارجيةو.إبرام الإتفاقيات المشتركة بين الأردن والدول الأوروبية للتعاون على إنهاء الأزمة.
- تضرر الأمن الغذائي الأردني بالحرب الروسية الأوكرانية، بسبب إختلال في الصادرات والواردات.
- بات الضرر الذي خلفته الحرب الروسية الأوكرانية عل الاقتصاد الأردني كبيراً، وانعكس في انخفاض النمو الإقتصادي وزيادة المديونية والبطالة.
- تم التوصل من خلال دراستي البحثية إلى إيجاد حلول للمخاطر المخلفة للحرب الروسية الأوكرانية على التنمية والأمن الغذائي بشكل عام في الأردن.وعمل خطط شاملة من قبل الحكومة الأردنية للتصدي للمخاطر الخارجية.وعمل الأردن على إستقطاب الإستثمار الأجنبي للبلاد، ودعم الشراكات الاقتصادية الخارجية، لدعم القطاع الإقتصادي والأمن الغذائي.
- تمثل الأزمة الروسية الأوكرانية تهديداً جدياً ووجودياً مباشراً للأمن الغذائي في الأردن، حيث يصدرالأردن أهم الأغذية لأوكرانيا كالأسمدة ويستورد منها العديد من المواد الغذائية.

2.4 التوصيات:

خرجت هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

- الإستعانة بخبراء ومختصين في مختلف المؤسسات للإستفادة من خبراتهم في إيجاد حلول للتعامل مع الأزمات الخارجية كالحرب الروسية الأوكرانية.

- تدريب كافة الكوادر البشرية داخل المؤسسات على مهارات التعامل مع المخاطر من خلال خطط مدروسة.
- تفعيل دور إدارة المخاطر والأزمات وذلك بوضع استراتيجيات وخطط للحد من أي أزمة عالمية أو حروب طارئة.
- العمل على تطوير آليات الاقتصاد الزراعي المحلي وفق مسارات تعالج توفير احتياجات المجتمع المحلي.
- تطوير آليات الاستدامة الزراعية وفق خطط مدروسة تساهم في الاعتماد على الذات.
- وضع خطط مدروسة ومستقبلية لمواجهة أي حروب عالمية أمر بالغ الأهمية، ولتكن تلك الخطط شاملة لكافة القطاعات الإقتصادية والزراعية والتنمية في جميع دول العالم، لتلافي المخاطر أو تقليلها. وتحديثها بشكل دوري.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. مجموعة الأزمات الدولية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2022): أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير.
2. أبو شعبان رندة (2016): دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
3. البنك الدولي (2022): البنك الدولي يكشف أثر الحرب في أوكرانيا على الأردن، تقرير، شؤون إقتصادية، مجلة إلكترونية.
4. الحاج، توفيق (2022): الأمن الغذائي الأردني بمأمن من الحرب الروسية الأوكرانية، تقرير، وكالة زاد الأردن الإخبارية.
5. حتاملة، رندا (2023): منتدون يشيدون بدور الأردن في التصدي لأزمة الأمن الغذائي، تقرير، الدورة الأولى لأعمال المنتدى العربي للزراعة، بترا، وكالة الأنباء الأردنية.
6. حداد، أسماء (2017): الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجاً، بحث، مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، IssN:2588-1825
7. حدادين. يزن (2022): تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأردن، تقرير، وكالة عمون الإخبارية.
8. الدبيسية. زيد (2022): غزو أوكرانيا يدفع أسواق الأردن للركود والتضخم، مقال منشور في جريدة العربي الجديد.
9. الدرعاوي، سلامة (2022): حرب أوكرانيا وتداعياتها على الإقتصاد الأردني، مقال، الغد، جريدة، الأردن.
10. السيد، سائدة (2022): هل ستؤثر حرب أوكرانيا عل الأمن الغذائي المحلي، تقرير، الرأي، جريدة.
11. شتيوي، موسى (2022): الأزمة الروسية الأوكرانية هي أزمة عالمية وآثارها ستطال الأردن كغيرها من دول الإقليم.

12. شنيكات، خالد (2022): الأزمة بين روسيا وأوكرانيا: قراءة في الأسباب وسياقات التطور المستقبلية، قراءة في الأسباب وسياقات التطور المستقبلية، مركز تريندز للبحوث والإستشارات.
13. عبد المنعم وآخرون (2008): تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
14. عليمات، خالد (2015): إنعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الأردن، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، رسالة دكتوراة.
15. صحيفة الغد (2023): البنك الأوروبي الأردن تعامل بحصافة مع الأزمات الإقتصادية، تقرير جريدة الغد، الأردن.
16. عبد الهادي، محمد إيثار (2011): إستراتيجية إدارة الأزمات تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 17، عدد 64، ص 47-63.
17. البدري، محمد عصام (2022): أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، بحث، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
18. المنشاوي، محمد (2022): ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الإقتصاد العالمي، مقال إقتصادي، الجزيرة، الدوحة.
19. موسى، حيدر، وتوماس حقي (2013): الأمن الغذائي في العراق (الواقع والتحديات)، بحث، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد 15، العدد 2.
20. النجار، غسان (2017): أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، دراسة حالة مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
21. نعوش. صالح (2022): الحرب الأوكرانية: إنكشاف الأمن الغذائي العربي، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات.
22. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2022): التداعيات الإقتصادية والإجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن، قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية، يونيسيف، منظمة الطفولة، ورقة تحليلية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- International institute for sustainable development (iisd) ,2022, Available: https://www.iisd.org/about-iisd,sustainable-development?9=topic/sustainable-development

ارهاصات أزمة ركود تضخمي عالمية في ظل استمرار الحرب الروسية الاوكرانية

A global crisis of stagflation in light of the continuation of the Russian-Ukrainian war

د. ابراهيم عبد الحفيظي

أستاذ محاضر قسم"أ"، جامعة عمار ثليجي . الأغواط/ الجزائر.

Dr. Brahim Abdelhafidi

University of Laghouat, Laghouat / Algeria

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مختلف تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي مع التركيز بشكل خاص على الآثار الركودية والتضخمية واتجاهاتها وتوقعاتها المستقبلية، وتحليل واستشراف المخاطر المحتملة لتلك التداعيات وتوقعاتها المستقبلية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم، كما حاولنا دراسة الاشكالية التالية: في ظل استمرار الحرب الروسية الاوكرانية إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، خاصة من حيث امكانية تحول الركود الحاصل في الاقتصاد العالمي إلى أزمة ركود تضخمي عالمية مستقبلا ؟ وما تداعيات ذلك على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدول؟ واستخدمنا في ذلك المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أساسا في أن الاقتصاد العالمي يواجه هذه المرة ارتفاع التضخم ومستويات الأسعار وانخفاض وتباطؤ في مؤشرات النمو في آنٍ واحد معا. وهو ما يعني أنه معرض بقوة أكثر من ذي قبل لعودة أزمة الركود التضخمي الهيكلية التي عرفها في سبعينيات القرن العشرين.

كلمات مفتاحية: حرب، روسيا، أوكرانيا، ركود تضخمي، أزمة، عالمية.

Abstract:

This study aimed to highlight the repercussions of the Russian-Ukrainian war on the global economy, focus on inflationary stagnation and its future direction, and analyze the potential risks on the economic and social aspects in the world. Global Especially in terms of the possibility of creating a global stagflation crisis in the future? What are the repercussions of this on the economic and social aspects? We used the historical approach in addition to the descriptive approach and the analytical approach. The study concluded a set of results, mainly that the global economy is facing this time high inflation and slowing growth at the same time. It is exposed to the return of the structural stagflationary crisis that it knew in the seventies of the twentieth century with more force than before, and that if achieved, the negative effects of stagflation could continue for a few years to come.

Keywords: war, Russia, Ukraine, stagflation, crisis, global.

مقدمة:

في الرابع والعشرون من شهر فيفري 2022 أنهى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية حالة الاستقرار التي عاشتها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح مستقبل القارة العجوز ومن ورائها مستقبل العالم ككل محفوفا بالقلق والمخاطر، ولم تكن تداعيات الحرب مقصورة على البلدين المتحاربين فحسب بل مست جل دول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، بل وتكاثفت تداعيات الحرب مع تداعيات الأزمة الصحية كورونا جاعلة العالم ككل يواجه واحدة من أكبر الأزمات الانسانية المعقدة ومتعددة الجوانب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا وبيئيا.

إن الأزمات المتداخلة للحرب واستمرار الجائحة الصحية والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود، وانعدام الأمن الغذائي والطاقوي في العديد من بلدان العالم، كلها عوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم العالمي وما يليه من تشديد في أوضاع التمويل الدولي وارتفاع قياسي في مديونية الدول وتزايد في حدة معدلات الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى الكوارث البيئية التي أحدثتها ومازالت تحدثها الحرب.

وهو ما يجعل العالم اليوم يقف مشدوها أمام السيناريوهات المفتوحة والمحتملة لتطورات هذه الأزمة في الأمد القريب والبعيد، ومن بين هذه الاحتمالات هو أن تتحول في أحد جوانبها الاقتصادية إلى أزمة ركود تضخمي هيكلية وعالمية لن يكون في مقدور الاقتصاد العالمي أن يتعافى منها إلا في سنوات طويلة مثلما حدث في سبعينيات القرن العشرين، وهو ما يستدعي ضرورة استعداد وتعاون الحكومات والدول لإدارة الصدمات الهائلة غير المتوقعة التي تتكشف لنا بسرعة كبيرة نتيجة هذه الأزمة، وأيضا ضرورة تحديث كافة نظم الحماية الاجتماعية التي تشكل حجر الأساس لجهود مكافحة الفقر بحيث تكون فعالة في مواجهة الصدمات والتحديات الأطول أمداً، وفي ضوء ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

الاشكالية الرئيسية:

في سياق تداخل تداعيات أزمتي الجائحة الصحية كورونا مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية عالميا، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر أزمة الحرب الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، خاصة من حيث امكانية تحوّل الركود الحاصل إلى أزمة ركود تضخمي عالمية؟

الاسئلة الفرعية:

ومن أجل الإلمام بكل جوانب إشكالية الدراسة تم طرح السؤالين الفرعيين التاليين:

- ✓ ماهي تداعيات وأثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟
- ✓ هل هي أزمة ركود تضخمي عالمية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ اضافة الى الخسائر البشرية والاقتصادية المحلية التي أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية في البلدين المتحاربين فإن للحرب تداعيات وخسائر اقتصادية عالمية أدت إلى انكماش كبير في معدلات النمو والتجارة العالميين مصحوبا بارتفاع كبير في معدلات التضخم العالمية؛
- ✓ استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها سيؤدي إلى أزمة ركود تضخمي عالمية.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتناول قضية راهنة بالإضافة إلى أن دراسة الحرب الروسية الأوكرانية، وما ينجر عنها من تبعات على الاقتصاد العالمي يسمح لنا بالتعرف على أهم التداعيات المترتبة على بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية العالمية " كالطاقة والغذاء"، وتقييم مدى خطورة هذه الأوضاع راهنا ومستقبلا، والتعرف على أهم الاجراءات التي من شأنها التخفيف من حدة تلك الآثار.

أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ التعرف على آثار وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؛
- ✓ انطلاقا من معرفة الآثار والتداعيات الحاضرة محاولة تقديم تصور ورؤية استشرافية لمخاطر الاقتصاد العالمي في حال استمرار الحرب.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك في إطار مقاربة تاريخية تستقصي الوقائع التاريخية باعتبار أن الظواهر المدروسة "الحروب والأزمات الاقتصادية والركود الاقتصادي" هي ظواهر متكررة تاريخيا في الاقتصاديات الرأسمالية والاقتصاد العالمي.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الركود التضخمي سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية واختلفت هذه الدراسات عن بعضها البعض في عدة جوانب ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- ➢ **دراسة:محمد خليل البحيصي، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق** (البحيصي، 2018): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية لظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة من خلال دراسة تأثير عمليات التداول في سوق العملات الأجنبية، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الأمريكي والبريطاني،وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها، وجود علاقة

طردية بين كل من أسعار الفائدة وعرض العملات وصافي العجز والفائض في الميزانية العامة مع معدل الركود التضخمي؛

- **دراسة:** علاء **بسيوني عبد الرؤوف محمد، الركود التضخمي وسياسات معالجته دراسة فى النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة 1979 :2020:** (محمد، 2021) ناقش البحث الركود التضخمي والنظريات الاقتصادية التي درست هذه الظاهرة وخلص إلى أن هناك نقاشا واسعا بين مدارس الاقتصاد.سواء في تفسير هذه الظاهرة أو طرق معالجتها، وخلص إلى أن علاج هذه المشكلة يتطلب معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك وكيفية التأثير على كل من المتغيرات والتضخم وانخفاض معدل البطالة في نفس الوقت.
- **دراسة: عقون نادية، الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980-2019)** : (العقون، 2021)هدف البحث إلى دراسة وتحليل ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري وقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري عانى من مشكلة الركود التضخمي منذ فترة طويلة مضت، وأن فترات الركود التضخمي ليست متساوية عبر الزمن. كما تم التوصل إلى أن الأسباب الجوهرية لحدوث مشكلة الركود التضخمي تكمن في تضارب السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، وفي الاختلال الهيكلي المرتبطة بطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الريعي؛
- **دراسة: عثمان محمد عثمان، الجائحة الاقتصادية، الاقتصاد العالمي وأزمة الركود التضخمي:** (عثمان، 2022)**خلصت هذه الدراسة إلى أن** الدول والاقتصاديات الناشئة والفقيرة ستعاني بشدة في غمار الركود العالمي، حتى البلدان المصدرة للبترول والسلع الغذائية التي قد تستفيد آنيا من ارتفاع الأسعار لكنها سوف تواجه كذلك الكثير من المشكلات، كما ستواجه البلدان النامية أيضا مشكلة ديون حادة مع تفاقم ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

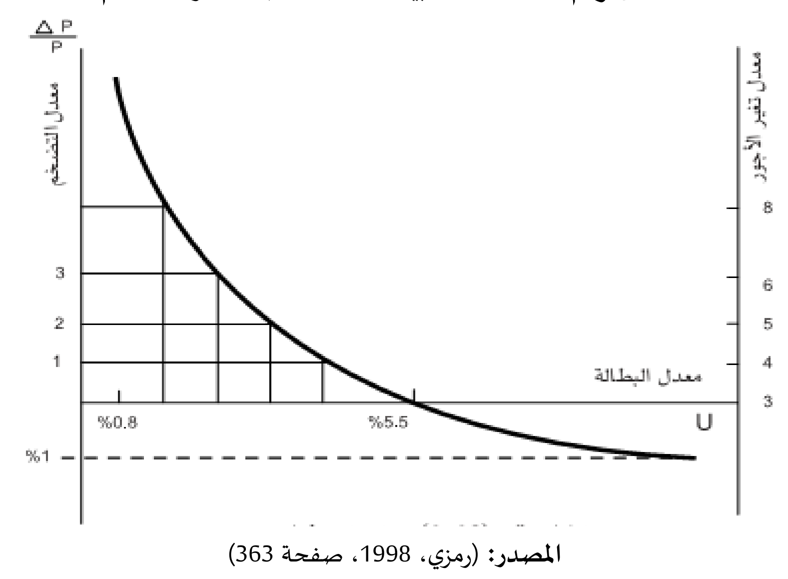
أولا: العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل الكينزية

في عام **1958** قام الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد أ. و. **فيلبس "A.W. Phillips"** بنشر دراسة هامة في مجلة "**Econmica**" معتمدا على أفكار أستاذه كينز حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين البطالة (**U**) والمعدل الذي تتغير به الأجور (**W/WΔ**)، إذ بيّن من خلال دراسة قياسية لسلسلة إحصائية أجراها على الاقتصاد الانجليزي للفترة الممتدة ما بين "**1861-1957**"، وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل إمتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما، وتبين أنها علاقة دالية متناقصة، فعلى سبيل المثال فعندما يكون معدل التضخم صفر فإن معدل البطالة يصل لـ**8** بالمئة، أما إذا كان معدل التضخم **4** بالمئة فإن معدل البطالة يكون صفرا وتسود حينها العمالة الكاملة، وأنها علاقة غير خطية يكون الميل فيها غير ثابت، كما أنها علاقة مستقرة وثابتة، وبالتالي فشكل منحنى فيلبس وموضعه لا يتغير عبر الزمن (الدباغ، 2007، صفحة 197).

كما قام بعد ذلك كل من "بول ساموبلسون" و"روبرت سولو" بدراسة العلاقة تطبيقا على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلوا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين الظاهرتين، وأن معدل بطالة يبلغ **3** بالمئة هو معدل ينظر إليه

الاقتصاديون على أنه يقترب من حالة العمالة الكاملة، يفترض زيادة في الأسعار تقدر بـ **5** بالمئة، وأن معدل بطالة يقدر بـ **5** بالمئة، لا يفترض بالمرة زيادة في الأسعار، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم



المصدر: (رمزي، 1998، صفحة 363)

يشير منحنى فيليبس كما قلنا سابقا الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث أنه إذا كان معدل البطالة يساوي **5.5** بالمئة من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد **3** بالمئة سنويا وكذلك تزيد إنتاجية العمل بنسبة **3** بالمئة، فإن معدل التضخم السنوي الذي يسود في هذه الحالة يكون مساويا للصفر. أما إذا قرّر صانعو السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى **2** بالمئة سنويا، فإن معدل التضخم سيرتفع إلى **3** بالمئة سنويا وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل **6** بالمئة، ويكون الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره **3.5** بالمئة مقابل زيادة في معدل التضخم مقداره **3** بالمئة سنويا (الدباغ، 2007، صفحة 266)

لقد أصبحت حكومات البلدان الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس، وما تشير إليه من معدل معين للبطالة، وما يقابله من معدل مقابل للتضخم، وبذلك فإن المحافظة على مستوى منخفض للبطالة وتحقيق نمو للناتج أصبحت ترتبط بتحمل مستو عال من التضخم، كما أن كلفة خفض التضخم أصبحت تعرف بما يسمى "نسبة التضحية" من الناتج الوطني، وبناء على الأهداف الاقتصادية المرجوة، تقوم السلطات النقدية والمالية بعد ذلك باختيار السياسات الاقتصادية التي تحدد مستوى الطلب الكلي، الذي يضمن تحقيق المعدلين المرغوب فيهما (عقبة، 2014، صفحة 143).

ثانيا: تغير الظروف الدولية

ساد في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين ما يمكن أن يُسمى بسياسة النقود الرخيصة"**Cheap Money Polices** "، وساد ما يشبه التجاهل التام لأهمية السياسة النقدية، وكان من الطبيعي والحال هذه أن تقود هذه

السياسة الكينزية إلى نمو شديد في حجم ونسبة الإنفاق العام الحكومي بالبلدان الصناعية، وإلى حدوث فيضان هائل في عرض النقود، وأن يؤدي ذلك كله إلى إيجاد اختلال في التوازن النقدي، ومع ذلك كان الكينزيون يقولون إنه لا خوف من عجز الموازنة العامة للدولة، فقليل من هذا العجز وما يقترن به من زيادة في عرض النقود هو أمر مفيد ومطلوب لتنشيط قوى السوق والطلب الفعال، بل إن الكثيرين نظروا إلى التضخم الطفيف على أنه سلاح فعال في مواجهة الكساد ولم يترددوا في نصح الحكومات بالسعي إلى خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التوظف والتشغيل، وعلى الرغم من هذا التصاعد المستمر الذي حدث في الأسعار خلال حقبة الستينيات والسبعينيات لم يتحقق التوظف الكامل، بل اتجهت البطالة نحو التزايد، وبرزت ظاهرة الركود التضخمي **"Stagflation"**، أي تزامن حدوث التضخم والبطالة.

ثالثا: ظهور مفهوم الركود التضخمي

يعرف مصلح الركود التضخمي **"Stagflation"** أو الذي يسمى أحيانا الكساد التضخمي بأنه الكساد الذي يتسم بارتفاع معدلات البطالة وتعايشها مع ارتفاع معدلات التضخم، وهي الظاهرة التي أصابت اقتصاديات البلدان الصناعية وظهرت في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين (عبد الفتاح، 2010، صفحة 375) ويعرفها باري سيجل**"Bary Sigle"** على أنها: الوضع الذي يتزامن فيها وجود معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم في آن معا"، كما يعرفها جون هيلويل**"Jon. F. Helliwell"** كالآتي: "الحالة التي يتزامن فيها وجود التضخم جنبا مع جنب مع الركود "، ويعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها: "تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع لمعدلات البطالة مصحوبة بزيادة في معدلات الأسعار" (دادن و بن طجين، 2010، صفحة 178)، وقد برزت هذه الظاهرة التي لم تكن معروفة سابقا ولأول مرة في تاريخ الرأسمالية مع بداية السبعينات واستمرت الى الثمانينيات، ففي الأزمات السالفة ومن الناحية النظرية كان ظهور البطالة أو التضخم يؤدي أحدهما بسب الانكماش الاقتصادي إلى تراجع الأخرى، حيث أثناء مرحلة انخفاض الأسعار ترتفع البطالة بسبب تدمير جزء من الجهاز الانتاجي بسبب الانكماش الاقتصادي (بكري، 2000، صفحة 388) ، غير أنه وبمجرد وصول الأسعار الى نقطة معينة تبدأ في الارتفاع منذرة ببداية مرحلة الانتعاش، فتنخفض البطالة نظرا لتزايد الطلب على اليد العاملة بفعل زيادة الاستثمار والانتاج لتلبية الطلب المتزايد، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح، وهكذا كانت تتناوب مرحلة الركود ومرحلة التضخم في الاقتصاد الرأسمالي قبل سبعينات القرن العشرين على **شكل دالة جيبيه**، حيث تقوم هذه الآلية بدور هام وأساسي في النظام الرأسمالي لمواجهة التناقض القائم بين الانتاج والأسواق من خلال التخلص من المخزونات الراكدة (رمزي، 1998، صفحة 28).

أما أثناء وبعد السبعينيات فقد أصبح التضخم ملحوظا في كل مراحل الدورة الاقتصادية تقريبا، وتحول من ظاهرة طارئة قد تكون موسمية أو دورية الى عامل دائم التأثير في عملية الانتاج وإعادة الانتاج حيث **تحول التضخم الى ظاهرة هيكلية** (مرسي، 1999، صفحة 188)

فمنذ العام **1967** ومستوى الأسعار في ارتفاع مستمر، وذلك نتيجة لتأثير ثلاثة عوامل: الضغوط التي فرضتها حرب الفيتنام على اقتصاد الولايات المتحدة، وانهيار نظام " بروتن وودز" بعد تخفيض الدولار مرتين، وانفجار مشكلة الديون

الخارجية، وفيما بين عامي **1970** و**1974** بلغ معدل ارتفاع الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجل في عقد الستينات بأكمله، ومع رفع أسعار النفط تصاعدت الأسعار بشكل أكثر حدة، بينما كانت أوضاع الركود تخيم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي (مرسي، 1999، صفحة 183).

رابعا: عجز الكينزية عن إيجاد حلول لظاهرة الركود التضخمي وتحولها لأزمة هيكلية

بعد النجاح الذي حققه الفكر الكينزي في تحليل ومعالجة أزمة الكساد الكبير بعد سنة **1929**، ها هو ذا يواجه الاخفاق مع نوع جديد من الأزمات لم تعهده الاقتصادات الرأسمالية من قبل تلك الفترة، ألا وهو اقتران الكساد مع التضخم، بعدما كان سابقا يقترن عندما يحدث مع الانكماش النقدي، وبذلك شُرّعت سهام النقد اتجاه ما كان يسمى "الثورة الكينزية"، وفُتّحت الأبواب على ما صار يطلق عليه" **الثورة النقدية المضادة" وكان** أول من استخدم مصطلح" **الثورة النقدية المضادة**" هو "ملتون فريدمان" في نقده ورده على الكينزية، وإنشائه تيارا فكريا جديد يدعى باسم المدرسة النقدية (رمزي، 1998، صفحة 348). فعلى الرغم من تمتع منحنى فيلبس بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة (**1959-1969**)، واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينات، وطوال عقد السبعينات ما عرضها لحزمة من الانتقادات خاصة بعد أزمة الركود التضخمي في سبعينات القرن المنصرم، ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات التضخم والبطالة قد تعرضت للانهيار بسبب عجز منحنى فيلبس عن تفسير حالة الركود التضخمي.

خامسا: التحول الى النقدوية

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم "ملتون فريدمان" **"Friedman"** "وأدمون فالبس **"Phelps"** إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس، تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات **"Expectations"** "عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيلبس الى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة المتبادلة بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيلس لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل (الدباغ، 2007، صفحة 266).

وكما يبدو فإن الوصفات الكينزية التي كانت تعمل بشكل جيد عن طريق تنشيط الاقتصاد بصورة ناجحة بزيادة الانفاق من قبل القطاع العام خلال فترة الكساد، وتخفيض هذا الانفاق خلال فترات الرواج، بحيث كان يمكن للحكومة أن تختار بين المعدلات الممكنة للبطالة والتضخم طبقا لما توضحه تقديرات منحنى فيلبس، أصبحت هذه الصيغ خلال الأزمة الهيكلية الجديدة للركود التضخمي غير قابلة للتطبيق وهنالك وقعت الكينزية في مأزق شديد، فمن ناحية لم يعد ممكنا في ضوء النظرية العامة لكينز تغيير حالة الركود التضخمي"Stagflation"، ومن ناحية ثانية لم يعد

ممكنا للحكومات أن تستخلص من صلب النظرية العامة لكينز ما يفيدهم في مواجهة هذه الأزمة الهيكلية، فمكافحة التضخم تزيد من البطالة، ومكافحة البطالة تزيد من التضخم.

وفي معرض النقد ونظرا لماسبق يعتقد الكثيرون أن النظرية العامة لكينز ليست في حقيقتها نظرية عامة تنطبق على جميع الحالات، وحجتهم في ذلك هي أن هذه النظرية لا تصلح إلا في أحوال الكساد، ولا تصلح في الحالات الأخرى كالركود التضخمي، ولا عجب في ذلك، فإن كينز وضع نظريته إبان فترة الكساد العظيم، ولهذا فإن كينز قد أهمل في كتاباته علاقة النفقات بالأسعار، كما أهمل التقلبات في الأسعار، وقد يمكن قبول ذلك الإهمال في أحوال البطالة ويمكن قبوله في أحوال التوظيف الكامل، أو بالقرب من التوظيف الكامل (عمر، 1991، صفحة 778).

سادسا: التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا

شهد العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرون انخفاضا في معدلات التضخم وبقاؤها ضمن الحدود المستهدفة باستثناء بعض السنوات القليلة التي ارتفع معها معدل التضخم، ومع نهاية عام 2019 وما إن تم الإعلان عن تفشي جائحة كورونا وفي سياق إجراءات التباعد الاجتماعي والإغلاق العام الكبير أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، كما أن التعافي من هذه الأزمة كان متفاوتاً بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية، إذ احتاجت الاقتصاديات الصاعدة وقتا أطول كثيرا لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش. (البنك الدولي، 2022) وتمثلت أهم انعكاسات كورونا السلبية على الاقتصاد العالمي فيما يلي: (عطية، 2022، صفحة 805).

- الخسائر البشرية الهائلة التي منيت بها أغلب دول العالم حيث بلغت أعداد ألوفيات المتراكمة طبقا لآخر الإحصائيات التي توصل اليها الباحث **(2023/02/23)** حوالي **6.8** مليون شخص متوفى وأكثر من **757** مليون إصابة مؤكدة بالفيروس (إيلاف، 2023)؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مع انتشار الفيروس إذ حقق انكماشا بمقدار – 3.5 بالمئة عام 2020 (البنك الدولي، 2021).
- المبالغ النقدية التي رصدت وخصصت للإنفاق المباشر لمواجهة انتشار الفيروس: كتلك الخاصة بشراء الأجهزة الطبية وتجهيز مستشفيات للعزل فضلا عن النفقات التى وجهت لإجراء الأبحاث العلمية والمعملية للتوصل إلى أدوية ولقاحات وغيرها من اللوجستيات اللازمة لعمليات المواجهة والوقاية من المرض؛
- ما تعهدت أو التزمت به الدول منفردة أو بالاتفاق مع غيرها من خلال تنظيمات دولية أو إقليميه من إنفاق مبالغ مالية لمواجهة ما ترتب من تأثيرات اقتصادية ضارة ولدرء ما يحتمل حدوثه من تأثيرات أخرى، إذ بلغت حزم الإنقاذ المالي العالمي ما يقارب 18 ترليون دولار، وعلى صعيد السياسة النقدية التي اصبحت أكثر توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة والتوسع في منح القروض وغيرها من الإجراءات؛

- الخسائر الناجمة عن توقف الأنشطة الإنتاجية والخدمية إذ شهد أكبر اقتصادين في العالم وهما الاقتصاد الأمريكي ويمثل (23 %من الناتج المحلي العالمي) والاقتصاد الصيني ويمثل (17 %من الناتج المحلي العالمي) هبوطا حادا وعلى نحو غير مسبوق بالنسبة لكلا الاقتصادين؛
- الخسائر الناتجة عن وقف أنشطة الاستيراد والتصدير للكثير من السلع وبخاصة في حالة الدول القائمة على تصدير المواد الأولية، وذلك من جراء الإغلاقات وتعطل سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الشحن وذلك فضلاً عن التداعيات المباشرة الناجمة عن توقف النمو الاقتصادي؛
- الخسائر المتمثلة في انخفاض أعداد العاملة المهاجرة عبر مختلف الاقتصاديات، حيث فقد الكثيرون وظائفهم واضطروا إلى العودة إلى بلدانهم كما تم تخفيض الأجور بالنسبة ملن بقي منهم على رأس العمل لقرابة النصف وبخاصة أن غالبية الدول المستضيفة لهذه العاملة قد نالها من الآثار السلبية للفيروس؛
- أكثر من 24 %من الذين يمارسون عملهم في مقر العمل نفسه، وحوالي 8 % ممن يعملون عن بعد قد فقدوا وظائفهم في الفترة ما بين منتصف مارس ويوليو 2020.
- إصابة قطاعات اقتصادية مهمة بخسائر جسيمة لعل أهمها قطاعي النقل والسياحة حيث انخفضت الإيرادات الاجمالية للنقل الجوي على المستوى الدولي بشكل حاد في مارس 2020 وبنسبة بلغت حوالي 53 % مقارنة بذات الشهر من عام 2019، مما اضطرت الحكومات معه للتدخل وتقديم الدعم المالي لتلك حيث قدرت خسائر قطاع الطيران العالمي بأكثر من 200 مليار دولار خلال السنوات الثالث من 2022/2020م.
- تعتبر سنة 2020 أسوأ سنة في تاريخ السياحة مع تراجع عدد السياح في العالم بمليار شخص مقارنة مع 2019، وكشفت منظمة السياحة العالمية على أنه باتت 100 إلى 120 وظيفة مباشرة مهددة في السياحة العديد منها في الشركات الصغيرة والمتوسطة مبينة أن السياحة العالمية ستحتاج إلى أربعة أعوام للعودة إلى مستويات 2019 (سعادة، 2021، صفحة 209)؛
- لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم حيث انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي بنسبة 42 % ليصل إلى نحو 859 مليار دولار في عام 2020 بعد أن كان 498.1 تريليون دولار في عام 2019 ،ويرجع ذلك في الأساس إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كورونا ،وهذا هو أدنى مستوى سجله الاستثمار الاجنبي المباشر منذ تسعينيات القرن الماضي بل إنه أقل بما يزيد عن 30 % من مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر المسجل في عام 2009 عقب الأزمة المالية العالمية (سعادة، 2021، صفحة 210)؛
- حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي نشره صندوق النقد العربي في الإصدار الثالث عشر له في أفريل 2021 فإن وباء كورونا أدى إلى ارتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار في عام

2020 لتصل إلى 281 تريليون دولار تمثل نحو 355 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يعني ذلك ارتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 35 نقطة مئوية بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و 2009 البالغ نحو 10 و 15 نقطة مئوية على التوالي (سعادة، 2021، صفحة 217).

سابعا: الحرب الروسية الاوكرانية تعمّق من تداعيات كورونا في الاقتصاد العالمي

في الرابع والعشرون من فبراير 2022 أطلقت روسيا حملة عسكرية على أوكرانيا المجاورة التي تسعى إلى الانضمام إلى حلف الناتو بحجة أن خطط الأخيرة تشكل تهديدا مستمرا على أمنها وقد كان لتلك الحرب تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية كبيرة على جميع الصعد.

1 -الخسائر على الاقتصاد الروسي: تعرضت روسيا لخسائر اقتصادية متنوعة بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا، وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبَّان الحرب الباردة وأُغلِق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية وكذلك حُظِرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم (عبد الشافي، 2022، صفحة 10).

2-الخسائر على الاقتصاد الأوكراني: تشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد الأوكراني سيسجل انكماشاً بنسبة 35 % عام 2023، وذلك على الرغم من تضرر النشاط الاقتصادي من جراء الدمار الذي لحق بالقدرات الإنتاجية، وتضرر الأراضي الزراعية، وانخفاض المعروض من الأيدي العاملة، حيث تشير التقديرات إلى نزوح أكثر من 14 مليون شخص. ووفقاً لتقديرات حديثة للبنك الدولي، فإن إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والبنية التحتية تبلغ إجمالاً 349 مليار دولار على أقل تقدير، أي أكثر من 1.5 ضعف حجم اقتصاد أوكرانيا قبل الحرب في عام 2021. (البنك الدولي، 2022).

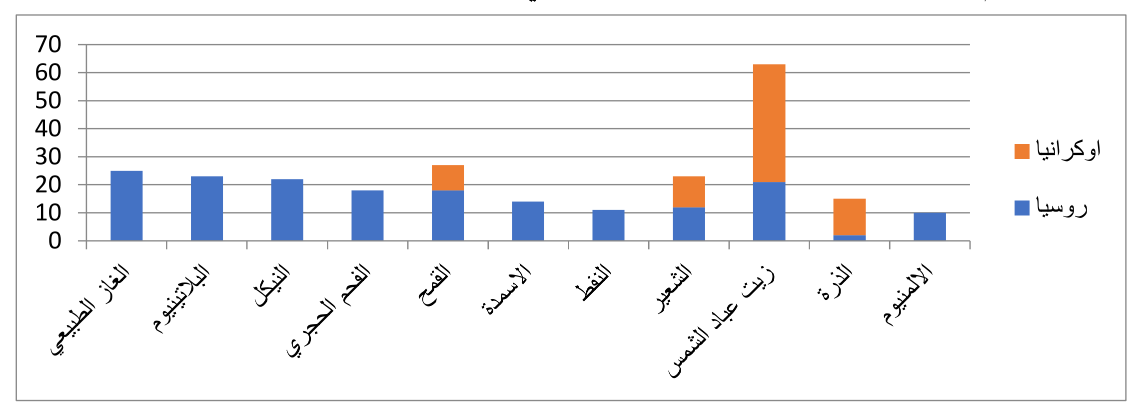
3- الخسائر على الاقتصاد الأوروبي: واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب منها: (عبد الشافي، 2022، صفحة 11).

- **انخفاض حجم التبادل التجاري:** حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكِّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، لكن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا أثرت بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية؛

- **تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا:** وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية حيث يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2020، وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020، كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضًا حاملو السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا (نحو 23 مليار دولار) لمخاطر عدم القدرة على السداد؛
- **تهديد أمن الطاقة الأوروبي:** حيث تُعد روسيا أكبر مورِّد للطاقة للاتحاد الأوروبي، فحوالي 40% من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو 33% من وارداتها من النفط، مصدرهما روسيا؛
- **تهديد الأمن الغذائي الأوروبي:** حيث تُعد روسيا أكبر مصدِّر للقمح في العالم، وتوفر كل من روسيا وأوكرانيا معًا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، وفي ضوء تطورات الأزمة، ارتفعت أسعار المواد الأساسية بما في ذلك السلع الزراعية، خاصة القمح والذرة بنسب تفاوتت بين 40% إلى 60%؛
- **أزمة اللاجئين الأوكرانيين:** حيث غادر نحو 4 ملايين شخص أوكرانيا منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة "منتصف 2022" وهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب، وتشير التقديرات إلى أن جهود الإغاثة تتطلب نحو 30 مليار يورو (32.7 مليار دولار) خلال العام الأول فقط؛
- **تضرر قطاع الطيران والسياحة:** مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية، كما تُعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات التصنيع، والبنوك والخدمات المالية بنسبة تتراوح بين 10% و50%.

4-التداعيات على الاقتصاد العالمي: تشكل كل من روسيا وأوكرانيا نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الاستراتيجية، حيث تمثل روسيا نحو **25 %**من صادرات الغاز الطبيعي العالمي و**18 %**من صادرات الفحم، و14 %من صادرات البلاتين، و11 %من صادرات النفط الخام العالمي، ومن ثم فإن الحرب تؤدي إلى ضغوط بالانخفاض الحاد في المعروض من هذه السلع، والذي من شأنه أيضا أن يخفض النمو الاقتصادي، وتلعب كل من أوكرانيا وروسيا دورا رئيسا في أسواق الغذاء العالمية فأوكرانيا وروسيا منتجان رئيسيان للقمح والشعير والذرة، وتمثلان معا 27 و23 و15 %من الصادرات العالمية. وكلاهما يشكلان ما يقرب من ثلثي صادرات زيت عباد الشمس، حيث تمثل أوكرانيا وحدها ما يقرب من نصف الصادرات العالمية 42 %بينما تمثل روسيا 21%، وبالتالي فإن الحرب كان لها تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة على الأمن الغذائي. ذلك أن الحرب تخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وربما النقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا أو أوكرانيا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022، صفحة 07)

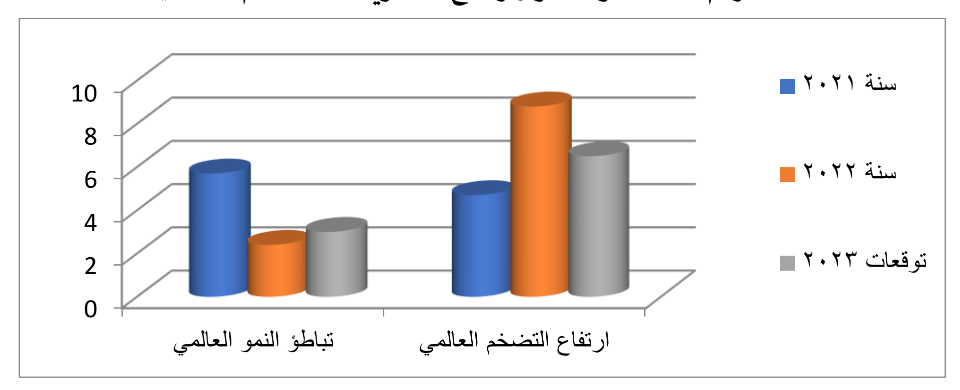
الشكل رقم: 02 صادرات اوكرانيا وروسيا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية الفترة (2019-2021)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022، صفحة 07)

وما إن بدأت الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من توترات جيوسياسية وجغرافية، وبالنظر للمكانة التي يحتلها البلدان"روسيا وأوكرانيا" في أسواق الطاقة وأسواق السلع الغذائية وأسواق السلع الأساسية والمعادن، تراجعت معدلات النمو العالمي كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعات كبيرة خلال النصف الأول من عام 2022، غذتها اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الشحن الى جانب ارتفاع أسعار النفط والطاقة الى مستويات تاريخية كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم03: تباطؤ النمو وارتفاع مستويات التضخم العالميين



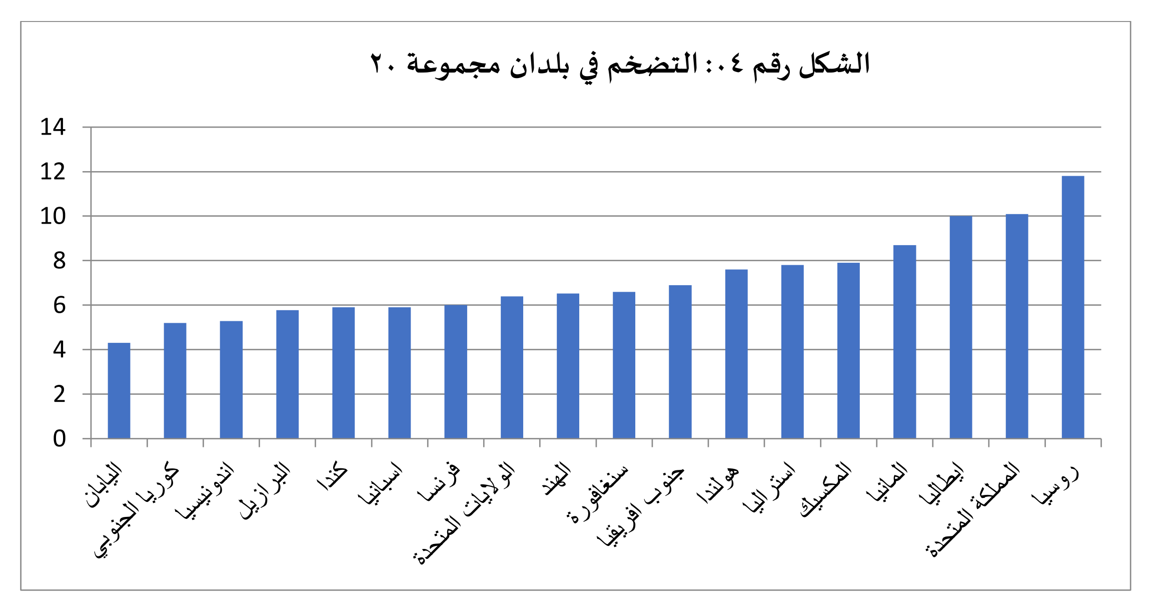
المصدر: من اعداد الباحث بناء على: (البنك الدولي، 2022، صفحة 09)

هذا التزامن في انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة أصبح ظاهرة تسود أغلب بلدان العالم، ولا أدل على ذلك من الاحتجاجات الاجتماعية التي تأججت في أغلب البلدان النامية والمتقدمة منها على حد سواء تعبيرا عن السخط الشعبي من تردي الأوضاع المعيشية.

كما أن تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية جعل الضرر الاقتصادي أكثر تدميرا وجعل تداعيات الصدمة مضاعفة على البلدان النامية خصوصا من خلال: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022، صفحة 08)

- التداعيات المباشرة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة مما دفع بالتضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما أدى بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب؛
- . التداعيات غير المباشرة نتيجة الخسائر والأضرار على الدول الأوروبية مما زاد من ارتفاع الأسعار العالمية؛
- ارتفاع تكاليف الشحن مما أثر على التضخم في البلدان المستوردة أكثر من غيرها حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار الآجلة لناقلات النفط خلال شهري أبريل ومايو 2022 بمتوسط 120 %على الطرق البحرية العالمية الرئيسة.

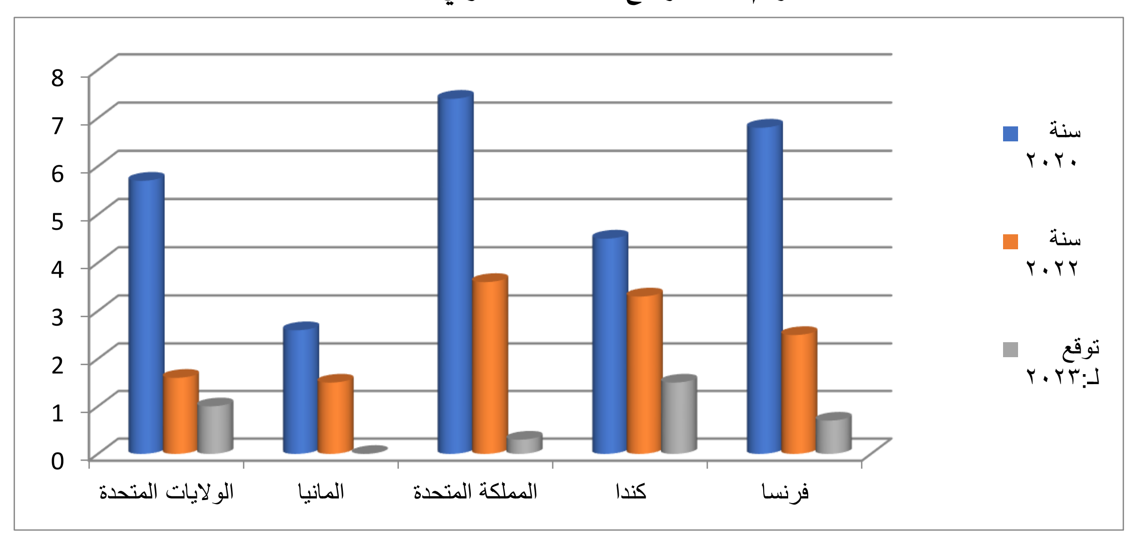
وفي ظل هذا الارتفاع في أسعار الطاقة وأسعار السلع الأساسية، تسارع التضخم في كل من الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية والبلدان النامية، وارتفع المتوسط العالمي لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 7.8٪ في أبريل 2202 وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، وبلغ معدل التضخم الإجمالي في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية 9.4٪ وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، في حين أن التضخم في الاقتصاديات المتقدمة وصل الى نحو 6.9٪ وهو الأعلى منذ عام 1982.



المصدر: من اعداد الباحث

وقد تزامن هذا الارتفاع في معدلات التضخم انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فبعدما كان قد وصل الى 5.7% في عام 2021 فمن المتوقع ان يبلغ معدل النمو نحو 2.9% في عام 2022 ليفقد معدل النمو نحو 3 نقاط مئوية ومن المتوقع ان ايضاً ان يظل معدل النمو عند هذا المستوى خلال عامي 2023 و2024، وبالنسبة للدول المتقدمة جاء انخفاض النمو كالتالي:

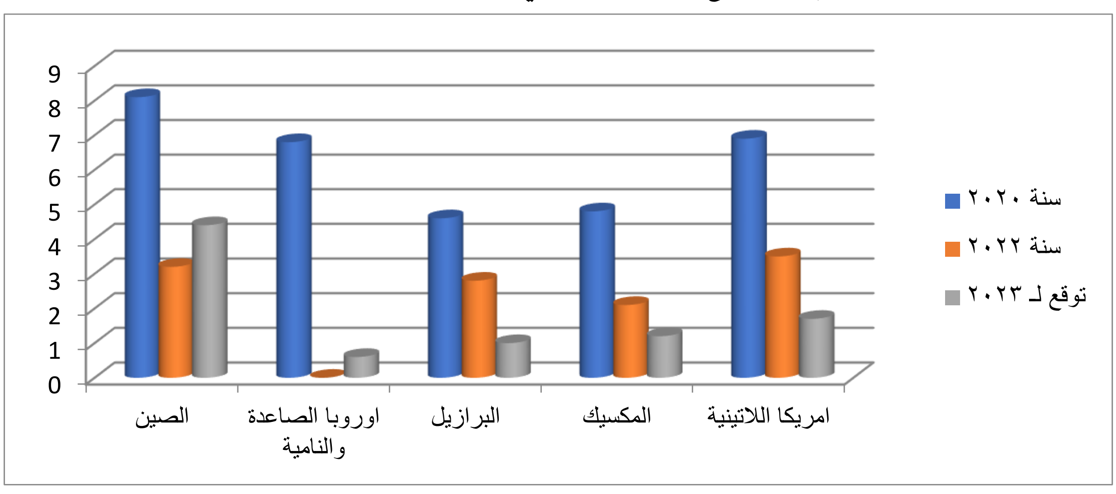
الشكل رقم 05 : تراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة



المصدر: من اعداد الباحث بناء على (البنك الدولي، 2022، صفحة 09).

وهو ما يعني أن معدلات البطالة في ارتفاع في هذه الدول التي باتت تشهد احتجاجات اجتماعية ومظاهرات نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية فيها، وأيضا بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة سجلت هي الأخرى تراجعا كبيرا في معدلات النمو كما في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 06 تراجع معدلات النمو في اقتصاديات الاسواق الصاعدة



المصدر: من اعداد الباحث بناء على: (البنك الدولي، 2022، صفحة 09) .

ونفس الشيء حدث في الاقتصاديات الصاعدة إذ أن تراجع معدلات النمو فيها كانت له انعكاسات سلبية كثيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان، وبالتالي فإن الأزمات المتداخلة للحرب في أوكرانيا، واستمرار الجائحة، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود هذه وتزامن البطالة وضعف النمو مع ارتفاع الأسعار تشبه الى حد كبيراً ما حدث في سبعينات القرن الماضي (النصراوي، 2022)وبعد أكثر من سنتين من الركود الاقتصادي العالمي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية من جراء تفشي جائحة فيروس كورونا أصبح الاقتصاد العالمي معرض مرة أخرى للخطر،

غير أنه يواجه هذه المرة ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو في آنٍ واحد. وحتى وإن كان من الممكن تجنب الركود الاقتصادي العالمي، فإن آثار الركود التضخمي السلبية يمكن أن تستمر لبضع سنوات، ما لم تتحقق زيادات كبرى على جانب العرض، وسيظل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في عام 2023 أقل من مستوياته التي سادت قبل جائحة كورونا بنحو 40% في الاقتصادات النامية. وبالنسبة للكثير من البلدان، سيكون من الصعب تجنب مخاطر الركود الاقتصادي، ومع القيود المفروضة على إمدادات الغاز الطبيعي، لا سيما في استعماله في الأسمدة وشبكات الكهرباء في البلدان الأفقر، وثمة خطر باستمرار معدل التضخم فوق المتوسط ومعدل النمو دون المتوسط لسنوات عديدة، وهي ظاهرة لم يشهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين .فمن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بنحو 2.7 نقطة مئوية في الفترة بين عامي 2021 و2024، وهو ما يتجاوز ضعف معدل التباطؤ الذي حدث في سبعينيات القرن العشرين في الفترة من 1976 إلى 1979. ومن المحتمل أن يستمر النمو الضعيف خلال العقد الحالي بسبب ضعف الاستثمار في معظم أنحاء العالم؛ ومع وصول التضخم حالياً إلى أعلى مستوياته على مدى عدة عقود في الكثير من البلدان (مالباس، 2022).

ثامنا: التدابير العالمية اللازمة لمواجهة أزمة الركود التضخمي

بحسب سياسات البنك الدولي وفي هذه الحقبة الاستثنائية التي تتداخل فيها الأزمات العالمية، سيتطلب تخفيض مخاطر الركود التضخمي تركيز الجهود على خمسة مجالات رئيسية: (مالباس، 2022)

- أولاً، وقف الأضرار الواقعة من جراء الحرب الدائرة الروسية الاوكرانية عن طريق وقف الحرب نفسها؛
- ثانياً، مجابهة القفزة المفاجئة في أسعار النفط والغذاء عن طريق تعزيز إمداد السلع الأولية الرئيسية للغذاء والطاقة فالأسواق تعمل بنظرة استشرافية للمستقبل، ومن ثم فإن مجرد الإعلان عن ضمان إمدادات السلع في المستقبل سيساعد في خفض الأسعار وتوقعات التضخم، كما يجب على جميع البلدان دعم شبكات الأمان الاجتماعي وتجنب فرض القيود على الصادرات والواردات التي تتسبب في تضخيم زيادات الأسعار.
- ثالثاً تكثيف الجهود لتخفيف أعباء الديون الحادة على البلدان منخفضة الدخل.
- رابعاً تدعيم الاستعدادات والجهود الصحية لاحتواء فيروس كورونا.
- خامساً، تسريع التحول إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون عن طريق المزيد من الاستثمارات في شبكات الكهرباء ومصادر الطاقة الأنظف ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

خاتمة:

تزامن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية مع بدء مختلف دول العالم مرحلة التعافي الاقتصادي شيئا فشيئا من التبعات التي خلفتها الأزمة الصحية "كورونا" على مدار عامين كاملين، وعلى الرغم من أن روسيا شنت حربها على دولة واحدة هي أوكرانيا إلا لأن تبعات هذه الحرب وتداعياتها الاقتصادية أضرت بالعديد من بلدان العالم ، كما عمقت من الخسائر الاقتصادية للأزمة السابقة عن طريق تعزيز الركود وتحفيز التضخم والاضرار بقطاعات مختلفة كالزراعة والطاقة

والنقل والامداد والسياحة، ومع عدم وجود نهاية للحرب تلوح في الأفق، يمكن لهذه الخسائر الاقتصادية أن تتطور أكثر فأكثر مسببة ركودا تضخميا حادا كما حصل في سبعينيات القرن العشرين، والذي سوف يكون التعافي منه شاقا ومكلفا بالنسبة للدول والحكومات عموما والمجتمعات والشرائح الاجتماعية الفقيرة خصوصا، والتي لن تستطيع مقاومة تدني القدرات الشرائية وغلاء الأسعار بمفردها دون تدخل حكومي داعم في ظل ارتفاع معدلات البطالة المصاحب للتضخم.

صحة فرضيات الدراسة:

وضعنا مجموعة من الفرضيات كإجابات محتملة عن الاشكالية الرئيسية تقبل التأكيد كما تقبل النفي، نختبر صحتها كما يلي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى والتي جاءت كما يلي:** اضافة الى الخسائر البشرية والاقتصادية المحلية التي أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية في البلدين المتحاربين فإن للحرب تداعيات وخسائر اقتصادية عالمية أدت إلى انكماش كبير في معدلات النمو والتجارة العالميين مصحوبا بارتفاع كبير في معدلات التضخم العالمية؛ تم التأكد من صحتها إذ تراجعت معدلات النمو العالمي إلى أدنى مستوياتها في عام 2022، ومن المتوقع أن يستمر التراجع في نمو الاقتصاد العالمي للفترة القادمة أيضا، كما أن معدلات التضخم شهدت هي الأخرى ارتفاعات قياسية في أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية؛
- **بالنسبة للفرضية الثانية والتي جاءت كما يلي:** استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها سيؤدي إلى أزمة ركود تضخمي عالمية، تم التأكد من صحتها إذ أنه ومع عدم وجود حل للأزمة الأوكرانية يلوح في الأفق في الأمد القريب، وفي ظل المؤشرات الاقتصادية العالمية المسجلة لمعدلات النمو والتضخم، ومقاربة بالأزمة العالمية التي حصلت في سبعينيات القرن العشرين فإن دخول الاقتصاد العالمي في أزمة ركود تضخمي أمر وارد جدا للفترة القادمة.

نتائج الدراسة:

- في ظل الكينزية من المفروض أنه توجد علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة والتضخم، وأن معدل بطالة يبلغ 3 بالمئة هو معدل ينظر إليه الاقتصاديون على أنه يقترب من حالة العمالة الكاملة؛
- يعرف مصلح الركود التضخمي "Stagflation" بأنه الكساد الذي يتسم بارتفاع معدلات البطالة وتعايشها مع ارتفاع معدلات التضخم، وهي الظاهرة التي أصابت اقتصاديات البلدان الصناعية وظهرت في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين ولم تستطع الكينزية حلها؛
- مع نهاية عام 2019 ضربت جائحة كورونا البشرية قاطبة وأحدثت موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أزمة اقتصادية عالمية متعددة الجوانب من بينها دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة لكنها أبدا

لم تتحول ألى أزمة ركود تضخمي، كما أن التعافي من هذه الأزمة كان متفاوتاً بين الدول بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية؛

- في الرابع والعشرون من فبراير 2022 أطلقت روسيا حملة عسكرية على أوكرانيا مسببة تداعيات وأزمات اقتصادية مست روسيا وأوكرانيا وأوروبا والاقتصاد العالمي ككل؛
- تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في إطلاق أزمتي "غذاء وطاقة"، معززة بذلك ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق وارتفاع مستويات التضخم في أغلب دول العالم؛
- تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في تعميق الركود العالمي الذي كان موجودا منذ أزمة كورونا السابقة، وباجتماع الركود والتضخم العالميين فإن العالم بات على مشارف أزمة ركود تضخمي عالمية مالم تتخذ الاجراءات الوقائية اللازمة.

قائمة المراجع:

- أسامة بشير الدباغ. (2007). *البطالة والتضخم:المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- اسماعيل عبد الفتاح. (2010). *معجم مصطلحات عصر العولمة*. القاهرة: اصدارات سلسلة كتب عربية.
- أشرف عطية. (2022). تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري. *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع ، 03* (03).
- البنك الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد العالمي.
- البنك الدولي. (2022). التمويل من أجل تحقيق تعاف منصف. *تقرير التنمية في العالم* .
- البنك الدولي. (2022). تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية.
- البنك الدولي. (2021). مستجات آفاق الاقتصاد العالمي.
- اليمين سعادة. (2021). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي:الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة* .
- إيلاف. (2023). احصائيات كورونا في العالم. لندن.
- حسين عمر. (1991). *مبادئ علم الاقتصاد*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ديفيد مالباس. (2022). *حل الركود التضخمي عن طريق تعزيز جانب العرض*. واشنطن: مدونات البنك الدولي.
- زكي رمزي. (1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
- سلطان جاسم النصراوي. (2022). *التضخم الركودي ما بين أزمة السبعينات والحرب الروسية الأوكرانية*. بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
- عبد الغني دادن، و عبد الرحمن بن طجين. (2010). دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة :1970-2008. *مجلة الباحث* .

- عبد اللاوي عقبة. (2014). *التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- عثمان محمد عثمان. (2022). الجائحة الاقتصادية، الاقتصاد العالمي وأزمة الركود التضخمي. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط* .
- عصام عبد الشافي. (2022). الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- علاء بسيوني عبد الرؤووف محمد. (2021). الركود التضخمي وسياسات معالجته، دراسة في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة :1979-2020. *مجلة مصر المعاصرة* (544).
- فؤاد مرسي. (1999). *الاقتصاد السياسي للبطالة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- كامل بكري. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد خليل البحيصي. (2018). *ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة*. غزة: جامعة الأزهر.
- نادية العقون. (2021). الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة: 1980-2019. *مجلة العلوم االجتماعية واإلنسانية ، 22* (01).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2022). *التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن*. صنعاء.

اللجوء البيئي في إطار القانون الدولي

Environmental asylum under international law

د. مكيكة مريم

أستاذة محاضرة "ب"، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس /الجزائر".

Dr. MEKKIKA Meriem

University of djillali liabess , sidi- bel- abbes / Algeria

الملخص:

تشكل اتفاقية جنيف وبروتوكولها الإضافي الإطار القانوني لحماية ورعاية ملايين الأشخاص، الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم بسبب الاضطهاد والعنف. والى جانب ذلك تعد ظاهرة الهجرة البيئية واقعا مفروضا نتيجة الأخطار البيئية التي مست البيئة العالمية. هذه الفئة البشرية من اللاجئين البيئيين أثارت إشكالا من حيث وضعها القانوني في إطار القانون الدولي. هدفت هذه الورقة لتوضيح أهم الأخطار البيئية المسببة للهجرة والإشكالات القانونية التي تطرحها الظاهرة، والحلول الممكنة لذلك، باتباع منهجية قانونية وصفية تحليلية للوصول إلى نتائج من أهمها وجود الفراغ القانوني لحماية اللاجئين البيئيين في إطار اتفاقية جنيف وبروتوكولها. في ظل تزايد الأخطار البيئية وانتشارها.

الكلمات المفتاحية: اللجوء البيئي-الأخطار البيئية-الإشكالات القانونية-الحلول الممكنة.

Abstract:

The phenomenon of environmental migration is an imposed reality as a result of the environmental dangers that have affected the global environment . This human category of environmental refugees did not find a legal status to protect them, neither within the framework of international refugee law, nor international environmental law, nor international human rights law.

This paper aims to clarify the most important environmental risks that cause migration, the legal problems that arise, and possible solutions. By following a descriptive and analytical legal methodology to reach results, the most important of which is the existence of a legal vacuum to protect environmental refugees in light of the increase and spread of environmental risks.

Key words: environmental hazards- environmental asylum - legal problems- possible solutions.

مقدمة:

منذ الحرب العالمية الأولى ظهرت بوادر الاهتمام الدولي لإيجاد حماية دولية للاجئين الذين فروا من أوطانهم، بحثا عن ملجأ آمن في دول أخرى. فتم الاعتراف بحق اللجوء وإقراره من خلال اتفاقية جنيف لعام 1951 والتي توسعت بموجب البرتوكول الملحق بها لعام 1967، لحماية اللاجئين الذين غادروا أوطانهم لأسباب عديدة كالحروب، النزاعات، العنف الطائفي والتمييز العنصري...وبالمقابل هناك أسباب أخرى ذات طابع بيئي لم تشر الىها اتفاقية اللجوء، وبالرغم من ذلك تسوق الى نفس الوضع؛ فهي تجبر البشر على مغادرة أوطانهم لاستحالة العيش فيها، وقد سميت هذه المجموعة البشرية باللاجئين البيئيين أو المهاجرين البيئيين.

المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

إن الأخطار البيئية في انتشار مستمر ولا يمكن التحكم فيها أو حصرها في نطاق إقليمي معين، فأي منطقة من العالم يمكن أن تصبح مهددة بالزوال أو استحالة العيش فيها، مما سيجبر سكانها على الفرار والهجرة. لذلك، فالوجود الفعلي لهذه الفئة يطرح العديد من التعقيدات القانونية الآنية من حيث تحديد الأسباب البيئية لمنح اللجوء، ونطاق الحماية القانونية ضمن القانون الدولي.

لذلك طرح الإشكال الرئيسي التالي: **الى أي مدى يمكن للقانون الدولي معالجة الإشكالات القانونية للجوء لأسباب بيئية؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود باللجوء البيئي، وكيف ظهر على الساحة الدولية كأزمة عالمية؟
- ما هي أهم الأخطار البيئية المنتجة لظاهرة الهجرة البيئية؟
- ما الإشكالات القانونية المطروحة بمناسبة أزمة اللجوء البيئي؟
- ما الحلول المقترحة من أجل إيجاد تنظيم قانوني دولي لمعالجة أزمة اللجوء البيئي؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم اللجوء البيئي وكيفية ظهوره على الساحة الدولية
- التعرف على الاخطار البيئية المسببة للهجرة القسرية للأفراد.
- دراسة الإشكالات القانونية المتعلقة باللجوء البيئي، والتي تطرحها اتفاقية اللجوء وبرتوكولها الملحق، والاتفاقيات البيئية.
- محاولة إيجاد حلول قانونية لأزمة اللجوء البيئي.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها في إيجاد حلول للمشكلة المطروحة من خلال هذه الورقة البحثية.
- معرفة نقاط الضعف التي يعاني منها التنظيم القانوني الدولي لمسألة اللاجئين البيئيين.
- المأمول أن تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على الظاهرة من منظوري القانون الدولي للجوء والقانون الدولي البيئي.

المنهج المستعمل:

تم انجاز هذه الورقة، باتباع منهجية قانونية، باستخدام المنهج الوصفي لإعطاء وصف قانوني شامل للظاهرة ودراسة أهم الأخطار البيئية التي تعد سببا للهجرة والتنقل، والى جانب ذلك، تم استعمال المنهج التحليلي من أجل تمحيص وتحليل الاتفاقيات الدولية، مع تحديد الإشكالات القانونية التي تطرحها مسألة الهجرة البيئية والحلول الممكنة لها.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت مسألة اللجوء البيئي ضمن القانون الدولي والتي عالجت الموضوع من وجهة نظر القانون الدولي للجوء مثل: سعادي محمد(2019) في مؤلفه اللاجئون البيئيون نحو حتمية تطور القانون الدولي لحماية اللاجئين، احمد المهتدي بالله(2018) في مقاله اللجوء البيئي مقترح نظام قانوني لحماية النازحين خارج الحدود الاقليمية بسبب الكوارث البيئية، بوسماحة الشيخ(2018) في مقاله الهجرة البيئية المدفوعة بتغيرات مناخية. أما الدراسة الحالية فقد جمعت بين فرعين من فروع القانون الدولي العام؛ القانون الدولي للجوء والقانون الدولي للبيئة.

وعليه تم تقسيم الورقة البحثية الى محورين أساسيين: الأول يعالج مسألة اللجوء لأسباب بيئية، والثاني تناول الإشكالات والحلول القانونية المتعلقة بمسألة اللجوء البيئي.

أولا: أزمة اللجوء لأسباب بيئية

إن ظاهرة تنقل الفئات البشرية من أقاليمها الى مناطق أخرى بحثا عن بيئة نظيفة وملائمة للعيش، لم تعد تخوفا أو استشرافا لوضع مستقبلي جراء تدهور البيئة وتلوثها. وإنما هي واقع يجب التعامل معه. لذلك تطرقت الى السياق التاريخي لظهور فئة اللاجئين البيئيين والتعرض لأهم الاخطار البيئية المسببة لذلك.

أ-السياق التاريخي لمسألة اللجوء البيئي:

اعتبرت الأمم المتحدة أن مشكلة اللاجئين بشكل عام، ذات مكانة بارزة ضمن جدول أعمالها، حيث أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى المنعقدة في عام 1946 على مبدأ أساسي حول مسألة اللجوء بأنه "لا يجوز إرغام

أي لاجئين أو أشخاص مشرّدين على العودة إلى بلدهم الأصلي إذا أعربوا بصورة نهائية وقطعية عن اعتراضات مقبولة على ذلك (جيل، 2010)."

كما أكدت المادة الرابعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 أن " لكل فرد الحق في أن يلجا لبلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد." (الانسان، 1948)

أقدمت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على إجراء أولي لمعالجة هذا المشكل، من خلال إنشاء وكالة متخصّصة، تعنى بأمور اللاجئين تعرف بالمنظمة الدّولية للاجئين، استمر عملها منذ العام 1946الى1952. بيد أن هذه المنظمة رغم نجاحها في توفير الحماية والمساعدة وفي تيسير إيجاد الحلول، إلا أنها كانت باهظة التكاليف، وتورّطت في سياسات الحرب الباردة، فتقرّر لذلك الاستعاضة عنها بوكالة مؤقتة، غير تنفيذية في البداية، وتكملة هذا الإجراء بأحكام تعاهديه منقّحة بخصوص وضع اللاجئين. (جيل، 2010)

في عام 1951 تم اعتماد اتفاقية جنيف للاجئين، كرد فعل عن الآثار المدمرة التي شهدتها القارة الأوروبية بعد الحربين العالميتين، ودخلت حيز التنفيذ في 22 أبريل 1954، وهي اليوم تعتبر ذات أهمية قصوى وتشكل حجز الزاوية في مجال حماية اللاجئين.

تجدر الإشارة الى أن، اتفاقية اللجوء لعام 1951 قد حددت من هو اللاجئ وما هي الحماية والحقوق والمساعدات التي يجب أن يحصل عليها اللاجئون (باللجوء، 1951)، وقد كانت الاتفاقية في الأصل مقتصرة على اللاجئين في أوروبا. إلا أن هذا الوضع تغير في عام 1967 من خلال "بروتوكول الوضع القانوني للاجئين"، الذي وسّع من نطاق عمل الاتفاقية زمنياً وجغرافياً (اللاجئين، 1697)، كما أنها تشكل الأساس القانوني المركزي لعمل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبذلك تعمل المفوضية بصفتها "الوصي"(**Lakeman, 2022**) على اتفاقية 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

يتعين التأكيد أن، الواقع المعاش أظهر أن هناك أسباب جديدة للهجرة وحركات تنقل المجموعات البشرية غير تلك الموضحة في اتفاقية اللجوء لعام 1951 ومن أهمها اللجوء لأسباب بيئية. فرغم عدم وجود أرقام دقيقة، الا أنه ما من شك الآن في أن أجزاء من الكرة الأرضية أضحت حاليًا أقل سكانًا نتيجة لعوامل مثل تغير المناخ، وتدهور الأراضي الزراعية، والتصحر، وتلوث المياه. وتزايد عدد الكوارث الطبيعية بأكثر من الضعف خلال السنوات الماضية، وقد شُرد في عام 2008 أكثر من 20 مليون شخص من جراء الكوارث الطبيعية المفاجئة المرتبطة بالمناخ. كما تؤكد بعض الدراسات أن النازحين البيئيين سيصبحون أكثر من عدد النازحين الذين يخضعون لاتفاقية جنيف لعام 1951 (بوستامانتي، 2011).

تجدر الإشارة إلى أن، أول من أطلق عبارة «اللاجئ البيئي» في سبعينات القرن العشرين كان لستر براون، مؤسس معهد «وورلد واتش» للأبحاث البيئية في واشنطن، لكن الفضل في شيوع هذا المفهوم يعزى إلى العالم المصري الدكتور عصام

الحناوي الذي أعدّ ورقة بحثية حوله في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1985عرف من خلالها اللاجئ البيئي (فخري، 2022).

في هذا الصدد، هناك الكثير من الدراسات المعدة مؤخرا من طرف المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أوردت مصطلح اللجوء البيئي، أو الهجرة البيئية ومدى ارتباط الظاهرة بالأخطار البيئية والتغيرات المناخية التي أصابت البيئة في العديد من المناطق، كما أوصت العديد من التقارير الأممية بضرورة دراسة الظاهرة، ففي عام 2009 قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا (الانسان م.، 2009).

إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ حيث تناول التقرير أثر تغير المناخ على الهجرة، لكن دون إيجاد تنظيم قانوني لظاهرة الهجرة البيئية.

في 6 أكتوبر 2017، دعا مجلس حقوق الانسان إلى حلقة نقاش بين الدورات، بخصوص موضوع "حقوق الإنسان وتغير المناخ والمهاجرين والمشردين عبر الحدود الدولية"، حيث عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منهاج الكوارث والنزوح اجتماع خبراء بشأن الآثار السلبية البطيئة الظهور لتغير المناخ وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين عبر الحدود. وقد قدم التقرير ثغرات في حماية حقوق الإنسان لأولئك الذين يعبرون الحدود الدولية استجابة للآثار الضارة لتغير المناخ، واختتم هذا التقرير بتوصيات تحث على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ عبر الحدود (Rights، 2018).

كما توصَّل تقرير البنك الدولي الذي صدر في 2021 تحت عنوان **Groundswell** إلى أن تغيّر المناخ -وهو أحد عوامل الهجرة التي تزداد قوة يوماً بعد يوم-قد يجبر 216 مليون شخص في ست من مناطق العالم على الارتحال داخل حدود بلدانهم بحلول عام 2050. وقد تظهر بؤر ساخنة للهجرة الداخلية الناجمة عن تغيّر المناخ بحلول عام 2030، وتواصل انتشارها وتفاقمها بحلول 2050. ويخلص التقرير إلى أنَّ التحرك سريعا لاتخاذ إجراءات فورية ومُنسَّقة للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة ودعم التنمية الخضراء الشاملة للجميع والقادرة على الصمود، قد يحد من نطاق الهجرة بسبب تغير المناخ بنسبة تصل إلى 80%. (البنك الدولي، 2021)

ب-العوامل البيئية المسببة للجوء:

إن الأخطار والازمات البيئية في تنوع وظهور مستمرين، حيث نوه رئيس برنامج البيئة الدولي أن "الأزمات البيئية، كما في الصومال توضح أن هناك تحديا لقدرتنا على التعامل مع مثل هذه الأحداث خاصة إذا ما تزامنت معا وأخذت تؤثر على أسواق الغذاء العالمية، وقضايا الأمن الغذائي الإقليمية، وتتسبب في تهجير الناس، وخلق تجمعات لاجئين عبر الحدود (العالم، 2022)، ولدراسة هذه الاخطار تم تصنيفها الى أخطار بيئية طبيعية، وأخطار بيئية صناعية وتكنولوجية.

1-الأخطار البيئية الطبيعية:

كثيرًا ما تعبر الطبيعة عن عدم قدرتها على التحمل، من خلال أخطار بيئية طبيعية، تمس عناصرها البيئية.

-تغير المناخ:

إن من أخطر مشاكل الغلاف الجوي؛ مشكلة تغير المناخ، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار على البيئة بصورة عامة، وعلى اقتصاديات الدول بصورة خاصة. فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان، ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان. اذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان واوكسيد الكاربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض، الأمر الذي يُحدث ارتفاعاً في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي (الخياط، 2010). فيؤدي ذلك إلى ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، إحداث العواصف والأعاصير المدمرة، واختلال توازن المناخ الذي ينعكس سلبا على التوازن البيئي (العشاوي، 2010)، وبذلك لم تعد مشكلة الغازات الماسة بالبيئة تخص إقليم دولة فقط بل تتعداه الى كافة الدول (عثمان، 2021).

أشار إيان فراي المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ إلى أنّ 59.1 مليون شخص تشرّدوا في العام 2021، بسبب الظواهر المناخية المتطرفة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، فارتفع العدد من 19.2 مليون شخص في العام 2018 إلى 24.9 مليون في العام 2019. وقد أكد انه يتم تشريد المزيد من الأشخاص بسبب تغير المناخ أكثر من النزاعات المسلحة. لكن في الكثير من الحالات ترتبط هاتان الحالتان ارتباطًا وثيقًا (الصائم، 2022)، حيث يتداخل تغير المناخ والهجرة بطرق معقدة وفوضوية. كما أن التقارير الأخيرة للمنظمات الدولية المتخصصة تدعم الحجة القائلة بأن تغير المناخ يساهم في زيادة وتيرة وشدة النزوح البشري. (Lakeman, 2022)

-التصحّر:

يعرف التصحر على أنه تناقص في قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، فهو يؤدى إلى انخفاض إنتاج الحياة النباتية، كما يعرف انه امتداد الصحراء إلى المناطق الخضراء، وتحويلها إلى مناطق قاحلة (العشاوي، 2010).

لقد بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم حوالي 46 مليون متر مربع يخص الوطن العربي منها حوالي 13 مليون متر مربع، أي حوالي 28 % من جملة المناطق المتصحرة في العالم. تكتسب هذه الظاهرة أهمية في عالم الجنوب وتشكل بذلك خطرا بيئيا، بحيث كل عام يكف (21) مليون هكتار عن تقديم أي مردود اقتصادي· (الحافظ، 2017).

-الكوارث الطبيعية:

تعد الكوارث الطبيعية من أكثر أسباب النزوح البيئي فاعلية وسرعة يتفاعل السكان معها بشكل جماعي وسريع، كونها تهدد حياتهم وعادة ما تكون الوجهة قريبة الى مناطق أكثر أمنا واستقرارا (ضيف، 2015). منها العواصف والأعاصير والزلازل والبراكين.

تحدث الزلازل، بسبب تحميل قشرة الأرض بأعداد متزايدة من مستودعات المياه الضخمة، أو إثر التخلص من النفايات السائلة في آبار التصريف العميقة، والذي يؤدي إلى زيادة ضغط السوائل على الصخور في بعض المناطق فتتولد عنها تحركات على طول الشروخ، ويظهر هذا على شكل زلازل. أو نتيجة تجريب الأسلحة النووية تحت سطح الأرض. (طلبة، 2006).

أما البراكين عند ثوراتها تدفع بكميات هائلة من بخار الماء والغازات المحملة بالرماد في الهواء، كما تندفع منها الحمم التي تتكون من صخور منصهرة لتغطي سطح الأراضي المحيطة بها. وتتكون عادة الغازات المنبعثة من خليط ثاني أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون، والميثان، والهيدروجين، وبعض الأكسجين. كما يصاحبها في كثير من الأحيان بعض الغازات الحمضية التأثير مثل :غاز ثاني أكسيد الكبريت وغاز كبريتيد الهيدروجين، وغاز كلوريد الهيدروجين، وهي غازات شديدة الضرر بالبيئة وبصحة الإنسان. (إسلام، 1990)

-تلوث وندرة المياه العذبة:

يصيب تلوث المياه كل من المسطحات المائية العذبة والمحيطات الموجودة في الكرة الأرضية، والمعلوم أن معظم المسطحات المائية يتصل بعضها بالبعض الآخر، لذلك ينتقل التلوث إلى المحيطات والبحار والمياه القريبة والبعيدة من موقع التلوث. (العشاوي، 2010)

إن تلوث المياه يؤثر في السكان في مختلف أرجاء العالم، لكن أكبر أثر يتركز في عالم الجنوب اذ يفتقر (30%) من سكان الجنوب إلى الحصول على مياه مأمونة، ويفتقر (60%) منهم إلى الصرف الصحي. (العشاوي، 2010)

غير بعيد عن تلوث المياه، تعد ندرة المياه نقص المياه العذبة المتاحة لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وإعمال حقوقهم في المياه والصرف الصحي والحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية. وقد يكون السبب في ذلك هو محدودية الإمدادات المادية، وفرط استخدام الناس ومؤسسات الأعمال لهما، وتدهور نوعية المياه، وسوء التخطيط، وتغير المناخ، وسوء الإدارة. ويؤثر نقص المياه الآن على أكثر من 3 ملايين شخص، في حين يعاني 1,5 بليون شخص من ندرة شديدة في المياه أو حتى الجفاف. وهناك ما يصل إلى 700 مليون مشخص معرض لخطر النزوح بسبب الندرة الشديدة في المياه بحلول عام 2030. (بويد، 2021)

2- الأخطار البيئية الصناعية والتكنولوجية:

من المسلم به الآن، أن الأنشطة البشرية تزيد من وقوع الأخطار الطبيعية. كما ان هناك أخطار بيئية من صنع الإنسان، تعد أكثر خطورة وتسببا للهجرة البيئية. فللتطور الصناعي والتكنولوجي هفوات وحوادث، تحدث نتيجة الخطأ البشري في عدم الصيانة أو قدم أجهزة الأمان أو الإهمال والتقصير.

من أهم الحوادث الصناعية التي أثرت على البيئة، حادثة إنفجار مصنع للمواد الكيميائية بسيفيسو عام 1976 بإيطاليا، حادثة بوبال الهندية عام 1984التي جعلت المنطقة غير قابلة للعيش (طلبة، 2006). حادثة بازل السويسرية

عام 1986 نتيجة حريق شب في إحدى المخازن التابعة لشركة ساندوز للمواد الكيميائية. حيث انطلقت حوالي 13 إلى 30 طن من هذه المواد الكيميائية في نهر الراين، والتربة والمياه الجوفية التي تلوثت جراء تصريف مياه إطفاء الحريق، وذلك نحو 10آلاف إلى 15 ألف متر مكعب، وقدر الضرر الذي سببه حادث بازل ب 50 مليون دولار (طلبة، 2006).

نفس الوضع بالنسبة للحوادث النووية، ففي سنة 1979 أصيب المفاعل المبرد بالماء المضغوط، بجزيرة الأميال الثلاثة الى تعطل التوربين ومن بعده توقف المفاعل. أثر هذا الحادث انطلقت في البيئة مواد انشطارية إشعاعية، حيث تم إجلاء نحو 22 ألف شخص من المناطق المحيطة بالموقع جراء هذا الحادث وبلغت جملة تكلفة الحادث ملياري دولار (طلبة، 2006). وغير بعيد عن ذلك، حادثة مفاعل تشرنوبيل سنة 1989، وحادثة فوكوشيما في مارس 2011.

ثانيا: الإشكالات والحلول القانونية المتعلقة بمسألة اللجوء البيئي

تبين اتفاقية 1951 والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة. كما ان اتفاقيات القانون الدولي للبيئة تركز على الاختلالات البيئية بحد ذاتها، وفي خضم ذلك تظهر الإشكالات القانونية لمسالة اللجوء لأسباب بيئية. مع اجتهاد الفقه والممارسات الدولية لإيجاد حلول للوضع.

أ- الإشكالات القانونية المتعلقة بمسألة اللجوء البيئي:

إن فئة اللاجئين البيئيين طرحت إشكالات قانونية على الساحة الدولية نتيجة غموض الوضع ومدى تناسبه مع القواعد القانونية في إطار القانون الدولي.

1- غياب تنظيم قانوني دولي للاجئ البيئي:

تجدر الإشارة إلى أن، اتفاقية اللجوء لعام 1951 تحدد وبقدر متساو، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئ. لذلك وجب البحث في مدى احتواء هذان الصكان الدوليان لفئة المهاجرين البيئيين.

وفقا للمادة الأولى من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والتي تعرف اللاجئ من خلال توافر العناصر الذاتية الآتية:

- أن يكون اللاجئ قد فر من دولته.
- أن يكون اللاجئ غير قادر أو غير راغب في أن يستظل بحماية دولته أو في العودة إليها.
- أن يكون عدم القدرة أو عدم الرغبة في العودة إلى الدولة أساسه خوف اللاجئ من التعرض للاضطهاد.

من خلال هذه العناصر، تم استبعاد كل ما يمكن أن يتعلق بالهجرة لأسباب بيئية والاقتصار على اللجوء خوفا من التعرض للاضطهاد. كما أن النظريات الكلاسيكية المهتمة بشؤون الهجرة لا تولي أي اهتمام للبيئة كدافع للهجرة (الشيخ، 2018).

في هذا السياق، قدم الدكتور عصام الحناوي تعريفاً للاجئين البيئيين على أنهم «مجموعة من البشر أجبروا بشكل مؤقت أو دائم على ترك مكان إقامتهم التقليدي بسبب اضطراب بيئي نابع من سبب طبيعي أو حفزه نشاط بشري». والاضطراب البيئي هنا يعني أي تغير مادي كيميائي أو بيولوجي في النظام البيئي يجعله غير مناسب للحياة البشرية. وتوالت بعد ذلك الدراسات في هذا المجال (فخري، 2022).

يبدو أن مصطلح اللجوء البيئي مازال يمثل الاتفاق عليه إشكالية لدى بعض المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالهجرة والنزوح والإغاثة، كونه يختلط مع بعض المصطلحات الأخرى القريبة منه. فيطلق عليه البعض الهجرة البيئية، أو الهجرة المدفوعة بسبب التغيرات المناخية، اللاجئون الايكولوجيون، المهاجرون المدفوعون بأسباب بيئية... ويعود السبب في ذلك لصعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة (الحافظ، 2017).

يتعين التأكيد، أن ظاهرة الهجرة البيئية تفتقر لتأصيلها ضمن مصادر القانون الدولي العام فاتفاقية 1951 قد حددت مصطلح اللاجئ دون الغوص فيه، كون أن الظاهرة حديثة مقارنة بأنواع اللجوء الأخرى، ومن ذلك فمفهوم الهجرة البيئية غير واضح ولم يؤطر بعد قانونيا ولم ينل حظه من الدراسات والبحوث كي يتم الإلمام بكل جوانبه (الشيخ، 2018).

وعلى العكس من ذلك، فقد حاول جانب من الفقه إثبات أن مفهوم اللاجئ، الوارد في المادة الأولى من اتفاقية اللاجئين لعام 1951، يمكن أن ينطبق على اللاجئ البيئي، واستندوا في تبرير وجهة نظرهم إلى أن مفهوم الاضطهاد يمكن أن يتحقق تجاه اللاجئ البيئي، إذا كانت الحكومة غير قادرة أو غير راغبة في منع التدهور البيئي أو قصرت في إزالة الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر البيئية المختلفة، التي تؤدي إلى تعرض السكان المقيمين في منطقة معينة لخطر الهلاك، وتدفعهم للنزوح إلى دول أخرى طلبا للحماية (أحمد، 2018).فتعتبر عدم الرغبة في العودة إلى الوطن والفرار منه، من الأسباب التي قد يشترك فيها كل مهجر أو طالب لجوء ويبقى الفاصل في الأمر هو الأسباب الموضوعية الدافعة للهجرة.

وبذلك فالأشخاص داخل الدولة يعدو بمثابة جماعة اجتماعية، يتوافر لديها خوف له ما يبرره من التعرض لخطر الهلاك أو الجوع أو الغرق، وذلك بحسب نوعية الأضرار البيئية، مثلما حدث في واقعة تشرنوبل، حيث اعتبر أن عدم اتخاذ الحكومة السوفييتية للتدابير الملائمة تجاه الكارثة، قد أدى إلى تفاقم الآثار السلبية على البيئة، ومن ثم تفحل مشكلة اللجوء البيئي، لكن هذا الاتجاه لم يلق قبولا في الفقه الدولي (أحمد، 2018)

في هذا الإطار، تم تقسيم اللاجئ البيئي إلى ثلاث فئات، تأسيسا على تعريف الأستاذ عصام الحناوي وغيره، بداية من النوع الأول المتمثل في الأشخاص المهجرين مؤقتا بسبب كارثة طبيعية كالزلازل والفيضانات، والنوع الثاني؛ في الأشخاص المهجرين نهائيا بسبب تنفيذ مشروع إنشائي قاعدي مثل السدود المولدة للكهرباء، والنوع الثالث؛ في الأشخاص المضطرين للهجرة بصورة دائمة أو مؤقتة بسبب عدم تلبية موارد أنظمتهم البيئية لحاجاتهم الأولوية (سعادي، أثر التغيرات المناخية على الحق في الاستقرار السكني وظهور مفهوم اللجوء البيئي، 2021).

كما أن الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في الدول العربية لسنة 1994، قد عرفت اللاجئ بشكل يوحي بتوسيع نظرتها لتمد الى اللاجئ البيئي وذلك باعتبارها ان اللاجئ هو:" كل شخص يلتجئ مضطر إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية، بسبب العدوان المسلّط على ذلك البلد أو لاحتلاله أو السيطرة الأجنبية عليه، أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتّب عليها اخلال النظام العام في ذلك البلد..." (الحميد، 2002).

نافلة القول أن، غياب تنظيم قانوني لمسألة اللجوء البيئي يضعف من الحماية المقررة لفئة اللاجئين البيئيين، والتزامات الدول تجاه هذه الفئة وطرق التكيف مع الأوضاع البيئية.

2- عدم الاستقرار على الأسباب والتغييرات البيئية المؤدية إلى اللجوء البيئي:

يعتبر عدم الاعتراف الدولي بالبيئة كسبب للجوء راجع لمرونة المصطلح واتساع نطاق تطبيقه حال الاعتراف به كعامل دافع للهجرة يحتم على الدول المضيفة والموقعة على الوثائق الدولية المعنية الاستجابة له بمنح حق اللجوء لفئات بشرية كبيرة من طالبيه من المهاجرين البيئيين (سعادي، اللاجئون البيئيون نحو حتمية تطور القانون الدولي لحماية اللاجئين، 2019). ومن الإشكالات المطروحة أيضا في مجال الهجرة البيئية، عدم الاستقرار على الأسباب والتغييرات البيئية المؤدية إلى الانتقال للبحث عن مكان جديد آمن للعيش فيه، فالأخطار البيئية في تزايد مستمر تزامنا مع التطور التكنولوجي والصناعي وتفاقم ظاهرة التغير المناخي.

فعلى خلاف الحالات التي تؤدي إلى الهجرة القسرية كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب المدمرة، لم يعتد بالتصحر أو التعرية كأسباب دافعة للهجرة البيئية (الشيخ، 2018). على الرغم من مساسها المباشر بالبيئة، لذلك فتزايد أشكال وأسباب الهجرة ساهم في صعوبة تحقيق الإجماع حول تعريف الظاهرة، ونطاق الحماية الممنوحة لها.

في هذا الصدد، نوه المقرّر الخاص جورجي بوستمنتي المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، في تقريره النهائي المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام2011، على الأهمية المتزايدة لتغيُّر المناخ وأثره على حركة الشعوب وأوصى بالمزيد من الدراسات حول آثار التغيُّر البيئي والمناخي على الحراك البشري من أجل إيجاد مقترحات لحل المشكلة. كما انتهى اجتماع مجلس حقوق الانسان الى عدة توصيات من بينها الامتناع عن إعادة المهاجرين إلى الأراضي المتأثرة بتغير المناخ. والتأكيد على العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان والتنقل البشري، من خلال الاعتراف بتغير المناخ كمحرك للهجرة البيئية ومن خلال ذلك الوصول الى أرضية محتملة لقبول العلاقة ضمن المواثيق العالمية (Rights, 2018).

ب-الحلول القانونية الممكنة لاحتواء مسألة اللجوء البيئي:

إن الوضع القانوني المبهم لفئة اللاجئين البيئيين، في ظل التحديات البيئية وخصوصا التغيير المناخي جعل بعض الفقهاء يحاولون إيجاد نظام قانوني دولي جديد يحمي هذا النوع من اللاجئين، والذي ظهر في أواخر القرن العشرين ، كما حاول البعض منهم البحث عن وسائل قانونية سواء كانت موجودة بإدراج أحكام توائم الظاهرة (سعادي، اثر التغيرات

المناخية على الحق في الاستقرار السكني وظهور مفهوم اللجوء البيئي، 2021) أو وضع تفسيرات توسع من نطاق اللاجئين لتشمل فئة اللاجئين لأسباب بيئية، مع اكتفاء البعض بالمساعدات الإنسانية كحل لمشكلة الهجرة البيئية.

1- مقترح إيجاد اتفاقية جديدة تعالج مسألة اللجوء البيئي:

وجهت لاتفاقية اللجوء عدة انتقادات؛ فوصفت بأنها من مخلّفات الحرب الباردة وغير كافية لمواجهة مشاكل " اللاجئين الجدد" الفارين من العنف الاثني والاضطهاد على أساس الجنس .ويذكر أيضا أنها لا تكترث للاهتمامات الأمنية ولا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة، وحتى أنها زائلة نظراً لوجود الحماية التي تحق الآن مبدئياً لكل شخص بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تعالج الاتفاقية مسألة السماح بالدخول، كما لا تلزم أي دولة بمنح حق اللجوء، ولا تتضّمن ترتيباً لتقاسم المسئوليات (على سبيل المثال، بتعيين الدول التي ينبغي أن تعالج المطالبات بوضع اللاجئ). ولا تتضمّن أي ترتيب للوقاية؛ ولا يشمل نطاقها الأشخاص المشردين داخلياً، وهي لا تعني بتحسين إدارة الهجرة الدولية، ولا تتطرق الاتفاقية أيضا لمسألة "أسباب" الفرار (جيل، 2010).

في هذا سياق، يتعين التأكيد ان، اتفاقية اللاجئين تعتبر نظام قانوني قديم في ظل تزايد الأخطار البيئية، فهي لا توفر الآليات اللازمة لحماية اللاجئين البيئيين. ويجد ذلك تبريره في أن اتفاقية اللاجئين قد تم تبينها في فترة زمنية لم تكن مشكلة اللاجئين البيئيين من المشاكل الملحة في المجتمع الدولي، وذلك لأن الاتفاقية تحمي فقط الأشخاص الذين يعانون من الاضطهاد على نحو يؤثر على حقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن اللاجئين البيئيين سوف يواجهون صعوبات في إثبات أن السياسات البيئية، بدون توافر قصد التأثير سلبا على أشخاص أو جماعات محددة، يمكن أن ترق إلى مرتبة الاضطهاد وبالتالي، فإن هناك ضرورة ملحة لوضع نظام قانوني خاص لمعالجة مشكلة اللاجئين البيئيين الذين يهاجرون قسرا خارج ديارهم بسبب الأضرار البيئية (أحمد، 2018).

يمكن القول انه، في محاولة لإيجاد مقترح لحل الإشكال المتعلق بغياب النظام القانوني لمسألة الجوء البيئي، يتعين التذكير أن الاتفاقيات البيئية في تزايد مستمر بين عالمية وإقليمية، ملزمة وغير ملزمة، وفي الغالب تعالج هذه الاتفاقيات الظواهر البيئية كردة فعل لما آل إليه الوضع البيئي العالمي نتيجة الأخطار الماسة بعناصر البيئة كالغابات، المياه، التلوث البحري، الكوارث الطبيعة، التغير المناخي...

في هذا الصدد، ورغم الصعوبات التي تواجه الاتفاقيات البيئية من حيث التعاون لتحقيق الأهداف البيئية فكل أمانة تميل الى الدفاع عن صلاحياتها ومجال اختصاصها (بوبكر، 2021)، الا أنه يمكن لمس نوع من التآزر من خلال الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها واتفاقية باريس، حيث توجه دعوة للدول للعمل بشكل مشترك ومنفصل للتخفيف والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، لكن دون أن تتناول مسألة الهجرة البيئية بشكل صريح. وبالمقابل قد تحمي الاتفاقات البيئية الإقليمية المهاجرين المتأثرين بتغير المناخ. مثل اتفاقية اتفاقية آرهوس والتي تقر بحق كل شخص في العيش في بيئة مناسبة لضمان الصحة والرفاهية وتضع التزامات ملزمة قانونًا تتعلق بالوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئة(Rights, 2018) .

يتعين التأكيد في هذا الصدد أنه، اذا كانت اتفاقية اللجوء و بروتوكولها الملحق لا تشمل فئة اللاجئين البيئيين، فالاعتراف بالحق في البيئة السليمة على النطاق الدولي سيعزز مركز اللاجئين البيئيين، ويحقق لهم الحماية في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي البيئي، كما ان الاتفاقيات البيئة إذا سلطت الضوء على فئة اللاجئين البيئيين الذين اضطروا لترك أقاليمهم لاستحالة العيش بسبب الأخطار البيئية التي أصابت أوطانهم ستعتبر خطوة كبيرة في سبيل إيجاد مركز قانوني لهذه الفئة المهجرة لأسباب بيئية و تشكل بذلك حلقة ربط بين الأخطار البيئية وانعكاساتها على الفئات البشرية.

2- تعديل اتفاقية اللجوء أو إلحاقها ببرتوكول خاص باللجوء البيئي:

تبعًا لرفض بعض من الفقه الدولي اعتبار أن المادة الأولى من اتفاقية اللجوء لعام 1951 يمكن أن تشمل وبتحفظ فئة اللاجئين البيئيين، اتجه رأي آخر إلى تقديم مقترح يهدف إلى ضرورة تعديل اتفاقية جنيف لعام 1951 أو الحاقها ببروتوكول يشمل حماية اللاجئين البيئيين، إلا أن هذا الرأي قد تعرض أيضا للانتقاد على اعتبار أن من شأنه إضعاف الحماية المقررة اللاجئين التقليديين الذين يتعرضون لخطر الاضطهاد الذي يهدد حياتهم وحرياتهم (أحمد، 2018). كما أن مسألة تعديل الاتفاقية تحتاج إلى جهود جبارة للوصول إلى توافق الإرادات السياسية للدول الموقعة، والتي في كثير من الحالات تبتعد عن مسألة الاعتراف بالحق في البيئة السليمة، وبالنتيجة الاعتراف بهذه الفئة لما يترتب عن ذلك من التزامات جديدة.

أما بخصوص إلحاق اتفاقية جنيف لعام 1951 ببروتوكول يعالج مسألة اللجوء البيئي، فقد اتجه الفقه نحو فكرة بروتوكول خاص بفئة اللاجئين نتيجة التغير المناخي دون سواهم. في هذا النطاق يمكن القول أنها خطوة محمودة في سبيل إيجاد وضع قانوني للاجئ المناخ، حيث عُزز هذا المقترح باعتماد لجنة تنفيذية تتولى مهمة العمل على تحقيق هذه المبادئ، وذلك بفضل إنشاء صندوق خصوصي يدعم هذا التوجه وهو "صندوق حماية وإعادة إسكان اللاجئين المناخيين (سعادي، اللاجئون البيئيون نحو حتمية تطور القانون الدولي لحماية اللاجئين، 2019). لكن ما يعاب على هذا المقترح انه قصر أسباب اللجوء البيئي على التغيرات المناخية فقط دون غيرها من الأخطار البيئية.

في هذا السياق أيضا، يرى المقرر الخاص فرانسوا كريبو المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين طبقًا لقرار الجمعية العامة 66/176، أنه برغم التحولات البيئية التي نشهدها نتيجة لتغيُّر المناخ، فإن الهجرة البيئية، شأن كل نوع من أنواع الهجرة، ما زالت تشكل ظاهرة تتسم في صميمها بالتعقيد وتنطلق من أسباب متعدّدة، بمعنى أنه يمكن أن تتسبّب فيها مجموعة متعددة من عوامل الشد والجذب. (كريبو، 2012) وعليه، فمسألة تحديد الذين يهاجرون نتيجة تغيُّر المناخ يمكن أن تكون عملية تنطوي على التحدّي إن لم تكن مستحيلة فكثيرًا ما تساهم آثار تغيُّر المناخ في نشوء مجموعة من الأسباب المفضية إلى الهجرة .

3- تقديم المساعدات الانسانية:

في ظل الفراغ القانوني الذي يتسم به وضع اللاجئين البيئيين، قد تتجه بعض الدول للتعامل مع الظاهرة من خلال أساليب وقائية تستخدمها مع زمرة اللاجئين عموما، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من الكوارث الطبيعية الزلازل والفيضانات والأعاصير والانتقال إلى أماكن تواجد هذه الفئات البشرية لتحسين أوضاعها ولضمان بقائها في أوطانها.

في هذا الاطار، تسعى المنظمات الدولية جاهدة لتطوير برامجها التدريبية الخاصة بالتأهب و الإنذار المبكر على غرار ما تقوم به للحماية بقدر ما تكيفه وفق المعطيات التي يقدمها طالب اللجوء على أساس انتهاك حقوقه السياسية أو الحروب أو التمييز، حيث أطلقت الأمم المتحدة في ديسمبر 1999 الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ، التي تهدف إلى تحسين التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية والحد من الأضرار التي تحدث بسبب الأخطار الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير من خلال نظام الوقاية، وتم توسيع نطاق هذه الإستراتيجية في سنة 2001 لتعمل كمركز تنسيق منظومة الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وتقوم بتنسيق الجهود الدولية في حملة الحد من أخطار الكوارث وخلق وعي عالمي بفوائد الاحتياط في هذا الشأن، والدعوة إلى مزيد من الاستثمارات في إجراءات الحد من الأخطار (ليلى، 2021).

حري بالذكر انه، في سياق الهجرة الدولية الناجمة عن تغيُّر المناخ، يؤكد المقرر الخاص فرانسوا كريبو أن التخطيط المبكر أمر لا غنى عنه، وبغير التعدّي على حريات المهاجرين، وفي شراكة مع المجتمعات المتضررة التي يمكن أن تكون الأكثر وعياً بعوامل استضعافها واحتياجاتها، ينبغي العمل مسبقًا على وضع استراتيجيات مستدامة للهجرة بواسطة جميع الدول المعنية من خلال التعاون الدولي وبمساعدة من جانب المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية .وهذا قد يعني وضع استراتيجيات للتخفيف والتكيُّف قدر الامكان. وإذا ما أصبحت منطقة ما غير قابلة للسكنى، فقبل أن تصبح إعادة التوطين أمرًا ضروريًا، قد يكون من ال تشجيع هجرة الأفراد المؤقتة أو الموسمية أو الدائمة بالنسبة لبعض الأفراد بهدف اكتساب مهارات جديدة وإنشاء صلات جديدة في موقع يمكن أن يكونوا قد قصدوه، ومن ثم إعدادهم لإعادة التوطين المحتمل (كريبو، 2012).

نافلة القول أنه، لاستدراك الوضع المزري الذي يعيشه اللاجئون البيئيون بسبب الفراغ القانوني المحيط بهم لا يبقى أمام الدول المضيفة سوى تعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الظاهرة كأدني واجب إنساني اتجاه فئات المهاجرين البيئيين.

خاتمة:

من خلال هذه الورق تم استخلاص بعض النتائج كما يلي:

- إن الهجرة البيئية أو اللجوء البيئي أو المناخي ... تعد واقعا وظاهرة لا يمكن إنكار وجودها أو استصغار حجمها أو آثارها على الساحة الدولية.
- انتجت الهجرة البيئية إشكالات قانونية من حيث انعدام التنظيم القانوني الشامل والدقيق لمعالج الظاهرة، فكثيرا الدول تنكر الوجود القانوني لفئة بشرية مهجرة لأسباب بيئية لما قد يترتب على ذلك من التزامات تثقل كاهلها.
- تثمين المحاولات الفقهية لإيجاد حلول لظاهرة اللجوء البيئي.

لذلك قدمنا التوصيات الآتية:

- إذا كانت الهجرة البيئية ما هي الا رد فعل للتلوث والتدهور البيئيين فمن الاجدر معالجة أصل المشكلة بحماية البيئة ليعود المهجرون لأوطانهم
- ضرورة تظافر الجهود الدولية والارادات السياسية لتعديل اتفاقية اللجوء أو الحاقها ببروتوكول خاص باللاجئين البيئيين ليحدد الأخطار البيئية التي يمكن اعتبارها كسبب للجوء البيئي.
- ضرورة توسيع نطاق الاتفاقيات البيئية التي تعالج مشاكل بيئية بذاتها لتشمل فئة اللاجئين البيئيين.
- تعزيز التعاون الدولي للتخفيف من ظاهرة اللجوء البيئي.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- إسلام احمد مدحت، (1990) التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

- العشاوي، صباح *.(2010)*.المسؤولية الدولية عن حماية البيئة*:*دار الخلدونية، الجزائر.

- سعادي، محمد *.(2019)*.اللاجؤون البيئيون نحو حتمية تطور القانون الدولي لحماية اللاجئين.المصرية للنشر والتوزيع، مصر، على الرابط و التصفح سبتمبر2022:

https://books.google.dz/books?id=hhgHEAAAQBAJ&pg=PT69&lpg=PT6#v=onepage&q&f=false.

-Lakeman, Silvana. (2022). Environmental and Disaster Displacement Policy.: palgrave macmillan, Germany.

المقالات:

- احمد المهتدي بالله، (2018) اللجوء البيئي مقترح نظام قانوني لحماية النازحين خارج الحدود الاقليمية بسبب الكوارث البيئية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، العدد1.

- بوسماحة الشيخ .**(2018)** الهجرة البيئية المدفوعة بتغيرات مناخية .*مجلة الميزان، العدد*(الثالث).

- بن فاطيمة بوبكر، (2021) الحوكمة البيئية العالمية بن الفشل والإصلاح، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 09، العدد 02، على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/9/2/173182

- الوالي عبد الحميد .***(2002)*** .حماية اللاجئين في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 37، العدد (148)، القاهرة.

- الخياط، محمد مصطفى .**(2010)** تغير المناخ.. مواقف دولية متباينة .مجلة السياسة الدولية الاهرام،**45**المجلد179، العدد (45).

-سعادي محمد .**(2021)** .أثر التغيرات المناخية على الحق في الاستقرار السكني وظهور مفهوم اللجوء البيئي .مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (73).

- الازهر ضيف .***(2015)*** .الهجرة البيئية. رؤية سوسيولوجية .مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي العدد (12).

- بقنيش عثمان ، بدرة حسين (2021) ، الدور البيئي و التنموي لهيئة الأمم المتحدة ، مجلة القانون الدولي و التنمية ، المجلد (09) ، العدد 01 على الرابط :

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/9/1/157800

-حسني عبد المعز عبد الحافظ.***(2017).*** ، اللاجؤون البيئيون المشاكل والحلول*)* .مجلة الامن والحياة العدد (420) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، تصفح أكتوبر 2022على الرابط:

https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/64905/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D9%88%D9%86..%20.%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%

المداخلات:

- اوشن زوجة بولرياس ليلى، (ايام 07-08 افريل 2021) نحو ضرورة تحديد الوضع القانوني للاجئ البيئي في إطار قواعد القانون الدولي العام، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الافتراضي حول النازحون البيئيون: آفاق حماية دولي في غياب مركز قانوني خاص، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية ملود معمري، تيزي وزو.

تقارير، اتفاقيات، وثائق دولية:

Groundswell *تقرير* البنك الدولي لعام 2021 ، تم التصفح في سبتمبر2022 على الرابط الآتي :

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36248/AUS0002521ovAR.pdf?sequence=13&isAllowed=y

- Rights, U. N. (2018). Addressing human rights protection gaps in the context of migration and displacement of persons across international borders resulting from the adverse effects of climate change and supporti. United Nations .

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، *(2009).* العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الانسان.

- بويد، ديفد. ر *(2021).* حقوق الانسان وأزمة المياه العالمية : تلوث المياه، وندرة المياه ، والكوارث المتصلة بالمياه. الامم المتحدة، نيويورك. الوثيقة: *A/HRC/46/28*

- فرونسوا كريبو، *(2012)* *حقوق الانسان للمهاجرين*. الامم المتحدة الوثيقة*A/67/299*

- *بوستاماني خورخي* *(2011).* تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، الأمم المتحدة، الوثيقة:*A/ HRC/17/33*

- اتفاقية اللجوء 1951 على الرابط:

www.hlrn.org/img/documents/Refugee%20Convention%201951%20ar.pdf

- البرتوكول الملحق باتفاقية اللجوء 1967 على الرابط: unhcr.org/ar/5355f64e6.html

الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1984 على الرابط: un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

مواقع الانترنيت:

- فخري إمان*(2022)* *.هل بدا قبول* اللاجئين البيئيين. على الرابط:

http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1985&issue=&type=4&cat التصفح سبتمبر2022

- جاي س. جودوين – جيل. (2010). اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها. تم الاسترداد من مكتبة الأمم المتحدة للقانون الدولي: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/prsr/prsr_a.pdf التصفح سبتمبر2022

- تحذير من مخاطر التغير المناخي على الأمن في العالم، مقال منشور على الموقع وتصفح اوت2022.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/newsid_6410000/6410695.stm

-نسرين الصائم، فقدنا اصدقاءنا واقاربنا ومنازلنا، مقال منشور على الموقع وتصفح اوت2022:

https://www.ohchr.org/ar/stories/2022/07/i-lost-friends-relatives-our-house

أزمة التغيرات المناخية وآثارها على القطاع الفلاحي بالحوز الشرقي(المغرب)

Effects of the climate change crisis on the agricultural sector in Eastern Hawz (Morocco)

أ. عبد الصمد الزو

أ. عبد الرحمان الناطوس

أ. التهامي ديبون

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-ابن طفيل القنيطرة، المغرب

Abd al-Samad Al-Zaw
Abd al-Rahman Al-Natous
Al-Tuhamy Dibon Dr. MEKKIKA Meriem
Faculty of Humanities and Social Sciences - Ibn Tufail, Kenitra, Morocco
abdoezzaou@gmail.com

الملخص:

يصنف الحوز الشرقي حسب النماذج المناخية العالمية من المناطق الأكثر عرضة للتغيرات المناخية. وتبقى الفلاحة الأكثر تأثرا بهذه التغيرات، هذا القطاع الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد بالحوز الشرقي، إذ يشغل حوالي 81% من اليد العاملة المحلية. حاولت هذه الدراسة تبيان تأثير التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي بالحوز الشرقي، من خلال الاعتماد بالخصوص على المنهجين الوصفي والإحصائي، ومستعينين بالعمل الميداني والاستمارة بالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من البحث البيبليوغرافي. خلصت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية قد كان لها فعلا تأثير قوي على القطاع الفلاحي، سواء تعلق الأمر بانخفاض وتذبذب الإنتاج الفلاحي أو انتشار أمراض الحبوب والزيتون والصبار.

الكلمات المفتاحية: أزمة، التغيرات المناخية، القطاع الفلاحي، الحوز الشرقي، المغرب.

Abstract:

The Eastern Hawz is classified by global climate models from countries most vulnerable to climate change. The agricultural sector remains the most affected by climate change, the sector that forms the backbone of the Eastern Hawz economy, employing about 81% of the local labour force. This study attempted to demonstrate the impact of climate changes on the agricultural sector in Eastern Hawz, drawing in particular on descriptive and statistical methodologies, field and form users, as well as the data obtained from bibliographic and field research. The study concluded that climate changes had already had a strong impact on the agricultural sector, both with regard to scarcity of falls, high temperature, low agricultural production and the spread of grain, olive and aloe vera diseases.

Keywords: crisis, climate change, agricultural sector, in Eastern Hawz, Morocco.

مقدمة:

كان المغرب وما يزال بلدا فلاحيا بامتياز، فالحضارات التي تعاقبت عليه كانت دائما تهتم بالزراعة نظرا لتوفر البلد على مؤهلات زراعية مهمة (سهول شاسعة، موارد مائية مهمة، تربة خصبة...). وبدوره فالمستعمر بمجرد فرض الحماية على المغرب شرع في الاستيلاء على أخصب الأراضي، واستصلح أراض جديدة، إضافة إلى إصدار ترسانة قانونية لعل أهمها قانون التحفيظ العقاري لسنة 1913 بغية نزع أراضي الفلاحين والاستيلاء عليها.

ومباشرة بعد الاستقلال، اتجه المغرب نحو تبني استراتيجية للتنمية الفلاحية تقوم على هدفين اثنين: من جهة، تحديث الفلاحة التلقليدية والتقليص من تأثيرات التغيرات المناخية عبر التحكم في الماء، ومن جهة أخرى الرفع من المردودية عبر عمليات بناء السدود والاهتمام بالمناطق المسقية. (Levau Remy, 1976, p 235) وتعتبر مشاريع الإعداد الهدروفلاحي في صلب هذه الاستراتيجية التي تبناها المغرب وهو ما مكننا اليوم من توسيع المساحة الزراعية المسقية إلى 1.6 مليون هكتار من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ (8.7) مليون هكتار. (وكالة التنمية الفلاحية، 2018، ص 7)

- الإشكالية

تعتبر منطقة الحوز الشرقي أحد الدوائر السقوية التي استفادت من سياسة الدولة لتطوير القطاع الفلاحي، حيث تم إعدادها وتجهيزها بالسواقي العصرية انطلاقا من سد "مولاي يوسف" بأيت عادل، وهو الأمر الذي نجم عنه تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي وبالتالي امتداد المساحة الزراعية بالمنطقة. لكن هذه المنطقة كغيرها من مناطق المغرب باتت تواجه إكراهات التغيرات المناخية، التي أثرت في القطاع الفلاحي على الخصوص.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية العامة للدراسة كما يلي: **كيف أثرت أزمة التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي بالحوز الشرقي؟**

- أهداف البحث.

يتوخى تناول هذا الموضوع تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في:

- الكشف عن مظاهر التغيرات المناخية التي يعرفها الحوز الشرقي.
- إبراز تأثير هذه التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي داخل هذا المجال.

- الدراسات السابقة.

تناولت مجموعة من البحوث والمقالات تاثير التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

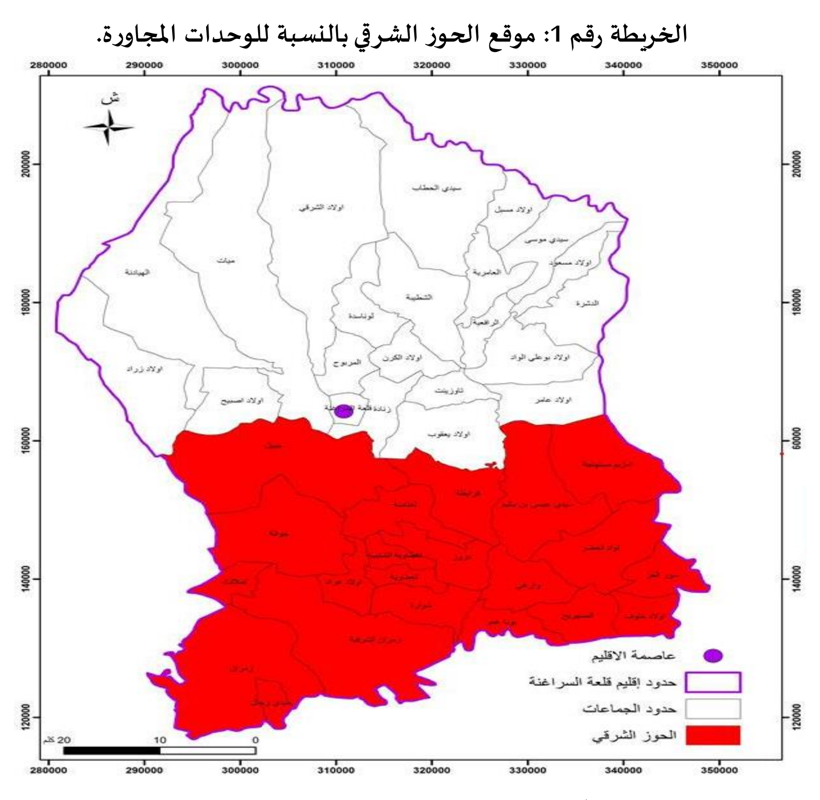
- الناطوس عبد الرحمان، (2021)، المناخ وتحولات الارياف بمنطقة الحوز الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية الطبيعية والبيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، جامعة ابن طفيل، المغرب.

- باحو عبد العزيز، (2002)، الجفاف المناخي بالمغرب، خصائصه وعلاقاته بآليات الدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب الرئيسية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، المحمدية.
- التهامي التهامي، (2004)، التساقطات وزراعة الحبوب بمنطقة اللكوس مساهمة في علم المناخ الزراعي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط.
- الزياني عبد الصمد وملوك محمد، (2020)، تحولات الأنظمة الرعي-زراعية في ظل التغيرات المناخية بسهل السراغنة، ضمن المؤلف الجماعي إقليم قلعة السراغنة التراب الديناميات ورهانات التنمية، تنسيق زهير النامي.

- تقديم مجال الدراسة

يقع سهل الحوز الشرقي بين سلسلة الجبيلات الشرقية شمالا، والحاشية الشمالية للأطلس الكبير الغربي جنوبا، وبين واد الخضر شرقا، وواد غدات غربا. يبعد عن شرق مراكش ب 40كلم. ويغلب على سطحه طابع الانبساط مع بعض التموجات، تشرف عليه مجموعة من المرتفعات وتتمثل في الحاشية الشمالية للأطلس الكبير الغربي، والنهاية الشرقية لكتلة الجبيلات وتجاعيد الحمادنة والصهريج. فالميدان إذن عبارة عن منطقة انتقال بين سهل ساخن وجاف، وجبل رطب نسبيا وبارد شتاء، والانحدار العام لهذا السهل فهو ذو اتجاهين: اتجاه جنوب غربي نحو واد الخضر واتجاه ثاني معاكس شمال شرقي نحو نفس الواد كذلك. (الأكلع محمد، 2018، ص 14)

الخريطة رقم 1: موقع الحوز الشرقي بالنسبة للوحدات المجاورة.



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز -بتصرف-

- منهجية البحث وأدواته

إن طبيعة موضوع الدراسة، تفرض علينا اتباع أكثر من منهج، ابتداء من المنهج الوصفي الذي يتيح إمكانية الملاحظة والتحليل والتفسير، إضافة إلى الاعتماد على المنهجين الإحصائي والاستقرائي. هذا الأخير الذي يسمح بإخضاع الفرضيات للتجربة، وكذا المنهج النسقي والتاريخي. وعلى مستوى الأدوات، فبالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من البحث البيبليوغرافي والميداني، سنعتمد في دراستنا هذه على العمل الميداني والاستمارة، إضافة إلى برنامجي **Arcgis** و **Sphinx**.

1- وضعية الإنتاج الزراعي في ظل التغيرات المناخية.

من المعروف أن مناخ الحوز الشرقي يتصف بتقلبات مناخية كبيرة من فصل لأخر، ومن سنة لأخرى. ويوثر ذلك بشكل مباشر على تذبذب محاصيل ومردودية الإنتاج الفلاحي، وسنركز في هذا المحور على دراسة آثار التغيرات المناخية على فلاحة المنطقة. إن توزيع ونمو النباتات الزراعية رهين بعامل المناخ وذلك بتدخل هذا الأخير عبر عدة عناصر مثل: درجة الحرارة، الضوء، الرطوبة الجوية، الرياح والتساقطات. وتعتبر هذه الأخيرة العنصر المناخي الأشد تأثيرا في النشاط الزراعي خصوصا في العروض المتوسطية، حيث إن الموارد الزراعية تحتاج إلى الأمطار والسقي بشكل كبير في مراحل ذروتها البيولوجية (نضجها وإثمارها) بهذه المجالات المناخية.

إن السمة البارزة لمناخ المنطقة هي قلة الأمطار، وعليه فإن فلاحتها تعاني من مشكل التغيرات الكبيرة في كمية الأمطار بحكم أن مساحة كبيرة تسود بها الزراعة البورية وبالأخص الحبوب. ولإبراز تأثير التغيرات المناخية الحالية على إنتاج الحبوب بالمنطقة تمت دراسة تطور العلاقة بين التغيرات البيسنوية لكل من معدل الأمطار من جهة، وكمية إنتاج الحبوب الرئيسية ومعدل مردودها من جهة أخرى.

توجد علاقة إحصائية وطيدة ومباشرة ما بين التغيرات المطرية وتذبذب كل من إنتاج ومردود الحبوب الرئيسية. فالإنتاج والمردود ينهار إلى أدنى المستويات أثناء السنوات الجافة، بينما يرتفعان إلى أعلى المستويات خلال السنوات الممطرة. وهذه العلاقة الوطيدة تؤكدها كذلك تقنية منحنى التراجع الخطي **(la droite de regression)**. وللاستدلال على هذه العلاقة الوطيدة يكفي إجراء مقارنة بسيطة بين معطيات بعض المواسم الفلاحية الممطرة ذات محصول جيد ومرتفع، وبعض المواسم الفلاحية الجافة والتي جني فيها المغرب إنتاجا ومردودا هزيلين. غير أن هذه العلاقة الارتباطية ما بين التغيرات في كميات المطر وإنتاج الحبوب تبقى نسبية وليست مطلقة، فارتفاع أو انخفاض كمية الأمطار السنوية لا يتبعه لزوما ارتفاع أو انخفاض في محصول الحبوب، بل قد يحدث العكس تماما. ويظهر تأثير المناخ على الفلاحة فيما يلي:

- تقلص المساحة الزراعية بسبب كثرة الأمطار وإغراق الأراضي الزراعية بالمياه.
- تقلص المردود بسبب تعفن البذور قبل الإنتاج، أو اختناق المزروعات بالرطوبة المفرطة.

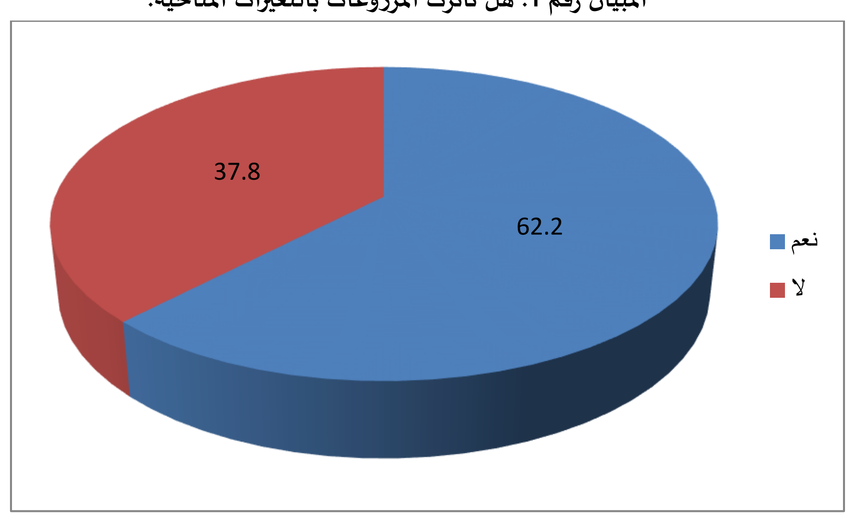
- التوزيع الزمني غير المناسب للأمطار والذي لا يتطابق مع حاجات المزروعات من الماء.

من بين الانعكاسات المحتملة الأخرى للتغيرات المناخية المستقبلية في قطاع الفلاحة حسب أبحاث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

- احتمال تمدد النطاق الجاف نحو المناطق الشمالية والشمالية الغربية من البلاد.
- تقلص في المدة الزمنية التي تغطيها الدورة البيولوجية للمزروعات (الحبوب)، وحدوث تزحزح في هذه الدورة داخل السنة بشكل يجعلها غير متطابقة (décalage) مع وثيرة تهاطل الأمطار.
- تزايد في نسبة تردد خطر حدوث الجفاف في جميع مراحل الدورة البيولوجية للزراعات البورية.
- احتمال اختفاء بعض المزروعاتوبعض أنواع الأشجار كالأركان مثلا.
- ظهور أمراض وطفيليات جديدة متأقلمة مع الظروف المناخية الجديدة، والتي تؤثر على المزروعات، مثل الذبابة البيضاء (la mouche blanche) التي تؤثر على الطماطم.
- انخفاض الموارد المائية بنسب متراوحة ما بين 10% و15%، مما سينعكس على تزايد حاجات المزروعات من الماء بنسب متراوحة ما بين 7% و12%.
- موازاة مع هذه الانعكاسات التي ستمس الزراعات، سيتضرر أيضا نتيجة لذلك قطاع تربية الماشية.

وللتخفيف من وقع هذه التغيرات المناخية المرتقبة فإن السبيل الأمثل هو التأقلم معها من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير خاصة في المجالين الفلاحي والمائي. تشير التوقعات المناخية بالمغرب إلى أن وثيرة الجفاف سترتفع تدريجيا بسبب انخفاض معدلات سقوط الأمطار وارتفاع درجة حرارة الجو. وهذا يعني أنه إذا كان الجفاف الميزة العامة للسنوات القادمة، فإنه من الممكن لبعض السنوات أن تكون جد ممطرة وسيؤثر ارتفاع معدل الجفاف سلبا على المحاصيل الزراعية وخاصة بعد عام 2030. أما بخصوص تأثر المزروعات بالتغيرات المناخية، فمن خلال الدراسة الميدانية تبين أن هناك علاقة بين التغيرات المناخية وإنتاجية المزروعات، كما يظهر من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم 1: هل تأثرت المزروعات بالتغيرات المناخية.



المصدر: الاستمارة الميدانية 2023.

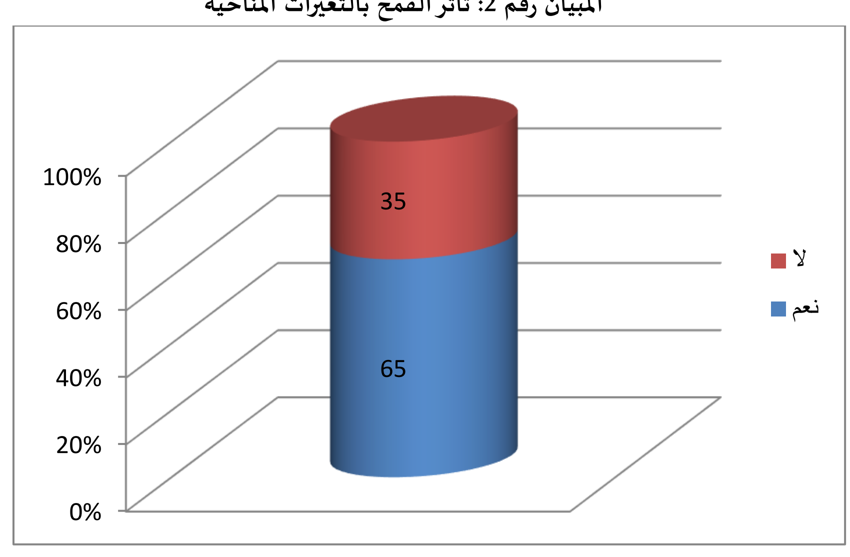
خلصت الدراسة الميدانية إلى أن 62,2% يرون تأثر المزروعات بالتغيرات المناخية من خلال تراجع الإنتاج في بعضها وزيادته في البعض الأخر، بينما 37,8% يرون أن المحاصيل الزراعية لازالت عادية وتتحكم فيها عوامل طبيعية وبشرية وتقنية.

1-1- دراسة تأثير التغيرات المناخية على إنتاج القمح بالحوز الشرقي.

سنعمل على دراسة العلاقة بين تغير المناخ و مردود القمح بمنطقة الحوز الشرقي، وهكذا نلاحظ أن التساقطات السنوية تؤثر بشكل كبير على إنتاج القمح فالتغيرات هي السمة البارزة لكل من التساقطات السنوية ومردود القمح ، إن تردد كل من التساقطات السنوية و مردود القمح بالمنطقة تتفاوت من حيث كمياته، ذلك أن الكميات الصغرى هي الأكثر ترددا بالنسبة للأمطار بينما الكميات الصغرى هي الأكثر ترددا بالنسبة للقمح، الشيء الذي يفسر سوء التوزيع الإحصائي للمتغيرين معا وبعده عن التوزيع الإحصائي الطبيعي لكوسن، بل إنه توزيع غير متماثل ولا متوازن. هذا ما تؤكده عدة مؤشرات منها عدم تطابق مقاييس النزعة المركزية الثلاثية وأحيانا التباين الكبير بينهما.

تتميز زراعة القمح بكونها حساسة للتغيرات المناخية وخاصة من الضرر الذي يحدثه الجفاف، حيث أن تأثيراته تؤدي إلى انخفاض إنتاجية الحبوب زد على ذلك زيادة الحاجة إلى الماء ما بين 7 و12 % لسقي المحاصيل وذلك بسبب زيادة درجة الحرارة وتبخر الماء مما سيؤدي إلى انخفاض توفر المياه لأغراض السقي، كما أن الإنتاج سيعرف تدهورا وذلك بسبب الآثار السلبية لتدهور إنتاج المحاصيل الزراعية، إذ تشير التوقعات المناخية إلى أن الجفاف يزيد تدريجيا بسبب هطول الأمطار وزيادة درجة الحرارة.

المبيان رقم 2: تأثر القمح بالتغيرات المناخية



المصدر: الاستمارة الميدانية 2023.

من خلال المبيان يتبين أن 65% من المستجوبين أقروا بتأثر القمح بالتغيرات المناخية مقابل 35% رأوا أنه لا يوجد ضرر. وتفسر هذه الوضعية بكون قلة الأمطار وتذبذب كمياتها تجعل التربة فقيرة من حيث المادة العضوية والمعدنية

مما يجعل منها تربة زراعية ذات قدرة إنتاجية ضعيفة خصوصا القطاع البوري، كما أن التساقطات في المنطقة تتميز بخاصيتين أساسيتين:

- **الأولى**: عدم انتظام التساقطات في السنة حيث إن كمية الأمطار الساقطة في السنة تتركز في شهر واحد وتتخذ هذه الميزة أهمية كبرى لأنها تعرض القمح للتلف ويتركز سقوط الأمطار في أيام قليلة من الموسم الفلاحي.
- **الثانية**: عدم انتظام التساقطات من سنة لأخرى يؤدي إلى تغير رقعة المساحة المزروعة بالقمح التي تتزايد وتتناقص حسب أهمية التساقطات، وعندما تتوالى سنوات الجفاف يقل المحصول ويكون هزيلا جدا سواء بالقطاع البوري أو المسقي.

إضافة إلى ذلك تعرف المنطقة هبوب رياح الشرقي التي تكون في فصل الصيف وهي عبارة عن رياح ساخنة تأتي من الجنوب الشرقي وتعمل على رفع حرارة الهواء وتزيد من قدرته على امتصاص مياه السطح ورفع معدل التبخر. وقد تكون هذه الرياح محملة بالتراب الشيء مما يؤثر بشكل سلبي على المزروعات والتي تعاني أصلا من قلة الماء.

2-1- تساهم الظروف المناخية في استفحال أمراض الحبوب بالحوز الشرقي.

تتعرض الحبوب لمجموعة من الآفات والأمراض المرتبطة بالمناخ والتغيرات المناخية وهي:

- **مرض التبقع السبتوري:** يعتبر هذا المرض من أكثر الأمراض خطورة على محاصيل الحبوب لكونه يؤدي إلى الإتلاف السريع للأوراق، ويصيب القمح والشعير، ويتسبب فيه فطر Septoria nodorum -Septoria tritici. وتتمثل أعراضه في بقع بيضاوية مستطيلة غير منتظمة باهتة اللون يتحول مركزها إلى لون أصفر باهت عند مرحلة التفريخ، وعند اشتداد الإصابة تعم البقع كامل الأوراق مع ظهور نقط سوداء صغيرة. (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، 2023)

  أما ظروف تطور وانتشار المرض فتنتقل العدوى من موسم لآخر بواسطة البذور وبقايا زراعات الحبوب المصابة. ويبقى انتشار هذا المرض رهينا بمعدل الرطوبة والحرارة المناسبة وكذا التساقطات المطرية لفترات متتالية، كما تساعد على ذلك الكثافة العالية للزرع. وتتجلى طرق المكافحة في إتباع الدورة الزراعية والحرث المعمق لدفن بقايا الحصاد وتفادي الكثافة عالية واستعمال بذور الأصناف المقاومة والمعالجة الكيماوية باستعمال المبيدات المرخصة.

- **أمراض الصدأ:** وتوجد ثلاثة أنواع من الصدأ وهي الصدأ البني والصدأ الأصفر والصدأ الأسود. وتصيب أمراض الصدأ على حد سواء القمح الصلب والقمح الطري. أما أعراضه فتظهر على شكل بثور على الأوراق ذات لون أصفر برتقالي أو بني أو أسود حسب نوع الفطر ومراحل تطوره تتفتت هذه البقع تحت تأثير الماء والرياح، مما يعطي إصابات جديدة في الحقل تسبب خسائر هامة.

أما طرق المكافحة فتتمثل في إتباع الدورة الزراعية والتخلص من بقايا الزراعات المصابة واستعمال الأصناف المقاومة، إضافة الى التدخل بالمعالجة الكيماوية عند ظهور الإصابات الأولى وذلك باستعمال المبيدات المرخصة.

1-3- آثار التغيرات المناخية على الزراعات المسقية بالحوز الشرقي.

فيما يخص وقع التغيرات المناخية على الزراعة المسقية فيظهر من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم 3: تضرر الزراعات المسقية بالتغيرات المناخية.

39.6
60.4
نعم
لا

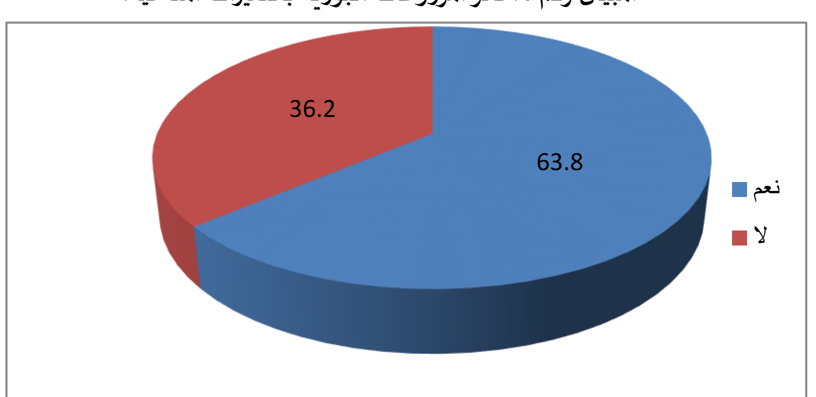
المصدر: الاستمارة الميدانية 2023.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين أن 60,3% يرون أن هناك تأثيرا للتغيرات المناخية على الزراعات المسقية، وذلك بسبب ضعف وقلة الموارد المائية الموجهة للسقي إضافة إلى طول مدة الدورة السقي، ومقابل ذلك نجد أن 39,6% يرى أن الظروف عادية وليس هناك تأثير بل هي الظروف الطبيعية.

1- 4- انعكاسات لتغيرات المناخية على الزراعة البورية بالحوز الشرقي.

ترتبط الزراعة البورية بالتساقطات فكلما كانت منتظمة كانت المردودية جيدة، أما في حالة الجفاف فتكون الإنتاجية ضعيفة، وتعد هذه الزراعة اكثر تأثرا بالمناخ والتغيرات المناخية، وهو ما يظهر من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم 4: تأثر المزروعات البورية بالتغيرات المناخية.



المصدر: الاستمارة الميدانية 2023.

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن 63,8% يرون أن التغيرات المناخية لها تأثير على الزراعات البورية مقابل 36,2% لا يرون أي تأثير.

5-1- دور التغيرات المناخية في انتشار أمراض أشجار الزيتون بالحوز الشرقي.

تؤثر العوامل المناخية المختلفة على أشجار الزيتون، كما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: بعض الأمراض التي تصيب أشجار الزيتون بسبب التغيرات المناخية.

الاسم	الأعراض	الأضرار	وسائل الوقاية
عين الطاووس Œil de paon	ظهور بقع دائرية بالجهة العليا للأوراق ذات لون بني وأصفر يتجاوز قطرها 1سم.	- سقوط الأوراق - توقف نمو الأغصان - نقص في كمية وجودة الإنتاج	- اختيار أصناف الزيتون مقاومة للمرض. - تقليم الأشجار بشكل محكم.
سل الزيتون tuberculose	انتفاخات على الأفرع والأغصان والأوراق ذات لون غامق.	تساقط الأوراق وجفاف الأفرع المصابة وأحيانا موت الشجرة في حالة الإصابة الشديدة.	- تعقيم الأدوات المستعملة في التقليم. - غرس أصناف مقاومة للمرض - إزالة وإحراق الأفرع المصابة.
ذبابة ثمار الزيتون des Mouche olives	- ثقب خروج الذبابة. - لدغات سوداء اللون على الثمار.	- سقوط الثمار المصابة وجعلها غير صالحة للاستهلاك. - إتلاف لب الثمار وبالتالي فقدان ما بين 3 إلى 20 % من وزنها. - ارتفاع نسبة الحموضة في الزيت.	- حرث الأرض في بداية الربيع وتقليم ملائم للأشجار. - الجني المبكر للثمار لتجنب الإصابات الخريفية.
فراشة الزيتون La teigne	- تتغذى يرقات الجيل الأول على براعم الأزهار، وتنسج خيوط حريرية. - تتغذى يرقات الجيل الثاني على نواة ثمار الزيتون. - تتغذى يرقات الجيل الثالث على الأوراق.	- أضرار نتيجة سقوط مهم للأزهار. - جفاف وتساقط الثمار قبل نضجها. أما الثمار المصابة التي لم تسقط فإن اليرقات تحفر بداخلها ثقوب مسببة تساقطها.	التقليم الملائم بعد الجني يساعد على الحد من الجيل الزهري.
حشرة صوفة أو قطن الزيتون Le psylle	تفرز اليرقات نسيجا قطنيا حول نفسها. تتغذى اليرقات على الأزهار والأغصان.	- جفاف الأزهار وسقوطها بسبب القطن. - ضعف نمو الشجرة نتيجة الإفرازات التي تنمو عليها فطريات العفن الأسود.	
القملة السوداء أو قشرية الزيتون Cochenille noir	- تمتص الحشرة العصارة النباتية من الأوراق والفروع والأغصان. - الأوراق والفروع ينمو عليها العفن الأسود الذي يغطي معظم سطح الأوراق.	- ضعف الشجرة بشكل عام. - تساقط الأوراق.	التقليم الجيد للأشجار مع إزالة الأجزاء المصابة من الشجرة وحرقها.

المصدر: المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بقلعة السراغنة، 2023.

الصورة رقم 1: بعض أمراض الزيتون.




المصدر: المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بقلعة السراغنة، 2023.

1-6-تضرر الصبار بفعل آفة الحشرة القرمزية بالحوز الشرقي.

ظهرت الحشرة القرمزية **Dactylopius opuntiae** خلال سنة 2014 بدكالة ثم انتشرت الى مجموعة من المناطق ومنها الحوز الشرقي، وقد أدت الرياح دورا كبيرا في انتشارها. وتتميز بكونها عالية الشراسة، ولها قابلية عالية على الانتشار حيث تستعمل في دول أستراليا وجنوب إفريقيا للحد من انتشار الصبار.

أما بخصوص عوامل الانتشار فهي الرياح، ونقل الفواكه والأظلاف الموبوءة وعدة أنشطة بشرية أخرى. وتتواجد حاليًا في: دكالة، عبدة، الشياضمة، تادلة، أزيلال، الرحامنة، السراغنة، تاوريرت والشاوية، على مساحة تفوق 60000. هكتار، أي أكثر من نصف المساحات المزروعة بالصبار. (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، 2023)

الصورة رقم 2: أمراض الصبار.

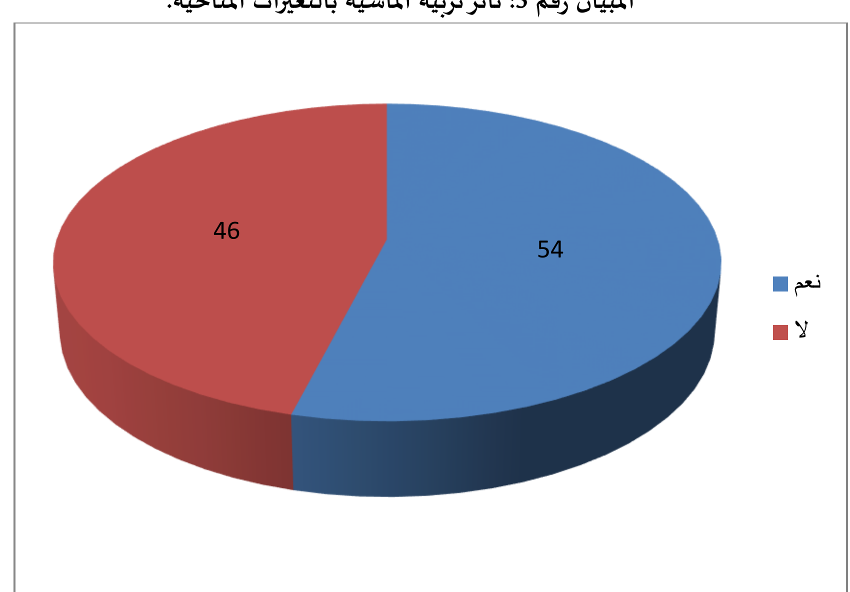



الموقع: جماعة الدزوز **المصدر: تصوير الباحثان 2023.**

2- آثار التغيرات المناخية على تربية الماشية بالحوز الشرقي.

لا يخفى على الكل أن التغيرات المناخية لها انعكاسات وخيمة على الفلاحة، وما يهمنا هنا هو علاقة التغيرات المناخية مع نشاط تربية الماشية في الحوز الشرقي، فحسب الدراسة الميدانية تبين أن نشاط تربية الماشية يتأثر بدوره بهذا التغير المناخي، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويظهر ذلك من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم 5: تأثر تربية الماشية بالتغيرات المناخية.

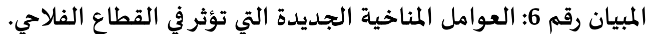


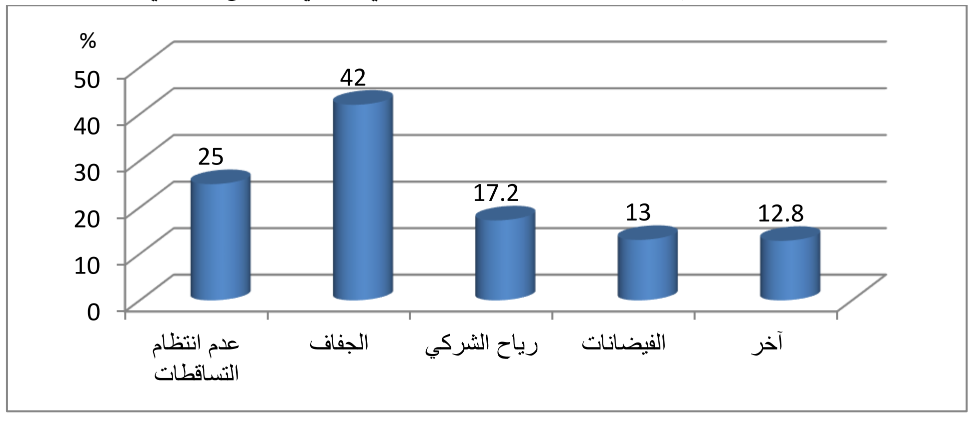
المصدر: الاستمارة الميدانية 2023.

من خلال المبيان نلاحظ أن 54% من المستجوبين يرون تأثر تربية الماشية بالتغيرات المناخية، بينما 46% يرون أن الأمور عادية وأنه لا يوجد تأثير. إن ارتفاع درجات الحرارة أدى الى ندرة المياه وزيادة عمق الفرشة المائية في الحوز الشرقي، مما جعل زراعة الكثير من أنواع المزروعات العلفية التي تتطلب السقي أمرا صعبا، زد على ذلك أن التغيرات المناخية أدت إلى زيادة تدهور التربة وانتشار التصحر خصوصا في المراعي التي كان يعتمد عليها مربو الماشية في تغذية قطعانهم، كما أن توالي سنوات الجفاف أدى إلى انقراض بعض النباتات من المراعي مما أدى إلى استنزافها وضعف توفر العلف للماشية. لقد أدت هذه الظروف إلى تراجع المراعي التقليدية في المنطقة وتزايد تربية الماشية بالطرق العصرية في الحظائر.

3-العوامل المناخية الجديدة التي تؤثر في الإنتاج الفلاحي بالحوز الشرقي:

يعد المناخ من العوامل الهامة المؤثرة في الإنتاج الزراعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالمحصول ينمو ضمن ظروف مناخية معينة، وأي تغير يطرأ على المناخ لا شك سيؤثر مباشرة على جودة الإنتاج وحجمه، بالإضافة إلى أحوال الطقس العام وتقلباته من موسم لآخر وخاصة كمية الأمطار المتوقعة وطبيعة الاستعداد لموجات الصقيع في الشتاء ودرجات الحرارة والجفاف في الصيف.


المبيان رقم 6: العوامل المناخية الجديدة التي تؤثر في القطاع الفلاحي.



المصدر: الاستمارة الميدانية 2023.

العوامل

لقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن القطاع الفلاحي يتأثر بعوامل مختلفة ومتباينة وهي: الجفاف بنسبة 42% يليه عدم انتظام التساقطات بنسبة 25% ثم رياح الشرقي بنسبة 17,23% ثم الفيضانات بنسبة 13% والعوامل الأخرى 12,7%، فالفلاح في الحوز الشرقي يتضرر بشكل هيكلي من الجفاف الذي أصبح يتكرر من سنة لأخرى، ويؤدي إلى أضرار بليغة على الفلاح والفلاحة.

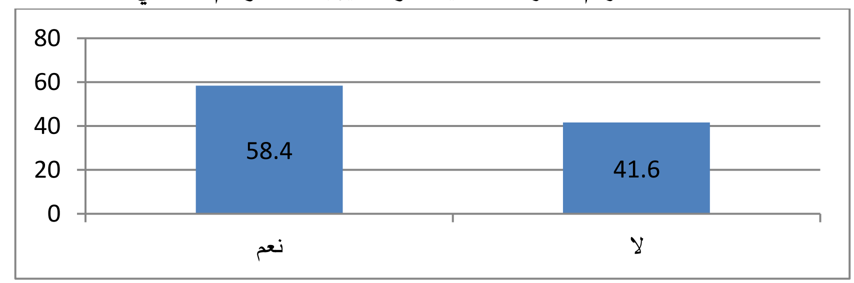
كما أن عدم انتظام التساقطات يؤثر على القطاع الفلاحي بسبب اعتماد المنطقة على الزراعة البورية مما يؤدى إلى عدم تحقيق إنتاج ثابت. أما رياح الشركي فتعرفها المنطقة في فصل الصيف وتؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية، وبخصوص الفيضانات فلا تؤثر إلا بشكل ضعيف وخاصة على ضفاف الأودية وخاصة واد تساوت وواد الأخضر.

4- أثر التغيرات المناخية على زحزحة بداية الموسم الفلاحي بالحوز الشرقي.

توجد علاقة ترابط بين تغير المناخ والزراعة، لذا لا يجب النظر إلى العوامل المناخية والزراعية بصورة مستقلة عن الأخرى، والتي يمكن حصرها تحت مفهوم فصل النمو، ويقصد به الفترة الزمنية التي تؤثر فيها عناصر المناخ إلى جانب العوامل الأخرى التي تساعد على نمو النبتة من بذرتها، وهذه العناصر هي الضوء الناتج عن الإشعاع الشمسي ودرجة حرارة الهواء والرياح والرطوبة الجوية سواء كانت ندى أو ضباب.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن المستجوبين يرون تحولا في بداية الموسم الزراعي كما يظهر من المبيان التالي:

المبيان رقم 7: آراء الفلاحين حول تغير بداية الموسم الفلاحي.



المصدر: الإستمارة الميدانية 2023

يتبين من خلال الدراسة الميدانية أن 58,4% من المستجوبين أقروا بزحزحة الموسم الفلاحي عن وقته بينما يرى % 41,6 أن الموسم لازال في وقته، أي أن بداية الموسم الفلاحي في شهر أكتوبر.

5-النتائج والتوصيات.

من خلال دراستنا هذه التي تطرقنا فيها إلى تأثير التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي، خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- يتصف مناخ الحوز الشرقي بتقلبات مناخية كبيرة من فصل لأخر ومن سنة لأخرى، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على تذبذب مردودية الإنتاج الفلاحي.
- تؤثر التساقطات السنوية بشكل كبير على إنتاج القمح، فالتغيرات هي السمة البارزة لكل من التساقطات السنوية ومردود القمح.
- تتعرض الحبوب لمجموعة من الآفات والأمراض المرتبطة بالمناخ والتغيرات المناخية كمرض التبقع السبتوري وأمراض الصدأ.
- تؤثر التغيرات المناخية على الزراعات المسقية والبورية، وذلك بسبب ضعف التساقطات وقلة الموارد المائية الموجهة للسقي.
- تؤثر العوامل المناخية المختلفة على أشجار الزيتون من خلال ظهور عدة أمراض: عين الطاووس، سل الزيتون، ذبابة ثمار الزيتون...
- التغيرات المناخية كان لها انعكاسات وخيمة على الفلاحة، وما يهمنا هنا هو علاقة التغيرات المناخية على نشاط تربية الماشية في الحوز الشرقي.
- أضحى القطاع الفلاحي يتأثر بعوامل مختلفة ومتباينة وهي: الجفاف، عدم انتظام التساقطات، الرياح الجافة، الفيضانات.

وللحد من تأثير التغيرات المناخية أو على الأقل التخفيف منها، وجب علينا اتخاذ عدة تدابير وإجراءات نوردها على شكل توصيات:

- اختيار أغراس ومزروعات متكيفة مع الظروف المناخية الجديدة ومقتصدة في الماء.
- اعتماد الطرق الحديثة المقتصدة في الري (السقي الموضعي، الرش...) عوض الأساليب التقليدية (الغمر، الربطة...).
- تنويع الأنشطة الاقتصادية، ومحاولة بناء اقتصاد محلي يتناسب مع جفاف المنطقة وتغايرية مناخها (السياحة البيئية مثلا).

6. خاتمة:

تكتسي الفلاحة بالحوز الشرقي أهمية بالغة، نظرا لكونها تشغل نسبة كبيرة من الساكنة، وتمثل مورد الرزق الوحيد لعدد كبير من الأسر والعائلات. ولقد قد جاءت سياستا الإعداد الهيدروفلاحي والمخطط الأخضر من خلال المخطط الجهوي لجهة مراكش آسفي كمحاولة لتجاوز الصعوبات، ومحاولة إصلاح أنظمة التسيير وتغيير الرؤى من أجل الرقي

بالقطاع الفلاحي بالمنطقة بشكل عام. وبالتالي تحسن الإنتاج وجودة سلاسل الإنتاج المتعددة، وموازاة مع ذلك الرفع من مستوى عيش الساكنة. (الزو عبد الصمد، 2021، ص 296)

ويلعب المناخ دورًا مهمًا في تحديد الإمكانيات المائية والطرق المتبعة في تدبيرها من طرف السكان السراغنة، وأيضا في تحديد نوع النباتات الطبيعية التي يتوقف عليها النشـاط الرعوي، وفي نوعية النباتات التي يمكن زراعتها، وأخيرا في نوع الأتربة. (الزو عبد الصمد، 2021، ص 149)

ويتميز سهل الحوز الشرقي بكونه مجالًا تطبعه سمات المناخ الجاف، الذي يجسده ضعف التساقطات وعدم انتظامها وارتفاع درجات الحرارة إضافة إلى انخفاض الرطوبة الجوية. (الأكلع محمد، 2015، ص 234)

كل هذه العوامل تؤدي بتظافرها إلى ارتفاع قوي في كميات التبخر، وهو الشـيء الذي يؤثر على الموارد المائية وعلى المنتجات الفلاحية بالمجال، مما يستدعي ضرورة الاستعانة بالمياه السطحية المتوفرة أو اللجوء إلى مياه الفرشة. (الزو عبد الصمد، 2021، ص 149)

إن التغيرات المناخية بالحوز الشـرقي تؤثر ومن دون شـك على الموارد المائية بالمنطقة وعلى الحياة النباتية، إذ يؤديان إلى قصر مدة حياة النباتات التي تشكل غذاء أساسيا للماشية، كما يؤدي إلى ضعف المنتوج الفلاحي. (الأكلع محمد، 2015، ص 237)

قائمة المراجع

- الأكلع، محمد. (2015). "الإنسان ودينامية الأوساط بالحوز الشرقي". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض. مراكش.
- وكالة التنمية الفلاحية. (2018). "دليل المستثمر في القطاع الفلاحي بالمغرب". منشورات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. المغرب.
- الزو، عبد الصمد. (2021). "استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة أثر تدخل الدولة في توسع المجال الزراعي بتساوت العليا". ضمن المؤلف الجماعي توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الدراسات المجالية. تنسيق زهير النامي. المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا.
- الزو، عبد الصمد. (2021). "تغايرية المناخ وانعكاساتها على الموارد المائية بأرياف سهل السراغنة بالمغرب". مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل. المركز الديمقراطي العربي. العدد 12. المجلد 3. ألمانيا.
- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بقلعة السراغنة. (2023).
- الناطوس، عبد الرحمان. (2014). "دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لتساوت العليا: مدينة العطاوية نموذجا". بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال. المغرب.
- Levau, Remy. (1976). " le fallah Marocain défenseur du trône". édition de la fondation nationale des sciences politiques. France.
- Pascon, Paul. (1983). " le Haouz de Marrakech". tomme premier. Maroc.

تأثير قرار فتح التحقيق من طرف المحكمة الجنائية الدولية على جريمة الاستيطان الإسرائيلي

Impact of the decision to open an investigation by the International Criminal Court on the crime of Israeli settlement

أ.د. بن عزوز محمد

أستاذ محاضر بالمركز الجامعي نور البشير - البيض. الجزائر .

Professor: Benazzouz Mohammed

Lecturer at the University Centre Nur al-Bashir El Bayedh- Algeria

mohamed.benazzouz.27@gmail

الملخص

رغم التنديد الدولي القوي لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، والذي يتجسد بالأساس في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التي رأت في الاستيطان خرقًا سافرًا للقانون الدولي، وجريمة حرب تنتهك حقوق الفلسطينيين، أصرّت إسرائيل على الاستمرار في سياسة الاستيلاء على الأراضي المحتلة وضمها إلى إقليمها، غير عابئة بما يدور حولها من شجب وتنديد. وأمام هذا الوضع، سعت فلسطين إلى البحث عن خيارات أخرى كفيلة بردع دولة الاحتلال ووضع حد لجرائمها اليومية في حق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، لهذا انضمت في أبريل 2015 إلى المحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية مهمتها محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية دون الاعتداد بصفتهم الرسمية، وأحالت الجرائم الإسرائيلية على المحكمة، وفي مقدمتها جريمة الاستيطان كجريمة حرب تستحق العقاب. وفي 5 فبراير 2021، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قراراً يقضي بأن المحكمة ومقرها لاهاي لها ولاية قضائية في الأراضي الفلسطينية، مما يفتح المجال أمام تحقيق محتمل في هذه الجرائم، وعليه، بات في وسع هذه المحكمة التحقيق في جريمة الاستيطان واعتبارها جريمة حرب وفقاً لنظام روما الأساسي.

الكلمات المفتاحية: إجراءات التحقيق-المحكمة الجنائية الدولية-جريمة الاستيطان-المساءلة الجنائية

Abstract

Despite strong international condemnation of Israel's settlement policy in the occupied territories United Nations General Assembly and Security Council resolutions, The advisory opinion of the International Court of Justice, which found the settlement to be a flagrant breach of international law and a war crime that violated Palestinians' rights, Israel had insisted on continuing its policy of seizing and annexing the occupied territories, without prejudice to the denunciation and denunciation of their territory. In the face of this situation, Palestine sought other options to deter the occupying Power and put an end to its daily crimes against the defenceless Palestinian people. In April 2015, it joined the International Criminal Court as a judicial body tasked with prosecuting the perpetrators of international crimes without recourse in their official capacity and referred Israel's crimes to the Court, notably the crime of settlement

as a punishable war crime .On 5 February 2021, the International Criminal Court (ICC) issued a decision that the Court, based in The Hague, had jurisdiction over the Palestinian territories, thus opening the way for a possible investigation of these crimes, and that the Court could therefore investigate the crime of settlement as a war crime in accordance with the Rome Statute.Problematic: What is the impact of the decision to open the investigation by the International Criminal Court on Israel's continued settlement on the ground? What are the most significant obstacles to accountability؟

Keywords: Investigation Procedure - International Criminal Court - Settlement Crime - Criminal Accountability**.**

مقدمة

يشكل فتح التحقيق في المحكمة الجنائية فرصة كبيرة للفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية التي طالما عملت لتحقيق بعض المكتسبات على مستوى العدالة الجنائية الدولية ومحاسبة إسرائيل. كما أنه اعتراف مهم بالغبن الذي وقع على الفلسطينيين من ضحايا هذه الجرائم. ويكتسب قرار المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، أهمية سياسية وقانونية بالغة لصالح القضية الفلسطينية، بوصفه خطوة وازنة مُمهدة لفتح تحقيق دولي في جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ونظير ترسيخه قانونياً للنطاق الإقليمي الحدودي للأراضي المحتلة، خلافاً لسياسة الضم الإسرائيلية. ويأذن القرار الدولي بالشروع الفوري في إجراءات التنفيذ، عند التحقيق بداية في ملفات الاستيطان والأسرى والعدوان على قطاع غزة، مما يتيح إلقاء القبض على القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين المتورطين في ارتكاب "جرائم حرب" ضد الشعب الفلسطيني، مثلما يجعلهم ملاحقين من العدالة الدولية.

أ/ أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على تطور الحركة الاستيطانية الإسرائيلية، مع إعطاء تعريف شامل لظاهرة الاستيطان.
- تبين هذه الدراسة طبيعة الاستيطان في القانون الدولي، وموقف المجتمع الدولي والمنظمات المتخصصة في حماية حقوق الانسان من فكرة الاستيطان.
- تحديد آفاق التحقيق في ملف فلسطين، والتطرق إلى واقع المحكمة التي يحكمها الإطار السياسي من جهة أنها منظمة حكومية دولية، ومن جهة أخرى إبراز مختلف التحدّيات التي توجد على الأرض في ظل رفض تعاون سلطة الاحتلال الإسرائيلي مع المحكمة، ومتطلبات التحقيق الميداني ومعارضة أميركا وحلفائها الغربيين للتحقيق.

ب/ أهداف الدراسة

- هدفت الدراسة إلى إثبات عدم شرعية عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، وموقف القانون الدولي.

- هدفت الدراسة إلى إبراز دور القضاء الجنائي الدولي المتمثل في المحكمة الجنائية الدولية في الحد من السياسة الاستيطانية الإسرائيلية من خلال البدء في إجراء تحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي لا سيما جريمة الاستيطان.

ت/ الدراسات السابقة:

من بين منطلقات دراستنا لهذا الموضوع هو اطلاعنا على عدد لا بأس به من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من موضوع دراستنا. ونذكر من بين أهم الدراسات السابقة التي تقترب من هذا الموضوع:

- محمد فؤاد يوسف، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من وجهة القانون الدولي، دار المشكاة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021.
- العمري حكيم، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من منظور القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، يونيو/حزيران 2019.
- رائد خالد غباين، رمضان بورغدة، الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي وأثره على مستقبل قضايا الحل النهائي، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

ث/ المنهج المتبع:

تم الاعتماد في البحث على **المنهج التاريخي** الذي يتتبع مواقف المؤسسات الدولية والأممية من قضية الاستيطان على مراحل تاريخية مختلفة .كما استخدم الباحث **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك باعتباره المنهج الأنسب لموضوع البحث، خاصة في وصف ظاهرة الاستيطان وصفاً دقيقاً، وتحليل الحركة الاستيطانية ومدى انتشارها بعد اتفاقية **أوسلو** وتبيان الانتهاكات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين وقيامها بفرض قوانين عنصرية، إضافة إلى التملص من تطبيق القوانين التي أصدرتها هيئات القانون الدولي ضد الاستيطان وضربها عرض الحائط. كما تم استخدام المنهج القانوني وذلك من خلال الحصول على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث.

ج/ مشكلة الدراسة:

بعد سنوات من السجال القانوني الذي لحق انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية في العام 2015، والذي تبعه إحالة الوضع في فلسطين للمحكمة لكي تقوم بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بهذا الخصوص، قررت المدعية العامة للمحكمة، رسميًا، في 3 مارس 2021 ، فتح تحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في أراضي دولة فلسطين، والتي تشمل الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة.

بناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو تأثير قرار فتح التحقيق من طرف المحكمة الجنائية الدولية على استمرار الاستيطان الإسرائيلي على الأرض؟ وما هي أبرز العقبات التي تقف أمام المساءلة الجنائية؟**

ح/ فرضيات الدراسة:

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات التالية:

- ما هي الطبيعة القانونية للاستيطان في القانون الجنائي الدولي؟
- ما هو موقف القانون الدولي من قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة؟
- ما هي الآليات القانونية والقضائية الكفيلة بوقف جريمة الاستيطان وملاحقة المسؤولين عنها؟

خ/ هيكل الدراسة:

نظرًا لأهمية الموضوع، وبغية الإجابة على التساؤلات المط روحة، والإحاطة به من جميع الجوانب ارتأى الباحث، تقسيم الدراسة إلى محورين: شمل **المحور الأول** الاستيطان الإسرائيلي في ظل أحكام القانون الدولي، بينما ناقش **المحور الثاني** واقع المحكمة الجنائية الدولية وآفاق التحقيق في جريمة الاستيطان.

المحور الأول: الاستيطان الإسرائيلي في ظل أحكام القانون الدولي

تجسيدًا لمقولة "**أرض بلا شعب لشعب بلا أرض**"، تعتبر إسرائيل الاستيطان حقًّا طبيعيًّا لليهود لا يمكن التنازل عنه، لذلك عملت على تشجيعه ووفرت الظروف المناسبة لاستمراره رغم تعارضه مع القانون الدولي، لأنه يشكِّل اعتداءً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بإقامة دولة فلسطينية ذات حدود آمنة ومعترف بها.

أولا/ موقف القانون الدولي من جريمة الاستيطان الإسرائيلي

يعتبر الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مناقضا للقانون الدولي والقرارات الدولية الصادرة من قبل الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان، التي تحكم طبيعة العلاقات بين أصحاب الأرض والمحتلّ في ظل الحرب، حيث أن هذه المستوطنات تخالف القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بسبب ما ينتج عن تلك المخالفات من أضرار تتعلق بالفلسطينيين، وتؤثر على إمكانية الوصول إلى سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. (العمري، 2019).

كشف تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده، أن الفكر التوسعي ونظرية الاستيلاء على كافة الأراضي الفلسطينية؛ هي فكرة قديمة لاتزال قائمة إلى يومنا هذا، ويتم العمل عليها بشكل ممنهج ومستمر. إن كيان دولة الاحتلال" الإسرائيلي "منذ قيامه وإلى يومنا هذا لم ينكف عن انتهاك القانون الدولي فيما يتعلق باحتلاله للأراضي في كل من فلسطين وسورية، كما أقام عليها المستوطنات وفرض قوانينه العسكرية على تلك الأراضي، وقطع أوصالها وغيّر تركيبتها الديموغرافية والجغرافية. (يوسف، 2021).

1/ مفهوم الاستيطان:

عُرفت ظاهرة الاستيطان منذ القدم، أين ارتبط مفهومها بانتقال التكتلات والجماعات البشرية في مختلف الأماكن عبر التاريخ نحو مناطق جذب مأهولة بالسكان دون المساس بهم، بل وتسعى إلى الاندماج معهم بعيدا عن أي استخدام للعنف أو القوة، غير أن هذا المفهوم سرعان ما تغير إثر انتشار الحركات الاستعمارية في أوروبا والمبررة بضرورة الانفتاح الذي فرضته بداية اعتناق الرأسمالية كنهج اقتصادي، حيث ارتبط بالقضاء على السكان الأصليين من خلال إبادتهم أو استبعادهم عن طريق التهجير أو الترحيل القسريين. وبذلك فقد أخذ المفهوم الحديث للاستيطان طابع الإحلال، أي أنه عملية إفراغ للأراضي من سكانها الأصليين بكل السبل غير الشرعية، ثم الاستيلاء عليها وإحلال المستوطنين محلهم. (العيلة وعبد العزيز، 2010)

فمن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الاستيطان يقوم على ثلاثة عناصر هي:

- الاستيلاء على الأراضي المستهدفة بهذا السلوك عنوة.
- إفراغ هذه الأراضي من سكانها الأصليين بمختلف الطرق، كالإبعاد، الطرد، التهجير والإبادة.
- إحلال المستوطنين مكان السكان الأصليين.

فقد عرف الاستيطان المؤرخ والأكاديمي الفلسطيني "جوني منصور" على أنه ": حركة استعمارية صهيونية احتلالية هدفها إحلال مجموعة اثنية يهودية مكان السكان الأصليين في المنطقة المحتلة، وذلك من خلال استخدام أدوات مختلطة من أجل الاستيلاء على الأرض التي تشكل العنصر الأساسي في هذه العملية. (محلعين ودريدي، 2023)

2/ تطور ظاهرة الاستيطان الإسرائيلي:

يتطلع المهاجرون اليهود في جميع بقاع العالم إلى أرض فلسطين هدفا لهم للسكن فيها والحلول مكان سكانها، بزعم أن هذه الأرض بلا شعب، وهبها الله لهم وأن ما يقومون به من استيطان هو تنفيذ للوعد الإلهي الذي قطعه الرب لهم، (حسين، 2021) كما كشف تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده، أن الفكر التوسعي ونظرية الاستيلاء على كافة الأراضي الفلسطينية؛ هي فكرة قديمة لاتزال قائمة إلى يومنا هذا، ويتم العمل عليها بشكل ممنهج ومستمر. إن كيان دولة الاحتلال" الإسرائيلي "منذ قيامه وإلى يومنا هذا لم ينكف عن انتهاك القانون الدولي فيما يتعلق باحتلاله للأراضي في كل من فلسطين وسورية، كما أقام عليها المستوطنات وفرض قوانينه العسكرية على تلك الأراضي، وقطع أوصالها وغيّر تركيبتها الديموغرافية والجغرافية (يوسف، 2021)

لذا سعى المخطط الاستيطاني الصهيوني منذ البداية لطرد وترحيل أكبر عدد ممكن من السكان الأصليين الذين يشغلون الأرض التي سيقام عليها هذا الكيان، وبالتالي فإن ضرورة اجتثاثهم منها أصبح أمرا حتميا لإقامة دولة يهودية خالصة لا تشوبها أية شوائب عرقية أو حضارية أخرى، وفي ذلك يقول المفكر الصهيوني البريطاني" **إسرائيل زانجويل**" :"يجب ألا يسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني، ولذا لا بدّ من إقناعهم بالهجرة الجماعية ...أليست لهم بلاد

العرب كلها؟، ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على التشبّث بهذه الكيلومترات القليلة، إنهم بدو رحل يطوون خيامهم وينسلون في صمت، وينتقلون من مكان إلى آخر. (المسيري، 2009)

استشري الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق **أوسلو** سنة 1993 بشكل غير مسبوق، حيث تضاعفت عدد المستعمرات والمستوطنين منذ ذلك الاتفاق، ليصل إلى 196 مستعمرة، وما يزيد عن 750 ألف مستوطن إسرائيلي، بمن فيهم 350 ألف مستوطن يقطنون المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية، التي يبلغ عددها 34 مستعمرة. بل وأكثر من ذلك، فقد تضاعفت مساحات البناء الاستيطاني خلال تلك الفترة، من 69 كلم مربع (1.2% من المساحة الكلية للضفة العربية) إلى 189 كلم مربع أي (3.3%) في سنة 2019. وتغطي صلاحيات المستعمرات اليوم ما يزيد عن 60 % من مساحة الضفة الغربي(الصوفي وآخرون، 2021).

3/ الطبيعة القانونية للاستيطان في القانون الدولي:

على الرغم من القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، والتي تطالب دائما الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بأحكام اتفاقية لاهاي لعام 1907 م واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أظهرت عدم احترامها للقرارات الدولية، وعدم الالتزام بتطبيقها، بل على العكس تماما فقد لجأت إلى سياسة التحدي والإصرار على الاستمرار في سياساتها الاستيطانية. فعلى الرغم من قبولها عضوا ا في الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب منها الالتزام بكل ما يصدر عن المؤسسات الدولية، إلا أنها تضرب بعرض الحائط كل تلك القرارات، الأمر الذي يجب أن يضع تلك المؤسسات أمام مسؤولياتها لتطبيق قراراتها على الحكومات الإسرائيلية واجبارها على وقف سياسة الاستيطان في الضفة الغربية. (العمري، 2019).

أ/ الاستيطان وفق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949

يعد بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي وكافة المواثيق والمعاهدات وقرارات المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات لاهاي واتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعد كل ما ترتب على بناء المستوطنات الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة باطلا وبالتالي؛ فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقاً. وتنتهك السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية معاهدة جنيف الرابعة لاسيما المواد 49 و53. حيث جاء في المادة 49 فقرة 6 من اتفاقية جنيف الرابعة: **"لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"**، وجاء في المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة: **"يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير"**. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1949م) كما يحظر على دولة الاحتلال نقل السكان الأصليين خارج أرضهم إلا إذا اقتضى أمن السكان ذلك، أو كان هناك ضرورة عسكرية، كما جاء

في الفقرة (1) من المادة (49) بالاتفاقية **"يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه"**. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1949م).

ب/ الاستيطان الإسرائيلي في قرارات الأمم المتحدة:

1/ قرارات مجلس الأمن:

فضلًا عن عدم التزام إسرائيل بقواعد وأحكام القانون الدولي، فإنها لم تنصاع إلى قرارات الأمم المتحدة التي أنكرت أي صفة قانونية للاستيطان ولإجراءات ضم الأراضي، وطالبت إسرائيل بوقف عمليات إقامة وبناء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، بما في ذلك مدينة القدس، ومنها قرارات مجلس الأمن رقم 446 لسنة 1979، الذي أكّد على أن " **الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي"**؛ والقرار رقم 452 لسنة 1979الذي نص على وقف الاستيطان في القدس وعدم الاعتراف بضمها؛ والقرار رقم 465 لسنة 1980، الذي طالب بتفكيك المستوطنات؛ وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لسنة 2016، والذي اعتبر أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي (العمري، 2019).

2/ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم **2949** الصادر في 08 ديسمبر 1972 سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وأكّدت بطلان الممارسات التي تهدف إلى المساس بالتركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة. كما أكدّت الجمعية العامة من خلال القرار رقم **(105/60)** لعام 2005 أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، مشيرة إلى قرار محكمة العدل الدولية بخصوص اعتبار "إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تمثِّل خرقًا للقانون الدولي، وأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تمثّل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني وذات تأثير ضار على جهود السلام في الشرق الأوسط ." كما أشارت إلى أن إقامة الجدار العازل يُعد خرقًا للقانون الدولي، مطالبةً بتفكيك المستوطنات القائمة. (الحماني، 2021).

وأكّدت الجمعية العامة من خلال القرار رقم **(225/70)** الصادر بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2015 مبدأ سيادة الشعوب على مواردها الطبيعية، وأعربت عن قلقها تجاه استغلال إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعن استيائها عما ينتج عن بناء المستوطنات من احتكار للموارد الطبيعية الضرورية لعيش الفلسطينيين، خصوصًا بسبب مصادرة الأراضي وتحويل مسار الموارد المائية بالقوة، وما يصاحب ذلك من اعتداءات المستوطنين على أصحاب الأرض، (الحماني، 2021).

ج/ جريمة الاستيطان في القانون الجنائي الدولي:

انتهت الجهود الدولية إلى الاتفاق على تعريف شامل للجرائم ضد الإنسانية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (فرج الله، 2000)، وتقع هذه الجريمة في اوقات السلم والحرب، (سلطان، 2009). حيث ورد في المادة(7) الفقرة(1) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "**جريمة ضد الإنسانية**" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم: ومن ضمن هذه الأفعال وفقا للفقرة (د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، (محكمة الجنايات الدولية، 1998م).

ويعني "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان " نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي.

إن الأفعال التي أشارت إليها المادة 7 الفقرة 1/د، قد تُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي فوجود كلمة " أو" تعني أن الجرائم ضد الإنسانية قد تُرتكب أثناء هجوم قد يقع على عدد كبير من الضحايا أو يكون الهجوم منهجيا بحيث يكون على درجة عالية من التنظيم تطبيقا لسياسة دولة أو منظمة (بسيوني، 2004).

ثانيا/ موقف محكمة العدل الدولية من الاستيطان:

في العام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً خلص إلى أن إسرائيل أخلّت بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من خلال إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية وأنه لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على الحق في الدفاع عن النفس أو في حالة ضرورة بناء مستوطنات تتعارض أساساً مع القانون الدولي، وخلصت المحكمة إلى أن النظام الإسرائيلي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين من خلال إعاقة حرية التنقل لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة" **باستثناء المواطنين الإسرائيليين** "وممارستهم للحق في العمل، وفي الصحة وفي التعليم وفي التمتع بمستوى معيشي لائق. وتوصلت محكمة العدل الدولية إلى نتيجة مفادها أن بناء إسرائيل للجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي، وأوضحت المحكمة التبعات القانونية التي يمكن أن تنتج عنه بعدم قانونية بناء الجدار، (غباين وبورغدة، 2022).

ثالثا/ موقف منظمات حقوق الانسان من الاستيطان:

1/ موقف مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة:

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة انشاء قرار مجلس حقوق الانسان ومقره جنيف يحل محل لجنة حقوق الانسان بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006) وأناطت به عدد من المهام ومنها: مسؤولية تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع

وبطريقة عادلة ومنصفة؛ وكذلك معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات بشأنها وينبغي أن يقوم المجلس أيضا بتعزيز التنسيق الفعال بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد أصدر مجلس حقوق الانسان العديد من القرارات التي تؤكد أن نقل سلطة الاحتلال مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها هو خرق لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ولأحكام القانون العرفي بما فيها الأحكام الواردة في البروتوكول الإضافي الأول لعما 1977 لاتفاقيات جنيف الأربع، وأن إقامة المستوطنات خرق واضح للقانون الدولي، ويشجب ويستنكر استمرار إسرائيل في عمليات الاستيطان، ويؤكد أن الاستيطان يمثل نظاما تمييزا عنصريا، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006)

2/ موقف منظمة العفو الدولية من الاستيطان:

في إطار عملية إقامة وإدامة نظام من القمع والهيمنة على الفلسطينيين، تُرتكب بشكل ممنهج على أيدي إسرائيل والأفراد الذين يعملون لصالحها أفعال لاإنسانية ووحشية تحظرها اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي. وقد درست منظمة العفو الدولية، على وجه التحديد، الأفعال اللاإنسانية أو الوحشية المتمثلة في النقل القسري، والاعتقال الإداري والتعذيب، والقتل الغير مشروع وإلحاق إصابات جسيمة، والحرمان من الحريات الأساسية أو الاضطهاد، المرتكبة ضد السكان الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ترتبط بنظام القوانين، والسياسات، والممارسات المتسمة بالتمييز المجحف الموصوف أعلاه وتُستخدم لإنفاذه .وخلصت المنظمة إلى أن أنماط الأفعال المحظورة التي تواصل إسرائيل القيام بها، سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمثل جزءاً من اعتداء ممنهج وواسع النطاق موجَّه ضد السكان الفلسطينيين، وأن الأفعال اللاإنسانية أو الوحشية المرتكبة في سياق هذا الاعتداء ارتُكبت بغرض إدامة هذا النظام، وهي ترقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري بموجب كل من اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، (منظمة العفو الدولية، 2022).

رابعا/ الموقف الإسرائيلي من الاستيطان:

إن القانون الذي تحتكم إليه **إسرائيل** في استمرار أو عدم استمرار الاستيطان هو القانون الإسرائيلي نفسه وليس القانون الدولي، حيث أن المبدأ العام لدى الحركة الاستيطانية الإسرائيلية هو الاستمرار دون أية قيود، الأمر الذي يدل على أن القانون الإسرائيلي الصادر عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن استمرار الاستيطان ومحاولة شرعتنه، هو في حقيقة الأمر يسود على القانون الدولي القاضي بعدم شرعية الاستيطان وضرورة وقفه، (الريس، 1999)

ففيما يتعلق بمسألة نقل السكان والواردة في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة تحت عنوان الترحيل والنقل والإخلاء، تهدف المادة إلى منع النقل القسري للسكان المدنيين، وهذا ما لم تقم به "إسرائيل "في عمليات الاستيطان في القدس ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن" إسرائيل "لم تنقل مواطنيها قسرًا إلى المناطق المحتلة، وأن اتفاقية جنيف لا تفرض قيودًا أو حظرًا على انتقال الأفراد طوعاً، وحقهم في اختيار مكان إقامتهم، (يوسف، 2021).

المحور الثاني: واقع المحكمة الجنائية الدولية وآفاق التحقيق في جريمة الاستيطان

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاصمة الإيطالية روما "**نظام روما الأساسي**" الذي دخل حيز التنفيذ عام 2002؛ وهي المعاهدة التي أُنشئت بموجبها أول محكمة جنائية دولية دائمة تقوم بدور تكميلي للمحاكم الوطنية، وتعاقب الأفراد بصفتهم مجرمين يتحملون مسؤولية جنائية لا تُلزم الدول التي ينتمون إليها، ولا تنظر إلّا في هذه الجرائم الدولية التي تدخل في اختصاصها؛ من قبيل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. ويوضّح الإطار الأمني الذي نشأت فيه المحكمة تداخل القانون والسياسة في بنيتها؛ فهي "منظمة دولية، شبيهة بالأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، التي تعمل بشكل وثيق تحت إشراف ورقابة الدول الأعضاء فيها، (International Criminal Court, 2020).

حتى اليوم، هناك 123 دولة طرفاً في النظام الأساسي لمعاهدة روما، وقد وقّعت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل عام 2000م، ولكنهما أبلغتا الأمين العام للأمم المتحدة بعد ذلك بعامين أنهما لن تصادقا عليه، وبالتالي لن تكونا مقيّدتين بأي التزامات تترتب عليه .وبدون هذا التصديق، فإنهما ليستا طرفاً في المعاهدة، (يوسف، محمد، 2021).

أولا/ قرار فتح تحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي من طرف المحكمة الجنائية الدولية وتداعياته

1/ قرار فتح التحقيق بخصوص حالة فلسطين:

وفقاً للمادة 12 (2) (أ) من "نظام روما الأساسي": تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية إذا كانت الدولة "التي وقع في إقليمها السلوك قيد البحث" طرفاً في "نظام روما الأساسي" أو إذا قبلت بممارسة المحكمة اختصاصها بموجب إعلان". وفي حين جادل بعض أصدقاء المحكمة قبل المداولات بأن الدولة الفلسطينية ليست مكتملة عموماً، وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67، وهو الإجراء الذي اتُخذ في كانون الأول/ديسمبر 2012 والمتعلق بمنح "فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، لا يُلزم المنظمة الدولية أو أعضاء «المحكمة الجنائية الدولية» الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ومع ذلك، شدّد القضاة الثلاثة على تمييز أساسي، تمثّل بـ: تركيزهم على تطبيق "نظام روما الأساسي"، وليس على المسألة الأوسع المتمثلة في الدولة الفلسطينية بموجب القانون الدولي .ومن ثم، خلصوا إلى أن العضوية الفلسطينية "كدولة طرف" في «المحكمة الجنائية الدولية» قد تم الحصول عليها بشكل قانوني، مع التأكيد على أن هذا الاستنتاج ليس له أي تأثير على المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بالدولة. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى رأيين استشاريين سابقين لـ «محكمة العدل الدولية»، هما: "العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2004) "و "التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق "بكوسوفو" (2010)، (لونجاروف، 2021).

وفي 03 آذار/مارس 2021، قرر مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق بخصوص "الحالة في فلسطين"، حيث يغطي التحقيق الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة، والتي ارتكبت منذ 13 حزيران 2014 . وبهذا تم نقل الحالة في فلسطين من مرحلة الدراسة الأولية إلى مرحلة التحقيق، حيث أكدت المدعية العامة "**فاطو بنسودا**" في موجز نتائج الدراسة الأولية بأن التحقيق سيرتكز بوجه خاص على أربعة ملفات مركزية:

- ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام 2014.
- ارتكاب أفراد من حماس ومجموعات فلسطينية مسلحة جرائم حرب في سياق حرب الـ 2014.
- ملف الاستيطان في سياق احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وبالتحديد ارتكاب أفراد من السلطات الإسرائيلية جرائم حرب فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنقل مدنيين إسرائيليين إلى الضفة الغربية.
- ارتكاب أفراد من القوات الإسرائيلية لجرائم عبر استخدام وسائل غير مميتة ومميتة ضد فلسطينيين مشاركين في مسيرات العودة الكبرى التي بدأت في آذار 2018م، (أسعد، 2021).

2/ ردود الفعل الإسرائيلية اتجاه قرار فتح التحقيق من طرف المحكمة الجنائية الدولية.

تعقيبًا على إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية باقتناعها بارتكاب جرائم حرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبوجود أساس معقول للشروع في إجراء تحقيق حول هذه الجرائم، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي، "**بنيامين نتنياهو**"، تدخل المحكمة بأنه تدخل ضد الشعب اليهودي الذي عانى الاضطهاد، وأنه معادٍ للسامية، ودعا إلى فرض عقوبات على المحكمة وعلى موظفيها وفي مقدمتهم المدعية العامة، (حماني، 2021).

أبلغت المدعية العامة "بنسودة" قرارها برسالة وجّهتها إلى إسرائيل و"السلطة الفلسطينية"، مما أتاح لهما خيار طلب التأجيل إذا كانت التحقيقات أو الملاحقات القضائية المحلية المتعلقة بالقضايا المعنية جارية. وردّت إسرائيل بأنها لا تعتبر بأنه تم ارتكاب جرائم حرب وأعادت التأكيد على موقفها بأن «المحكمة الجنائية الدولية» ليس لها اختصاص، (لونجاروف، 2021).

ثانيا/ مدى فاعلية قرار محكمة الجنايات الدولية باختصاصها القضائي على الأراضي الفلسطينية:

منذ العام 2000 تولت محكمة الجنايات الدولية 30 قضية انتهت ب 09 إدانات و 04 أحكام بالبراءة، مما يضع فاعليتها موضع سؤال وشك، هناك ضغط كبير من الدول الأوروبية التي تقف إلى جانب إسرائيل كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، حيث رفضوا قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل في فلسطين، والمشكلة أن القانون الدولي اليوم محكوم بتوجهات المنظومة المرتبطة بالدول الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن، فعندما يكون هناك توافق بين هذه الدول على تسوية خلاف أو نزاع ما، فإن هذا الخلاف يتم حله، بينما إذا لم تتوصل هذه القوى الخمسة إلى توافق وكان هناك اختلاف في وجهات النظر فهذا قد يؤدي في الغالب إلى تعثر الحل واستمرار النزاع، (يوسف، 2021).

هناك مفارقة بين العدد المرتفع للجرائم الإسرائيلية التي أحالتها السلطة الفلسطينية إلى مكتب المدعي العامّ، ومحدودية قدرات المكتب على التحقيق التي لا تتجاوز بضع قضايا تغطي طرفَي الصراع. وقد يحاول **"كريم خان"**، (وكيبيديا، 2023) بدوره الابتعاد عن الجرائم التي يغلب عليها الطابع السياسي، ليركّز على العمليات العسكرية التي تساوي بين طرفَي النزاع، وتمنح إسرائيل مخرجًا يجنّبها المساءلة الدولية عبر إجراء مزيد من المحاكمات الصورية. ولقد نجحت السلطة الفلسطينية في تركيزها على الجرائم المتعلقة بممارسات الاستيطان التي لا يُجرّمها القانون الإسرائيلي، ولا تعرقلها إلى حد ما تعقيدات التحقيقات الميدانية، بالنظر إلى أنها سياسة رسمية للدولة ومن أكثر الجرائم توثيقًا، وتتيح أسماء المسؤولين عن بلورتها، والتصديق عليها وتطبيقها، وهو ما أجبر المدعية العامة على إدراج الجرائم المتعلقة بالاستيطان ضمن القضايا التي قد يتم التحقيق فيها. وتجدر الإشارة إلى أن خوف إسرائيل من أن تُحقّق المحكمة في هذه الجرائم تحديدًا جعل القاضي الإسرائيلي **"إيلي نايتن"** يعترف في مؤتمر الأمم المتحدة لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية، عام 1998، بأنه لو لم يكن نظام روما الأساسي يعتبر "نقل السكان إلى الأراضي المحتلة" من أكثر جرائم الحرب فظاعة لاعتمدته بلاده (Statement by Judge Eli Nathan, 1998).

ثالثا/ تحديات المحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق بشأن جريمة الاستيطان الإسرائيلية:

1/ التحديات فيما يخص تنفيذ القرارات:

يعتبر عدم اشتمال المحكمة على جهاز تنفيذي يضمن تطبيق أحكامها مِن أهم نقاط ضعفها؛ إذ تعتمد اعتمادًا كليًّا على تعاون الدول لولوج الأراضي التي يجب التحقيق فيها، والحصول على الوثائق أو الأدلة التي تبحث عنها، والتفتيش عن المشتبه فيهم، وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم إليها. ورغم إلزام نظام روما الأساسي الدول الأطراف على التعاون مع المحكمة في ما تجريه من تحقيقات ومقاضاة (المادة 86)، فإنه لا ينصّ على إجراءات عقابية في حال رفضها التعاون، بل إنّ أقصى ما يمكن للمحكمة أن تذهب إليه هو أن تحيل الموضوع إلى جمعية الدول الأطراف، أو إلى مجلس الأمن في إطار متابعته القضايا التي قد أحالها إلى المحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن لم يتخذ بعدُ أيّ إجراء ضد الدول التي لم تتعاون في تطبيق قراراته بشأن قضيتَي دارفور وليبيا، على الرغم من طلبات المحكمة الملحّة، (الأمم المتحدة، 2020).

إضافة إلى ذلك، يمكن إفلات مرتكبي إحدى الجرائم الخطيرة الداخلة في اختصاص المحكمة من العقاب، وذلك بالتذرع بأن القضاء الوطني في الدولة التي لها ولاية النظر في الدعوى قد أجرت التحقيق، أو أنها تجريه، أو أنها تحاكمه على نفس موضوع الشكوى التي تمت إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولي، (عيتابي، 2009).

2/ التحديات المتعلقة بمجلس الأمن الدولي:

منح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن سلطات واسعة وخطيرة في آن واحد،

تضمنت أحقيته في السيطرة على عمل المحكمة، فيملك مجلس الأمن إمكانية توقيف نشاط المحكمة في أي مرحلة كانت عليها الدعوى المنظورة أمامها، ويستوي في ذلك إذا ما كانت المحكمة قد أوشكت على قفل باب التحقيق، أو أن نظرها في الدعوى كان في بدايته الأولى، أو كانت بحوزة المحكمة ما يكفي من معلومات وأدلة من شأنها أن تدين المرتكب الفعلي للجريمة (بلباي، 2022).وعلى هذا الأساس يستطيع مجلس الأمن إرجاء النظر في أي دعوى أو وقفها، وهذا ما يؤدي إلى تغليب الاعتبارات السياسية من طرف مجلس الأمن، وإلى تعطيل عمل المحكمة التي وجدت دفاعا عن حقوق الإنسان . فهذه الصلاحيات المخوّلة لمجلس الأمن يجعل منه أكبر عقبة ومعوّق لمباشرة الإجراءات القضائية من طرف المحكمة الجنائية الدولية، فتفرض بذلك الدول الأعضاء في مجلس ا لأمن إرادتها السياسية على الجهاز القضائي الدولي مما يحول دون ضمان استقلاليته .ويمكن التنويه هنا إلى أنّ مجلس الأمن الدولي قد استعمل حقه في إرجاء التحقيق أو المقاضاة بموجب القرار رقم **1422** الصادر بتاريخ 12 جويلية 2002 ، والذي بموجبه تمتنع ، المحكمة الجنائية الدولية لمدة12 شهرًا اعتبارا من 01 جويلية 2002 ، عن بدء أو مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة، في حالة إثارة أي قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفا في نظام روما الأساسي، فيما يتصل بأي عمل يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، مستعملا مجلس الأمن بذلك نص المادة **16** من نظام روما الأساسي، (زرقين، 2017).

خاتمة

يعد بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي وعليه يقع على دولة الاحتلال الالتزام والامتثال للقرارات والشرعية الدولية، لا سيما تلك الالتزامات الواردة بموجب القانون الدولي الإنساني .ووضع حد لسياساتها الاستيطانية، وتفكيك كل المستوطنات القائمة على الأراضي المحتلة مع دفع التعويضات اللازمة وإعادة الحال إلى ما كان عليه. كما عمدت إسرائيل إلى عدم الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وذلك لتفادي ملاحقة قادتها العسكريين والسياسيين من منطلق أن أعمال المحكمة لن تخدم ممارساتها وسلوكها العدواني على الأرض والذي يمكن أن يفتح الباب نحو رفع دعاوى تدخل ضمن اختصاص هذه المحكمة، لذا سلكت إسرائيل طرقاً بديلة يمكن أن تشكل مرحلياً حماية لقادتها المتورطين في جرائم ضد الفلسطينيين وذلك من خلال تشكيل لجان تحقيق وعمل محاكم صورية داخل دولة الاحتلال لتفادي مساءلتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أي هيئة قضائية دولية أخرى. وفي الأخير توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

النتائج:

- الاستيطان الصهيوني قائم على احلال الغرباء مكان السكان الأصليين بالعنف والارهاب.
- تتخذ دولة الاحتلال الاسرائيلي من الاستيطان حجر الزاوية في تحقيق حلم الصهيونية بإقامة دولة إسرائيل الكبرى المزعومة.
- تشكل جريمة الاستيطان جريمة حرب وجريمة ضد الانسانية.
- الاستيطان جريمة دولية ترتب المسؤولية الجنائية الدولية على عاتق القادة والمسؤولين العسكريين والسياسيين الاسرائيليين وكذلك المستوطنين.
- دور اجهزة الأمم المتحدة الرئيسية في مواجهة الاستيطان لا ترقى إلى المستوى المطلوب.
- للمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على الأراضي الفلسطينية لملاحقة ومعاقبة المسؤولين الاصليين والتبعيين عن جريمة الاستيطان.

التوصيات

- دعوة الدول والمنظمات الدولية إلى مقاطعة دولة الاحتلال على الأصعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لدفعها إلى وقف التوسع الاستيطاني وازالة مستوطناتها.
- دعوة أعضاء المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بجريمة الاستيطان.
- دعوة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باستكمال التحقيق بجريمة الاستيطان والمضي قدما في ملاحقة ومعاقبة المجرمين الاسرائيليين.
- دعوة كافة المنظمات الحقوقية الرسمية والأهلية في العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى توثيق جريمة الاستيطان وما يتبعها من جرائم أخرى وتزويد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بهذه المعلومات.
- دعوة كافة المنظمات الحقوقية الرسمية والأهلية في العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى توثيق جريمة الاستيطان وما يتبعها من جرائم أخرى وتزويد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بهذه المعلومات.
- اللجوء إلى المحاكم الجنائية الوطنية ذات الاختصاص العالمي، لمحاكمة قادة الاحتلال كونها غير مقيدة وغير محصورة، وهذا ما يعرف بمبدأ الاختصاص العالمي، والذي يمنح الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم بارتكاب جريمة دولية خطيرة سلطة وحق مباشرة المتابعات والمحاكمات الجزائية ضده مهما كانت جنسيته وجنسية الضحايا بغض النظر عن مكان ارتكابها.
- الطلب من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة العمل على إنشاء محكمة خاصة مؤقتة تشابه محكمة يوغسلافيا وكمبوديا والمحكمة الخاصة بقتلة الرئيس الحريري، لفتح تحقيق حول الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.
- السعي لتحميل إسرائيل المسؤولية حول دفع التعويضات عن حجم الأضرار التي سببتها للضحايا الفلسطينيين من جراء العدوان غير المشروع.

المراجع:

المراجع العربية:

- العمري، حكيم (2019): **الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة دراسة في أحكام القانون الدولي العام 2018**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين –ألمانيا، ص 12.
- يوسف، محمد فؤاد (2021): **الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من وجهة القانون الدولي**، دار المشكاة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 14.
- العيلة، رياض علي وعبد العزيز، أيمن (2010): **الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 12، العدد 01، غزة، ص 911.
- محلعين، نبيلة دريدي، وفاء (2023): **الاستيطان الإسرائيلي بين الشرعية الدولية والشرعنة الإسرائيلية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 273
- حسين، غازي (2003): **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص37.
- المسيري، عبد الوهاب (2009): **الصهيونية والعنف.من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، ص 226.
- الصوفي، سليمان وخاطر، طارق وطالب، عمر (2021): **أثر الاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص 713.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1949): اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين، جنيف.
- حماني، العربي (2021): **المحكمة الجنائية الدولية وعوائق الحد من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مجلة لباب الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات السنة الثالثة، العدد 11، ص 26.
- فرج الله، سمعان بطرس (2000): **الجرائم ضد الإنسانية، إبادة الجنس وجرائم الحرب وتطور مفاهيمها: في دراسات في القانون الدولي الإنساني**، تقديم: مفيد شهاب، ط1، دار المستقبل، القاهرة، ص 441.
- سلطان، عبد الله علي عبو (2009): **دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عَمان، ص120.
- محكمة الجنايات الدولية (1998): نظام الأساسي روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، روما، المادة(7) الفقرة(2/د) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- بسيوني، محمود شريف (2004): **المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ص166.
- غباين، رائد خالد وبورغدة، رمضان (2022): **الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي وأثره على مستقبل قضايا الحل النهائي**، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 06، العدد 02، ص 652.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2006): قرار الجمعية الصادر في وثيقة رقم A/RES/60/251 نيويورك.
- مجلس حقوق الإنسان (2021) قرار المجلس الصادرة في وثيقة رقم A/HRC/RES/46/26 نيويورك.

- مجلس حقوق الإنسان (2020) قرار المجلس الصادرة في وثيقة رقم A/HRC/RES/43/31 نيويورك.
- مجلس حقوق الإنسان (2019) قرار المجلس الصادرة في وثيقة رقم A/HRC/RES/40/24 نيويورك.
- منظمة العفو الدولية **(2022): نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية**، وثيقة رقم: **/MDE 15/5141**، الطبعة الأولى2022 . على الموقع: **amnesty.org**. تاريخ الاطلاع: 2023/03/14.
- الريس، ناصر (1999): **المستوطنات الاسرائيلية في ضوء القانون الدولي**، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين، ص8 .
- يوسف، محمد (2021): **فاعلية قرار محكمة الجنايات الدولية باختصاصها القضائي على الأراضي الفلسطينية "قراءة تحليلية في التحديات والآفاق"** مركز دراسات الشرق الأوسط، تقدير موقف، 174، ص 02.
- لونجاروف، ألكسندر (27 أغسطس، 2021): **حالة التحقيق؟ "المحكمة الجنائية الدولية" الوضع في فلسطين**. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تحليل السياسات، المرصد السياسي، 3526، على الموقع:. **https://www.washingtoninstitute.org/ar** تاريخ الاطلاع: 2023/03/12.
- أسعد، سهير (20 أبريل، 2021): **قرار مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في "الحالة في فلسطين"**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "**مدار**"، على الموقع: **info@madarcenter.org**. تاريخ الاطلاع: 2023/03/04.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (24 أغسطس، 2020):" **تقرير المحكمة الجنائية عن أنشطتها في الفترة 2019 : 2020**-مذكرة من الأمين العام"، الدورة الخامسة والسبعون، 324/A/75 ، الفقرة 72 ، ص 18 ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/12، في **https://bit.ly/3eUrnZJ :**
- عيتاني، زياد (2009): **المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ص 471.
- بلباي، إكرام (2022): **القضاء الدولي الجنائي وحماية حقوق الإنسان: واقع وآفاق**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 01، ص 1228.
- زرقين، عبد القادر (2017): **مدى فاعلية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في حماية حقوق الإنسان**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10 ، العدد 02، ص 452.
- ويكبيديا (2023): نبذة عن **كريم أحمد خان"** في 30 مارس 1970 في إدنبرة (محام بريطاني ومتخصص في القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يشغل منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومنصب المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق. أُنتخب في فبراير 2021 رئيسًا للادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية وسيتسلم منصبه في يونيو 2021 لمدة تسع سنوات. موقع: **ويكي واند . Wikiwand** . تاريخ الاطلاع: 2023/03/03. **https://ar.wikipedia.org/wiki**

المراجع الأجنبية:

- International Criminal Court (2020): *Independent Expert Review of the International Criminal Courtand the Rome Statute System, Final Report* (The Hague: International Criminal Court), p. 312, para. 950, accessed on 7/7/2021, at: https://bit.ly/3i7Aeta
- **33**/ Statement by Judge Eli Nathan (17 July 1998), at the UN conference on the Establishment of an International Criminal Court-," Israel Ministry of Foreign Affairs, accessed on 7/7/2021, at: https://bit.ly/3ycQLkY

أزمة النظام التقني العالمي (الصين كحالة دراسية)

The grises of global Technological system

أ.د بوطيبة سامية

أستاذة محاضرة قسم"أ"، قانون دستوري، جامعة يوسف بن خدة جزائر 1-كليةالحقوق، الجزائر.

Prof. Boutiba Samia

Lecturer class "A", Constitutional Law, Ben Youssef Ben Khadda, university of Algiers 1 - Faculty of Law , Algeria

boutibasamia04@gmail.com

ملخص

مع الاعتماد المتزايد، في الحياة اليومية، على الأنظمة المعلوماتية الأجهزة المتصلة بالشبكة الدولية للمعلومات، وتشعب طبيعة هذه الأجهزة من هواتف خلوية ،وأجهزة حوسبة شخصية، يزداد عدد المتصلين بالفضاء السيبراني،وتزداد احتمالات الاعتداءات والجريمة. وتسهل سـبل التجسس الاقتصادي وتؤثر على عمليات الحوكمة مثل الفيروسات وهجمات منع الخدمة وسرقة البيانات، التدليس. فما هي اهم ركائز وممارسات الان السيبراني من خلال ابراز المخاطروالتهديدات وماهي اليات المواجهات وسبل الحماية من هذه المخاطر؟، للإجابة على التساؤل اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، ومنهج دراسة حالة، توصلت الدراسة بأن هناك تزايد في لاعتماد على التكنولوجيا المعلومات يجعلنا عرضة لمخاطر وتهديدات وهجمات الكترونية، وتعتبر الصين من اهم الدول التي تدافع وبشدة عن سياسة السيبرانية. أوصت الدراسة بضرورة إقامة تكوينات توعوية وتحسسية للموظفين تجاه تهديدات ومخاطر الفضاء السيبراني، وضرورة إقامة تكوينات تحسيية دورية ومتخصصة حسب المعايير الدولية للعاملين في مجال الامن السيبراني.

الكلمات المفتاحية: النظام التقني، النظام العالمي، الأمن السيبراني، الصين، أزمة النظام التقني.

Abstract

With the growing reliance, in everyday life, on information systems, International Information Network-related devices, the nature of these devices is made up of cellular phones "and personal computers, the number of cyberspace-related devices increases" and the potential for attacks and crime increases. It facilitates economic espionage and affects governance processes such as viruses, service attacks, data theft and fraud. What are the most important pillars and practices of today's cyberspace by highlighting risks and threats and what are the pillars of confrontation and ways of protecting against such risks?, To answer the question, the study followed a descriptive and analytical approach, and a case study approach. The study found that there is a growing reliance on information technology that makes us vulnerable to cyberattacks, threats and cyberattacks. China is one of the most important countries to defend cyberpolicy. The study recommended the need to establish awareness-raising and sensitization configurations for employees about the threats and dangers of cyberspace, and the need to

establish periodic and specialized analytical configurations according to international standards for cybersecurity workers.

Keywords: technical system, global system, cybersecurity, China, technical system crisis.

مقدمة:

أفضت الثورة المعلوماتية عن ظهور بيئة جديدة هي الفضاء الالكتروني، وهي تختلف عن البيئات الأخرى (الإقليم البري، أو البحر، أو الفضاء الخارجي)، كونها من صنع الإنسان. ولكنها تشترك في بعض من السمات والخصائص مع البيئات الأخرى. وأضحى الفضاء الالكتروني عنصرًا مؤثرًا في النظام الدولي.

نظرا لما يحمله من أدوات تكنولوجية متطورة، تلعب دورًا مهما في عمليات الحشد والتعبئة في العالم برمته، فضلا عن التأثير في القيم السياسية، والتأثير على أنماط " القوة – الحرب –الامن " وتستخدم العديد من الدول القدرات التي يوفرها الفضاء الالكتروني لاعتبارات في مقدمتها الامن والقوة العسكرية.

وهذا جعل تلك الدول تدخل الفضاء الالكتروني ضمن حساباتها الاستراتيجية وأمنها القومي، وظهر بعد جديد في الصراعات الدولية وهو "صراع الأمن السيبراني". حيث يستطيع أحد أطراف الصراع أن يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر، وأن يتسبب في شل البنية المعلوماتية والاتصالية الخاصة به. وهو ما يسبب خسائر عسكرية واقتصادية فادحة، من خلال قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية وبعضها البعض، أو تضليل معلوماتها، أو سرقة معلومات سرية عنها، أو من خلال التلاعب بالبيانات الاقتصادية والمالية وتزيفها أو مسحها من أجهزة الحواسب، أو من خلال استغلال التسهيلات التي يمنحها هذا الفضاء لارتكاب أو تسهيل ارتكاب الجرائم.

وبهذا أفسح الأمن السيبراني عن محاور جديدة للصراع وأضاف مستويات كثيرة من التعقيد في العلاقات الدولية، وأصبح أكثر تأثيرًا في الحسابات الاستراتيجية، كما بات يشكل منظومة اجتماعية تقنية واقتصادية ذات تأثيرًا على الأمن بأبعاده المادية والاقتصادية والاجتماعية للدول.

إن نمو قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جعل الصراعات أكثر سهولة ووفر إمكانيات بمتناول الدول العدائية والمنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة، ومكن هذه الجماعات من بلوغ المجتمعات الأخرى وتهديد المنظومات الحكومية الأساسية والتأثير على مهمات دقيقة للمؤسسات العامة والخاصة، ومن هنا، على الاختصاصيين في القوة العسكرية ونظرائهم المدنيين العاملين في مجال الأمن والقضاء والاقتصادي، التصدي لجهود الأعداء سواء كانوا ينتمون إلى دول أو كانوا إرهابيين منتمين إلى مجموعات أصولية متطرفة.

إن الدولة التي لا تملك التكنولوجيا السيبرانية المحصنة أمنيًا سيصبح فضاؤها السيبراني المتضمن للأصول والموارد والمعلومات والخدمات والبنية التحتية التابعة لجميع القطاعات الحيوية (التجارية، الأمنية، العسكرية، والمصرفية، والصحية، والتعليمية، والسياحية، والاقتصادية.... الخ) عرضة للهجمات والتهديدات السيبرانية (الاختراق، والقرصنة،

التخريب، والتلاعب، والتحوير، والسرقة........الخ)، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى نتائج كارثية على أمنها القومي والاقتصادي والاجتماعي.

لهذا أصبح الفضاء الالكتروني يدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية للعديد من الدول وضمن استراتيجيات الأمن القومي لديها، ودفعت التهديدات المتزايدة لأمن الفضاء الالكتروني العديد من الدول للعمل على بذل الجهود فرادى وجماعات بشأن الحفاظ على أمن الفضاء الالكتروني.

تعتبر الصين من أبرز الدول التي لجات إلى إرساء سيادة الانترنت على أراضيها، في ظل سعيها للدخول بسرعة إلى عصر الجيل الخامس الذي يتطلب مستويات ومعايير أعلى للأمن السيبراني، حيث ستزداد المخاطر مع توفر الفرص. تسعى الصين لأن تكون قوة عالمية وفي نفس الوقت أن تكون قوة مستقلة عن القوى المهيمنة الأخرى فلطالما عملت على التحرر من العالم الخارجي، ولطالما وجهت إدراكها وسعيها لهذا الهدف من خلال سياسة اتصالات محافظة بدرجة عالية مع تحكم صارم في نشاطاتها الداخلية حتى في تفاعلاتها مع الخارج.

إشكالية البحث

تتلخص إشكالية الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: **ما هو مفهوم الامن السيبراني؟ وكيف يمكن للسيادة السيبرانية ان تكون رابط بين الحاجة الى بناء قوة سيبرانية وبين مساعي الحفاظ على الامن القومي في الصين؟** وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو الأمن السيبراني وكيف نشأ؟
- فيما تتمثل عناصر وأنماط الأمن السيبراني؟
- ماهي استراتيجية القوة السيبرانية في الصين؟
- ماهي تدابير الأمن السيبراني المتخذة في الصين؟

أهداف البحث:

هدفت الدراسة الى تحليل آزمة النظام العالمي التقني والتي تفرعت الى الأهداف الآتية:

- تقسيم تأثيرات الأمن السيبراني على النظام العالمي.
- تقييم التدابير المستخدمة من الصين لتحقيق الامن السيبراني.
- دراسة العلاقة بين الامن السيبراني وأزمة النظام العالمي التقني.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في موضوع البحث ذاته، حيث إن الدراسات الأكاديمية في مجال الأمن السيبراني وتهديداته ما تزال محدودة، كما أن الهجمات السيبرانية ما زالت مستقرة، وقد تزداد مع التطور التكنولوجي والثورة المعرفية، كما تبدو أهمية البحث في محاولة التوصل الى توصيات تدعم هذه الدراسة.

المنهجيات العلمية المعتمدة:

- **المنهج الوصفي:** وهو أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية وهو الذي يسمح بالتعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، حيث من خلاله سيتم وصف مختلف أزمات النظام العالمي التقني، مع التركيز على استراتيجية السيبرانية الصينية.
- **المنهج التحليلي:** وهو الذي يقوم على تقسيم أو تجزئة الظواهر إلى العناصر الأولية التي تكونها وهو ما يقم الاعتماد عليه من خلال القراءة التحليلية لأزمات النظام التقني العالمي، ودراسة الأمن السيبراني وتهديداته وتحديد نقاط الضعف الذي تعتريه، من اجل الوصول الى وضع اقتراحات مناسبة.
- **منهج دراسة حالة:** وهو الذي يقوم على دراسة الموضوعات الاجتماعية من خلال تجميع البيانات اللازمة، وهو يقم الاعتماد عليه من خلال دراسة مجلات الامن السيبراني.

المبحث الأول: ماهية الامن السيييراني

خلال المؤتمر العالمي للاتصالات 2017 بجنيف، خرج المشاركين في هذا المؤتمر بتوصيات أهمها، ضرورة إنشاء اتفاقيات دولية للعمل المشترك في مجال تحقيق الأمن السيبراني، بحكم أن الجميع معرض للهجمات الالكترونية، التي تنجم عنها خسائر اقتصادية كبيرة، لدرجة تحطيم البنى التحتية للدول، فأبدت مختلف الدول رغبتها في تبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال، منها الجزائر التي تسعى لتحقيق أعلى درجات من الأمن السيييراني.

المطلب الأول: مفهوم الامن السيييراني ونشاته

أولا: مفهوم الامن السيييراني

تعددت التعريفات المحددة للأمن السيبراني، فكان لزامًا علينا اعتماد أكبر عدد ممكن من التعاريف، وقبل أن نعرج على هذه التعاريف المتكاملة لا بد أن نتطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالأمن السيبراني بحيث نقارب هذا المفهوم من عدة زوايا:

السيبرانية لغة: وهي مأخوذة من كلمة (سيبير) وتعني صفة الي شيء مرتبط بثقافة الحواسيب، او تقنية المعلومات او الواقع الافتراضي، فالسيبرانية تعني فضاء الانترنت وهي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (**Sybernetes**) والتي وردت بداية في مؤلفات الخيال العلمي وكان يقصد بها قيادة ربان السفينة.

السيبرانية إصطلاحًا: كلمة سيبرانية في مفهومها الحديث استعملت لأول مرة من قبل عالم الرياضيات الأمريكي الأصل –نوربرت وينر **(Winer- Norbert)** وهو أستاذ الرياضيات في معهد ماساسوستس. التقني الذي أعطاها مفهومها الاصطلاحي الحديث عام 1948، ومن أجل وصف نظام التغذية الرجعية (feedback) الاستفادة من مخرجات الأنظمة **(out puts)** في ضبط مدخلاتها **(inputs)** وفي التحكم فيها واستقرار أدائها.

رأى وينر انه يمكن تطبق هذا النظام على نطاق واسع في مختلف المجالات ليس العملية فقط بل الإنسانية أيضا، وبالتالي فالمصدر الاصطلاحي الحديث لكلمة سيبرانية هو علم القيادة والتحكم في الأحياء والآلات ودراسة آليات التواصل. (عطية ادريس، 2019، ص103).

وهناك مصـــادر أخرى تؤكد على ان لفظة سيبرانية جاءت من لفـظ سايبر المعـرب من كلمة **(cyber)** اللاتينية والذي ظهر حديثًا في قواميس اللغـة الإنجليزية والتي تعني بالغة العـربية إلكتروني والتي تهـتم بثقافة وخصائص أجهزة الحاسوب وتكنولوجية المعلومات والواقع الافتراضي.

كما أشرنا سابقا بأن هناك عدة تعاريف وأهمها:

تعريف "ريتشارد كمرر " **(Richard a Kemmerr)** على انه عبـارة عن وسـائل دفاعية من شانها كشف واحباط المحولات التي يقـوم بها القراصـنة، بينـما يعرفه "ادوارد امورسو" **(Edward Amoroso)** على أنه وسائل من شانها الحد من خطر الهجوم على البرمجيات أو أجهزة الحاسوب أو الشبكات، وتشمل تلك الوسائل والأدوات المستخدمة في مواجهة القراصنة، وكشف الفيروسات ووقفها وتوفير الاتصالات المشفرة. (عطية أدريس، 2019، ص104)

الأمن السيبراني عبارة عن فن ضمان وجود واستمرارية مجتمع المعلومات للأمة، وضمان حماية فضاء الانترنت والمعلومات الخاصة به، والأصول والبيئة التحتية الخاصة به. ويمكن تعريف الامن السيبراني انطـلاقا من أهدافه بانه النشاط الذي يؤمن حماية للموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانية الحد من الخسائر، والأضرار التي تترتب في حالة تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج ولا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة. (بارة سمير،2017، ص 05)

والأمن السيبراني ينطوي على حماية شبكات الكمبيوتر والمعلومات التي تحتويها من الاختراق ومن الضرر الخبيث أو التعطيل. ويقصد بالأمن السيبراني حماية الأشياء من خلال تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرمجيات ويشار إليها (ICT) وذلك باختصار **(Information and communication technologie)**.

ثالثا: نشأة الامن السيبراني

نشأة مفهوم الأمن السيبراني بعد اختراع الحاسوب بعدة عقود، وكان أول ظهور لمفهوم الأمن السيبراني سنة 1972 إذ كان مجرد فكرة نظرية في ذلك الوقت واستمرت النقاشات والتحليلات خلال فترة السبعينات إلى أن ظهر الأمن السيبراني كمفهوم فعلي قابل للتطبيق حينما طرح الباحث بو بتومـاس برنامج كمبيوتر أطلق عليه اسم

(**Creeper**) ثم طرح راي توم لينسون برنامج (**REAPERE**) لمطاردة وحذف (**REAPERE**) أول برنامج ذاتي النسخ لمكافحة الفيروسات حيث اعتبر عندها أول دودة حاسوب تلاحق الفيروسات في الكمبيوتر وتقضي عليها. (الخندق أثير، 2021)

وقد أنشئ العديد من مشاريع الأمن المبكر من قبل الجهات المختلفة من المعاهد والجهات الحكومية ففي عام 1979 رصدت أول عملية اختراق فعلية لشركة تطوير الأنظمة التشغيل من قبل كفين مينتيك البالغ من العمر 16 سنة إذ قام بنسخ البرامج وتوزيعها ما أدى إلى سجنه ليصبح بعدها مدير لشركة (**Minitick Security Consulting**)، (السمحان منى عبد الله، 2020، ص20).

وفي بداية الثمانينات كان الفيروس الذي أوجده توماس موريس سببًا في بداية مجال جديد تمامًا في أمان الكمبيوتر وهو الأمر الذي دفع الكثير للبحث عن الطريقة التي يمكنهم فيها تصميم فيروسات أكثر فعالية وفتكًا بأنظمة الشبكات والكمبيوتر. وفي عام 1985 حددت وزارة الدفاع الأمريكية معايير لتقييم نظام الكمبيوتر الموثوق به، ألا أن في عام 1986 اخترقت بوابة الانترنت في كاليفورنيا وتم تهكر 400 جهاز كمبيوتر عسكري بالإضافة إلى الأجهزة المركزية في مقر البنتاغون وذلك بهدف المعلومات.

وبعدها في عام 1987 انطلق اول برنامج تجاري لمكافحة الفيروسات ثم توالت شـــركات تطوير برامـــج مكافحة الفيروسات في الظهور عام 1988 ومنها شركة Avast وكان عمل المكافحة محصورا بالـــرد على الهجمات الحالية ويذكر ان عدم وجود شبكة واسعة ساعد على الحد من نشـــر التحديثات، وشهد هذا العقد تأسيس اول منتدى إلكـتروني مختص لأمن مكافـحة الفيروسـات بالإضـافة الى تأسيس مطبعة مكافحة الفيروسات لحماية بيانات مستخدمي الفضاء السيبراني من أي قرصنة إلكترونية إجرامية وهو ما مهد لظهور الامن السيبراني بعدها. (حسين حياة ،2021، ص18)

المطلب الثاني: أنماط وعناصر الامن السيببراني

تعدد المفاهيم المرتبطة بالأمن السيبراني، مما حتم بالضرورة إيجاد مختلف الصيغ التي تجيز، وتشير لنفس المعنى الـــذي يرمز للأمن السيبراني، كأمن الشبكات، وأمن التطبيقات، وأمن المعلومات، والأمن التشغيلي التي صنفت على أنها أنمــاط متعددة للأمن السيببراني، فيما راح أغلب الباحثـين أبعد من ذلك منه خلال إيجاد أهم العناصر التي يرتكز عليها الأمن السيببراني.

أولا: أنماط الامن السيببراني

ينطبق هذا المصطلح على مجموعة متنوعة من السياقات بدءا من قطاع الاعمال وصولا الى الحوسبة المتنقلة وبالإمكان عموما تقسيمها الى عدة فئات شائعة كما يلي: (السمحان منى عبد الله، 2020، ص14)

- **أمن الشـبكات:** هو ممارســة تأمين شبكة الكمبـيوتر من العناصر المتطفلة والانتهـازية سواء المهاجمين المستنفدين أو البرامج الضارة.

- **أمن التطبيقات:** يركز على الحفاظ على البرامج والأجهزة خالية من التهديدات، إذ يمكن ان يوفر التطبيق المخترق الوصول الى البيانات المصممة للحماية وان تطبيق مفهوم الأمان الناجح يبدا في مرحلة التصميم الاولي قبل نشر البرنامج او الجهاز.
- **أمن المعلومات:** يحمي سلامة وخصوصية البيانات سواء في مرحلة التخزين أو التناقل.
- **الأمن التشغيلي:** يشمل العمليات والقرارات التي تتعامل مع أصول البيانات وتكفل حمايتها

ثانيا: عناصر الامن السيييبراني

حتى يتحقق الهدف من الأمن السيبراني، لا بد أن تتوفر مجموعة من العناصر مع بعضها البعض ليكتمل الدور في ذاك ومن أهم عناصر الأمن السيبراني:

- **التقنية:** تشكل التقنية والتكنولوجية دورًا في غاية الأهمية في حياة الأفراد والمنظمات حيث توفر الحماية الفائقة لهم أمام الهجمات السيبرانية وتشمل حماية الأجهزة بمختلف أشكالها الذكية والحاسوبية والشبـكات بالاعتماد على جــدران الحماية واستخدام البرامج الضارة ومكافحة الفيروسات وغيرها.
- **الأشخاص:** يستوجب الأمر لزوما على الأشخاص من مستخـدمي البيانات ذاك الاستـخدام للموارد المعلوماتية، وأجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت، والفضائيات من اجل أغراض التخويف والارغام لأغراض سياسية او الاقتناع الفكري والتثقيف السلبي والعدواني. (زروطة إسماعيل ،2019، ص 1018)
- **الحروب السيبرانية:** وتعتمد على فريق من المختصين في الحروب الالكترونية، حيث كل منهم يتميز بمسؤولياته ومهاراته الخاصة لترسيخ القدرة على القتال والتحكم بها وابرازه ضمن الفضاء السيبراني ويقوم مشغلو الحروب السيبرانية بالتخطيط للنشاطات الهجومية والدفاعية وادارتها وتنفيذها عبر الفضاء السيبراني. (عطية ادريس، 2019، ص110)

ومن أهم المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني هي:

الدخول على الأنظمة وما تحتويه من بيانات ومعلومات دون اذن والتجسس على الاتصالات والحد من سلامة المعلومات، نتيجة التلاعــب، والتعدل عليها، واتلافها، وهذا يعد اعـتداء بحد ذاته على الحــريات والحقوق الشخصية والجرائم العادية التي يتم استخدام الانترنيت في تنفيذها كالسرقة والغش، والترويج لنشاطات مخالفة للقانون، وبالتالي اجمالي المخاطر المحتمل التعرض لها على شبكة النت، تهدف الى التخريب المتعمد لأهداف سياسية، عسكرية، اقتصادية وغيرها. (حسين حياة ،2021، ص23)

عمومًا فان التهديدات السيبرانية او الهجمات السيبرانية هي التي تهدد امن المجتمع والامـن الاقتصادي الوطني والجانب الأمني والعسكري للدولة، كما ان للتهديدات السيبرانية اهداف مسطرة حيث تمس كلا من الجانب المعنوي والجانب المادي وعلى جميع الأصعدة.

المبحث الثاني: السيادة السيبرانية الصينية بين استراتيجية القوة وحوامة الانترنيت.

أدى ظهور الفضاء الالكتروني الى تغيير ضوابط ومحددات السـياسة الدولية ومحددات التفاعلات على الساحة الدولية ، مما فرض إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية، فظهر، لأمن السيبراني كتـحدي عالمي ، واصبح حاجة امنية من الدرجة الأولى للدول ذات السيادة ، في ظل شكل جديد من الحـروب يختلف عن الحروب الكلاوزوتشية، وهو ما تطلب مظـاهر جديدة للقوة على المســتوى الاكاديمي يعتقد ان دراسـة الصـراع السيبراني قد بدأت بشــكل عام عندما طور رونالد (Ronald) واركيلا (Arquilla) مفهــوم الحرب الالكـترونية (NetWare) في تسعينات القــرن العشرين. حيث توقعا حـدوث تحول في الحرب بما يتماشى مع التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسبما يحدث هذا الشكل من الصــراع داخل الفضاء الإلكتروني، ويشير الى استخدام التقنيات الحاسوبية في الفضاء الالكتروني لأغراض ضارة او مدمرة من اجل التأثير او التغيير اوت عديل التفاعلات الديبلوماسية والعسكرية بين الكيانات الدولتية وغير الدولية.

يعتبر موضوع الفضاء السيبراني موضوع جذاب لنظريات العلاقات الدولية، لأنه ينطوي على مواضـيع حساسة للحياة الدولية مثل السيادة والامن القومي ومختلف التفاعلات الدولية. وهو ا يمكن مناقشته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: استراتيجية السيبرانية الصينية

القوة السيبرانية هي قدرة الدولة القومية على السيطرة، والتأثير داخل وعبر الفضاء الالكتروني، لدعم عناصر المجلات الأخرى للسلطة الوطنية يعتمد تحقيق القوة السيبرانية على قدرة الـدولة على تطـوير موارد العمل في الفضاء السيبراني والتي تختلف عن القوة البحرية، البرية والجــوية او حتى الفضائية. فبدلا من الدبابات و الســـفن والطائرات تحتاج الدولة الى أجهزة الكمــبيوتر المتــصلة بالشــــبكة، والاتصالات السلكية واللاسلكية البنية التحتية والبرامج و الأشخاص ذوي القدرات الخاصة في المجال السيبراني، مع ادراكها ان تفوق الدولة في المجال السيبراني يزيد من قوتها ويعزز مكانتها الدولية، فان الصين ومند المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني تولى أهمية بالغة للأنترنت ، حيث عملت اللجنة اللجنة المركزية للحزب على تطويره وفي نفس الوقت حوكمته، وقامت بتنسيق القضايا المتعلقة بالإعلام و الامن السيبراني في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية و العسكرية، بما يضمن توجه الصين نحو بناء قوة سيبرانية.

حيث "لي تشانغ" مدير معهد دراسات المعلومات والتنمية الاجتماعية في الصين، لأن مفهوم القوة السيبرانية يشير إلى "قدرة اتخاذ إجراءات وممارسة التأثير في الفضاء السيبراني"، فإن القوة السيبرانية الصيينية تقوم على العوامل التالية:

أولا: قدرات الانترنت والتكنولوجيا المعلومات: قدرة الدولة على اجراء البحوث وتـطوير تكنولوجـيا المعلومات وتعزيز الابتكار وتطبيق البحوث في الصناعة، بحيث يمكن لهذه التقنيات تحويل العمليات الصناعية والتجارية وتزيد من انتاجياتها. (شرايطية سميرة، 2020، ص400)

ثانيا: قدرات صناعة تكنولوجيا المعلومات: وجود دولة تسـيطر على صنــاعة تكنــولوجيا المعلومات العالمية. يعتبر معيارا للقوة السيبرانية، فالولايات المتحدة الامريكية هي موطن لرواد صناعة تكنولوجيا المعلوماتية العالمية مثل **(Appel BM. Mirosoft. Intel. Google. Cisco)** وهو ما يجعلها قوة سيـبرانية عظمى.

ثالثا: قدرات سوق الانترنت: تعتبر البنية التحتية عامل دفع رئيسي للقوة السيبرانية، والتي تتـكون من عدد مستخدمي الانترنت، وعدد الأجهزة، والبنية التحتية للأنترنت متكاملة.

رابعا: تأثير ثقافة الانترنيت ومدى انتشارها وتغلـغلها، ودورها في تغيير سلوكيات عامة المجــتمع، كون الانترنيت تستخدم في الاتصالات، الشبكات والتعلم، فانه يجب الاهتمام بدرجة التأثير على السلوك الذي تمارسه ثقافة الانترنيت بما يظهر دمج المجتمع معها.

خامسا: الدبلوماسية الرقمية /قدرات السياسة الخارجية: ويشير الى القوة التفاوضية لدولة قومية ، وفدرتها على التأثير على المنصات الالكترونية الحديثة و المتعددة الأطراف و المشتركين.

سادسا: القوة العسكرية السيبرانية تتكون من القــدرة على الدفاع على البنــية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الوطنية العسكرية الهامة من الهجمات، قدرة الردع والقدرة على اجراء عمليات هجومية في الفضاء الالكتروني والقدرة على منع الشبكات الخاصة من التجسس.

سابعا: المصلحة الوطنية في المشاركة في استراتيجية الفضاء الالكـتروني، بالترتيب لتكـوين قوة سيبرانية فانه ليس كافيا لدولة امة مجرد امتلاك جزء او كل القدرات، وانـــما لا بد من وجود الدافع او الرغبة في استخدام تلك القوة حيث يجب على الدولة القومية ان تكون قادرة على استخدام الفضاء الالكتروني من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، والضروريات السياسية، والحاجات الأمنية.

ولأن القوة السيبرانية لأي دولة تعتمد على عدد مسـتخدمي الانترنت، فإن الصين عملت على مضاعفة عدد الأشخـاص الذين يستطيعون الوصول إلى شبكة الانترنت، فحسب التقرير الاحصائي الثاني والأربعون عن تطوير شبكة الانترنت في الصين. فانه الى غاية 30 جوان 2018 بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الصين 802 مليون مسـتخدم بمعدل انتشار 57.7%، فأصـبحت الصين أكبر شبـكة واسـعة النطاق للألياف البصرية في العالم. فكان الحافز الاستراتيجي لقوة الشبـكة الصينية مستقرا، وتم تسريع البنية التحتية للأنترنيت وتعززت القدرة على الابتكار المستقل وازدهر اقتصاد المعلومات بشكل متزايد.

تشمل القوة السيبرانية الصــينية كذلك القـطاع الاقتصــادي للأمــن القومي، بما في ذلك احتيـاجات المواطنين وخاصة القضاء على الفقر، فقد اكد الرئيس الصيني "شي جي بينغ (Xi Jinping) على ان تطوير اعمال الشبكات يجب ان يطبق تصور التنمية المتمركزة حول الانــسان، وتعزيز رفاهيــة المجتمع كنقطة انطلاق لتنمية المعلومات. حيث تعد التجارة الالكــترونية احـدى الطـرق الرئيسية لتخفيف وطأة الفقر، ولأجل هذا الهدف تعاونت أكثر من مئة (100) مؤسسة لتقديم العديد من المشاريع والمســاهمة في بنـاء اقتصادي رقمي قوي.

*كل مشروع "براعم الربيع" ومع أكثر من 800 مليون مستخدم تعتبر الصين أكبر سوق الكترونية، فالصين اولت أهمية كبيرة للاقتصاد الرقمي وعززت المجتمع الرقمي مستغلة التغيير في مموجة المعلومات العالمية. تشير الدراسات الى ان مساعي الصين لبناء قوة سيبرانية موجـه بشكل أساسي لتحـقيق ثلاثة اهــداف مرتبطة بالأمن القومي، تتمثل فيما يلي:**(Graig , 2018 ,P85-101)**

- الحفاظ على بقاء النظام (حكم الحزب الشيوعي الصيني).
- الدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة الأراضي وتأسيس الصين كإقليمين ومنع استقلال تايوان.
- الحفاظ على اســتقرار التنمية الاقتــصادية والاجتماعية وتحـديث الجيـش بما يضمن لها ان تكــون قوة
- عالمية.

إن الولايات المتحدة الامريكية قد أحدثت تقدمًا في التصنيف العالمي كقوى عظمى عالمية تلاها الصين وتراجعت المملكة المتحدة لتصبح قوى كبرى وليست عظمى في مجال الأمن السيبراني وقد يفسر ذلك بسبب المشاكل الاقتصادية التي مرت بها بسبب أزمة البريكست وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وتحتل روسيا المرتبة الرابعة عالميًا وقد حققت طفرة خلال هذا العام فلم تكن مدرجة من قبل خلال مؤشري 2018و2011 وعلى خلاف المتوقع تأتي ألمانيا في المرتبة الرابعة متراجعة عن المرتبة الرابعة التي كانت تحتلها مع عام 2011 أما اليابان فكانت تحتل المرتبة التاسعة متراجعة من عام 2011. ويلاحظ أن كل من اليابان وألمانيا لم يحتلا مكانة ضمن الدول العشرة الأكثر تأثير مع مؤشر عام 2018، وفي المرتبة الثامنة تأتي كندا متقدمة مرتبة عن عام 2018 ومتراجعة ثلاثة مراكز بالنسبة لمؤشر عام 2011 وتأتي استراليا في المرتبة العاشرة محققة طفرة عن عام 2018 وتراجعا عن مؤشر عام 2011 حيث كانت تحتل المرتبة الثالثة خلال هذا العام وخرجت سنغافورة من الدول العشرة الرائدة خلال عام 2020.ورغم وجود مصر في مرتبة متقدمة كدولة ذات تأثير في مجال الامن السيبراني ولكن مع سرعة الربط الالكتروني الذي لا تتواكب مع الامن السيبراني والمتوقع اكتمالها مع عام 2030 وفقا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ، قد تتراجع مكانة مصر مما يتطلب المواكبة بين الربط الالكتروني والامن السيبراني.

ورغم ما تم ذكره ولكن ستظل مراكز النقل في النظام العالمي متكاملة بين المقدرات السيبرانية والمقدرات العسكرية والسياسية والحضارة، والاقتصادية والوطنية للدول، خاصة في ظل سرية القدرات السيبرانية لكل دولة وعدم المكاشفة بها بشكل واضح لاعتبارات الأمن القومي.

المطلب الثاني: السيادة السيبرانية أداة لحوكمة الإنترنت في الصين:

في 31 ديسمبر 2015 أعلن مسؤولون صينيون عن عملية إعادة تنظيم كبيرة تمسى القوات (الجيش التحرير الشعبي الصيني). واعتبرت إعادة الهيكلة هذه الأكثر دراماتيكية في الصين، حيث شملت الإصلاحات جميع قطاعات وفروع الجيش الصيني، وقد وصفها الرئيس الصيني بالضرورية، وقد جاء من هذه الإصلاحات استحداث فرع جديد يسعى " قوات الدعم الاستراتيجي" الى جانب القوات البرية، البحرية والجوية، وقوة الصواريخ من بين مهامها المتعددة. هو ان يتولى هذا الفرع تامين الفضاء الكهرومغناطيسي والفضاء الالكتروني.

وهو ما اعتبر ضروري للحرب في القرن الواحد والعشرين، لأنها تسمح للشعب الصيني برفع التحكم في العمليات السيبرانية الى مستويات عليا، بما يضمن له تحقيق "السيادة السيبرانية "، وبناء القوة السيبرانية الصينية.

1- استراتيجية الصين الالكترونية:

استراتيجية الصين الالكترونية تبدو مصممة على تحقيق السيادة السيبرانية كأساس لتوجه جديد لحكومة الفضاء الالكتروني، ويمكن توضيح استراتيجية الصين السيبرانية بما ياتي:

فمن الأهداف:

- السيادة السيبرانية.
- احتفاظ الحزب الشيوعي بالسلطة في الفضاء الالكتروني
- ضمان ممارسة الحكومة الصينية السيادة الكاملة على جميع المجلات.

أما الوسائل:

- قوة الكترونية جديدة مع توفير قدرات الانترنيت المتطورة التالية
- فهم الوضعية السيبرانية
- الدفاع الالكتروني
- استهداف دقيق

أما عن الطرق المتبعة:

- السيطرة على الازمات السيبرانية الكبرى.
- حماية الشبكة الوطنية وامن المعلومات.
- حماية الامن القومي والاستقرار الاجتماعي.
- دعم جهود البلاد في الفضاء الالكتروني.
- المشاركة والتعاون السيبراني الدولي.

2- لا أمن سيبيراني بدون تكنولوجية مستقلة:

بناء القوة السيبرانية، وتحقيق الامن السيبراني يتطلب الاستقلالية عن منتجات تكنولوجيا المعلومات الغربية وقد نجحت الحكومة الصينية في تعزيز صناعة ديناميكية تكنولوجيا المعلومات من خلال عدد من الشركات الخاصة التي تسيطر على القطاع، ودون استقلالية عن الحكومة، حيث تدير هذه الأخيرة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تهيمن على السوق والاستثمارات، القرارات التي يتم اتخاذها عادة يجب ان توافق عليها الحكومة بما في ذلك تحديد نوع التكنولوجيا وطرق تطويرها والإطار العام للصناعة التكنولوجية، وطرق تطويرها والإطار العام للصناعة التكنولوجية، كما انه يوجد تعاون وثيق بين الحكومة وشركات تكنولوجيا المعلومات الصينية مثل دايتانغ موبايل **Darang Mobile,** لينوفو**Lenovo** (شرايطية سميرة ، 2020 ، ص402)

تظهر القوة السيبرانية الصينية كذلك في مساهمة التكنولوجية في الاقتصاد الصيني، حيث يعد سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد ومن المتوقع انه بحلول عام 2021، سيصل السوق الى 8.1 تريليون دولار، وهو ما يمثل 55 %من النتائج المحلي الإجمالي للصين، ووفقا لشركة استشارات تكنولوجيا المعلومات (IT) بلغت واردات الصين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2017 حوالي 528 مليار دولار، في حين بلغت صادراتها 781 مليار دولار، المنافسة من الشركات الصينية قوية في مواجهة الشركات الغربية. حيث استمرت جودة الأجهزة والبرامج والخدمات المحلية في التحسن، ومع نطور سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين. من المتوقع ان تصبح بعض القطاعات الفرعية التي كانت تقود النمو (مثل الهواتف الذكية) مشبعة، وسيتم تعزيز النمو حيث استمرت جودة الأجهزة والبرامج والخدمات المحلية في التحسن، ومع تطور سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين، من المتوقع ان تصبح بعض القطاعات الفرعية التي كانت تقود النمو (مثل الهواتف ا لذكية) مشبعة، وسيتم تعزيز النمو المستقبلي من خلال دمج تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعات التقليدية وتحويلها.

بالنسبة للشركات الدولية، فان الفرص الكبيرة في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين يخفها تحديدات حقيقية، نظرا للتنافس المحلي السريع النضج، حيث لم تعد الشركات الأجنبية تمتلك حصة سوقية مهيمنة في العديد من القطاعات الفرعية لتكنولوجية المعلومات والاتصالات في الصين، وقد كانت الشركات الصينية بارعة في اتقان التقنيات وهز الأسواق، وذلك في الغالب من خلال تقديم أسعار منخفضة تتزايد مشاركة الشركات الامريكية للبقاء في السوق، ومع نضوج السوق هناك عدد اقل من المشترين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما انخفضت مزايا التكلفة في الصين مع تحرك الإنتاج بشكل متزايد في مكان اخر.(شرايطية سميرة ، 2020 ، ص408)

إصرار الصين على ضمان استقلاليتها في إنتاج تكنولوجيا المعلومات يظهر من خلال المخطط الصناعي الصادر في جويلية 2019. حيث تعهدت الحكومة الصينية ببناء مجمع صناعي للأمن السيبيراني في بكين ما سيولد 14.8 مليار دولار بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن تساهم حديقة الانترنت بمبلغ 330 مليار يوان في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين، وان

تزرع ثلاث شركات على الأقل في الصناعة ، وتحقق إيرادات سنوية تتجاوز 10 مليارات يوان بحلول عــام 2020. ستكون المنشاة الصـــناعية جهدا مشـــتركا بين وزارة الصناعة وتكنولوجيا (MIIT) وحكومة بلدية بكين، حيث ستعمل الصــين على تطوير الأبحاث حــول، التقنيات الرئيسية المتعلقة بالأمن السيبراني، وستقوم ببناء قاعدة بحث وتطوير رائدة لمجــمع الابتكار والموارد في جميع انحاء العالم ما يضمن لها تلبية احتياجات الامن القومي. (Haiping Zheng , 2013, (P37

الخاتمة

أعاد الفضاء الالكتروني تشكيل القوة، وذلك باستخداماتها الصلــبة واللينــة، وتغيرت كذلك الادراكـات الأمنية للدول، فمع تطور العلوم والتكنولوجيا تغيرت التفاعلات الدولية، وخلقت فرصــــا وايجـــابيات جديدة والعديد من الميكانيزمات، ولكن كذلك المشاكل والتهديدات والشكوك، ولكن كذلك المشـــــاكل والتهديدات والشكوك، حيث تحولت طبيعة النزاعات بتحول طبيعة التهديدات ومصادرها ومجلات قيامها، فقد عاش البشر وعملوا على شن الحروب في مجالين من المجالات المادية: البر والبحر ثم اضافت مجال الفضاء، كل هذه المجالات موجودة في الطبيعة بينما المجال الالكتروني هو اول مجال من صنع الانسان واهم ما يميزه انه عابر للجغرافيا.

التقدم الواسع في العلوم والتكنولوجية، والطفرة الاتصـــالية الناتجة عن ذلك فاقـــت قدرة الجـــماعة الدولية على ادارتها والسيطرة عليها، فثورة الانترنت تطلبت على نطاق واسع مراجعة العديد من المسلمات والمفاهيم مع ظهور الفضاء السيبراني حيث هددت مكانة الدولة وادوارها وقلل من سيـــادتها المرتبـــطة بالحدود الجغرافية الاصيلة. مما خلق مجرى ثابت وسريع الحركة لسياسة جديدة تتطلب انشاء مؤسسات وممارسات تضمن حماية الخصائص التقليدية للدولة القومية وعلى راسها السيادة والامن القـــومي. وفي نفس الوقت تمكن الدول من ضمان مكانة دولية تتماشى وامكانياتها وقدراتها، وهو ما وجدته العــديد من الوحدات السياسية مفهوم الامن السيبرانية، وأخيرا تم التوصل الى التوصيات الاتية:

- إقامة تكوينات توعوية وتحسسية للموظفين تجاه تهديدات ومخاطر الفضاء السيبراني.
- إقامة تكوينات تحسيية دورية ومتخصصة حسب المعايير الدولية للعاملين في مجال الامن السيبراني.
- الشروع في توفير التكوينات المتخصصة في الدفاع السيبراني والامن السيبراني على مستوى مؤسسات
- التعليم العالي.
- دمج موضوع "الامن الرقمي" في المتوسطات والثانويات ومراكز التكوين المهني.
- دمج موضوع "الامن السيبراني " في جميع مقررات التعليم العالي.
- يجب ان تتمتع كل الشركات بالمرونة السيبرانية من خلال استراتيجية استثمار مستمر وطويــــل الأمد في
- ميدان مكافحة الجريمة السيبرانية، وهذا يعني ان يكون تكييف وسائل المكافحة دائم لمواكبة او مسايرة
- تطور الهجمات السيبرانية.

النتائج:

أصبحت التغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات العامل الأساسي للنمو الاقتصادي والتقدم الإنساني والتطوير الاجتماعي كما سهل انتشار شبكات الاتصالات الوصول الى كافة المعلومات ومن هنا تنبع المخاطر والأزمات لما تملئه أهمية هذه المعلومات.

- اعتمادنا المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعلنا عرضة لمخاطر وتهديديات وهجمات الكترونية فنقاط الضعف التقنية لأنظمة التشغيل، مكنت هواة التسلل الالكتروني من ممارسة أنشطة غير مشروعة.
- أصبحت الهجمات الالكترونية تمس الدول فأضحى بإمكان المجرمين استغلال الفضاء الالكتروني لممارسة جرائم من شانها ان تسبب أزمات في النظام التقني العالمي.
- تعتبر الصين من اهم الدول التي تدافع وبشدة عن سياسة السبرانية.
- تعتبر الحكومة الصينية البرمجيات والنشاطات التي تقدمها المواقع الغربية تهديدا للأمن القومي.
- تبقى المعركة مستقرة في الصين بين رقابة الدولة على الانترنيت ومحاولات الإصلاح السياسي.

المراجع العربية:

المقالات العلمية:

المصادر الأساسية:

1- السمحان، منى عبد الله (2020): متطلبات تحقيق الامن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية، مجلة التربية جامعة المنصورة، المملكة العربية السعودية، المجلد 111، العدد 1.
2- بارة، سميرة (2017): الأمن السيبراني في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04.
3- حسين، حياة (2021): الفضاء الالكتروني وتحديات الأمن العالمي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01.
4- زروفة، إسماعيل (2019): الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 10، العدد 01، ص1018.
5- شرايطية، سميرة (2020): السيادة السيبرانية في الصين بين متطلبات القوة وضروريات الأمن القومي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16.
6- عطية، إدريس (2019): مكانة الامن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

المصادر الثانوية:

المواقع الالكترونية:

1- الخندق، أثير (2021): ما هو الأمن السيبراني؟ ومتى نشأ؟، موقع سطور.

المراجع الأجنبية:

1-Graig , an thony and brandon valeriance (2018): realism and cyber conflict: security in Practice an apparaisal ,Edors david and Augustin J.R and nurnus,max Bristol: E inter national relation publishing .

2-Haiping, Zheng (2013): Régulation the internete china ‘s law and practice, Beijing law review vol .

أزمة الأمن الغذائي وأثار اللجوء الأثيوبي فترة الحرب بين آبي أحمد والتيغراي بأثيوبيا على السودان

The Food Security Crisis and Ethiopia's Asylum Sparked the War between Abiy Ahmed and Tigray in Ethiopia over the Sudan

د. الصادق شيخ الدين محمد عبد الجليل

كلية غرب النيل، السودان

Dr. Elsaddig Shiekh Eldeen M.A Elgeliel

West Nile College, Sudan

أ. أمنية الطيب عثمان النور

باحثة دكتوراه، كلية غرب النيل، السودان

Omnia Altiap Osman Alnour

PhD researcher, West Nile College, Sudan

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة موضوع الكوارث الطبيعية التي من المحتمل أن يتعرض لها العالم إثر هذا العام (2023) نتيجة لكوارث طبيعية سابقة لحقت به جراء ما يحدث من مشاكل وأزمات مختلفة كأزمة الغذاء الناتجة من الحرب بإثيوبيا في فترة الرئيس الأثيوبي أبي أحمد وما خلفته هذه النزاعات من آثار تنبؤ بحدوث كارثة من نوع آخر، وتمثلت أهداف الدراسة في التعرف والتنبؤ بما قد تتركه آثار الحروب من نتائج وخيمة تؤثر على شعوب المنطقة، ودراسة الواقع الحالي لبعض المخاطر التي تعرض لها العالم في الأعوام القليلة السابقة وما ترتب عليها من آثار استراتيجية وماهية الحلول الاستشرافية التي تمكننا من مواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية للقضايا التي تشكل استنزاف للموارد، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن الغذائي من المهددات الكبرى لسياسة واستراتيجية الدول ومهدد قومي لأمنها، وأوصت بتكريس الاهتمام على محافظة الدول على استقرارها الداخلي الذي يؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي.

ABSTRACT

The study addresses the topic of natural disasters that the world is likely to experience after this year. (2023) As a result of previous natural disasters caused by various problems and crises such as the food crisis resulting from the war in Ethiopia during the period of Ethiopian President Abiy Ahmed and the effects of these conflicts predicting another type of disaster and the objectives of the study were to identify and predict the potentially disastrous consequences of war affecting the peoples of the region, Examining the current reality of some of the world's risks in the past few years and their strategic implications and what forward-looking solutions will enable us to address current and future risks of issues that constitute a resource drain the study found that food security is a major threat to States' policy and strategy and a national threat to their security, It recommended that attention be devoted to maintaining States' internal stability, which directly affects their national security.

المقدمة:

لا شك أن أزمة الأمن الغذائي وأثار اللجوء الأثيوبي تعود إلى الصراع في إقليم تيغراي والحرب الطاحنة ما بين آبي أحمد وجبهة تحرير تيغراي والتي حكمت أثيوبيا ثلاثة عقود من الزمان، وظلت هذه الانقسامات والتوترات وظلت الحرب بين الطرفين وانتهاكات حقوق الأنسان الأثيوبي ونتج عنها التهجير لأكثر من خمسة مليون لاجئ أثيوبي في السودان أثر على الغذاء في الشرق كسلا، القضارف وغيرها من المناطق.

مشكلة الدراسة: تأتي المشكلة من خلال:

تساؤلات كالآتي:

1. هل يمكن تجاوز الخلافات بين الحكومة والإقليم بالحكم الفدرالي أو الحكم الولائي للإقليم أو الحكم ذاتي منفصل ويتبع لرئاسة الدولة؟
2. هل يمكن تجنب الاحتكاكات بين الطرفين ووقف العدائيات؟
3. هل يمكن حكم البلاد على أساس الأقاليم المنفصلة وتبع سياسياً للدولة مالية للإقليم؟
4. هل يمكن تجنب الحرب والعمل على زيادة الإنتاج حتى لا تحدث فجوة غذائية؟
5. هل يمكن تجنب الفجوة الغذائية التي يمكن تحدث نتيجة الحرب الطاحنة؟
6. هل يمكن إعادة سياسة الحكم الديمقراطي للأقاليم على أن تتبع للنظام الإداري للحكومة الرئاسة في أثيوبيا؟

الأهداف:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أزمة الأمن والغذاء وأثار اللجوء جراء الحروب وما تتركه من مشاكل تتأثر بها دول الجوار.

الأهمية:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تأثير الحرب اقتصادياً وإنهاك الاقتصاد الأثيوبي وتوجيه الأموال للجيوش والحرب وكان الأولى بها التنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على أثبات صحة الفرضيات التالية:

1. هنالك علاقة بين الحرب وما بين الفجوة الاقتصادية التي أثرت على الشعب الأثيوبي.
2. هنالك علاقة بين الحكم في أثيوبيا وبين نظم الحكم الفيدرالي.

3. هنالك علاقة بين الحرب بين الطرفين سياسة إتباع الحكم على أساس توزيع عادل للحكم بين الأقاليم.
4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وقف الحروب الطاحنة وبين التنمية المستدامة.
5. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وقف الحرب وتجنب الاقتتال ونشر السلام.

المنهج:

المنهج المتبع المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة قديماً ومعرفة جزور المشكلة تاريخياً، المنهج الوصفي والمنهج الإستقرائي والمنهج الاستنباطي.

المحور الأول:

- **بداية الحرب بين آبي أحمد والتيغراي:**

منذ الرابع من نوفمبر 2020م تعيش منطقة القرن الأفريقي على وقع معارك دامية بين القوات الأثيوبية والجهة الشعبية لتحرير تيغراي والتي أسفرت في فتره وجيزة عن سقوط العديد من الضحايا وتهجير عشرات الآلاف من الأشخاص نحو مناطق حدودية بالسودان وأتهمت جهة تحرير تيغراي الشعبية دولة أريتريا المجاورة بنشر قوات لدعم الحملة العسكرية الأثيوبية التي تهدف إلى "استعادة سيادة القانون" في المنطقة. ففي يوليو 2018 م وقعت أثيوبيا وإريتريا اتفاقية سلام ويخطط البلدان لتعزيز "التعاون الوثيق "بينهما بعد التقارب تدهورت العلاقات بين رئيس الوزراء الأثيوبي آبى أحمد وجهة تحرير الإدارة الإقليمية لتيغراي بشكل حاد. (علي، 2020، ص 1).

وتعود جذور الصراع في إقليم تيغراى إلى التوترات بين الحكومة الأثيوبية الحالية برئاسة آبى أحمد الحاصل للأسف على جائزه نوبل وجهبه تحرير شعب تيغراى التي حكمت أثيوبيا على رأس تحالف متعدد الأعراق على مدار ما يقرب من 3 عقود حتى أطيح بها في احتجاجات شعبية عام 2018م وتولى آبي أحمد السلطة في ذلك العام ليكون أول رئيس وزراء أثيوبي من عرقية أورمو وهي أكبر مجموعة عرقية في أثيوبيا وبدأ آبي أحمد باتخاذ مجموعة من التغيرات الديمغرافية حيث أتى آبي أحمد بمشروع جديد مختلف عن النظام السياسي القائم على الفدرالية الأثنية التي أسس لها زيناوي، وتحدث مراراً بأن هذا النظام يضُعف الدولة ويخلق انقسامات ومشكلات عنصرية، و أعتبرها قنبلة موقوتة تهدد بزوال أثيوبيا . (علي، 2020، ص 3).

وبدلاً من ذلك ركز على ضرورة الاندماج الوطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الأثيوبيين كما يسميها في الكتاب الذي أطلقه في تشرين الأول /أكتوبر 2019م MEDAMER وهي كلمة تعني " التآزر "ويشمل الكتاب رؤية آبي أحمد لعلاج مشكلة الاندماج الوطني الأثيوبي ولكن بعض المجموعات العرقية مثل القوميين الأرومو والتيغراي أظهروا تخوفهم من هذا المشروع ورأوا أنه يعزز حكم المركز على حساب الأقاليم ويسعى إلى الغاء الفدرالية الأثنية. (علي، 2020، ص 4).

وفي أواخر عام 2019م وفي خطوة فاجأت المراقبين حلّ آبي أحمد الائتلاف الذي أوصله إلى السلطة: الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا ودمج الكيانات الأربعة المكونة لها في حزب واحد أطلق علية أسم حزب الازدهار وعلى الفور اعترضت علية الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ورفضت الاندماج في هذا الكيان وقطعت العلاقات مع حكومة آبي أحمد. (علي، 2020، ص 5-6).

وانسحبت من ائتلاف الحكومة للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود ومنذ ذلك الحين، تصاعد الخلاف وتبادل التهم بين الجانبين، ففي تموز /يوليو 2018م وجه مسؤولون من الحكومة الفدرالية إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي اتهامات بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء في مظاهرات حاشدة في أديس أبابا، حيث ألقيت قنبلة يدوية بالقرب من المنصة حيث كان آبي أحمد يخاطب حشداً جماهيراً ما خلف خمسة قتلى وأكثر من 140جريحاً، وهنا أعطى آبي أحمد الأوامر بشن هجوم عسكري ضد الإقليم للرد على هذه الهجمات المزعومة، باعتبارها تمرداً يجب إخماده، لتبدأ منذ ذلك الوقت معارك ضارية ما زالت تدور رحاها. (علي، 2020، ص 6-7).

بيد أنه في الأسبوع الماضي انقلبت الأمور في شمال أثيوبيا راساً على عقب وبالأخص أثناء انتخابات آبي أحمد حيث تمكنت جبهة "تحرير تيغراي" من تكبير الجيش الأثيوبي والقوات الموالية له خسائر فادحة وطردهم من عاصمة الإقليم الذي يشهد نزاعاً مسلحاً منذ 8 أشهر، وذكرت وكاله الانباء الأثيوبية آنذاك أن جبهة تحرير تيغراي حاولت سرقة المدفعية والمعدات العسكرية من مركز القيادة الشمالية الموجود في الإقليم لأكثر من عقدين، لخدمة وحماية سكان تيغراي من أي تهديدات هجومية. (علي، 2020، ص 7-8).

كما أعلنت جبهة تحرير تيغراي الأثيوبية أنها استعادت السيطرة على عاصمة الإقليم مقلي، وبدأت بملاحقة القوات الأثيوبية التي انسحبت بالفعل من المدينة بعد اعلانها وقف أطلاق النار من جانب واحد. ودعا الاتحاد الأفريقي في بيان كل الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وضمان دخول المساعدات الانسانية بشكل آمن، بينما أعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الأحداث مقلقة للغاية وتبرهن مرة أخرى على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة فإلى أين يمضي الصراع في تيغراي بعد انسحاب القوات الحكومية؟ وما خلفية الصراع؟ (علي، 2020، ص 9-10).

نبدأ بخلفية الصراع حيث نجد الحزب الحاكم في إقليم تيغراي الشمالي ، وطرف الصراع مع الجيش الأثيوبي حالياً ، هي "الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" والتي هيمنت على الحياة السياسية في إثيوبيا لنحو 3 عقود، قبل أن يصل آبي أحمد إلى السلطة عام 2018م ليصبح أول رئيس وزراء من عرقية "أرومو" والأرومو هي أكبر عرقية في إثيوبيا، حيث تمثل ما نسبته 34.9% من السكان ، البالغ عددهم نحو 108 ملايين نسمة ، يليها الأمهرة بنسبة 27% تقريباً ،فيما تعد تيغراي ثالث أكبر عرقية بنسبة 7.3% انفصلت الجبهة التي تشكو من تهميش السلطات الفيدرالية ، عن الائتلاف الحاكم، وتحدث آبي أحمد بإجراء انتخابات إقليمية في سبتمبر/ أيلول الماضي ، اعتبرتها الحكومة "غير قانونية " في ظل قرار فيدرالي بتأجيل الانتخابات بسبب جائحة " كورونا " من بين الأمور التي تسببت في تفاقم الخلاف بين تيغراي و

أديس أبابا ، كان تقديم آبي أحمد مسؤولين بالجبهة للمحاكمة في قضايا فساد ، و هو ما رفضته الجبهة و قالت إنه جرى بدوافع سياسية. (علي، 2020، ص11-12).

آثار الحرب على الدولتين:

تنوعت الأثار الناتجة عن الصراع والحرب بين البلدين ما بين الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتى يمكن أن تتلخص فيما يلي: (عبد الرحمن، 2021، ص 34، 40، 43)

- **ازددت الحرب الوضع الإقتصادي للبلدين في نقل أموال التنمية والعمران إلى جانب التسليح وهذا الصراع بين كيانين مختلفين من حيث العادات والتقاليد والحكم.**

الآثار النفسية على الجنود في الحرب على بني جلدهم و الاقتتال بين الحكومة و التيغراي و على الجنود فضلاً عن المعاناة و الفظائع التي يعيشها الأطفال والنساء من تشريد وتدمير للقرى و هجرها إلى أقرب دولة خوفاً من القتل وما ينتج من هذه الهجرة من انتهاك لحقوق الأنسان من اغتصاب للنساء و الأطفال و الجانب النفسي في الهجرة من الموطن لأن يصبح لأجي سياسياً الأثار النفسية شديدة الوطأة علية ، بالإضافة للآثار الاجتماعية من مدن آمنة إلى قتل ونهب وسلب في القرى و العمل على الإبادة الجماعية الأثار السياسية أن شعب إقليم التيغراي الذي حكم أثيوبيا أكثر من عشرون عام التململ ، وبعد الانتخابات التيغراي رفضت الحكومة الانتخابات و اعتبرتها غير قانونية، و منها اشتعلت فتيلة الحرب الطاحنة بين الحكومة و إقليم التيغراي.

- الأثار على أريتريا لم تستطيع منذ فجر تاريخها من التخلص من أزمة اضطراب التعايش بين أعراقها المختلفة والجهوية لا تزال عميقة الحضور في الثقافة الاجتماعية والسياسية والدينية وهنالك من يعمل على تفتيت الدولة إلى دويلات نجد الجارة أريتريا حدودها الجنوبية تقف مع آبي أحمد حتى لا تفتح التيغراي خطوط اتصال مع الجارة السودان حتى لا تأتي الامداد من السودان.

المحور الثاني

الآثار على السودان

أولاً: الآثار البيئية خلق نوع من النزوح من البلدين إلى السودان أقرب حدود لهم وخلق فجوة غذائية في المناطق الشرقية من الحدود السودانية، وأدى إلى هشاشة الأمن وسيولته ودخول الأثيوبيين بعادات وتقاليد مختلفة بجانب نقل أمراض إلى دولة السودان والمشاكل والصراعات مع بعضهم البعض في السودان وخلق للسودان مشاكل نزوح ووضع اقتصادي سيئ لجأ كثير من الأثيوبيين إلى السودان واستوطن بعض الأثيوبيين في السودان. (مأمون ،2013، ص46)

هل السودان في مرمى النيران التطورات في إقليم التيغراي بانت بمثابة مهدد رئيسي لأزمات أمنية وإنسانية في السودان فإقليم التيغراي تحده ولايتان سودانيات هما كسلا والقضارف المفطريتان بسبب انتشار النزاع على منطقة الفشقة الزراعية السودانية التي تسيطر عليها ميلشيات إثيوبيا على جزء منها (محي الدين، 2009، ص 114)

المحور الثالث:

التدخل العالمي في حل المشكلة:

الموقف الدولي :(الموقف الأمريكي)

دعت واشنطن في نهاية يناير 2021م إلى ضرورة وقف الحرب والانتهاكات، وهو ما يمكن تفسيره بأنه انحياز لصيغ حكم شبه مركزي في إثيوبيا. بدت جهود سرية قامت بها الولايات المتحدة في الأشهر الماضية لعقد محادثات سلام غير مجدية. حيث توجه مسؤولين أميركيين توجهوا في شهر سبتمبر 2022م، في مهمة سرية إلى إقليم تيغراي الإثيوبي ثم إلى جيبوتي بهدف إجراء جولة من محادثات السلام. (محمد، 2008، ص 114).

الموقف الأفريقي:

نفت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية أن تكون قد طلبت من أي دولة التوسط بينها وبين جبهة التيغراي. وبررت زيارة ديميكي ميكونين أوغندا بأنها لشرح الموقف الحالي في البلاد والعمليات العسكرية التي تخوضها الحكومة لفرض السيادة الأثيوبية على إقليم التيغراي. كما تصب رسالة آبي أحمد لرؤساء دول منظمة "إيغاد" وإلى رئيس جيبوتي إسماعيل عمر جيله في الاتجاه ذاته. (محمد، 2008، ص 114).

المحور الرابع

الكوارث التي خلفتها هذه الحرب:

كارثة الحرب بين أثيوبيا بقيادة آبي أحمد ضد إقليم التيغراي خلفت كثير من المآسي تجييش الجيوش والسلاح كله على ميزانية التنمية والإعمار وأنهكت ميزانية الدولة و المجاعة التي واجهت الأقاليم وتشريد الشعب الأثيوبي إلى الحدود السودانية وأيضاً شعب إقليم التيغراي أيضاً اتجه إلى السودان في حدوده الشرقية خلفت هذه الحرب مشاكل أمنية كبيرة على السودان وشعبه والتفلتات الأمنية والنواحي الاقتصادية أثرت على الشعب السوداني زيادة أعداد مواطنين أحباش على المأكل والمشرب والسكن والمشاكل الصحية والأمراض المنقولة إلى جهة السودان من اللاجئين المخاطر الصحية نقص الغذاء و الجوع كلها مسبب من إفرازات الحرب التي كان يمكن حلها عن طريق الحل السلمي والدولي و الإقليمي بدلاً من إهدار هذه الموارد في الحرب وشراء السلاح والعتاد وتجهيز الجيوش له أثر سالب على الشعب الذي كان يأمل في تنمية مستدامة حتى يعيش في رفاهية وينعم بالسلام .(ذكي، 2016، ص 10 ص 27)

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرب وبين الفجوة الاقتصادية أثرت وحدثت الحرب.
- كان من الضروري إجراء اندماج وطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الأثيوبيين من خلال حل المشاكل في الحكم والبعد عن العصبية والعنصرية البغيضة التي دمرت أثيوبيا.
- توجد علاقة الحكم في أثيوبيا والنظام الفيدرالي تاريخياً المشكلة في أثيوبيا مشكلة حكم 2018م تولى آبي أحمد الحاصل على هذه الجائزة للسلام وإجراء تغيرات ديمقراطية وتغيرات سياسية تقبل بموجبها جميع الأطياف الأثنية.
- يساهم البعد عن الانقسامات والمشاكل العنصرية، لأنها يمكن أن تنفجر في أي وقت. نجد أن الصراع لم يكن بين الحكومة وجبهة التيغراي فقط أنما دخل إلى السودان مسبباً مشاكل اقتصادية وفجوة في الغذاء أثرت على المركز في الخرطوم التي تعاني من المشاكل شبيهة بالجار أثيوبيا ولكن خامدة حتى الآن يمكن أن تنفجر في أي لحظة نتيجة نقص الغذاء والطعام.

التوصيات:

- ضرورة إجراء دمج وطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الأثيوبيين.
- ضرورة أن يكون الحكم فيدرالياً للأقاليم وحكم ذاتي ويتم على المركز في أدس أبابا العاصمة.
- العمل على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووقف الحروب وإعادة بناء المشاريع القومية.
- خلق علاقات طيبة مع دول الجوار.
- توطين المواطنين المهجرين في دول الجوار وعمل مشاريع تنمية زراعية وإعادة تأهيل النازحين.

المراجع:

- علي، محمود محمد (2020): ماذا إشتدت الحرب في التيغراي بإثيوبيا، جامعة أسيوط، مصر.
- عبد الرحمن، حمدي (2020): حرب التيغراي: ثلاثة رؤى لمستقبل الصراع داخل أثيوبيا، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، الإمارات.
- ذكي، عبد المعطي (2016): الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، مجموعة التفكير الاستراتيجي، مصر.
- مأمون، آيه طلال (2013): العلاقات السودانية الأثيوبية 1989-2011، جامعة الخرطوم السودان، ص 46.

- محي الدين، بشير أحمد (2009): معالم اتفاقية 1902م لترسيم الحدود السودانية الاثيوبية مدونة إيلاف 11، السودان.
- محمد، جمال (2008): أثيوبيا الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، غريان، ليبيا.
- الأمين، معتصم (2012): ملامح الإستراتجية الاثيوبيا اتجاه السودان وأهدافه المستقبلية، موقع سودانيل الالكتروني، الخرطوم.

العدالة المناخية تحديات وجهود دولية

Climate Justice International Challenges and Efforts

د. امل فوزي احمد عوض

دكتوراه في القانون / كلية الحقوق / جامعة عين شمس

رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات - كلية التربية الفنية - جامعة حلوان.

Dr. Amal F. A. Awad

Doctorate in Law/Faculty of Law/Ain Shams University

Head of Information Technology Unit - Faculty of Technical Education - Helwan University

الملخص:

العدالة المناخية ما هى إلا مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تأثرت من جراء التغيرات المناخية، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على التحديات والفوارق بين العدالة المناخية من جانب وحقوق الإنسان من جانب اخر وتطبيقها المعاصر، وأهم الجهود الدولية في العدالة المناخية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفى بطريقته العلمية الاستقرائية والتحليلية، توصلت الدراسة إلى أن قضية التغير المناخي ذات طابع عالمي، ومن ثم فإن أي جهود لصيانة البيئة داخل إقليم الدولة سوف تبقى محدودة الفاعلية، لذلك فإن عملية حماية البيئة تتطلب مجهودات دولية من خلال التعاون بين كافة الدول فضلا عن المجهودات الوطنية فهي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية، واوصت الدراسة بضرورة عقد الشراكة المناخية وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول النامية والدول المتقدمة لنقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات في مجال إدارة المخاطر المناخية وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيف مع التغيرات المناخية وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة وانجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها.

الكلمات المفتاحية: البيئة؛ العدالة المناخية؛ تغير المناخ؛ العدالة البيئية؛ مبادئ؛ حقوق الإنسان؛ الجهود الدولية.

Abstract**:**

Climate justice is only a combination of human rights and climate change. human rights ", where it aims primarily to protect human rights that have been affected by climate change, The study aimed to highlight the challenges and differences between climate justice and human rights on the one hand and its contemporary application and the most important international efforts in climate justice, the study used the descriptive approach in its scientific, investigative and analytical manner climate change ", the study found that the issue of climate change was of a global nature, Thus, any efforts to preserve the environment within the State's territory will remain ineffective. "The process of protecting the environment requires international efforts through cooperation between all States, as well as national efforts, which are an integral part of international efforts. The study recommended the need to conclude a climate partnership by coordinating and linking efforts between developing and developed countries to transfer

expertise, leverage competencies in climate risk management, devise tools to integrate effective strategies to adapt to climate change, benefit African countries from clean technology and accomplish and expand renewable and clean energy projects and transfer them.

Keywords: The environment; Climate "; Climate change; Environmental justice; Principles; Human rights efforts; international.

المقدمة

تشكل التغيرات المناخية التى يواجهها العالم اليوم تحديا هائلاً للتنمية، حيث شهدت جميع القارات خلال الخمسة العقود الماضية تقلبات مناخية كبرى كانت ولا تزال موضوعاً للعديد من الدراسات حول حدتها واستمرارها. لقد صاحب ظاهرة الاحتباس الحرارى انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية فى ظل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفايات مما يعمل على إضعاف التنمية، وأصبحت الأرض تخضع ليس فقط للتغيرات المناخية الطبيعية ولكن أيضا للتغييرات الناتجة عن الأنشطة البشرية بما يزعزع استقرار الأنظمة البيئية ويتسبب فى عدة كوارث طبيعية مدمرة كالأعاصير، وذوبان الجليد، واختلال معدل الهطول المطرى، والفيضانات، والانهيارات الأرضية والجفاف الحاد ....إلخ .

لذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة من جهة كما انها تعيد التوازن والحفاظ على حقوق الانسان من جهة أخرى، ولكن كيف سيكون ذلك وسط العديد من التحديات والفوارق بين العدالة المناخية ومبادئها، وحقوق الانسان وتطبيقها.

مشكلة البحث:

فالعدالة المناخية ما هى إلا مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تأثرت من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة من جهة كما انها تعيد التوازن والحفاظ على حقوق الانسان من جهة أخرى، ولكن كيف سيكون ذلك وسط العديد من التحديات والفوارق بين العدالة المناخية ومبادئها، وحقوق الانسان وتطبيقها بالواقع المعاصر ؟؟؟؟

الهدف من البحث:

- تسليط الضوء على التحديات والفوارق بين العدالة المناخية ومبادئها.
- تسليط الضوء على التحديات والفوارق بين حقوق الانسان وتطبيقها بالواقع المعاصر.
- تسليط الضوء على الجهود الدولية فى مجال العدالة المناخية.

أهمية البحث:

ترجع اهمية البحث الى لفت انتباه المجتمع الدولى وطرح اجابة للتساؤلات التالية:

- العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي؟
- هل تتحقق العدالة المناخية فقط بين الدول وبعضها أم تنسحب إلى الأشخاص، والنوع والأجيال؟
- كيف تقبل البلدان المتقدمة الالتزام الأخلاقي لتحقيق العدالة المناخية؟
- هل العدالة تتحقق فى وضع سياسة المناخ أم فى المخرجات؟
- كيف كانت الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية؟

منهج البحث:

سوف نستخدم المنهج الوصفى بطريقته العلمية الاستقرائية والتحليلية.

خطة البحث:

سوف نعرض لقضية العدالة المناخية ومبادئها وتحدياتها على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف العدالة المناخية

المبحث الثاني: مبادئ العدالة المناخية

المبحث الثالث: العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي

المبحث الرابع: الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية

المبحث الأول: تعريف العدالة المناخية

عقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام 2000م في "Hague" في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، والمؤتمر قرر بأن التغير المناخي هو قضية حقوق، ثم توالت المؤتمرات وظهرت المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية التي ظهرت عام 2009م، وقد طرحت شعار "**تغير النظام لا تغير المناخ**"، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغيرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي. (مصطفى ،2019، ص:04.)

وتمثل العدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، والعدالة المناخية كعدالة كونية هي أن المسئولية التاريخية عن الجزء الكبير من انبعاثات الغازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية في المركز الرأسمالي العالمي Core، فعلى سبيل المثال عادات الإنتاج والاستهلاك للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة

استمرت في تهديد بقاء البشرية والتنوع الحيوي كونيًا، وقد استعمل مصطلح العدالة المناخية لدراسة التغير المناخي كقضية أخلاقية.

وإذا نظرنا إلى مصطلح العدالة المناخية نجد أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح العدالة المناخية، ولكنها تندرج تحت مفهوم العدالة البيئية، ولقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

"تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعًا لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث"."المعاملة العادلة لجميع البشر والتحرر من التمييز، مع خلق مشاريع والسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز". ويرى آخرون أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساسًا لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، وتدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية"."العدالة المناخية هي أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على رفاة البشر للأفراد والجماعات بالعدل أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع".

من المسلم به أن مصطلح العدالة المناخية (هشام بشير، يوليو 2022، الصفحة 345-368) يُعد مصطلح حديث (لقد بدأ مفهوم العدالة المناخية يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة في العالم الغربي، وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته كالعدالة المناخية الآن، ومبادرة العدالة المناخية، والشبكة الدولية البيئية، والقاسم المشترك بين كل ذلك، هو أن كل أعضاء المجتمع الدولي لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وأداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار، وهذا هو الرهان الحقيقي للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى الاقتصاد الأخضر وعدالة التوزيع والعطاء بين كل مكونات المجتمع الدولي البيئي ، عبد المسيح سمعان عبد المسيح، 2017م، ص35)حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا الاتفاقيات الدولية منذ عام 1992م، وتحديدًا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNEP-LEAP، 2022).

وتأسيسًا على ما سبق ترى الباحثة أن العدالة المناخية تعد مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررًا من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول فيها.

المبحث الثانى: مبادئ العدالة المناخية

تربط العدالة المناخية بين حقوق الإنسان والتنمية لتحقيق نهج محوره الإنسان، وحماية حقوق أكثر البشر ضعفا وتقاسم أعباء وفوائد تغير المناخ وآثاره بشكل منصف وعادل حيث تسترشد العدالة المناخية بالعلم، وتستجيب للعلم وتعترف بالحاجة إلى الإشراف العادل على موارد العالم.

تسترشد العدالة المناخية بالمبادئ الأساسية، وتكرس نفسها للعمل من أجل تحقيق رؤيتها لعالم يشارك في النهوض بالعدالة المناخية فلقد تم تطوير مسودة المبادئ ومناقشتها بناء على الفهم المشترك للمبادئ والمفاهيم والفرص الرئيسية التي تم تحديدها في اجتماع لمجموعة صغيرة من الأشخاص من جميع أنحاء العالم الذين كانوا يعملون على قضايا العدالة المناخية، وتم دعم الاجتماع من قبل مؤسسة روكفلر براذرز في بوكانتيكو في يوليو 2011. وهذه المبادئ متجذرة في أطر القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان ولا تتطلب فتح أي أرضية جديدة من جانب أولئك الذين ينبغي، باسم العدالة المناخية، أن يكونوا على استعداد لمواجهتها.

اعتمد المجلس المبادئ التالية للعدالة المناخيةوهو ما سنفصل له على النحو التالى:

- **احترام وحماية حقوق الإنسان:** ويوفر الإطار الدولي للحقوق خزانا لتوفير الضرورات القانونية التي يمكن من خلالها تأطير الاستجابات المناسبة أخلاقيا لتغير المناخ ، المتأصلة في المساواة والعدالة .وتوجه فكرة حقوق الإنسان المجتمعات نحو القيم المتفق عليها دوليا التي يمكن التفاوض حولها بشأن العمل المشترك ومن ثم العمل على أساسها ، وتوفر معايير حقوق الإنسان عتبات دنيا قيمة ، محددة قانونا، وتحظى بتوافق واسع النطاق في الآراء بشأنها حيث إن ضمان الحقوق الأساسية المتأصلة في احترام كرامة الشخص الذي هو في صميم هذا النهج يجعله أساسا لا غنى عنه للعمل على العدالة المناخية .
- **دعم الحق في التنمية:** إن الفجوة الشاسعة في الموارد بين الأغنياء والفقراء، والتي تتجلى في الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب وأيضا داخل العديد من البلدان (الشمال والجنوب على حد سواء) هي أعمق ظلم في عصرنا. هذا الفشل في عدالة الموارد يجعل من المستحيل على مليارات البشر أن يعيشوا حياة كريمة، وهو نوع من فرص الحياة التي ينبغي أن يجعل الالتزام بالمساواة الحقيقية ضروري للغاية.

ويسلط تغير المناخ الضوء على هذه الفجوة في المساواة ويفاقمها. كما أنه يوفر للعالم فرصة، ويسلط تغير المناخ الضوء على ترابطنا الحقيقي ويجب أن يؤدي إلى نموذج جديد وقائم على الاحترام للتنمية المستدامة (الركابي، 2020، ص:32.).

كما يستند إلى الحاجة الملحة لتوسيع نطاق التكنولوجيات الخضراء ونقلها ودعم الاستراتيجيات المنخفضة الكربون القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لصالح أشد البشر فقرا حتى تصبح جزءا من الجهود المشتركة المبذولة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ.

- **تقاسم الفوائد والأعباء بشكل منصف:** ويجب توزيع الفوائد والأعباء المرتبطة بتغير المناخ وحله توزيعا عادلا، وهذا ينطوي على قبول المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ويجب على أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة ومعظم القدرة على العمل أن يخفضوا الانبعاثات أولا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين استفادوا وما زالوا يستفيدون من الانبعاثات في شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة الثروة، ولا سيما في البلدان الصناعية، عليهم التزام أخلاقي بتقاسم المنافع مع أولئك الذين يعانون اليوم من آثار هذه الانبعاثات، ومعظمهم من الأشخاص الضعفاء في البلدان النامية كما يجب أن تتاح للاشخاص في البلدان المنخفضة الدخل إمكانية الوصول إلى فرص التكيف مع آثار تغير المناخ وتبني التنمية منخفضة الكربون لتجنب الأضرار البيئية في المستقبل.

- **ضمان أن تكون القرارات المتعلقة بتغير المناخ تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة**: إن فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار العادلة والخاضعة للمساءلة والمفتوحة والخالية من الفساد ضرورية لنمو ثقافة العدالة المناخية ،ويجب الاستماع إلى أصوات أشد الفئات تعرضا لتغير المناخ والعمل على أساسها فالممارسة الدولية الجيدة شرط الشفافية في صنع القرار، والمساءلة عن القرارات التي تتخذ ، ويجب أن يكون من الممكن ضمان أن ينظر إلى تطورات السياسات وتنفيذ السياسات في هذا الميدان على أنها مستنيرة بفهم احتياجات البلدان المنخفضة الدخل فيما يتعلق بالعدالة المناخية، وأن تكون هذه الاحتياجات مفهومة ومعالجة على النحو الملائم. ويجب تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات المتعلقة بتغير المناخ المتخذة في مجموعة من المحافل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى التجارة وحقوق الإنسان والأعمال التجارية والاستثمار والتنمية بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة: فالفقر لا يمكن أبدا أن يكون ذريعة لفشل الحكومة في هذا المجال.

- **تسليط الضوء على المساواة والإنصاف بين الجنسين**: يجب تسليط الضوء على البعد الجنساني لتغير المناخ، وبالتالي العدالة المناخية فتختلف آثار التغيرات المناخية بين النساء والرجال، حيث من المرجح أن تتحمل المرأة العبء الأكبر في حالات الفقر. ويجب أن تسمع أصوات النساء وأن تدعم أولوياتهن كجزء من العدالة المناخية ففي العديد من البلدان والثقافات، تحتل المرأة موقع الصدارة في التعايش مع واقع المظالم الناجمة عن تغير المناخ فهم يدركون تماما أهمية العدالة المناخية في المساهمة في الاعتراف بالحق في التنمية، ويمكنهم أن يضطلعوا بدور حيوي كعوامل للتغيير داخل مجتمعاتهم.

- **تسخير القوة التحويلية للتعليم من أجل الإشراف على المناخ**: وتدعم القوة التحويلية للتعليم المبادئ الأخرى، مما يجعل اعتمادها الناجح أكثر احتمالا ويغرس في الثقافات وعيا أعمق بحقوق الإنسان والعدالة المناخية مما هو موجود حاليا، ولتحقيق الاستقرار المناخي سيتطلب تغييرات جذرية في نمط الحياة والسلوك،

والتعليم لديه القدرة على تزويد الأجيال القادمة بالمهارات والمعرفة التي سيحتاجون إليها للازدهار. والبقاء على قيد الحياة.

وفضلا عن كون التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان تم تطويره بالفعل في الإطار الدولي للحقوق المشار إليها أعلاه، فإنه لا غنى عنه للمجتمع العادل حيث إنه يجذب أولئك الذين يتلقونه نحو فهم أكمل للعالم عنهم، ويعمق وعيهم بأنفسهم وبمن حولهم، وإذا تم ذلك بشكل جيد، فإنه يدعو إلى التفكير في الأخلاق والعدالة التي تجعل المتعلمين تعليما جيدا مواطنين صالحين أيضا، سواء في دولتهم الأصلية أو (في هذه الأوقات العالمية) في العالم أيضا. يمكن أن يؤدي التعليم البيئي في مدرسة أو كلية أو جامعة فعالة متعددة التخصصات إلى زيادة الوعي بتغير المناخ، مما ينتج رؤى جديدة ليس فقط على المستوى العلمي ولكن أيضا على المستوى الاجتماعي والسياسي، ويمكن أيضا تحقيق التعليم خارج النظام الرسمي، من خلال النشاط العام، وعلى نحو متزايد، النشاط الافتراضي (أي القائم على شبكة الإنترنت). إن التعلم المطلوب لرؤية تغير المناخ من حيث العدالة لا يمكن أن يتم في المدارس والجامعات وحدها: **إنها مسؤولية مدى الحياة وبالتالي التزام**.

- **استخدام الشراكات الفعالة لضمان العدالة المناخية:**يشير مبدأ الشراكة في اتجاه حلول لتغير المناخ يتم دمجها داخل الدول حيث تتطلب العدالة المناخية اتخاذإجراءات فعالة على نطاق عالمي والتي تتطلب بدورها تجميع الموارد وتبادل المهارات في جميع أنحاء العالم فقد تظل الدولة القومية اللبنة الأساسية للنظام الدولي ولكن بدون الانفتاح على تحالفات الدول ومصالح الشركات والعناصر داخل المجتمع المدني فالعدالة المناخية يجب أن ينطوي ذلك أيضا على الشراكة مع أولئك الأكثر تأثرا بتغير المناخ والأقل قدرة على التعامل معه بشكل كاف - الفقراء والذين يعانون من نقص الموارد.

المبحث الثالث: العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي

قبل توضيح العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي (العدالة المناخية من منظور القانون الدولي نود الإشارة أولاً إلى مفهوم التغير المناخي، ثم نشير إلى مدى توافر العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي، وذلك على النحو التالي: (بشير، 2022)

أولاً: مفهوم التغير المناخي: لقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح التغير المناخي، ولكن دون الدخول في تفاصيل هذه التعاريف إلا أنه يمكن القول بأنه تم تعريف مصطلح التغير المناخي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ حيث عرفته بأنه "التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة".

ثانيًا: علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي: إن تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على رفاة البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية، فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير المناخ الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقلية والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الأكثر تضررًا من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة. (بشير، 2022)

وفي إطار ظاهرة التغير المناخي يمكن القول بأن قضية العدالة المناخية تثير ثلاثة قضايا يمكن إجمالها على النحو التالي:

- **قضية العدالة بين الدول**: إذا نظرنا إلى قضية التغير المناخي نجد أن هناك عدم عدالة بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة في هذه الظاهرة، ومن ثم فلا يوجد عدالة توزيعية بين الدول الكبرى والدول الفقيرة، ولا عدالة تعويضية؛ فعلى الرغم من أن الدول الكبرى المتسببة في حدوث الظاهرة، ومع ذلك فإن الدول الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر. (الشرقاوي، 2022).
- **قضية العدالة بين الأجيال**: مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد انتهاك للعدالة بين الأجيال.
- **قضية العدالة الاجتماعية**: يشكل تغير المناخ تحديًا صعبًا للعدالة الاجتماعية؛ فالأشخاص ليسوا متساوين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية "النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية ..."؛ لأنها الأقل جاهزية ماليًا واقتصاديًا لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضررًا من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية ، وتخلص الباحثة إلى أن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب:

أولاً: ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوي المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة.

ثانيًا: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة فأولئك الذين كانوا أقل مسئولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية.

ثالثًا: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف. من السهل ألّا نولي اهتمامًا كافيًا بكوكبنا حتى نرى التكلفة البشرية لتدهوره: الجوع والتهجير والبطالة والمرض والوفيات فملايين البشر يعانون بالفعل من التأثيرات المفجعة لكوارث الطقس الشديدة التي يفاقمها تغير المناخ-

بدءًا من الجفاف الذي يدوم فتراتٍ طويلةً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وصولًا إلى الأعاصير المدارية المدمرة التي تكتسح جنوب شرق آسيا، والكاريبي والمحيط الهادي. فقد تسببت درجات الحرارة الشديدة في موجات حر قاتلة في أوروبا، وحرائق غابات في كوريا الجنوبية، والجزائر وكرواتيا. وكانت هناك فيضانات شديدة في باكستان، بينما ترك الجفاف الشديد والمطول في مدغشقر مليون شخص أمام فرص محدودة جدًا للحصول على غذاء كافٍ.

إن الدمار الذي يسببه تغير المناخ، وسيستمر في التسبب فيه، هو بمثابة إنذار خطير للبشرية.لكن لا يزال هناك وقت. تحذر الهيئة العلمية الرائدة في العالم لتقييم تغير المناخ – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)– من أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية يجب أن "تبلغ ذروتها قبل 2025 على أبعد تقدير (بريشي بلقاسم، 2017-2018، ص18)، وأن يتم تخفيضها بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030 إذا أردنا أن نحد من ارتفاع درجات الحرارة عالميًا إلى ما أقصاه 1,5 درجة مئوية وتجنب وقوع كارثة حقيقية. يتعين التحرك على نطاق واسع فورًا، لكن يجب ألا تبرر هذه الحاجة الملحة انتهاك حقوق الإنسان فلقد كشفت الآثار المأساوية لتغير المناخ بوضوح محبط، مدى تكامل البيئة الصحية مع التمتع بجميع حقوقنا الأخرى. (فتوح، 2018، ص: 5).

المطلب الاول: كيف يؤثر تغير المناخ في حقوق الإنسان؟

ترتبط حقوق الإنسان ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ بسبب تأثيره ليس على البيئة فحسب، بل على رفاهيتنا أيضًا. وستستمر آثاره في الازدياد والتردي مع مرور الزمن، وستتسبب بالتخريب للأجيال الحالية والمستقبلية، ولهذا فإنه قد يكون تقاعس الحكومات عن اتخاذ إجراءات لمواجهة تغيّر المناخ، في ظل أدلة علمية دامغة، أفدح انتهاك لحقوق الإنسان لمختلف الأجيال في التاريخ.

- **تغير المناخ والحق في الحياة:** لدينا جميعًا الحق في الحياة والعيش بحرية وأمان. لكن تغير المناخ يهدد حياة وسلامة المليارات من البشر على هذا الكوكب. ويظهر المثال الأشد وضوحًا من خلال الأحداث المتعلقة بالأحوال الجوية البالغة الشدة، مثل: العواصف، والفيضانات، وحرائق الغابات. لكن، هناك الكثير من الطرق الأخرى الأقل وضوحًا التي يهدد من خلالها تغيّر المناخ حياة البشر. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يودي تغيّر المناخ بحياة 250000 شخص في السنة بين عامي 2030 و2050م.

- **تغير المناخ والحق في الصحة:** لدينا جميعًا الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، فإن الآثار الصحية الرئيسية لتغير المناخ ستشتمل على زيادة مخاطر الإصابة والمرض والوفاة بسبب موجات الحر والحرائق الأكثر حدة، من بين أمور أخرى؛ وزيادة خطر نقص التغذية نتيجة لانخفاض إنتاج الأغذية في المناطق الفقيرة؛ وزيادة مخاطر الأمراض التي تنقلها الأغذية والمياه، والأمراض المنقولة عن طريق النواقل. إن الأشخاص، وخاصة الأطفال، الذين يتعرضون لأحداثٍ صادمةٍ نفسيًا كالكوارث الطبيعية التي يفاقمها تغير المناخ، يمكن أن يعانوا من اضطرابات إجهاد ما بعد الصدمة.

➢ **تغير المناخ والحق في السكن:** لدينا جميعًا الحق في مستوى معيشة لائق لنا ولأُسرنا، بما في ذلك السكن اللائق. لكن الأحداث المناخية شديدة القساوة المرتبطة بتغير المناخ، مثل الفيضانات، وحرائق الغابات، سبق أن بدأت تدمر منازل البشر وتهجّرهم. كما يمكن للجفاف أن يؤدي إلى تغييرات ضارة كبيرة في البيئة بينما يهدد ارتفاع مستويات مياه البحار منازل الملايين من البشر في المناطق المنخفضة في كافة أرجاء العالم.

➢ **تغير المناخ والحق في المياه والصرف الصحي:** لدينا جميعًا الحق في المياه المأمونة والصرف الصحي الذي يضمن بقائنا بصحة جيدة. لكن ثمة مجموعة من العوامل: مثل ذوبان الثلوج والجليد، وانخفاض معدل هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات مياه البحر، سوف تؤثر في جودة وكمية الموارد المائية فهناك حاليًا 785 مليون شخص لا يتمكّنون من الحصول على مصدر للمياه أو الصرف الصحي يكون على الأرجح آمنًا، وتغير المناخ سيجعل هذا الأمر أسوأ.

المطلب الثانى: ما الذي يسبّب تغيّر المناخ؟

يرجع اسباب تغير المناخ فى الاغلب والأعم بناء على تقارير منظمة الصحة العالمية، والهيئة العلمية الرائدة في العالم لتقييم تغير المناخ – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الى:

- **حرق الوقود الأحفوري؛ الزراعة وإزالة الغابات؛ تغيير غاية استخدام الأراضي**

لطالما شهد الكوكب تقلبات كبيرة في متوسط درجات الحرارة إلا أنه في الفترة الحالية، ترتفع درجة الحرارة بسرعة أكبر من أي وقت مضى، ولقد أدت الأنشطة التي هي من صنع الإنسان إلى زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي والتى تتسبب في زيادة متوسط درجة حرارة كوكبنا بمعدل سريع جدًا بحيث يتعذر على الكائنات الحية التكيف معها. يُعد حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز مصدرًا لمعظم الانبعاثات لجميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا. وهو يُعدّ مصدر أكثر من 70 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

وتقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ما يقرب من ربع إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة مصدرها الزراعة والحراجة (23 في المائة)، مما يجعلها ثاني أعلى مصدر للانبعاثات بعد قطاع الطاقة. يأتي حوالي 40 في المائة من هذه الانبعاثات من عملية الهضم الطبيعية التي تحدث في الحيوانات المجترة مثل الماشية والأغنام والماعز. ويشكل استخدام الأراضي، وتغيير غاية استخدام الأراضي مثل إزالة الغابات، وتدهور الغابات، وحرائق الغابات، مصدرًا خطيرًا لانبعاثات غازات الدفيئة، وكثيرًا ما ترتبط هذه الأنشطة مثل تحويل مناطق الغابات إلى أراضي للرعي لأغراض تربية الماشية التجارية، وإنتاج محاصيل الأعلاف مثل الصويا، ومزارع زيت النخيل، ارتباطًا وثيقًا بنظم الأغذية الزراعية الصناعية.

المطلب الثالث: من هم الأشخاص الأكثر تأثرًا بتغير المناخ؟

إن تغير المناخ يلحق الضرر بنا جميعًا، وسيظل يلحق بنا الأذى ما لم تتخذ الحكومات إجراءات لمواجهته. غير أن آثاره على الأرجح أن تكون أشد حدة بالنسبة لمجتمعات ومجموعات معينة، فضلًا عن تلك الفئات التي هي أصلًا محرومة ومعرضة للتمييز بشكل عام. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **الشعوب في الدول النامية، وخاصة البلدان الساحلية والدول الجزرية الصغيرة:** على الصعيد الوطني، أولئك الموجودون في البلدان الأقل ثراءً، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة، والبلدان الأقل تقدمًا، سيكونون من بين أكثر المتضررين من تغير المناخ وهم بالفعل كذلك حاليًا فغالبًا ما يكون أولئك الذين يساهمون بأقل قدر في تغير المناخ هم الأشد تضررًا. لا يرجع هذا فقط إلى تعرضهم للكوارث المتصلة بالمناخ، ولكن أيضًا إلى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تزيد من آثار تلك الأحداث. وعلى وجه الخصوص، أدت العواقب الدائمة للاستعمار، وإرثه المتمثل في التوزيع غير المتكافئ للموارد بين البلدان، إلى تقليل قدرة البلدان المتدنية الدخل على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. باكستان، التي شكلت انبعاثاتها نحو 0,4 في المائة من الانبعاثات التاريخية منذ عام 1959، مدرجة كواحدة من أشد الأماكن تأثرًا بالمناخ في العالم، وفقًا للنتائج المشتركةمن قبل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وتسببت الفيضانات، في عام 2022 وحده، في وقوع 1600 حالة وفاة على الأقل، وكلفت البلاد 10 مليار دولار أمريكي.

- **المجتمعات المحلية التي تعاني من العنصرية البيئية:** إن آثار تغير المناخ والتلوث المرتبط بالوقود الأحفوري تسري أيضًا على أسس عرقية عندما تميز عملية صنع السياسات البيئية ضد الأشخاص الملونين والمجتمعات الأخرى التي تواجه التمييز العرقي والديني واللغوي، أو تستبعدهم من الأدوار القيادية في الحركة البيئية. ففي أميركا الشمالية، المجتمعات الأفقر من الملوّنين هي التي تضطر إلى حد كبير إلى تنفّس الهواء السّام لأن احتمال أن تقع أحياؤها قرب محطات الطاقة والمصافي أكبر. إنهم يعانون من معدلات أعلى بشكل ملحوظ من أمراض الجهاز التنفسي والسرطانات. والأمريكيون الأفارقة هم أشد عرضة بثلاث مرات للموت بسبب التلوث الجوي من إجمالي سكان الولايات المتحدة.

- **النساء والفتيات المهمشات:** غالبًا ما تقتصر أدوار النساء والفتيات على الأدوار والوظائف التي تجعلهن أكثر اعتمادًا على الموارد الطبيعية. ولأنهن يواجهن عقبات في الحصول على الموارد المالية أو التقنية أو يُحرمن من ملكية الأراضي، فإنهن أقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ، ممّا يجعلهنّ أكثر تأثرًا بتأثيرات الأحداث ذات الصلة بالمناخ لأنهنّ أقل قدرة على حماية أنفسهنَّ في مواجهة تغير المناخ، وسيجدنَ صعوبة أكبر في التعافي من تأثيراته.

- **الأطفال:** يعاني الأطفال والشبان أصلًا بسبب احتياجاتهم الفسيولوجية والتنموية وهذا يعني، على سبيل المثال، أن التهجير القسري الذي تعاني منه المجتمعات المحلية، ويؤثر على مجموعة كبيرة من الحقوق – بدءًا

من المياه، والصرف الصحي، والطعام، وصولاً إلى المسكن اللائق والصحة، والتعليم، والتنمية – سيضرّ على الأرجح بالأطفال على نحوٍ خاص.

المبحث الرابع: الجهود الدولية لتحقيق العدالة المناخية

تُعد الاتفاقيات الدولية إحدى المصادر الرئيسية للقانون الدولي للبيئة، إضافة للعرف الدولي ومبادئ القوانين العامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وهي أكثر الوسائل الشائعة لخلق قواعد دولية ملزمة بشأن البيئة، ولذلك فقد حظيت البيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في مدينة استكهولم 1972م باهتمام متزايد ومستمر على مختلف المستويات. (الركراكي، 1997، ص 239).

وفي هذا المبحث يثور التساؤل عن موقف الاتفاقيات الدولية من العدالة المناخية؟، ولكن قبل الإجابة على هذا التساؤل نشير هنا إلى أن المقصود بالاتفاقيات الدولية هنا تلك الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة ظاهرة التغير المناخي، على اعتبار أن هناك علاقة وطيدة -على نحو ما سلف القول-بين العدالة المناخية والتغير المناخي.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم السعي من خلالها إلى التقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ومن أمثلة هذه الاتفاقيات والمواثيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، وتهدف هذه الاتفاقيات في مجموعها إلى الدفع بعجلة العمل المناخي عالميًا إلى الأمام، وإلزام الدول بتقليل انبعاثات الكربون المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية. لقد تزايد الاهتمام العالمي بحماية المناخ وخاصة في العقود الأخيرة، فكانت ردة فعل ضرورية من المجتمع الدولي لحمايته كتراث مشترك للإنسانية، ومواجهة أهم مشاكله المتمثلة في تلوث وتغير المناخ بكل أشكاله وصوره الناتجة عن أنشطة الانسان اللامدروسة، والتي نتج عنها ظاهرة الاحتباس الحراري (فتوح، 2018، ص: 5).

التي أدت للإضرار والاخلال بالنظام الايكولوجي، مسببة آثار سلبية مؤدية إلى خسائر ومخاطر تهدد فيها استمرار الحياة على كوكب الأرض لدرجة أصبحت فيها الأضرار بالمناخ بمثابة فيروس خطير سريع الانتشار في جسد الانسانية، هذا ما جعل واجب حماية المناخ أمرا ضروريا وواقعيا وفرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته.

ومن هنا بدأت الجهود الدولية لتدارك الأخطار عن طريق تدخل المنظمات الدولية والدول ورعايتها لمؤتمرات دولية لأجل إبرام اتفاقيات دولية تبعد الآثار السلبية للتدهور المناخي وتخفيف آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة، حيث أسفرت تلك الجهود عن وسائل عملية تساعد على حماية المناخ وتخفيض متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية، أدت هذه الاتفاقيات إلى ظهور تطور ملحوظ في قواعد القانون الدولي البيئي بداية من اتفاقية ريو لعام 1992، مرورا باتفاقية كيوتو لسنة 1997، إلى غاية اتفاقية باريس 2015، وصولا إلى قمة المناخ بغلاسكو.

وسيتم التطرق لكل اتفاقية على حدة ومالها من دور في حماية المناخ والحفاظ عليه، ومعرفة أهم ما جاءت به كل اتفاقية ومعرفة مخرجات قمة المناخ بغلاسكو. ولقد ارتأت الباحثة أن الإجابة على التساؤل السابق تقتضي تقسيم المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ

كانت قمة الأرض (مؤتمر ريو **Rio Earth summit** لعام 1992)أول محاولة كبرى للتصدى للقضايا البيئية العالمية، ومحاولة تصميم سياسات وتخصيص أموال لمعالجة هذه المخاوف باعتبارها تهديداً عالميا وضم ممثلى 178 دولة وصدر عنه إعلان ريو المعروف بشأن البيئة والتنمية، ووضع جدول أعمال القرن الحادى والعشرين. وقد نتج عنه أيضاً اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجى 1992، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية، والاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك فى أعالى البحار. ومن جهتها عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1997 دورة استثنائية عرفت بـ" قمة الأرض +5" لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن الحادى والعشرين وتقديم توصيات لمواصلة العمل به كما أوضحت من خلالها أن البيئة فى تدهور مستمر، وتم فى نفس العام اعتماد البروتوكول البارز المعروف ببروتكول كيوتو للتغيرات المناخية.

ومع بداية الألفية الثالثة عقد قادة الدول والحكومات فى نيويورك قمة الألفية والتى تمخضت عنها الأهداف الإنمائية للألفية حيث يرمى هدفها السابع إلى كفالة الاستدامة البيئية، ثم عقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب إفريقيا سنة 2002 وأصدرت قرارات هامة أسست للعديد من المبادئ البيئية ومن أهمها الوقاية البيئية كجزء رئيسى في التنمية. وقد أصدرت الأمم المتحدة عام 2007 تقرير بالى الذى تناول أثر التغيرات المناخية على الأمن فى أرجاء العالم؛ وأشار إلى أن عدم التحكم فى مشكلة التغيرات المناخية سيؤدى إلى غرق بعض المناطق فى العنف والصراعات والحروب وظهور وانتشار اللاجئين البيئيين (براون، 2008، ص 8)، (أبوسكين، 2020)، (بوسراج، 2019، ص 211)، (العويشي، 16-17 ابريل 2022).

لقد حالت الانقسامات الدولية واختلاف المواقف على هامش انعقاد مؤتمر كوبنهاجن فى 2009 دون التوصل إلى نتائج ملموسة وملزمة فيما يخص تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديث بروتوكول كيوتو الذي حدد حصص التلوث لكل دولة. وتواصلت مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ التى عملت على وضع إجراءات وآليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو وتحديثه. وفى هذا السياق التقت الأطراف المعنية فى قمة كانكون بالمكسيك عام 2010، ثم فى ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2011، ثم فى قمة الدوحة 2012، وتلتها قمة وارسو ببولندا فى 2013، ثم قمة ليما بالبيرو سنة 2014، ثم قمة باريس 2015، وعلقت الآمال على الأطراف المجتمعة من أجل ضرورة الانتقال من مستوى التصريحات إلى الأفعال فيما يخص مسألة التغير المناخى الذي يتطلب إطاراً قانونياً قوياً يتضمن قواعد والتزامات واضحة.

بناء على ذلك، عقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش قمة المناخ فى 23 سبتمبر 2019 لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى من أجل دعم العملية المتعددة الأطراف وزيادة وتسريع العمل والطموح المناخى. وركزت القمة على القطاعات الرئيسة التى من الممكن أن تحقق الفرق الأكبر كالصناعات الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة والمدن الخضراء والطاقة والمرونة وتمويل العمل المناخى. وقدم قادة العالم تقارير عما يقومون به وما الذى يعتزمون فعله عندما يجتمعون عام 2020 فى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ (أبو سكين، 2020) حيث من الممكن تجديد الالتزامات وزيادتها. ومن المتوقع أن يستمر ذلك الجهد وتعقد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فى الفترة من 9-19 نوفمبر 2020، فى المملكة المتحدة.

الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992

انضمت 153دولة فى عام 1992إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة فى الغلاف الجوى عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان فى النظام المناخى، ودراسة ما يمكن فعله للحد من معدل الزيادات في درجة الحرارة العالمية وتغير المناخ والتعامل مع آثار ذلك، وضعت هذه الوثيقة للقوى الصناعية وتلك فى طريق النمو مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة على أساس الانصاف. ودخلت حيز التنفيذ فى مارس 1994، وأصبح عدد الدول الاعضاء حالياً 196 دولة (195 دولة بالإضافة الى الاتحاد الاوربي). وبحلول عام 1995، أدركت البلدان أن شروط الخفض من انبعاثات غازات الدفيئة في الاتفاقية لم تكن كافية، فأطلقت البلدان مفاوضات لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ، واعتمدت بعد ذلك بعامين بروتوكول كيوتو الذي يلزم البلدان المتقدمة قانونًا بأهداف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وبدأت فترة الالتزام الأولي للبروتوكول فى عام 2008 وانتهت فى عام 2012، أما الفترة الثانية فقد بدأت فى 1 يناير 2013 وتنتهي عام 2020. وهناك 195 طرف فى الاتفاقية و192 طرف في بروتوكول كيوتو. وتدعم الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كافة المؤسسات المشتركة في المفاوضات الدولية لتغير المناخ، وتحديدًا مؤتمر الأطراف (COP)، بصفته اجتماع الأطراف (CMP)، وجهات الدعم التي تقدم المشورة إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف (المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ، الأمم المتحدة، 1992، ص: 3)، (أبو سكين، 2020)

الفرع الثانى: موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية

تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال قمة الأرض سنة 1992 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994 بعد مصادقة 50 دولة عليها، تتكون الاتفاقية من ديباجة و26 مادة ومرفقين خاصين بقائمة الدول المعنية بالالتزامات الواردة بها .تسعى الاتفاقية إلى الحد من تفاقم تركيز الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة الصناعية البشرية وتؤثر على التوازن المناخي لكوكب الأرض، حيث نصت المادة الثانية على " لأن الهدف النهائي لهذه الاتفاقية ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخ، وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية

تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.أبرمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1992م، ودخلت حيز التنفيذ في مارس من العام 1994م بعد أن صادقت عليها 197 دولة، وكان هدفها الرئيسي تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى يحول دون إضرار النشاطات البشرية بالنظام المناخي للأرض. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م تُشكل حجر الزاوية في بنية حماية المناخ في القانون الدولي**، فهي الاتفاقية الأولى التي وضعت خصيصًا لمعالجة هذه المشكلة، ومن خلالها تطورت سبل الحماية إلى أن وصلت إلى الحال الذي نحن عليه الآن.

ولقد وردت المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية عدة مبادئ تمثل الدليل الذي يُرشد أطرافها عن اتخاذ أي إجراءات تتعلق بتحقيق هذه الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، وهذه المبادئ هي:

- **التنمية المستدامة والإنصاف؛ المسئولية المشتركة لكن المتباينة؛ مبدأ الحيطة**

وقد قرر جانب من الفقه أن هذه المبادئ تمثل أكثر من مجرد توجهات لصياغة الالتزامات في هذه الاتفاقية، بل سيكون لها دور محوري في خلق تقارير وتفاعل بين الدول فيما يخص أي مفاوضات مقبلة تخص حماية المناخ، وهو ما تأكد عندما اعتمد أطراف بروتوكول كيوتو تلك المبادئ في صياغة أحكامه، مع اعتبارها بمثابة الإطار القانوني والآليات التنفيذية المعتمدة له. (الركابي، 2020، ص:32).

تشير الاتفاقية إلى أن النصيب الأكبر من الانبعاثات ينشأ في العالم المتقدم، ومراعاة منها لقلق البلدان النامية إزاء التنمية، تكرس مبدأ الإنصاف والتنمية المستدامة وتطالب الدول بالتعاون على أوسع نطاق ممكن وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة التي تقع على جميع الأطراف في حين أن الالتزامات الخاصة لا تنطبق إلا على البلدان المدرجة ، وسارت اتفاقية الأمم المتحدة لحماية طبقة الأوزون وكذا بروتوكول مونتريال الملحق بها، حيث عملا على إزالة كل الغازات المسببة لتآكل طبقة الأوزون واستبدالها بغازات أخرى غير ضارة.

يرى جانب من الفقه ان الهدف صعب المنال لأن النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية لخبراء المناخ تقتضي تخفيض نحو 60% من الانبعاثات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، حتى يمكن تحقي الهدف من الاتفاقية، وهو ما يوجب على الدول الاضطلاع بعبء تقييم الآثار البيئية الخاصة بالدلائل التي تبين مدى التقدم في تحقيق هذا الهدف، كتقييم مدى تضرر النظم الإيكولوجية وعدم قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، وتقييم البيانات العلمية والظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي يتم رصدها من أجل تحديد الأنشطة البشرية التي قد تشكل تدخلا خطيرا من جانب الإنسان في النظام المناخي وتحديد التدابير اللازمة لها.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية لعام 1992م تناولت العدالة المناخية تحت مبدأ الإنصاف؛ حيث يشير هذا المبدأ إلى **العدل** ومفاهيم أخرى مشابهة هي: **حماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية**، ويرجع بعض الفقه الفضل في إبرام الاتفاقية الإطارية إلى هذا المبدأ، عندما قرر أن العديد من الدول المتقدمة تتردد كثيرًا، وقد لا تتقبل في فرض أي التزامات ربما تؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية لديها، إلا أنه في سياق الحماية القانونية للمناخ، ونتيجة لإعمال مبدأ الإنصاف لم يتم الالتفات إلى هذا الصعوبات، ودُفعت هذه الدول للمشاركة في محاولة للتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن هذه الحماية.

المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو

يمثل بروتوكول كيوتو الذي تم التوقيع عليه من قبل 195 دوله فى عام 1997، ودخل حيز النفاذ عام 2005 بعد التصديق عليه من 175 دولة الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقيه الأمم المتحده الإطاريه بشأن تغير المناخ، وقد رفض الكونجرس الأميركي التصديق على بروتوكول كيوتو لأنه استثنى الصين ودول نامية أخرى من تخفيض الانبعاثات. يلزم البروتوكول الدول الموقعة عليه بقائمة محدده من الالتزامات الأولى لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل: تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يجرى هذا التخفيض خلال فتره زمنيه محدده تبدأ في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012. وبلغت نسبه التخفيض المقررة فى حاله الاتحاد الاوروبى 8% أقل من مستوى عام1990، وفى حين بلغت هذه النسبة فى حاله الولايات المتحدة واليابان 7%، 6% على التوالى وتشمل غازات محدده هى: ثانى اكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، بالإضافه إلى ثلاث مركبات فلورية. يضاف إلى ذلك الحفاظ على الغابات من أجل امتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة، والعمل على إنتاج وتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة. أما الثانية فهى التزامات تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها منها: تمويل وتسهيل أنشطه نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة منها إلى الدول النامية والأقل نمواً، التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نمواً فى " **آلية التنمية النظيفية**" أى مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة. وقد ضم البروتوكول آلية للمرونة تسمى" **سوق أرصدة الكربون**" من خلال السماح بنقل أرصدة الانبعاثات بين الفاعلين الاقتصاديين، وقد نشأ سوق الكربون الأوروبي أو نظام الاتحاد الأوروبى لتجارة الانبعاثات ويسمح للملوثين الأوروبيين الرئيسيين أى الدول الأكثر تلويثًا والشركات الخاصة بشراء حقوقهم في التلوث (مقاربات تحقيق العدالة المناخية ، حنان كمال أبوسكين) يشكل بروتوكول كيتو لعام 1997م في اليابان إضافة مهمة في مجال حماية المناخ، كما أنه يُعد أول اتفاق ملزم لكل الدول بشأن تخفيض تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للحد من إلحاق الضرر بالنظام المناخي للأرض، ويميز البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة فقط، استنادًا إلى المبدأ الذي نصت عليه الاتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسئولية تبعًا لظروف ودرجة تقدم الدولة، والذي حمل الدول المتقدمة المسئولية الأولى عن انبعاث هذه الغازات في الجو. (بشير، 2022)

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات يمكن إجمالها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: عبارة عن عدد من الالتزامات، والتي تتكفل بها جميع دول الأعضاء.

المجموعة الثانية: فتتحمل الدول المتقدمة عن الدول النامية هذه الالتزامات، وهي كالتالي:

1) قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة.

2) المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات، والتي تُعد كمستودع لهذه الغازات، عن طريق امتصاصها وإخراج الأكسجين لأهل الأرض.

3) إقامة بحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات، وسلبياتها، ومشاكلها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.

4) التعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية البشر في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة.

5) العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

6) تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.

7) تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها.

وإذا اطلعنا على بروتوكول كيوتو نجد أنه لم ينص صراحة مبدأ العدالة المناخية، ولكن يجب أن نشير إلى أن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف ببروتوكول كيوتو، أنه على الأطراف عند اتخاذها لإجراءاتها لتحقيق غرض آلية التنمية النظيفة، يتوجب عليها أن تسترشد بالمادتين (2، 3) من الاتفاقية الإطارية، بالإنصاف: حيث يجب أن يطبق مبدأ الإنصاف بجميع أوجهه في آلية التنمية النظيفة، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وكذلك عدم الإضرار بحق الدول النامية في التنمية بأي شكل من الأشكال.

المطلب الثالث: اتفاقية باريس للمناخ

عُقد المؤتمر الحادي والعشرين المعروف بمؤتمر مناخ الأرض في باريس عام 2015م لإعلان الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ، والذي عُرف باتفاقية باريس للمناخ.وأعلنت الاتفاقية أنها تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند اثنين درجة مئوية عن عصر ما قبل التصنيع، مع تشجيع الأعضاء على استهداف ارتفاع 1.5 درجة مئوية فقط، ولا شك أن تطبيق هذه الاتفاقية سيعكس مبدأ العدالة ومبدأ المسئولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة تغير المناخ مع مراعاة التباين بين الدول المرتبطة باختلاف الإمكانيات والمسئولية. كانت نظرة العالم لاتفاقية باريس نظرة متفائلة مستبشرة، لأن قادة العالم قد تجاوزوا الخلافات وتمكنوا من التوصل إلى اتفاق عالمى وقع عليه ممثلو 195 دولة ودخل حيز النفاذ فى نوفمبر 2016 بعد تصديق 55 دولة عليه – مسئولة عن أكثر من 55 % من انبعاثات غازات الدفيئة -، وكانت بنود اتفاق باريس تتسم بعدالة مناخية وأمن غذائى ومراعاة لمصالح الجميع، فضلاً عن نحو نصف تريليون دولار سوف

تخصص لمحاربة التغير المناخى حتى العام2020، وقامت بتحديد الاحترار العالمي بدرجتين بحلول عام 2050 والحد من انبعاثات الكربون بنسبة 50٪، و 100٪ بحلول عام 2100. ويقدر هذا النص الحد الأدنى للتمويل العالمى بمائة مليار دولار سنوياً لمجموعة ال 77 وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بالإجماع من قبل الوفود المشاركة. ولا تلزم الاتفاقية أى دولة بكميات محددة من الانبعاثات لكنها تلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية" لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية بما يعكس قدرات كل دولة ومسئوليتها، وتلتزم الدول بتجديد مساهماتها كل خمس سنوات تبدأ فى 2025على أن تكون المساهمات أكثر طموحًا كل دورة، وأن تكون على أعلى ما يمكن تحقيقه ويتم تسجيلها فى سجل عام لدى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. وفيما يتعلق بالمعلومات عن أنشطة الدول لتنفيذ الاتفاقية وسياستها تجاه تغير المناخ وتقديم قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة، فهناك عدة أنواع من التقارير تم اعتمادها فى الاتفاقية وهى: البلاغات الوطنية، والتقارير التى يتم تحديثها باستمرار كل سنتين.(بشير ، 2022) .جاء فى الاتفاقية بوضوح أن تقليل الانبعاثات الذى تعهدت به الدول المختلفة غير كاف؛ حيث تشير التقديرات العلمية إلى أن مستوى الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة سيصل فى 2030 إلى 55 جيجا طن (= 55 مليار طن) سنوياً، رغم أنه يفترض ألا يتجاوز العالم مستوى 40 جيجا طن كي يستطيع تحقيق هدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض بما لا يتجاوز درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما قبل العصر الصناعى. وقد تلقت تلك النظرة الطموحة التى صاحبت توقيع الاتفاقية انتكاسة تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب عن انسحاب بلاده منها لأنها فى رأيه تؤدى لخسائر اقتصادية ولم ينظر لأي خلفية سياسية أو تداعيات بيئية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثانى أكبر بلد باعث للكربون بعد الصين. ويتبين أن اتفاق باريس لا يمنح المجتمعات التى تواجه التغيرات المناخية نقلة حقيقية لأن التزام الدول وبخاصة الرأسمالية الغربية التى أوصلتنا إلى حافة الخطر غير كاف وضعيف نسبياً لكن تشكل تلك الاتفاقية تحسناً هاماً فى المواقف كانت معظم دول العالم قبل التوقيع عليها معفاة من العمل على تقليل الانبعاثات، لأنها مشمولة ضمن مجموعة الدول النامية لذا فإن مجرد التوصل إلى اتفاق يعد خطوة هامة فى قضية التغيرات المناخية (أبوسكين، 2020).

وفي نهاية هذا المبحث لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع، وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي، وتتحمل معظم المسئولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعتبر الدول النامية الأكبر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينة، ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف" أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية. (عبد المسيح، 2017م، ص35) .

المطلب الرابع: "كوب 27 و28" وفرص الشرق الأوسط

عرضت الظواهر المناخية القاسية ملايين اغلب البشر لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد،وفي نوفمبر 2022 اجتمع قادة العالم وخبراء المنظمات البيئية وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة إضافة إلى رجال الأعمال على ساحل البحر الأحمر في مدينة شرم الشيخ المصرية لمناقشة قضية تغير المناخ والآثار المتفاقمة للظاهرة، لا سيما ما يطال الدول النامية. فبعد تقارير دولية قاتمة في شأن الوضع عالمياً منذ قمة غلاسكو، العام الماضي، تاريخياً تعد الولايات المتحدة أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإجمالي تراكماتها بين عامي 1913 و2013 أكثر من 10 أضعاف من الهند، بينما في المستويات الحالية تعتبر الصين أكبر ملوث باعتبارها أكبر مصدر في العالم للانبعاثات الكربونية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري (بلقاسم، 2017-2018، ص18)، بنحو الربع على مستوى العالم وفقاً لأحدث تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي عام 2018. وهي أكبر مستهلك للفحم في العالم وهو أكثر مصادر الطاقة تلوثاً ولكنها في المقابل أكبر مستثمر في مصادر الطاقة البديلة.

ووفقاً للإحصاءات الدولية، أصدرت الصين ما يقرب من ضعفين ونصف ضعف انبعاثات الولايات المتحدة عام 2019، بنصيب 27 في المئة من حصة الانبعاثات العالمية، تليها الولايات المتحدة بحصة 11 في المئة ثم الهند والاتحاد الأوروبي بحصص 3.4 و3.3 في المئة على التوالي تليها إندونيسيا وروسيا والبرازيل واليابان بحصص أقل من اثنين في المئة لكل منهم، وأخيراً إيران والسعودية بأقل من واحد في المئة.إنه على الرغم من أن قمة المناخ في شرم الشيخ "كوب 27" (ميشرا، 2022)، هي تجمع عالمي في نطاقها فإنها تمثل صفقة كبيرة للمضيفين المصريين ونظرائهم في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، باعتباره الأول بين مؤتمرين متتاليين من مؤتمرات الأطراف المناخية تعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث من المقرر أن تستضيف الإمارات مؤتمر الأطراف الـ28 (كوب 28)، إذ يمكن أن توفر استضافة بلدان المنطقة لتلك المؤتمرات الزخم لتسريع العمل ضد التهديدات التي ستضرب المنطقة أكثر من غيرها.

وفق ورقة بحثية صدرت أخيراً، عن وكالة الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الجزء من العالم معرض بشكل فريد لتغير المناخ وفي الوقت نفسه فإنه غير مستعد بشكل فريد. وكشفت دراسة صادرة عن "الاتحاد من أجل المتوسط"، وهي منظمة تجمع دول البحر المتوسط، في أكتوبر (تشرين الأول) 2019، أن هذه المنطقة من العالم الأكثر تأثراً بظاهرة الاحتباس الحراري كما أنها ثاني أكثر المناطق بعد القطب الشمالي تأثراً (بلقاسم، 2017-2018، ص18)، علماً أن الأخير غير مأهول بالسكان بينما منطقة البحر المتوسط يعيش فيها 500 مليون نسمة. وأظهرت الدراسة أن أحد الآثار المحتملة لذلك هي زيادة معدل الفقر المائي فيها إضافة إلى تأثر التنوع البيولوجي وكمية الأسماك. (ميشرا، 2022)

وقدرت دراسة شملت 135 دولة نشرها المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل (نيسان) الماضي أن تغير المناخ قد يؤدي إلى خسارة أربعة في المئة من الناتج الاقتصادي العالمي السنوي بحلول عام 2050 وأن يضرب العديد من المناطق الفقيرة في العالم بشكل مؤلم. فتعرض بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا لحرائق الغابات والفيضانات والعواصف

الكبرى وأيضاً نقص المياه، يعني أن جنوب آسيا معرضة للخطر بنسبة 10 إلى 18 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف مثيله في أميركا الشمالية و10 أضعاف أوروبا وهي المنطقة الأقل تضرراً، كما تواجه مناطق آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء خسائر كبيرة أيضاً، وتواجه بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ مستويات خسائر مماثلة لتلك التي تتعرض لها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن بشكل رئيس بسبب العواصف والفيضانات بدلاً من موجات الحرارة والجفاف.

- **التكيف وبناء المناعة**: وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، التي وقعها قادة العالم في قمة الأرض عام 1992، هيكلاً قانونياً عريضاً للتعاون العالمي في شأن مكافحة الظاهرة، وينص على أن الدول المتقدمة ستوفر الدعم المالي وغيره، إضافة إلى أشكال المساعدة الإنمائية الأخرى من خلال ثلاثة مبادئ: المبدأ الوقائي، مبدأ الحق في التنمية، ومبدأ الاشتراك في المسؤولية المتباينة وفقاً لقدرات كل بلد.من هذا المنطلق تشكل ما يعرف بـ"تحالف التكيف وبناء المناعة" الذي تلعب فيه مصر (Shitima، 2022) دوراً رئيساً حيث تعمل على رفع متطلبات الدول النامية في مواجهة تغير المناخ، وخلال قمة الأمم المتحدة للمناخ في عام 2019 ترأست مصر بالشراكة مع جمهورية مالاوي والمملكة المتحدة "تحالف التكيف والتحمل" كممثلة للقارة الأفريقية، والرئاسة المشتركة لمجموعة "أصدقاء التكيف" في نيويورك. كما توفر اتفاقية باريس للمناخ التي تبنتها 197 دولة في مؤتمر الأطراف الـ21 في ديسمبر (كانون الأول) 2015، إطاراً للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطار للرصد والإبلاغ بشفافية عن الأهداف المناخية للدول. وتستهدف الاتفاقية بشكل أساس إبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين ومتابعة أفضل الجهود الدولية للحد من الزيادة إلى 1.5 درجة مئوية، وهو يحتاج إلى خطط وطنية واسعة تستلزم إنفاق المليارات على البنية التحتية والصناعات وحتى تغيير العادات اليومية للمجتمعات .أن "المجتمع الدولي يتعامل مع الظاهرة باعتبارها تحدياً دولياً وخطراً داهماً للجميع، لكن الدول النامية دائماً تلجأ إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والأعباء المتباينة وليس من الإنصاف تقاسم أعبائها بشكل متساو لأن المساهمة في إنتاج الظاهرة لم تكن متساوية، فضلاً عن أن الدول النامية ليست لديها القدرات والطاقات التي تمكنها من التعامل مع آثارها بالقدر ذاته من الفاعلية مثل الدول الصناعية الغنية".

- **تعهدات من دون تنفيذ**: مع أن الدعوة إلى التكيف واضحة، فإن بعض المجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ هي الأقل قدرة على التكيف لأنها فقيرة أو تنتمي إلى البلدان النامية التي تكافح بالفعل من أجل إيجاد موارد كافية لتلبية الأساسات مثل الرعاية الصحية والتعليم. فوفق الأمم المتحدة قد تصل تكاليف التكيف التقديرية في البلدان النامية إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030. وفي الوقت الحالي تنفق نسبة تقدر بـ21 في المئة فقط من التمويل المتعلق بالمناخ الذي تقدمه البلدان الأكثر ثراء لمساعدة الدول النامية في التكيف والقدرة على الصمود، أي نحو 16.8 مليار دولار سنوياً.لكن في حين شهدت المؤتمرات السابقة التي أجريت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ اتفاقات على تخصيص موارد مالية بقيمة 100 مليار دولار لدعم الدول النامية في مواجهة الظاهرة، ولم يتم الإيفاء بهذا المبلغ، لأن

الدول الصناعية تتبنى وجهة نظر أخرى تقوم على مبدأ المسؤولية الجماعية. إضافة إلى السعي إلى تأجيل التعامل مع جانب التمويل وإحالته على القطاع الخاص. (ميشرا، 2022)

وفي العام الماضي في مؤتمر الأطراف "كوب 26"، اعتمدت الدول "ميثاق غلاسكو للمناخ" الذي يدعو إلى مضاعفة التمويل لدعم الدول النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء المرونة، كما أنشأت "قمة غلاسكو" برنامج عمل لتحديد هدف عالمي في شأن التكيف، الذي سيحدد الاحتياجات الجماعية والحلول لأزمة المناخ التي تؤثر بالفعل على العديد من الدول. وهو ما سيحتاج لمراجعته والتدقيق فيما أنجز خلال مؤتمر شرم الشيخ. فهناك أهداف واضحة وخريطة طريق ولكن المطلوب الآن من مؤتمر شرم الشيخ تحديد أهداف تمويلية واضحة للتخفيف والتكيف وتمويل الخسائر والأضرار. وبالنسبة للبلدان المتقدمة وبخاصة مجموعة الدول السبع (التي ستوفر الجزء الأكبر من هذا التمويل)، ينبغي الوصول إلى إجمالي 600 مليار دولار في تمويل المناخ بين عامي 2020 و2025، وهو مبلغ التمويل الذي كان سيتاح في هذه الفترة لو أوفت البلدان المتقدمة بتعهدها السنوي البالغ 100 مليار دولار. ومن ثم يجب أن يستكمل ذلك بخطة وخريطة طريق لزيادة تمويل قائم على المنح يسهل الوصول إليه وشفاف، وخصوصاً من أجل أهداف التكيف. وبينما تستعد البلدان لتحديد هدف تمويل جماعي جديد يدخل حيز التنفيذ بعد عام 2025 يوصي المعهد المتخصص في أبحاث البيئة، مقره واشنطن، بتحديد أهداف تمويلية واضحة لتعبئة القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، مع الاعتراف بالدور الذي لا غنى عنه للتمويل العام من البلدان المتقدمة . (UNITED NATIONS ، 2022)

المبحث الخامس: الجهود الدولية وتداعيات العدالة المناخية

المطلب الأول: تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية تغير المناخ أنه" يعنى تغيراً فى المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذى يفضي إلى تغير فى تكوين الغلاف الجوى العالمى والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعى للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة." ويطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذى يطرأ على معدل حالة الطقس لمنطقة ما شاملاً معدلات الهطول المطرى، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح، وتُعزى أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى عمليات ديناميكية للأرض أو قوى خارجية أو إثر النشاط الإنسانى.وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بشكل كبير وسريع، فقد نصل إلى "نقاط التحول" الرئيسية ونواجه تغير أسرع وهذا يعنى ارتفاعًا كبيرًا في متوسط درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمى. من ناحية أخرى، فإن **التغير المناخى** يؤثر سلبياً على الصحة لسوء التغذية والإجهاد وسهولة التعرض للمرض وانتقاله مما يهدد التنمية المستدامة. (الركابي، 2020، ص:32) تتفق كثير من الأدبيات على أن الأشخاص فى الدول التى تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة مثل الدول الأفريقية وفى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وتلك المعتمدة على السياحة مثل الدول الجزرية الصغيرة هم الأكثر عرضة للتداعيات السلبية للتغير المناخى فالاضطرابات المناخية تؤدى إلى تراجع الإنتاج الزراعى وارتفاع أسعار المحاصيل، أما الدول الهشة أو التى بها توترات داخلية فالضغط البيئى بسبب المناخ سيعقد من إمكانية التغلب على مشكلاتها مما يؤدى

غالباً لعدم الاستقرار. وستكون القارة الأفريقية من أكثر المناطق التى ستتضرر من التغير المناخى من خلال زيادة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر، والنقص الحاد للمياه، ومن ثم التنوع البيولوجى وزيادة التصحر رغم أنها لا تشارك إلا بنسبة أقل من ٥ %من الانبعاثات الإجمالية لكن لا تملك البنى التحتية اللازمة للتكيف مع ذلك التغير، وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على غالبية الدول العربية. (أبوسكين، 2020)

يعتبر تغير المناخ فى أغلب الأحيان أكبر تحد للبشرية فى القرون القادمة بالنظر إلى حجم المشكلة وتأثيراتها على حياة الإنسان فقد نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أول تقرير تقييم لها فى عام 1990، وقد اتُهمت آنذاك بتضخيم الأسباب البشرية -التى هى من صنع الإنسان-وكذلك الآثار المحتملة للاحترار العالمى، وعلى الرغم من عدم اليقين إلا أن الأساس العلمى لتغير المناخ راسخ الآن ويشير إلى أن التغيير يحدث بسرعة أكبر من التقديرات السابقة، ولم يعد بالإمكان اعتباره تهديدًا بعيدًا. وأصبحت الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات تؤثر على الهجرة بشكل مباشر وبشكل ملموس وأصبحت هذه الأحداث السبب الرئيس للهجرة القسرية وخاصة النزوح الداخلى، ومن المتوقع أن تكثف آثار تغير المناخ مثل هذه الكوارث وتسرع معدلات النزوح في العقود المقبلة. لقد زاد عدد الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات بمقدار الثلاثة أضعاف على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتعد آثارها على الضعفاء بالمجتمعات المحلية مدمرة لا سيما فى العالم النامى. وتشير التقديرات أنه منذ عام 2008 تم تشريد ما يقرب من سبعة وعشرين مليون شخص سنوياً بسبب الطبيعة. أما الأحداث بطيئة الحدوث مثل الجفاف، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، التصحر والتآكل الساحلى أكثر تعقيدًا وتتركز آثارها على الضعفاء، مثل الشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال وقد تكون هذه المجموعات أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية مما قد يؤدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية القائمة

من ناحية أخرى، تتطلب معالجة تغير المناخ شكلاً من أشكال الاتفاق والعمل الجماعى ومن غير المرجح أن يتم التوصل إلى ذلك ما لم ينظر إليه جميع المساهمين الرئيسيين على أنه "عادل". فلا يمكن للشمال أن يستقر دون الالتزام الكامل من الجنوب، ولا يمكن للجنوب الالتزام بذلك إذا كان ذلك سيهدد بتقويض تنميته، وتدرك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مشكلة عدالة المناخ لكنها كانت غامضة بشأن تفاصيل كيفية معالجتها. أما اتفاق باريس فهو غير ملزم كما سبق وذكرنا. إذن تؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء بالحدة نفسها. ولا يوجد اتفاق دولى حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، سواء عن طريق خفض الانبعاث ويعرف بالتخفيف ويشمل الاهتمام بالنقل النظيف، وإعادة تدوير النفايات ومعالجتها، والحد من استهلاك الوقود الأحفورى وتعويضه بالطاقة المتجددة. إلخ، أوعن طريق التكيف معه مثل تحسين إدارة المياه، وتطوير محاصيل تتحمل الملوحة والجفاف، وبناء قدرات الأسر المتضررة، ونقل السكان من المناطق المنكوبة إلى أخرى آمنة... إلخ. **لقد اسُتلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية**، لكنها أكثر تعدداً فى الأبعاد وانتشاراً من حيث المكان، لأن تغير المناخ سيؤثر على السكان فى مسافات مادية أكبر من مصادر

انبعاثات الوقود الأحفورى بينما تركز العدالة البيئية على التدهور البيئى على المستوى المحلى. ظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي والدمار البيئى والهيمنة الاقتصادية عام 2014 خلال مسيرة "مسيرة مناخ البشر" بحضور أكثر من 300ألف متظاهر فى نيويورك، وتمت تعبئة العدالة المناخية كمفهوم وحركة من جانب نخبة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميين وقد بدأ المفهوم يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة فى الغرب وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته، كالعدالة المناخية الآن **Climate Justice Now** ، ومبادرة العدالة المناخية **Climate Justice Action**،والشبكة الدولية للعمل المناخي **International CAN**، ومؤسسة العدالة البيئية **Environmental Justice Foundation**؛ والقاسم المشترك بينهم الاعتقاد أن كل أعضاء المجتمع الدولى لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وعليهم أداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار وهذا هو الرهان الحقيقى للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال إلى عدالة التوزيع، والمساواة بين الأجيال والدول فى المنافع والتكاليف.

إن أولئك الذين استفادوا ومازالوا يستفيدون من الانبعاثات في شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة الثروة فى البلدان الصناعية عليهم التزام أخلاقي بتقاسم المنافع مع من يعانون اليوم من آثار تلك الانبعاثات، ومن ثم تسلط العدالة المناخية الضوء على الطرق والأساليب التى يكون بها تغير المناخ قضية أخلاقية وكيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية، وتشير إلى مبادئ المساءلة الديمقراطية والمشاركة (مصطفى، 2019، ص:104)، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية وقدرتهم جميعاًعلى تقديم الحلول لتغير المناخ . إن أكثر الفئات عرضةً لتغير المناخ هى أفقر مجموعات العالم، لأنها تفتقر إلى الموارد والوسائل اللازمة لمواجهة آثارها كما تختلف تأثيرات التغيرات المناخية بين النساء والرجال، حيث من المحتمل أن تتحمل النساء العبء الأكبر فى حالات الفقر، ومن **ثم يمكن تعريف العدالة المناخية** بشكل عام أنها: "**معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعى إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التى تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية** ".

المطلب الثانى: الجهود الدولية نحو العدالة المناخية

تتعدد المقاربات التى يطرحها الباحثون والمنظرون بشأن الوصول لسياسات مناخية عادلة، لقد اهتم الأشخاص من جنوب الكرة الأرضية بشكل عام بتوزيع الأعباء والعدالة الإجرائية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية للوصول لاتفاق بما فى ذلك نقل الموارد من الدول ذات الانبعاثات العالية إلى المنخفضة للتكفير عن الانبعاثات التاريخية الزائدة، بمعنى أنه ينبغى السماح للعديد من البلدان الأكثر فقراً بالانبعاث أكثر مع خفض أغنى البلدان لانبعاثاتها إلى مستويات آمنة وهو مايعرف باسم "الانكماش والتقارب" وتتحمل الدول الغنية نسبياً الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. بحسب مؤشر المسؤولية والقدرة فالولايات المتحدة يجب أن تتحمل ثلث العبء العالمى للتخفيف، ويأتى الاتحاد الأوروبى بنسبة 25,7%، والصين بنسبة 5,5 % (أقل بكثير من حصتها من الانبعاثات الحالية) والهند فقط0,5%

وفقاً لحساب الانبعاثات التاريخية. بينما اهتم سكان الشمال العالمى بتطوير المسار الاقتصادى الأكثر كفاءة مما يبين أن عدم المساواة العالمية تؤثر على كيفية صياغة الأفراد للمواقف حول المناخ، فأكثر ما يقلق العلماء هو "تفسير القيم ما بعد المادية" والذي يفترض أن البشر لا يمكنهم البدء في التفكير حول البيئة إلا بعد أن يتم تلبية احتياجاتهم المادية وهو مدعوم بأدلة تجريبية من المسح العالمى للقيم. والكثير من أطروحات العدالة المناخية مستمدة إلى حد كبير من الرؤى التفسيرية المناهضة للعولمة، وتسهم فى الوقت نفس فى إعادة تشكيلها. وذلك على النحو التالى (أبوسكين، 2020).

1- عدالة سياسات التكيف : إن التكيف الفعال فى الوقت الراهن أمر ملح، ويمكن أن يقلل بشكل كبير من تكلفة الأضرار المستقبلية خاصة فى الدول النامية لأنها الأقل قدرة . ويتطلب التكيف العادل أربعة مبادئ أساسية: تجنب التغير الخطير فى المناخ؛ التطلع لحمل المسؤولية؛إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا؛المساواة للجميع. تلزم **(المادة4)** من اتفاقية الأمم المتحدة الأطراف بالتعاون فى التخطيط للتكيف ودمج اعتبارات تغير المناخ فى سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة، ومطلوب من البلدان المتقدمة مساعدة الفئات الضعيفة بشكل خاص البلدان النامية فى التكيف والمشاركة بالتمويل والتكنولوجيا. ولا تولى اتفاقية الأمم المتحدة اهتمامًا كافيا بمفهوم الضعف وحساسية الفئات الضعيفة تجاه آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف رغم أنه أمر أساسى لفكرة العدالة المناخية. وتظل المشاركة والتمثيل من القضايا المتنازع عليها فى مناقشة تغير المناخ حتى فى الاتفاقيات الدولية لا تتمتع البلدان النامية بنفس مستويات المشاركة الفعالة بالبلدان المتقدمة. المفارقة أنه بينما يحدث تغير المناخ عالمياً يكون التكيف محليا والمطلوب هو مساحة سياسية تسمح بالابتكارات على المستوى المحلى للحفاظ على مبادئ الإنصاف والعدالة. وهناك حاجة إلى الترابط بين سياسات تغير المناخ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا مثل تعليم الفتيات وتمكين المرأة والشباب وهذا التكامل إحدى السمات المميزة للعدالة المناخية. إن تحميل الحكومات المحلية مسئولية **العدالة** والتكيف المستدام دون تعزيز قدراتها المالية والتقنية يعزز فقط الاختلافات بينها فى قدرتها على التكيف ومن الضرورى الحصول على الموارد، إلى جانب المشاركة الهادفة للمهمشين والمجموعات الضعيفة في القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على سبل عيشهم وذلك لضمان عدم تفاقم عدم المساواة والظلم. (أبو سكين، 2020).

تتمثل المشكلة فى أن العديد من البلدان النامية لم تحدد بعد أولوياتها فى التكيف مع تغير المناخ، وحتى تلك التى حددت الأولويات فإنها تطبق نهج واحد للجميع دون مراعاة للاختلافات بين الجماعات أو المناطق المتضررة. ويمكن الاستشهاد بمثال من زنجبار، وتنزانيا، حيث كانت التدخلات من أعلى إلى أسفل لم تقم بزيادة المشاركة أو العدالة، ولا الاستخدام المستدام للموارد وقامت الحكومة بتوزيع المعدات والمشاريع البديلة المدرة للدخل مما خلق الصراع والظلم داخل القرى وفيما بينها بسبب عدم كفاية الموارد والتى لم تستهدف المحتاجين فعلياً. مما يدل على أن المشاركة الفعالة من قبل جميع الجهات المحلية أمر لا بد منه لخلق مقايضات عادلة.

جدير بالذكر أن بعض الدول المتقدمة أيضاً قد تخفق فى التكيف مثل الأميركيين الأفارقة فى الولايات المتحدة وكثير منهم يواجه الظلم المناخى فقد ارتفع مستوى سطح البحر على الشاطئ الشرقى لخليج تشيسابيك فى ولاية ماريلاند عام 1991 وتكرر حدوث الفيضان مرة أخرى فى السنوات الأخيرة، وتعرضت العديد من المجتمعات الساحلية الشرقية الأخرى لخطر الغمر والترحيل بسبب فقدان الأرض، وكانت تعاني من العنصرية التاريخية. لقد واجه السكان صعوبات لعدة أسباب: ضعف التخطيط على المستوى المحلى، ونقص الشفافية والمعلومات وكثير من السكان لم يتم إخبارهم بقدوم العاصفة وخطط الإخلاء، والنقص النسبى فى تمثيل المجتمعات الأمريكية الإفريقية في كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ومحدودية رأس المال الاجتماعى الذى يتكون من السمات الاجتماعية مثل الثقة والشبكات والقيادة والمشاركة ويلعب دورًا مهمًا فى التعافى بعد الكوارث. يعتبر التمكين عنصراً رئيسيا لخلق المساواة فى صنع القرار ومع ذلك يجب أن يقترن بمفاهيم العدالة الإجرائية ومعالجة عدم المساواة في التوزيع على جميع المستويات.

2- **تجارة الكربون:** تُعد تجارة الانبعاثات إحدى الوسائل المهمة التى لجأت إليها العديد من الدول لتلبية الالتزامات المحددة ببروتوكول كيوتو لتقليص الانبعاثات الضارة، في محاولة لتخفيف وخفض خطر التغير المناخى فى ظل مبدأ "الملوث يدفع والمستفيد يدفع" . وتنقسم هذه التجارة إلى عدة أنواع، أوسعها على الإطلاق هو تجارة الانبعاثات الكربونية التى تستهدف ثانى أكسيد الكربون. ويمكن لكل دولة أو مؤسسة لها أنشطة تزيد من التلوث أن تشترى حق إنتاج انبعاثات ضارة من الكربون أكثر من الحدود المسموح بها من الدول والمؤسسات التى تنتج انبعاثات أقل من تلك الحدود. مما يشجيع جميع المتعاملين على تغيير أنماط إنتاجهم، وتطوير تكنولوجيات جديدة لتقليص الانبعاثات وقد نتج عن ذلك إنشاء "بورصة" للكربون تحافظ على الحدود القصوى للتلوث على مستوى العالم وتم العمل بالفعل بسياسات تجارة الانبعاثات فى عدة دول، منها: دول الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين. تقوم تجارة الكربون على طرفين **أساسيين الأول:** البائع والذي يكون من الدول أو المصانع والشركات ذات الانبعاث الكربونى المنخفض أو قد يكون من الدول النامية، **والثانى:** المشترى وهو صاحب الانبعاثات المتزايدة، أما السلعة وهى الكربون يخضع سعرها للعرض والطلب فقد يكون سعر الطن الواحد 20 دولار وقد يرتفع إلى 50 دولار فى اليوم التالى فهو غير ثابت.

وما يمكن الإشارة إليه أن الدول قد اختلفت حول آلية الاتجار فى وحدات خفض الانبعاثات، فالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا تشجع اعتماد آلية الاتجار فى وحدات خفض الانبعاثات ولا تستثنى أى طرف من المشاركة. أما موقف الاتحاد الأوروبى فيرفض مشاركة الدول النامية فى هذه الآلية لأن نسبة انبعاثاتها قليلة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وما تزال فى إطار التنمية، أما موقف الدول النامية فقد اشترطت أن تكون مشاركتها فى هذه الآلية بصفة طوعية وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف.

تعتبر تجارة الكربون طريقة ناجحة للحد من الانبعاث الكربونى إذا ماتم إتباع سياسات متناسقة في تسعير الكربون وفرض الضرائب، وزيادة الجهود الدولية فى مجال المشاريع النظيفة وتسهيل تطبيقها. فى المقابل، ثمة تخوف من تحول

تجارة الكربون إلى مصدر للربح بدلاً من أداة لتحسين المناخ بعد وقوعها فى قبضة الشركات الكبرى وهى موضع شك فى مسار العلاقة بين مصالحها الاقتصادية وحماية البيئة علاوة على الصعوبة البالغة فى تقدير قيمة الكربون، وأنها تخلق ملكية حق التلويث وتعد من الناحية العملية خصخصة للهواء وهى مشكلة أخلاقية نظراً للفروق الكبيرة فى الثروة بين الشمال والجنوب، وأن الرابح الحقيقى هو الوسطاء والمضاربون والممولون الذين ربحوا ملايين الدولارات من بيع اعتمادات حفض الانبعاثات.

3- قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات للمواطنين: إن الدولة لديها أهمية كبيرة فى تشكيل التوقعات حول المستويات المستقبلية للانبعاثات المسموح بها وطرق الحياة النموذجية من خلال وضع حوافز لتغيير سلوك المواطنين وأن يخططوا حياتهم على هذا الأساس، يمكن للدولة إنشاء أنظمة نقل عام مستدام وعليها أن تحدد الحد الأعلى للانبعاثات الشخصية المسموح بها وبالتالى يؤثر ذلك بشكل أكبر على توقعات الأفراد وإدارة نمط حياتهم بطريقة تأخذ المناخ فى الاعتبار. فى هذه الحاله تستخدم الدولة سلطتها الشرعية لفرض قيود على الانبعاثات الشخصية مثل تخصيص حصص الكربون للأفراد بحيث يحصل كل فرد على مخصصات كافية من الانبعاثات لتحقيق مستوى ما من تلبية الاحتياجات الأساسية ومن يريد أكثر يمكنه الشراء، وإكراه المواطنين على هذا النمط لا يمس العدالة لأن حكم الشخص على السلطة يكون بناء على تقييم شامل كما أنه يختلف من مواطن لآخر ومن قضية لأخرى. وهنا يجب ان نطرح تساؤل ما الذي يجعلنا نفكر أن سلوك معين غير عادل؟ بعبارة أخرى لماذ رأى البعض أن القيود على الانبعاثات غير عادلة؟ الإجابة أولاً أن حكم الأشخاص على العدالة هو توقع يتفق أو يختلف وفق خلفياتهم عن البنية العادلة، وثانياً هو محتوى أو مضمون هذا الإجراء وما يحمله من قيم. ولا يوجد تعريف واضح وحاسم لما تتطلبه العدالة فيما يتعلق بتغير المناخ بشكل عام والانبعاثات الشخصية على وجه الخصوص. (عبد المسيح، 2017م، ص35).

4- مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية :يتميز الخطاب السائد حول العدالة المناخية بأنه يركز على الدولة وثمة مقاربة أخرى أن تكون مسؤوليات التخفيف داخل الدول بدلاً من بينهما سواء الشركات، أوالأفراد، ومن ثم صياغة القضية باعتبارها مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية. الفقراء الأكثر تضررًا والأقل قدرة على المساهمة. على سبيل المثال فمتوسط انبعاثات الهند أقل من طنين للفرد، بينما أفقر البشر فى البلاد ينبعثون أقل من ذلك بكثير، في حين أن عددًا كبيرًا من العائلات الثرية والطبقة المتوسطة لديها أنماط استهلاك وانبعاثات مماثلة لتلك فى البلدان المتقدمة. وفقًا لهذا المنطق، تلعب الدولة دورًا مهمًا باعتبارها "وسيطًا" حيث تتدفق الأموال بشكل أساسي من القادرين إلى الضعفاء عبر الحدود. ولا يزال من الصعب تصور ما هو شكل العدالة المناخية التى قد تنطبق على الفاعلين من غير الدول بدون الرجوع إلى الدول التى يقيمون فيها والتى تقع فيها مسؤولياتهم وربما يعد ذلك غير مرجح أو على أقل تقدير غير عملى فى المفاوضات لأن الدول سترفض تدفق أموال مواطنيها للخارج.

5- دور القطاع الخاص: من أبرز المناقشات التى تثير الخلاف موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترى الأوساط الليبرالية أن القطاع الخاص يؤدى دوراً حيوياً فى تمويل برامج ومشاريع المناخ، بينما تعتقد الأوساط

المعارضة لليبرالية أن تلك الشراكة تغلب مصالح القطاع الخاص على حساب متطلبات المجتمع فى حماية الموارد ؛ فالموارد الطبيعية ليست موارد اقتصادية فحسب بل هى موارد مجتمعية لا تخضع لآليات العرض والطلب . وثمة انتقاد للنظام الرأسمالى وآليات السوق لأنها لا تضع الأضرار البيئية فى الاعتبار وينظر إليها أنها آثار خارجية أى خارجة عن حسابات السوق. فى هذا الإطار، يظهر مفهوم "العيش الجيد" الذي يعكس المخاوف المناخية ويهدف لفتح الطريق نحو نموذج جديد ومقاربة جديدة للطبيعة، ويأتى فى مقابل مفهوم "العيش الأفضل" بمعنى التراكم المادى الذى يمثل منطق النظام الرأسمالي لأنه مفهوم يعكس تلاقى الأزمات التي نمر بها، وقد عانينا من أزمة الحداثة الغربية التى أدت إلى فقدان التوازن بين البشر والطبيعة. وفقاً لهذا المنطق حتى يعيش عدد قليل من البشر على نحو أفضل فإن الغالبية العظمى من سكان العالم محكوم عليهم بالعيش بشكل سيء من أجل تلبية احتياجاتهم من المواد الخام والعمالة الرخيصة أكثر، وبالتالى فان "العيش الجيد" يدعو إلى إنهاء التراكم من أجل التراكم والزيادة في الثروة المادية والاستهلاك اللامتناهى للسلع والخدمات ويجب علينا اجراء تغييرات عميقة والبحث عن توازن جديد والخروج من أيديولوجية الفردانية التى لا يستفيد منها سوى عدد قليل من البشر، فلا ينبغى أن يكون محرك المجتمع هو منطق السوق وتسليع العالم ولكن تحسين نوعية الحياة والتضامن والمساواة وتلبية احتياجات البشر "الكافية" والدفاع عن التنوع الجماعى والثقافى، والحفاظ على الأرض- الأم. لذلك نحن بصدد بناء فكر منهجى يعتمد مقاربة جديدة للطبيعة تختلف عن العقلانية الحديثة التى اتبعها الغرب.

6- **عدالة المدخلات:** تتحقق العدالة فى وضع سياسة المناخ أو المدخلات وليس فى المخرجات المعنية بتقييم النتائج أو الآثار العملية، وتنادى تلك المقاربة بمشاركة أكثر وضوحاً من جانب أطراف البلدان النامية مما يعزز الاتفاق على نتائج أكثر عدلاً، من خلال زيادة الثقة بين الأطراف اللازمة للاضطلاع بجهود التخفيف وتعزيز التفاهم لاتخاذ إجراءات تعاونية متبادلة المنفعة فى صياغة رؤية محددة للعدالة.

لقد حظت الأبعاد الإجرائية للعدالة أو مدخلات السياسة باهتمام أقل نسبيا من جانب العلماء، وحالياً تتطلب اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) من كل فريق عامل أن يشترك فى رئاسته العلماء من البلدان المتقدمة والنامية وذلك لتحقيق عدالة فى المدخلات من خلال تعزيز الفهم المتبادل. وتمثل برامج تعويض الكربون أيضاً مثل إعادة زرع الغابات أحد أشكال تحقيق عدالة المدخلات شريطة ألا تكون على حساب السكان الأصليين ونقلهم من أراضيهم ليتمكن أصحاب مشاريع الكربون من تحويل مزارع الأشجار إلى أرصدة كربون.

7-**حقوق الأجيال:** لقد ألهمت غريتا ثونبرغ وغيرها من نشطاء المناخ الكثير من النشء والشباب حول العالم للمشاركة فى الإضرابات المدرسية فى أكثر من 150 دولة –حتى عام 2019-وحظيت باهتمام واسع النطاق من الجمهور ووسائل الإعلام وتلقوا التشجيع من الأكاديميين والمعلمين وبعض السياسيين وأعاد ذلك تنشيط خطاب الأجيال بشأن رؤيتهم للعدالة فى مكافحة تغير المناخ. تتأسس شرعية نظرية الإنصاف بين الأجيال بحسب إديث براون ويس (**Edith Brown Weiss**) على قواعد القانون الدولى، وديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حيث تم الاعتراف بتوريث أو

انتقال الكرامة والمُساواة والحق فى الأسرة الإنسانية الواحدة كقاعدة أساسية هدفها إرساء الحرية والعدالة والسلم فى العالم أجمع. ويركز هذا المنظور على ثلاثة اعتبارات:

أولاً: تشجيع الإنصاف ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالى باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة منها، ولا يتم فرض قيوداً غير معقولة على الجيل الحالى لمواجهة الحاجات المستقبلية غير المحددة؛

ثانياً: يجب ألا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بتفضليات الأجيال المقبلة بل من واجبنا أن نمنح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاماً مع قيمها.

ثالثاً: الاعتراف باختلاف التقاليد الثقافية، وأهمية البحث عن المبادئ التى تجتذبُ الجميع.

تركز المقاربة الجيلية على ما نحن مدينون به تجاه الأجيال القادمة والحالية الأصغر سناً، ويمنع نقص التمويل الشباب من الاستفادة من الفرص المتاحة على سبيل المثال يقوم المتطوعون بتمويل مشاركتهم ذاتيا ، على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي عملية حكومية دولية فقد شارك بها مجموعات من الشباب وأظهر تحليل الوثائق المنتجة من الشباب المشاركين فى مؤتمرات الأطراف - التى انبثقت عن الاتفاقية- فى الفترة من 2015 وحتى 2018 خوفهم من أن يؤثر تغير المناخ على مستقبلهم، وأنهم الأكثر عرضة لتلك الآثار على مدى حياتهم، وعلى هذا الأساس طالبوا بالعدالة التوزيعية، والاهتمام بحقوق الفئات الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء، وأجيال المستقبل، ثمة نجاح قد تحقق وهو إدراج المساواة بين الأجيال فى ديباجة اتفاق باريس لكن انتقدوا محدودية تأثيرهم مقارنة بأصحاب المصالح والحكومات القوية التى تسعى إلى وضع تغير المناخ كمشروع مستقبلى بدلاً من سوء التوزيع التاريخى الذى يكرسه التمييز والرأسمالية لتجنب مناقشة مسئوليتها عن ذلك.

8- المنظور النسوى: يسعى لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية وعلاقات القوة فى السياق الخاص وتمكين النساء الواقعات تحت السلطة الأبوية وهو مايعرف بالايكولوجيا السياسية النسوية، فمشروع التنوير لم يمتد على قدم المساواة لجميع البشرية - فقد حدث استبعاد حسب الطبقة، والجنس، والعرق، والتحكم فى الموارد ويمكن أن تتقاطع تلك العوامل معاً. والنساء هن أكثر الضحايا لتغير المناخ خاصة فى الدول النامية بسبب عدم المساواة التى يتحملونها فى علاقات القوة الاجتماعية. تعتمد حياة المرأة بشكل مباشر على البيئة الطبيعية فى البلدان الفقيرة والنامية فهى من يتحمل المسئولية الرئيسية لتزويد المنزل بالماء والحطب للطهى و التدفئة بالإضافة إلى المشاركة فى الزراعة ويتنوع الضرر الذى يصيبهن من تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا سيما فى المناطق الريفية وبين المسنات مثل التشرد، وانعدام الأمن الغذائى، اعتلال الصحة أو الوفاة .. إلخ وذلك لعدة أسباب منها: الاختلاف بين قدرة الرجل والمرأة على التأثر بتغير المناخ، عدم اتقان للسباحة، عدم استطاعتهم الخروج بمفردهن من المنزل وترك الأطفال، احتمالية المعاناة من التهميش على أساس النوع، انخفاض دخلهن وضعف المهارات والقدرات. من جانب آخر، تزداد مسؤوليات المرأة وأعبائها عند وجودعوائق تحول دون الحصول على المتطلبات الأساسية من الغذاء والماء والوقود حيث تؤدى موجات

الجفاف وإزالة الغابات وسقوط الأمطار المتقطع إلى ضرورة أن تبذل المرأة جهد أكبرلتوفير سبل العيش علاوة على تزايد احتمالات تعرضهن للعنف والتسرب من التعليم وخلال الكوارث الطبيعية وأثناء الهجرة.

8 - **حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة:** يجب أن تعتمد العدالة المناخية نهجًا ثابتًا قائمًا على حقوق الإنسان خاصة الفئات الضعيفة، كالفقراء والنساء والأشخاص الملونين فى جميع أنحاء العالم التى تتضرر من الآثار المناخية مثل الأمريكيون الأفارقة سكان نيو أورليانز في أعقاب إعصار كاترينا. هذه الفوارق الطبقية والعرقية فى المناخ والآثار السلبية للتغيير موجودة داخل البلدان وفيما بينها. فقد خلص عدد كبير من الأبحاث إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ ستؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية بسبب محدودية الآليات المالية والمؤسسية، وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفقر، إلى جانب الافتقار إلى شبكات الأمان، فى أفريقيا مثلاً يمكن أن تنخفض محاصيل الزراعة المعتمدة على الأمطار بنسبة 50٪ على الأقل. لذا يجب ان يتم حماية تلك الفئات من خلال:

أولاً: تحديد حقوق الإنسان بدقة لمن يتأثر وكيف، فضلاً عن الإجراءات التى ينبغى اتخاذها لتوفير الإنصاف لهؤلاء الأشخاص؛ **ثانياً:** يكون صنع السياسات المتعلقة بقضايا العدالة المناخية أكثر استدامة وعدالة فقط إذا كان السكان المتضررون والفئات الضعيفة تتوفر لهم إمكانية عرض آرائهم حول القرارات التى يتعين اتخاذها بطريقة حقيقية وديمقراطية. وهذا يعنى أنه لا يمكن تحقيق العدالة المناخية إلا إذا كانت حقوق الإنسان مضمونة وفق المعايير العالمية لكل من يتأثر بأى شكل من الأشكال بتغير المناخ ويتم احترامها.

9- **حماية الثقافات المحلية:** يغفل التركيز فقط على الأضرار التى تلحق بالممتلكات بسبب تغير المناخ جزء مهم هو الثقافة؛ فبعض البشر يتخوفون من أن تغير المناخ سيحرم أعضاء بعض الفئات الاجتماعية من فرصة الاندماج فى مجتمعاتها التى نشأت فيها نتيجة التغيرات المناخية وفى العديد من المواقف ستضطر ثقافات بأكملها إلى الانتقال لمناطق أخرى من أجل البقاء وقد يختفى بعضها كلياً مثل الجماعات التى تعيش فى الجزر المعرضة للغرق . يلاحظ غياب الضمانات لحقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمحلية المجتمعات المقيمة بالقرب من الغابات ولم تتناولها اتفاقيات المناخ. إن إدماج أصحاب الشأن من المواطنين والمجتمعات المحلية فى سياسات المناخ يخدم ضرورات العدالة مباشرة عن طريق أخذ مصالح ووجهات نظر المتضررين على محمل الجد، ولكن عندما يشعر المواطنون بأن مخاوفهم قد تم تناولها والسعى لحلها سيكون لديهم ثقة ودعم لقرارات الحكومة. فأحد أهم مرتكزات العدالة المناخية وفق ذلك الاقتراب هو حلول تضمن سيادة السكان المحليين الأصليين على مواردهم وتملكهم الفعلى للقرار السياسي وتحكمهم في مصيرهم.

10- **الاقتراب الجزائى :** يهتم بالضرر الذى لحق بالنظام البيئى أو تدميره إلى حد أن التمتع بجزء من تلك البيئة سينخفض إلى حد كبير فتغير المناخ إلى جانب النمو السكانى والدمار الواسع النطاق للأنظمة البيئية الطبيعية تؤدى لتغيرات لا رجعة فيها، ومن ثم هناك حاجة إلى مجموعة من الآليات الفورية والفعالة لحماية حقوق الأجيال القادمة،

ولكن أيضًا حقوق الطبيعة نفسها ضد الإبادة الجماعية مما يتطلب توقيع الجزاء والعقوبات وحتى الآن لم تتم إدانة أى طرف بمخالفة جريمة الحرب البيئية. والمبدأ أنه لا توجد عقوبة بدون قانون وثمة العديد من التفسيرات لهذا المبدأ فى القانون الدولى للبيئة لكن الصعوبات العملية وعدم وجود محكمة للبيئة يحول دون التطبيق، وبينما أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدماً فى معالجة جرائم ضد البيئة لا يزال هناك فراغ داخل القانون الدولي ويؤثر على قدرة السلطات القضائية المحلية لمواجهة المشاكل الخطيرة لتغير المناخ.

الخاتمة والنتائج

أبانت الدراسة على أن المجتمع الدولي بدأ يهتم بمشكلة تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة والاعتراف بحق اللجوء البيئ ، فظاهرة الاحتباس الحراري تمثل أحد أخطر المشاكل البيئية لما ينتج عنها من أضرار بيئية جسيمة، لذلك يجب على جميع الدول التعاون للحد من ظاهرة االتغيير المناخي، والانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تهدف لحماية البيئة والتصديق على تلك الاتفاقيات،كما يجب مناشدة دول العالم للجوء إلى التنمية المستدامة، والطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة ، ويجب على كل دول العالم سن التشريعات الصارمة حفاظا على البيئة، وتوقيع أقصى العقوبات على المتسببين في تلوث البيئة، وتفعيل دور الإعلام والمناهج الدراسية وكل مؤسسات الدولة للتوعية البيئية. فقضية التغير المناخي ذات طابع عالمي، ومن ثم فإن أي جهود لصيانة البيئة داخل إقليم الدولة سوف تبقى محدودة الفاعلية، لذلك فإن عملية حماية البيئة تتطلب مجهودات دولية من خلال التعاون بين كافة الدول فضلا عن المجهودات الوطنية فهي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية، على الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لتحقيق الحماية للبيئة، إلا أنها فشلت في معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها بشكل حقيقي، وذلك لوجود عدة عوامل بالغة الأهمية تفرض نفسها بقوة على قضية حماية البيئة.

التوصيات

1. لابد من تأسيس أنظمة الإنذار المبكر ورصد المناخ.
2. لابد من ضرورة تعديل اتفاقيات تغير المناخ لتنص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، وتجعله مبدأ ملزمًا لا سيما للدول الصناعية الكبرى.
3. لابد من أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينة.
4. لابد من عمل المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضية العدالة المناخية من أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذه القضية ووضع التصورات والاقتراحات من أجل تنفيذ مبدأ العدالة المناخية على نحو يحقق أهدافه.
5. لابد من توضيح الحقوق المتعلقة أو ذات الصلة بالعدالة البيئية في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يطلق على مثل هذه الحقوق مصطلح الحقوق الخضراء.
6. لابد من النظر إلى ما هو أبعد من الدولة وتجاه منظور عالمي للعدالة المناخية.

7. لابد من الاعتراف بتغير المناخ كجريمة ضد الانسانية.
8. لابد من تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان فى قضية العدالة المناخية وحماية أولئك الذين شردوا من آثار تغير المناخ.
9. لابد من تعزيز التعددية فى إدارة المناخ من حيث المستويات وتضمين أصحاب المصلحة.
10. لابد من عقد الشراكة المناخية وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول النامية والدول المتقدمة لنقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات في مجال إدارة المخاطر المناخية وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيف مع التغيرات المناخية وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة وانجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها.
11. لابد ان تقوم الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية فى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية مناخياً ودعم المزارعين وتمكينهم من استخدام الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي.

وفي النهاية لا يخالجني شك في أن هذه الدراسة المتواضعة قد اعتراها بعض الأخطاء، وعذري في ذلك إنني بشر، يصيب ويخطأ. فالكمال لله وحده سبحانه، والخطأ والقصور هما من سمات الإنسان مهما أبدع وأتقن وجد واجتهد، وغاية ما ينشده كل باحث في عمله، هو تجويد هذا العمل، ومحاولة إتقانه فحسب، فإن كنت قد قاربت ما أنشده أو شارفت عليه فهذا فضل من الله ونعمه وحسبي أن أردد في ذلك قوله تعالي " وما توفيقي إلا بالله "، والشكر فيه لكل من علمني حرفا ، وإن كانت الآخري فحسبي أن أردد في ذلك قوله تعالي "وقل رب زدني علما"

تم بحمد الله وفضله و توفيقه،،،

المراجع

- مصطفى، انجي أحمد عبد الغني (2019): الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الرابع، العدد الثالث، مصر.
- بلقاسم، بريشي (2018): الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- بوسراج، زهرة (2019): الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 33، الجزء الثاني، يونيو 2019.
- الركابي، ساجد احميد عبل (2020): التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
- الركراكي، سعد (1997): العلاقات الدولية – الميراث والرهان"، الطبعة الأولى، مراكش، المطبعة الوراقة الوطنية، المغرب.

- النجار، سعيد فتوح (2018): التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق جامعة طنطا، بعنوان: القانون والبيئة، مصر.
- عبد المسيح، عبد المسيح سمعان (2017): العدالة المناخية: بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية-آفاق-تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م.
- العويشي، عزيز السلماني (2022): المجتمع الدولي في مواجهة الرهانات-هاجس اللجوء البيئي أنموذجا، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى رؤيةإستشرافية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.
- أبوسكين، حنان كمال (2020): مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، المجلد (9)، العدد (8) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
- الشرقاوي، معاذ (2022): الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، المؤتمر الدولي العلمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين.
- بشير، هشام (2022): العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، المجلد (16)، العدد (15) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
- براون، ولي (2008): لعبة الأرقام، نشرة الهجرة القسرية " تغيير المناخ والنزوح "، عدد 31، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد.
- الأمم المتحدة (1992): اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، جنيف.
- ستوتي ميشرا. (31 8، 2022). دول جنوب آسيا تترقب "كوب 27" ولكن هل يحقق لها شيئا؟ تم الاسترداد من عربية اندبندنت:

https://www.independentarabia.com/node/366791/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%A8-27-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82

- Ephraim Mwepya Shitima .(2022 ‹11 07) .COP27: Delivering the Paris Agreement .power shift: https://www.powershiftafrica.org/publications/cop27-delivering-the-paris-agreement?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA656LysK5Gi_4d8Xu-OAkGq98KjhZg4WcgLxPfzvPhSxSjBKQgzIewaAn4dEALw_wcB
- UNEP-LEAP .(2022 ‹6 13) .climate justice .United Nations Environment Programme: https://leap.unep.org/knowledge/glossary/climate-justice
- UNITED NATIONS .(2022 ‹6 18) . UNITED NATIONS CLIMATE CHANGE CONFERENCE (COP27 . https://unfoundation.org/cop27/?gclid=Cj0KCQiAgOefBhDgARIsAMhqXA4KjJCVwmoJCdQcCMzzSV5jjSC2z8KDWxAa6bfA-He6eeoS0Qob-QIaAu4ZEALw_wcB

الأمن الغذائي بين السياسة الفلاحية والأمنية بالمغرب

La sécurité alimentaire au Maroc entre l'action publique agricole et la politique de sécurité

د. أنس وهابي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ مكناس. المغرب.

Dr ANAS OUAHABI

Docteur en droit public et sciences politiques, Université Moulay Ismail, FSJES-Meknès. Maroc

anasouahabbi@gmail.com

Résumé :

Les dernières décennies ont vu des problèmes de sécurité alimentaire, comme un des risques qui ont tourmenté le Maroc. En effet, les crises alimentaires peuvent provoquer le désordre social. La question ici est : les conditions de sécurité nationale s'amélioreront-elles, si la sécurité alimentaire s'améliore dans le pays ? Pour apporter des réponses, on s'appuie sur deux méthodes ; en premier lieu, la méthode du sociologue, en deuxième lieu, la méthode du politiste. Notre objectif dans cet article, c'est l'analyse des politiques agricoles au Maroc et leurs conséquences sur la politique de sécurité. Ainsi que, les actions publiques nécessaires qui peuvent contribuer à la sécurité alimentaire. Nos résultats principaux, la crise alimentaire au Maroc, n'est pas une simple crise de nutrition, mais c'est une crise complexe, qui est en relation avec la politique sociale, de sécurité, du pouvoir d'achat, de l'offre et de la demande.

ملخص:

شهدت العقود الأخيرة عدة أزمات مرتبطة بالأمن الغذائي كأحد المخاطر التي تهدد الأمن بالمغرب. في الواقع، يمكن أن تسبب أزمات الغذاء اضطرابًا اجتماعيًا. والسؤال هنا: هل تتحسن ظروف الأمن القومي إذا تحسن الأمن الغذائي في البلاد؟ لتقديم إجابات، نعتمد على طريقتين؛ في المقام الأول منهج عالم الاجتماع، وثانيًا منهج عالم السياسة. هدفنا في هذا المقال هو تحليل السياسات الزراعية في المغرب ونتائجها على السياسة الأمنية. وكذلك الإجراءات العامة اللازمة التي يمكن أن تسهم في الأمن الغذائي. نتائجنا الرئيسية، أزمة الغذاء في المغرب، ليست أزمة تغذية بسيطة، لكنها أزمة معقدة تتعلق بالسياسة الاجتماعية والأمن والقوة الشرائية والعرض والطلب.

Introduction :

Les dernières décennies ont vu des problèmes de sécurité alimentaire, comme un des risques qui ont tourmenté le Maroc. Alors que les gouvernements depuis l'indépendance, ont largement reconnu le rôle de l'agriculture comme domaine stratégique dans le développement économique national et que les efforts et les investissements déployés sont en cours depuis les années 60. En effet, les Hommes dans les sociétés complexes, vivent, interagissent les uns avec les autres et partagent les mêmes ressources, culture, politique et territoire. La politique de la sécurité et la cohésion entre les groupes de personnes ne sont possibles que lorsque tous les membres de la société travaillent pour l'amélioration de la société en utilisant de façon égale les ressources collectives fournies dans un pays. En fait, le droit à la sécurité alimentaire, à une nutrition adéquate, à l'abri de la faim et de la malnutrition, est la responsabilité de l'État. De même, la garantie de la sécurité nationale dans la société est inscrite dans le cadre des droits de l'homme. Il n'est pas surprenant que la réduction de la pauvreté et de la faim est l'un des objectifs du Millénaire pour le développement durable en 2019. A ce titre, les gouvernements post-coloniale au Maroc ont largement reconnu le rôle de l'agriculture dans le développement de l'économie nationale, mais les progrès réalisés pour atteindre la sécurité alimentaire ont été lents. Cela est dû en partie à l'adoption des politiques agricoles qui n'ont pas en priorité la sécurité alimentaire et aux institutions concernées qui n'ont pas de mécanismes de gouvernance pour la mise en œuvre des programmes agricoles. Il est avancé que la mise en place d'initiatives et d'actions appropriées peut renforcer les capacités de tous les acteurs gouvernementaux et agricoles pour atteindre l'objectif de la sécurité nationale et alimentaire. Toutefois, l'action publique agricole au Maroc, est entourée par plusieurs enjeux. Donc, les efforts de l'élaboration de l'action publique doivent prendre en considération tout le public des politiques publiques.

En termes d'organisation, le document comporte deux sections. La première section est consacrée à une discussion conceptuelle de la sécurité alimentaire, de la politique de sécurité, de référentiel en politique publique et des groupes d'intérêt. La deuxième section examine les diverses explications théoriques et les causes de l'insécurité alimentaire au Maroc, ainsi que le rôle de la politique de sécurité dans ce processus.

Les recherches antérieures :

Alors que beaucoup de recherches ont été faites sur l'insécurité alimentaire, il manque une discussion sérieuse sur sa relation avec la politique de sécurité. Dans ce contexte, l'étude de professeur Najib Akesbi en 2013, sous le titre : « L'agriculture marocaine, entre les contraintes de la dépendance alimentaire et les exigences de la régulation sociale », a montré que le Maroc n'a pas réussi à réaliser son autosuffisance des produits alimentaires, il a lié cet enjeu avec les enjeux de la paix sociale, en confirmant que l'insécurité alimentaire est parmi les principales causes derrière le déclanchement du printemps arabe. Dans mon étude, je soutiens une partie de cette recherche qui concerne la paix sociale et sa relation avec la sécurité alimentaire. Toutefois, je le traite de point de vue théorique et méthodologique différente, en analysant la sécurité alimentaire selon la théorie du référentiel en politique publique, ainsi en recherchant

les causes et les conséquences de la crise alimentaire, à travers les variables : pouvoir d'achat, la sécurité nationale, l'offre et la demande, l'investissement direct étranger et la paix sociale.

Objectifs :

Ce document examine les causes et les interventions nécessaires pour la sécurité alimentaire au Maroc, les défis politiques et les conséquences de l'insécurité alimentaire qui peuvent interpeller la politique de sécurité. Cet article est donc une analyse des politiques agricoles au Maroc et leurs conséquences sur la politique de sécurité. Ainsi que, les actions publiques nécessaires qui peuvent contribuer à la sécurité alimentaire.

Méthodologies :

Notre étude s'appuie sur deux méthodes scientifiques. En premier lieu, la méthode du sociologue ; cette méthode nous permet d'étudier une strate sociale érigée en groupes d'intérêt et acteurs étatiques. En deuxième lieu, nous revenons à la méthode du politiste, qui nous permet de vérifier le comportement politique des professionnels et l'action exprimée politiquement par ces derniers. De plus, l'analyse théorique et empirique s'impose. Pour cela, on a mobilisé une logique hypothético-déductive appuyée par une étude quantitative, pour exploiter les données compilées à partir des politiques agricoles, des rapports des institutions nationales et internationales, sur la sécurité alimentaire et la sécurité nationale.

Problématique :

Assurer la nourriture de plus de 37 million marocains est un objectif. La performance du Maroc reste insuffisante par rapport aux quatre aspects de la sécurité alimentaire : disponibilité, accessibilité, qualité et sécurité. C'est une véritable ironie, le Maroc qui possède de main d'œuvre qualifié et des terres cultivables soit confrontée à l'insécurité alimentaire malgré plusieurs réformes agricoles. Alors, quels sont les principaux problèmes ou défis qui limitent l'agriculture marocaine ? Le véritable défi pour le Maroc d'améliorer la sécurité alimentaire est loin de se contenter d'atténuer les effets du changement climatique ou d'améliorer la productivité agricole. En fait, les défis de la dégradation des terres, de la rareté de l'eau et du changement climatique sont sans équivoque depuis des décennies. En réalité, la production agricole dans certaines filières a augmenté malgré ces défis, mais la qualité et l'abordabilité d'autres produits sont également un défi majeur. A ce titre, une grande population (46 %), (Prospective Maroc 2030) dépend de l'agriculture pour sa subsistance. La question ici est de comprendre la place de l'agriculture dans la politique de sécurité. Autrement dit, les conditions de sécurité nationale s'amélioreront-elles, si la sécurité alimentaire s'améliore au Maroc ? Peut-on déceler une possible superposition de l'action publique en termes de politiques sécuritaires et agricoles ? Quel rôle jouerait les groupes d'intérêt agricole dans la formulation de la politique agricole ? S'agit-il d'un problème de priorité ou de référentiel ?

I- Les enjeux de la sécurité alimentaire : cadre conceptuel

1- Le référentiel en action publique entre théorie et pratique :

a- Le domaine de l’élaboration l’action publique

L’élaboration de la politique est loin d’être simple, car de nombreux choix s’offrent sans que se dégagent des lignes directrices dominantes. Ni l’opinion publique, ni l’analyse rationnelle ne constituent pas des seules variables. Bien que des contraintes économiques et politiques restreignent la gamme des possibilités, aucune d’elles n’a suffisamment de poids pour faciliter vraiment la tâche des responsables. (George & other, 1981) L’analyse du processus décisionnel nous interroge sur les principales caractéristiques de la prise de décision. Fondamentalement, trois caractéristiques peuvent être identifiées. Premièrement, l’élaboration des politiques publiques se produit en présence de multiples contraintes, le manque : de temps, de l’information, de ressources, l’opinion publique et bien sûr la communication. Deuxièmement, l’élaboration des politiques impliquent l’existence de divers processus politiques, à cet effet, les gouvernements ne sont pas des acteurs unitaires, mais se composent de différents départements et institutions qui se chevauchent et se font concurrence. Troisièmement, ces processus politiques forment un cycle infini de décisions publiques ; les décisions actuelles ne sont pas indépendantes des décisions prises antérieurement, les politiques en discussion aujourd’hui peuvent avoir des «répercussions» qui conduiront à d’autres actions publiques demain. (Christoph Knill & Jale Tosun., 2008) Compte tenu de cette nature de l’élaboration des politiques publiques, il convient de concevoir celle-ci comme un modèle de processus, souvent appelé cycle de politiques publiques (Muller). Il modélise le processus politique sous la forme d’une série d’activités politiques comprenant : 1) l’établissement d’un programme, 2) la formulation d’une politique, 3) l’adoption d’une politique, 4) la mise en œuvre et 5) l’évaluation. (Sophie Jacquot, 2019)

Chaque cycle politique commence par l’identification d’un problème de société et sa place dans l’agenda politique. Par la suite, des propositions de la politique publique sont formulées, à partir desquelles elle sera adoptée. Dans la prochaine étape, la politique publique adoptée est passée à l’action. Enfin, les impacts de la politique publique sont évalués. Cette dernière étape nous ramène directement à la première, indiquant que le cycle de la politique est continu et sans fin. Ce modèle séquentiel du cycle politique constitue une simplification. Dans le monde réel, différents acteurs politiques et institutions peuvent être impliquées simultanément dans différents processus. Pourtant, le cycle politique fournit une heuristique utile pour diviser la prise de décision en différentes unités afin de pouvoir illustrer comment les politiques publiques sont réellement élaborées. Ceux qui étudient le processus d’élaboration des politiques publiques souhaitent savoir pourquoi les gouvernements accordent une attention à certains problèmes et pas à d’autres (établissement d’un programme), pourquoi les politiques publiques changent ou restent stables dans le temps et d’où vient la politique publique.

Dans cette perspective, le processus politique comprend plusieurs aspects clés : une définition du problème à traiter, les objectifs que la politique publique est conçue pour atteindre et les instruments de politique utilisés pour traiter le problème et atteindre les objectifs. Les politiques

publiques sont le cœur, l'âme et l'identité des gouvernements du monde entier. L'analyse des politiques publiques décrit les enquêtes qui produisent des informations précises et utiles pour les décideurs. On ne saurait trop insister sur l'importance d'une bonne analyse des politiques publiques dans la réalisation des divers objectifs liés à la croissance et au développement d'un pays et de ses citoyens. (Charles & other, 2014) Par exemple, l'adoption et la mise en œuvre de politiques sociales qui ont adopté des lois clés sur : la protection sociale, tels que la loi sur la sécurité sociale, le droit du travail, les droits fondamentaux et les lois sur les droits de vote, ainsi que la loi créant le programme de RAMED, (Décret n° 2-08-177 du 28 ramadan 1429 (29 septembre 2008) pour ne citer que quelques-uns. Inversement, sans planification judicieuse des politiques publiques, un pays languit et ne peut pas suivre le monde en constante évolution. Pour toutes ces raisons, les études de politiques publiques sont de la plus haute importance, car elles aident les universitaires, les politiciens, les politologues et un public mieux informé à analyser chaque politique en profondeur, en identifiant ses forces et ses faiblesses, afin d'améliorer les choix politiques, formulations, mise en œuvre et évaluation. En résumé, l'analyse des politiques publiques couvre tout ce qui concerne la prise de décision gouvernementale, des questions de recherche essentielles au domaine des études de processus de l'élaboration de politiques publiques : comment les pouvoirs publics décident-ils des problèmes auxquels il convient de prêter attention ? en d'autres termes quel impact de l'appareil cognitif sur les décisions publiques ?

b- Les politiques publiques comme produit de changement socio-économique :

Faut-il analyser le processus décisionnel en termes de référentiel, pour expliquer le changement d'une action publique par un changement de système de représentations qui comprend les valeurs fondamentales et les raisonnements. Le problème du changement social est devenu l'un des thèmes de débat favori au sein des sociétés contemporaines. Aucun décideur, de nos jours, ne peut pas situer son action en dehors de cette perspective ; d'une manière générale, une société complexe est une société instable, sujette à des remises en cause et des évolutions permanentes. Or cette évolution est à la fois nécessaire et dangereuse, car ce perpétuel déséquilibre est une menace pour l'unité et la cohésion sociale. « D'où le paradoxe auquel se trouve confronté le pouvoir politique qui doit tout à la fois promouvoir l'innovation et en réguler tant bien que mal les conséquences, c'est-à-dire les désajustements produits par cette innovation. » (Bruno & Muller, 1987) On remarque, dans ces conditions, pourquoi le concept de politiques sectorielles est associé par définition à celui de changement social. Il faudrait, bien entendu, affiner cette analyse et distinguer, en particulier, selon les périodes concernées. Il est clair que la question du changement ne se pose pas de la même façon, selon que l'on traverse une période de croissance ou que la croissance a ralenti, voire nulle ; en fait, encore que beaucoup de problèmes actuels, dit à la restructuration, visent à faire retrouver à certains secteurs une compétitivité internationale malgré la crise. « L'observation de la réalité sociale ne consiste pas simplement à regarder de près, ce qui se passe réellement. Il s'agit plutôt d'organiser les observations conformément à des modèles théoriques. Dans l'étude de l'action de l'État et des politiques publiques, plusieurs modèles différents existent que l'on peut néanmoins regrouper en deux grands courants de recherche : l'approche étatocentrique, l'approche pluraliste ». (Jaeho, 2009)

Ces deux approches ont été construites à travers différentes observations empiriques et se sont partagées le champ d'analyse du processus décisionnel depuis une vingtaine d'années. Aussi utiles qu'ils soient, aucun de ces cadres conceptuels ne suffit pas à rendre compte de caractéristiques de la gouvernance ; l'émergence en fait, d'un grand nombre d'acteurs hétérogène dans la formulation des demandes sociales : leur intrusion dans l'espace public, chamboule le processus, si ce dernier n'est pas prisonnier du cadre officiel de la pratique gouvernementale. Les réflexions classiques surestiment le poids des contraintes légales et institutionnelles. Mais au concret le processus se donne comme objet d'analyse les diverses technologies d'action collective dans les mouvements de mobilisation, en assimilant l'action étatique à n'importe quelle action sociale. Cette nouvelle tendance intellectuelle domine les analyses contemporaines du processus décisionnel. L'action publique est considérée comme la traduction de demandes sociales formulées par des acteurs publics et privés. Les mécanismes d'interpénétration entre l'État et les groupes sociaux, constituent ainsi un terrain de recherche de plus en plus exploré. Il en va ainsi de la compréhension de la manière dont s'élabore une action publique, et en particulier des processus par lesquels les intérêts et les choix des acteurs publics et privés s'entremêlent et se croisent. (Jaeho, 2009) Par ailleurs, une meilleure compréhension des relations entre l'État et les groupes sociaux dans l'élaboration des décisions publiques ; montrent que la fonction de régulation de la vie publique assignée à l'État n'a aucun caractère objectif, mais qu'elle est la résultante d'interactions entre les multiples acteurs dans l'espace du pensable et du possible défini par un contexte social précis. Cette approche ne substantialise pas la régulation publique, mais permet de contextualiser les interactions permanentes entre l'État et les groupes sociaux, autour d'un enjeu collectif : le problème public. Le problème public déclenche ainsi une action collective, impliquant non seulement un public qui le ressent, mais aussi des acteurs qui le prennent en charge, qui essayent d'y trouver une solution, qui ont la responsabilité de satisfaire les demandes du public. De ce fait, le problème s'avère ainsi être le point d'entrée le plus commode pour la compréhension de l'action croisée de l'État et des groupes d'intérêt. Le problème public dont il s'agit ici, peut se définir alors comme « toute situation défaillante qui affecte une société ou une partie de celle-ci par le déséquilibre, la tension, les insuffisances ou les frustrations qu'elle entraîne et qui provoque une action collective pour la corriger, redresser ou améliorer». (Jaeho, 2009) A ce stade, on peut identifier deux courants de recherche qui visent directement à exposer les mécanismes de la conversion d'un phénomène, d'une situation ou d'une condition sociale en un problème public et, leurs effets visibles sur la production des actions gouvernementales: (Jaeho, 2009)

- Un premier courant ; prend comme objet de recherche les mécanismes d'ouverture du processus de la fabrication des décisions publiques : le modèle de la mise sur agenda. Ce modèle montre que l'espace public est limité ; tous les problèmes ne peuvent pas recevoir le même degré d'attention et priorité.
- Un deuxième courant ; les mécanismes à travers lesquels un problème social ou public émerge et se fait reconnaître comme tel sur la scène publique : la théorie des problèmes sociaux. Ce modèle suggère qu'un problème public n'existe pas en soi, mais dans la compétition entre différentes visions de la réalité sociale.

2- L'action publique agricole et les groupes d'intérêt au Maroc

a- Les acteurs non étatique de la politique agricole au Maroc

Le rôle des groupes d'intérêt agricole est un peu plus difficile à définir que le rôle de l'agriculture au Maroc, parce que les groupes d'intérêt agricole constituent une telle conglomération d'objectifs et d'activités. Plus d'une demi-centaine de groupes agricoles fonctionnent comme des associations nationales, et celles-ci, ainsi que les associations locales et d'autres organisations qui n'ont qu'une portée régionale, portent le nombre à plusieurs centaines. Au risque d'une simplification excessive, les groupes d'intérêt agricole peuvent être divisés en trois grandes catégories :

- Dans la première catégorie, les groupes d'intérêt déjà constitués pendant la colonisation, En juillet 1958, divers syndicats et associations locales et sectorielles créent l'Union Marocaine d'Agriculture (UMA), avec l'aval du Roi Mohammed V par de grands agriculteurs marocains, son président est Najjai, inamovible depuis lors.

- Dans la deuxième catégorie, on trouve les groupes d'intérêt agro-alimentaires représenté par le groupe FENAGRI, (Fédération Nationale de l'Agroalimentaire) qui s'intéressent aux aspects agro-alimentaires des politiques agricoles. Des groupes comme ceux-ci essaient de maintenir une composition agricole suffisamment large et représentative pour leur permettre de se faire passer pour un porte-parole des acteurs de l'industrie agroalimentaire. Bien que leur composition puisse englober les clivages agricoles et économiques, la politique et l'organisation du groupe doit être suffisamment flexible et susceptible de compromettre pour permettre au groupe d'être politiquement fort et prospère – caractère principal du néo-corporatisme.

- La troisième catégorie des groupes d'intérêt agricole est constituée par les groupes d'intérêt des producteurs agricoles, représenté par COMADER, (Confédération Marocaine) qui se sont constitués autour des filières agricoles spécifique. Ces groupes accueillent des membres spécialisés et se concentrent généralement uniquement sur les politiques qui affectent directement le bien-être économique de leur groupe. Ils acquièrent fréquemment une force politique hors de proportion avec leur nombre, car ils agissent généralement comme un bloc bien discipliné se concentrant sur des questions distinctes.

- La dernière catégorie de groupes agricoles, est composée de ceux construits autour de programmes agricoles spécifiques, tel que le plan d'action du PMV, (Plan Maroc Vert.) ils se concentrent sur l'administration de la production et de la commercialisation et le Service de vulgarisation. L'adhésion (elle peut ne pas être formelle) constitue à la fois par des associations locales et régionales ou par des agriculteurs qui participent au programme.

Malgré leurs objectifs et modes de fonctionnement différents, tous ces groupes ont beaucoup en commun et, comme le sait quiconque a observé de près, les activités de ces groupes, il existe souvent de nombreuses interactions complémentaires. Bien qu'ils représentent tous un certain intérêt, les intérêts sont souvent fusionnés pour atteindre des objectifs multi-groupes. On sait qu'il y a un degré élevé d'adhésion qui se chevauchent dans ces différents types de groupes d'intérêt agricole et que dans de nombreuses zones rurales, les mêmes agriculteurs peuvent être

les leaders dominants dans plusieurs groupes. En outre, on remarque que pratiquement tous ces groupes sont plus forts dans certaines régions que dans d'autres, et que pour beaucoup, la force régionale constitue leur plus grande arme politique. Les groupes d'intérêt agricoles ont, dans l'ensemble, augmenté à la fois en nombre d'adhérents au cours du début de siècle. Cette croissance est due à la spécialisation technologique et économique croissante du secteur agricole ainsi qu'à l'intérêt croissant des acteurs agricoles pour l'action collective pour pallier les insécurités économiques et sociales d'une société de plus en plus complexe. La réalisation d'une représentation équitable pose un autre problème grave pour les groupes d'intérêt agricole. D'après le règlement intérieur de conseil d'administration de ces groupes (Pour plus de détails), l'ensemble des membres des groupes et associations d'agriculteurs montreraient que les acteurs agricoles les plus riches sont mieux représentés à la fois en nombre et en influence que les acteurs moins aisés. En classant les producteurs agricoles selon, leur statut économique en trois catégories, élevé, moyen et faible, depuis l'indépendance presque tous les agriculteurs de la tranche économique élevée étaient membres d'un groupe d'intérêt agricole. Il n'y a aucun moyen sûr pour que les groupes agricoles puissent conserver un caractère représentatif. De nombreux contrôles de procédures et organisationnels peuvent, bien entendu, être imposés par le ministère de l'agriculture. (La reconnaissance d'un groupe interprofessionnel) Fondamentalement, les groupes d'intérêt agricole ont l'habitude de faire pression pour le droit de participer activement avec l'administration sur des programmes agricoles. Cette participation au côté des autorités administratives à l'avantage de placer les agriculteurs dans une position leur permettant de formuler et de contrôler partiellement les politiques agricoles et les programmes en relation. Son inconvénient majeur de notre point de vue, est qu'il permet fréquemment aux groupes d'intérêt d'acquérir ce qui est le mieux en termes de leurs intérêts économiques et collectifs au détriment de l'intérêt public. A cet égard, le degré d'implication des groupes d'intérêt dans le processus décisionnel variera naturellement en fonction de la situation politique et économique et de l'objectif de la politique agricole. Cependant, le degré d'implication des groupes de petits agriculteurs est probablement moins important du point de vue de leurs ressources limitées et pour d'autres considérations.

b- Les groupes d'intérêt en tant qu'influenceurs des décisions publiques

En général, l'organisation d'intérêt au sens de Max Weber, c'est un groupe structuré, qui présente des modèles d'encadrement des membres et des dirigeants, s'intégrant à des relations sociales professionnelles. (Hassenteufel, Patrick, 1995) De manière précise Thomas. T, les définit comme des associations d'individus ou d'organisations, généralement organisées formellement, qui tentent d'influencer les politiques publiques».(Paquin & Brady, 2017) Selon Cobb et Elder, il existe quatre catégories de facteurs susceptibles de déterminer un accès privilégié des groupes d'intérêt concernés, à la mise sur agenda des acteurs politico-administratifs:(Pierre & Yves, 1998)

- Un acteur en charge de la décision publique, peut-être redevable à un groupe d'intérêt particulier ou s'identifier lui-même comme membre à part entière de ce groupe (un député exerçant antérieurement une activité professionnelle particulière).

- Certains groupes sociaux ont des ressources matérielles et organisationnelles, supérieures à celles des autres, ce qui facilite la mobilisation des soutiens auprès des acteurs publics et privés.
- Certains groupes d'intérêt sont placés dans une position stratégique, qui facilite la publication de leurs problèmes ; le cas de commerce et des industriels représentés au Maroc par la CGEM (La Confédération Générale des Entreprises du Maroc) ou des grands agriculteurs représentés par UMA, COMADER et FENAGRI.
- Certains groupes sont socialement valorisés dans les revendications auprès de publics larges et variés (agriculteurs ou groupes professionnels : médecins, pharmaciens, avocats…).

Ce schéma général, fondé sur le postulat d'une inégalité de ressources entre les individus, les groupes d'intérêt économiques et les groupes d'intérêt publics, signifie qu'il puisse y avoir une inégale chance d'accès d'un problème à l'agenda, non seulement en fonction de ses propriétés intrinsèques, mais également en fonction de la nature des institutions de la problématisation et des publics mobilisés. Depuis la fin des années 80, le nombre de groupes d'intérêt au Maroc ont augmenté. En ce sens s'il est assez simple de mesurer quantitativement la montée en puissance des groupes d'intérêt, il est plutôt moins facile de mesurer leur contribution réelle à la politique publique économique au Maroc. Tout d'abord, il y a ceux qui sont reconnus comme politiquement neutres.

Celles-ci ont pour objectif de fournir des informations objectives et des éléments de preuve sur des questions qui, espèrent-ils, influenceront les décideurs, quel que soit le parti politique au pouvoir ou l'ensemble des problèmes prédominant à un moment donné. La deuxième catégorie de groupes d'intérêt comprend ceux qui, tout en restant formellement indépendants du gouvernement, ont une orientation politique ou idéologique claire (Comme l'UGEP), dans la mesure où ils s'identifient souvent à une idéologie particulière, à un parti politique donné ou même à un volet au sein de ce parti. À cet égard, ils ont été qualifiés de groupes d'intérêt « plaidoyer », car ils cherchent clairement à influencer les décideurs sur la base d'une orientation idéologique particulière ou d'une perspective politique. En effet, la participation, la négociation et la concertation, pourrait être considérée comme la façon harmonieuse, routinière, de résoudre les problèmes publics entre les intérêts organisés et le gouvernement. La version la moins lourde d'obligations réciproques, celle qui maintient les distances, est la concertation dans laquelle des agences gouvernementales écoutent les points de vue exposés par les différents groupes d'intérêt. (Jack Hayward, 1996)

3- Le lien entre sécurité alimentaire et politique publique de sécurité :

Le concept et l'idée de sécurité alimentaire ont évolué au cours des dernières décennies en reconnaissance des changements de perspectives parmi les décideurs politiques, les gouvernements, les institutions internationales (FMI, BM…) et d'autres qui se concentrent sur la résolution de problèmes centrés sur les défis auxquels le secteur agricole est confronté dans diverses parties du monde. Il n'est pas surprenant qu'il existe un certain nombre de définitions de la sécurité alimentaire, la Banque mondiale, définit la sécurité alimentaire comme « l'accès par tous à tout moment à suffisamment de nourriture pour mener une vie active et saine ». (food-

security, 2023) Quoi qu'il en soit, la définition la plus largement utilisée a été proposée dans la Déclaration de Rome du Sommet mondial de l'alimentation de 1996. Cette déclaration définissait la sécurité alimentaire comme existant lorsque toutes les personnes ont à tout moment accès à une alimentation suffisante, sûre et nutritive pour maintenir une alimentation saine, ainsi que leurs besoins et préférences alimentaires. (- Rapport de FAO, 1996) Sur la base de ces définitions, on peut affirmer que les principaux aspects et dimensions de la sécurité alimentaire sont la disponibilité alimentaire, l'accès et l'acquisition de nourriture, ainsi que l'utilisation de la nourriture pour les individus au niveau des ménages. La disponibilité alimentaire traite de l'offre réelle de denrées alimentaires dans tout le pays à partir de la production locale ou des importations. Cela implique des quantités suffisantes de types d'aliments appropriés et nécessaires provenant de sources sûr. (Clapp, Jennifer, 2015) A ce titre, une société sûre sur le plan nutritionnel a la capacité de fournir à l'ensemble de sa population une alimentation adéquate pour soutenir le travail et d'autres activités quotidiennes normales. Cela signifie que l'Etat dispose de programmes contre récoltes insuffisantes, due à la sécheresse ou à d'autres événements climatiques et aux difficultés d'approvisionnement alimentaire par le biais du commerce international. (Wani & other, 2019) Enfin, l'utilisation des aliments impliquent une utilisation appropriée basée sur la connaissance de la bonne nutrition, du processus de production alimentaire et des techniques de stockage. Cela implique la situation où il y a une consommation biophysique réelle de nourriture et si oui ou non cette nourriture a des propriétés nutritionnelles adéquates pour répondre aux besoins de santé de base d'une population donnée.

Au Maroc, l'institutionnalisation de la sécurité alimentaire était avec le PMV, qui mettait l'accent sur l'autosuffisance alimentaire nationale, cette dernière est devenue un sujet de préoccupation et a pris de l'importance au fil de temps, (Rapport, Le Plan Maroc Vert, bilan et impacts 2008-2018) sur la scène internationale et nationale, depuis la crise pétrolière et de la crise alimentaire mondiale concomitante de 1972-1974. L'accent mis sur la sécurité alimentaire devait encore augmenter à la suite de la sécheresse à successive, au changement climatique, la guerre entre la Russie et l'Ukraine, ainsi que l'augmentation des prix des produits alimentaires auxquels de nombreux pays ont dû faire face au début de l'année 2023. Toutefois, malgré les efforts d'assurer une sécurité alimentaire pour les ménages, afin d'avoir facilement un accès sûr, de qualité et culturellement acceptable à une nourriture suffisante pour mener une vie saine au moment où elles en ont besoin, le PMV n'est pas arrivé à réaliser le succès de subsistance locale pour garantir l'accès à une alimentation suffisante et nutritive au niveau du ménage ou de la famille pour une vie saine. (R. Harbouze, & other, 2019) A cet effet, le Roi Mohammed VI, a consacré à ce point une partie de son discours d'ouverture de la session parlementaire d'automne en 2021. Le souverain a mis l'accent sur la sécurité stratégique du Maroc, a appelé à la création d'un dispositif national intégré ayant pour objet la réserve stratégique de produits de première nécessité, notamment les produits alimentaires. (Discours d'ouverture du Roi, 2021)

Dans cette perspective, analyser les politiques publiques de sécurité, c'est évoquer le concept de sécurité. Selon F. Dieu, l'action publique de sécurité c'est « un ensemble cohérent de décisions et de mesures prises par les institutions politiques légitimes, dont la finalité expressément défini, est d'apporter, par la mobilisation des instances sécuritaires de régulation sociale et, le cas échéant, d'autres partenaires publics et privés, une réponse effective aux diverses formes d'insécurité ». (Bauer & Soullez, 2011) Dans cette perspective, la sécurité nationale se charge, d'assurer « de façon permanente la protection de la population, garantir le fonctionnement régulier des autorités publiques et le maintien de la vie normale du pays en cas de crise, et défendre les intérêts de sécurité de la nation contre toute menace non militaire susceptible d'y porter atteinte ». (MALLET Jean-Claude, 2008) Alors que, « La sécurité publique est un standard juridique dont l'objet est la gestion des menaces publiques quotidiennes d'origine urbaine, humaine ou naturelle, par des acteurs étatiques ou privés, et dont les mesures normatives sont édictées par le pouvoir public locale ou nationale, en vue de la protection de l'intégrité des hommes et de leurs biens matériels ». (Master de Droit Public Approfondi Dirigé par Monsieur le Professeur Bertrand Seiller, 2021) Les éléments constituant ces définitions ne permettent pas de délimiter expressément le concept de sécurité, elles montrent qu'il est difficile de régler la question de sécurité en dehors de garantir la sécurité du pays et de la société. En effet, il n'est pas possible d'établir l'ordre public, sans prendre en considération les différents types de sécurité, y compris la sécurité alimentaire. A ce titre, les politiques publiques de sécurité nationale permettent d'aborder l'ensemble des défis existants en termes de sécurité extérieure et intérieure. (Les politiques de sécurité nationale, 2023) En résumé, comprendre les politiques de sécurité, c'est alors analyser l'Etat en action, à travers les différentes mesures prisent par l'Etat, afin de garantir la sécurité et par conséquent son devoir d'être. Force est de constater, une action publique de sécurité nationale, doit prendre en charge toutes les menaces qui pèsent sur la sécurité de l'État et la sécurité la société, en s'appuyant sur la concertation entre tous les acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux qui jouent un rôle dans la sécurité.

II – Le nouveau référentiel de la sécurité alimentaire : la faim et la pauvreté

1- Le poids de l'UMA dans l'adoption de l'ancien référentiel de politique agricole

a- L'influence de l'UMA sur les projets hydrauliques

La stratégie de développement du Maroc indépendant puise ses racines dans les orientations adoptées par l'État vers le milieu des années 60. Le modèle issu de cette approche, qualifié d'agro-exportateur, sera mis en œuvre à partir du milieu des années 60. Son promoteur et maître d'œuvre sera l'État. C'est lui qui, par une politique active et multiforme, s'assure de la maîtrise du processus lancé et du contrôle des mutations qui en découlent. La politique des barrages se donnera comme objectif/symbole l'irrigation d'un million d'hectares à l'horizon 2000. L'État investira donc lui-même massivement, mais mettra aussi en place tout un ensemble d'instruments de politiques économiques, financière et sociale, dans l'espoir de créer certains «effets d'entraînement» au niveau du secteur privé et, en définitive, de consolider le modèle

agricole en promotion : encadrement, subventions, prix, fiscalité, crédits, débouchés». (Akesbi, 1997)

En effet, la politique d'irrigation s'est renforcée, notamment par la politique des barrages mise en œuvre en 1967. A ce titre, le plan quinquennal 1968-72 exprime clairement les motifs officiels se trouvant derrière la «politique des barrages», motifs qui sont en rapport avec la Banque mondiale. Toutefois, les terres cultivées ne peuvent être étendues davantage, les structures sociales et le régime juridique régissant la jouissance de la terre constituent un obstacle. Par ailleurs, une partie de l'eau provenant des pluies, a été aménagée pour l'irrigation. Le Maroc dispose d'un million d'hectares de terres irrigables, et les rendements des terres irriguées sont plus élevées et les récoltes ont une valeur ajoutée bien supérieure. Pour toutes ces raisons l'État décide de lancer un grand programme d'irrigation. L'objectif d'un million d'hectares irrigués devait être atteint grâce à la politique de barrages. En effet, l'État marocain a ranimé la vieille vision coloniale du million d'hectares vers l'an 2000 et l'a élevée au rang d'impératif national. Durant la période coloniale, seuls quatorze barrages avaient été construits. Pendant la période de transition, de 1956 à 1967, trois seulement sont complétés. Mais à l'aide du programme accéléré de construction des barrages, environ vingt nouveaux barrages ont été construits et autres sont en cours de réalisation. (Swearingen, 1987)

L'État considère le code des investissements agricoles comme un contrat entre le gouvernement et le grand fellah pour bâtir l'économie nationale. L'État paie les barrages, le réseau d'irrigation pour les exploitations ; fournit des soutiens financiers et agricoles. Un fait est incontestable : la surface irriguée est passée de 70 000 hectares, à la fin de la colonisation, à environ 700 000 hectares en 1987. La vision du million d'hectares irrigués vers l'an 2000 devient une réalité. De nouvelles formes d'organisation agricole ont été créées, l'infrastructure de base de cette organisation est le réseau d'irrigation. Ce dernier, représente à la fois un mécanisme pour la planification et un moyen de contrôle administratif. Les terres irriguées traduisent également le désir intense de l'État de créer une clientèle formée par une petite classe de fellahs prospères. Cependant, les grands acteurs agricoles ignoraient souvent les directives du gouvernement, préférant planter les cultures les plus profitables. En résumé, les politiques agricoles au Maroc ont leurs racines dans le passé colonial (la politique des barrages qui a profité aux professionnels plutôt que les petits fellahs). Ces politiques ont été corrigées par des programmes d'ajustement structurel agricole pour dépasser les déséquilibres macro-économiques du Maroc, mais la résistance de ces réformes par les acteurs agricoles, a conduit à leurs échecs. Ces problèmes ont aujourd'hui atteint des proportions alarmantes, car le Maroc ne s'est jamais détaché de son passé.

b- L'agenda politique et la paix sociale : l'action agricole est-elle une initiative de l'agenda institutionnel ?

L'élaboration des politiques agricoles ne sont pas simplement une fonction technique du gouvernement ; il s'agit plutôt d'un processus complexe influencé par la nature diversifiée des forces socio-politiques et autres forces environnementales. Ces forces environnementales qui forment le contexte politique conduisent à influencer la décision publique. Le rôle des groupes

d'intérêt agricole dans le processus de décision publique, commence par la mise sur agenda politique de leurs problèmes. A cet égard, l'élite restreinte qui compose le conseil supérieur de l'Union Marocaine de l'Agriculture reproduit le modèle colonial d'exploitation agricole et bien évidemment adopté aussi par l'État. Elle va réussir à monopoliser la représentation des intérêts de l'ensemble des agriculteurs marocains. Jusqu'aux années 90, l'UMA était consultée par les autorités gouvernementales et participait aux processus de prise de décision grâce à sa présence au sein du réseau des différentes institutions publiques agricoles qui se constituaient au fil des années. Elle exerçait une grande influence auprès du gouvernement et du parlement ; chaque fois que ses intérêts seraient en danger. (Desrues, 2004) En effet, les intérêts représentés par l'UMA, sont relativement stable dans la durée, ils sont basés sur les exigences de l'économie capitaliste (subventions aux intrants, aux structures de stockages, accès au crédit, prix garantis, etc.). (Desrues, 2006)

La mise sur agenda politique des problèmes agraires s'effectue à travers des colloques, des journées thématiques et des communiqués ou conférences de presse. A cet effet, il s'agit du modèle de mise sur agenda systémique. L'UMA a permis aux intérêts de ces adhérents d'être défendus sur tous les fronts nationaux et régional au détriment de la sécurité alimentaire. La reconnaissance de l'UMA par l'État en tant groupes d'intérêt et par la majorité des fédérations agricoles, laisse l'UMA se réclamant le représentant et le porte-parole légitime de l'ensemble des agriculteurs. (Abdelmalek, 1997) De ce fait, on peut avancer que la constitution de l'UMA bénéficie d'un double mécanisme de légitimation. D'une part, une représentation qui prétend procéder de fellah et des professionnels du secteur d'agriculture, incarnée par le syndicat. D'autre part, par la reconnaissance de l'État. L'élite paysanne, (Nejjaï, 2006) identifié à un type déterminé d'agriculture hérité de la colonisation, à une certaine conception de ce que devrait être l'agriculture au Maroc ; la modernisation de secteur agricole répond à l'ancien référent en politique agricole. Par conséquent, le référentiel actuel en politique agricole, à notre sens, ne considère pas la sécurité alimentaire comme une politique conçue pour parvenir à une sécurité nationale globale, mais l'acteur gouvernemental s'intéresse seulement à un critère de la sécurité alimentaire, c'est la « qualité » à travers la sécurité sanitaire. De même, la tendance à l'autosuffisance a souvent été utilisée par de nombreux responsables pour justifier la subvention de grands producteurs agricoles, qui montre leur inefficacité. (Nejjaï, 2006) Une fois de plus, cela reflète le sentiment de nombreux acteurs étatiques qu'un niveau minimum d'autosuffisance alimentaire est une condition préalable à la sécurité nationale. Cela peut également expliquer pourquoi la plupart des acteurs gouvernementaux ont eu tendance à restreindre les exportations alimentaires dans l'intérêt de la réduction des prix des produits alimentaires en 2023. Cependant, ironiquement, la réalité est que le Maroc, pour répondre aux besoins des citoyens et face aux changements climatiques, se tourne de plus en plus vers les importations pour satisfaire ses besoins alimentaires (le cas de l'importation des bovins en 2023). A cet effet, la sécurité alimentaire et l'insécurité nationale sont souvent inextricablement liées au Maroc. Historiquement, une augmentation des prix des produits alimentaires est liée soit par la perturbation des approvisionnements alimentaires ou par l'inflation. Pourtant, les concepts de la sécurité alimentaire et de la politique de sécurité sont souvent interdépendants et se renforcent

mutuellement. La sécurité alimentaire, par exemple, peut influer sur l'insécurité nationale du Maroc, comme on l'a vu récemment dans le cas de l'inflation des prix, le risque d'émeutes urbaines - des émeutes qui sont parfois déclenchées par des pénuries alimentaires ou des augmentations soudaines des prix des produits alimentaires, (Bassou, 2016) comme le cas des années 80, des émeutes urbaines ont causé des morts et des blessés. (RACHIK, 2010)

Généralement, la famine dans les campagnes n'entraîne pas d'instabilité politique. En effet, un exemple récent de ce phénomène s'est produit en 2023, où la hausse des prix des produits alimentaires a conduit à des manifestations urbaines dirigées contre le gouvernement par les syndicats et les partis d'oppositions. A cet égard, le gouvernement a réagi par l'interdiction de l'exportation des produits alimentaires, il a également permis l'importation des céréales et des bovins du marché mondial au cours de l'année 2023, dans une crainte persistante au sein du gouvernement que l'insécurité alimentaire puisse potentiellement provoquer une colère généralisée contre l'Etat et peut-être conduire à des troubles civils. Ainsi, la sensibilité de nombreux acteurs gouvernementaux à la sécurité alimentaire peut être liée aux craintes d'instabilité sociale.

2- La mise sur agenda de nouveaux problèmes publics agricoles : la sécurité alimentaire

a- Les problèmes publics de sécurité, vers un nouveau référentiel en politique agricole.

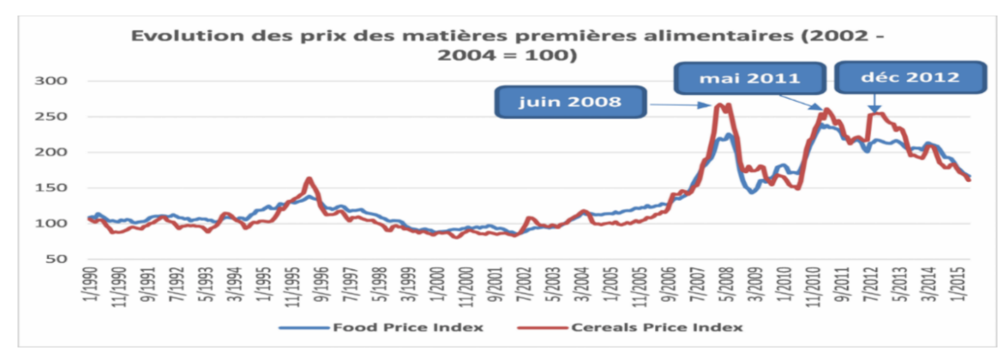
La faim et la pauvreté contribuent à l'instabilité aux niveaux local, national et international et posent des risques pour la sécurité nationale au Maroc. A cet effet, les programmes qui renforcent la sécurité alimentaire et réduisent la pauvreté aident à créer des sociétés vitales, stables et résilientes. A cet égard, l'agenda politique agricole a été élargi, les questions de politique agricole étant désormais liées à d'autres domaines de politiques publiques (politique de sécurité alimentaire, politique de l'énergie renouvelable, politique de l'eau et le développement durable, politique de sécurité sanitaire, les ALE, de sécurité, de l'emploi etc.). Les études sur la politique agricole entraînent ainsi une concertation entre les acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux. Au cours des deux dernières décennies, le programme traditionnel de politique agricole au Maroc a été mis à l'épreuve par de nouvelles questions de politique publique. Les nouveaux problèmes publics - certains ne sont plus si nouveaux - qui apparaissent à l'agenda de la politique agricole incluent :

- La politique de l'eau.
- La politique environnementale.
- La politique de sécurité alimentaire.
- La politique de libre-échange.
- La politique foncière.
- La politique de revenue.
- Et, plus récemment, la politique de sécurité sanitaire.

Dans cette perspective, les problèmes de l'eau, de sécurité alimentaire et de revenu agricole, (Le Maroc a adopté en 2020) sont en considération, bien que la sécurité alimentaire ait été

revigorée en tant que préoccupation politique à la suite de la flambée des prix des denrées alimentaires de la fin des années 2007 – 2008.

Graphique n° 1 : L'inflation des prix des denrées alimentaires au niveau mondial



Source : FAO. Octobre 2011

Selon le FAO, Les graines de l'instabilité des prix des denrées alimentaires dans le monde en 2007-2008, ont été semées au siècle dernier, les décideurs publics n'ayant pas su alors percevoir que l'essor de la production, dans plusieurs pays ne serait pas éternel et, qu'il fallait investir dans la recherche et développement du secteur agricole. Au cours des 30 dernières années, la part de soutien publique au développement que les pays de l'OCDE ont consacré à l'agriculture a baissé de 43 %. La chute de financement persistant dans l'agriculture, de la part des États, est la principale cause des problèmes auxquels nous sommes confrontés aujourd'hui. La croissance économique rapide des pays émergent contribue également, aux tensions actuelles sur les marchés : souvent plus de personnes mangent davantage de viande et de produits laitiers, d'où une augmentation rapide des besoins en graines fourragères. (Rapport de FAO, octobre 2011) A cet égard, les nouveaux problèmes comprennent également, la mobilisation d'autres terres agricoles – terre de jmouaa et terre privée appartient au domaine d'État - pour augmenter la production agricole, et récemment le rôle joué par les acteurs agricoles dans l'atténuation du changement climatique, à travers l'adoption et la mise en œuvre des actions de développement durable. Ces développements ont entraîné un élargissement de l'agenda de la politique agricole, avec des questions de politique agricole désormais liées à d'autres domaines politiques (politique de sécurité alimentaire, politique de l'énergie renouvelable, politique de l'eau et le développement durable, etc.). Contrairement au soutien traditionnel au secteur agricole, où l'élaboration des politiques publiques était contrôlée par un groupe unique l'UMA, les nouvelles questions de politique agricole sont traitées dans un contexte institutionnel plus fluide. Cela a conduit à un besoin de plus de concertation et négociation entre les différents acteurs.

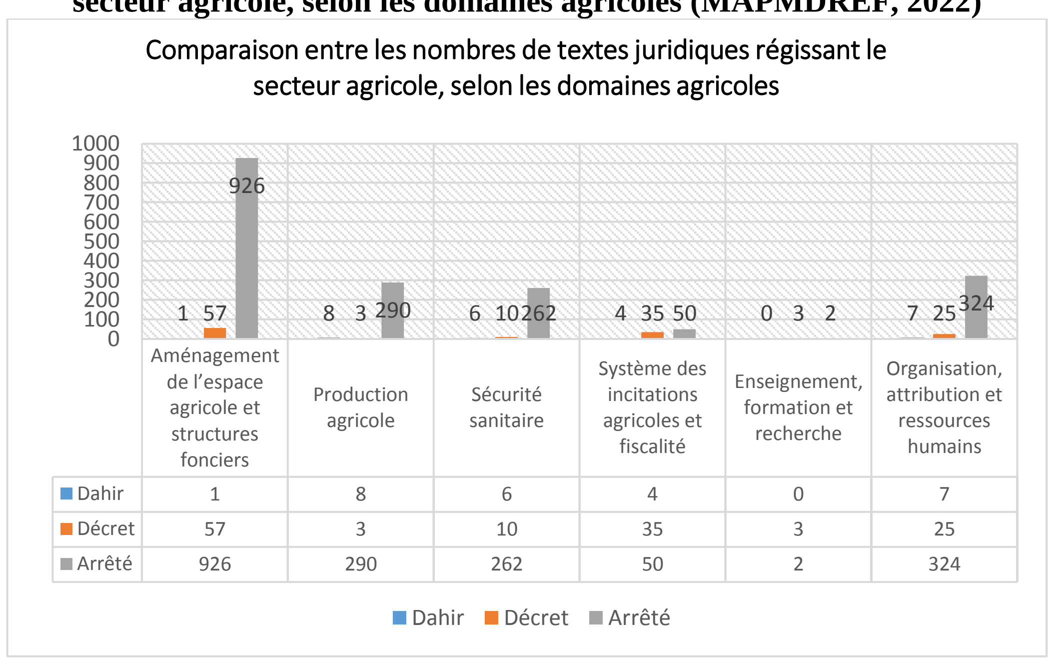
Dans ce sens, la politique de revenue agricole, comme problème social, n'est pas prise en considération qu'en 2020, avec la politique « green génération ». Ce nouveau plan initié par le Roi Mohammed VI, fait la part belle à l'entrepreneuriat agricole. Diverses soutiens et incitations, devraient permettre à 180 000 jeunes agriculteurs de se lancer. Et 150 000 jeunes bénéficieront d'ici 2030, d'importantes mesures de formation professionnelle. L'objectif principal reste d'améliorer la part du secteur dans le PIB du royaume, qui s'établit pour l'heure

à 12,3%. Il s'agit également d'alléger la balance commerciale, en exportant plus de produits à haute valeur ajoutée : la valeur des exportations agricoles doit ainsi passer de 34,7 milliards de dirhams en 2018 à 60 milliards en 2030. Par ailleurs, un million d'hectares de terres collectives seront mobilisés, devant créer presque 350 000 nouveaux emplois. A terme, ces mesures, devraient permettre à 400 000 ménages marocains d'accéder à cette classe moyenne, qui compterait alors près de 700 000 ménages – et cet alors que le secteur représente plus que quatre emplois sur dix et assure un revenu à 15 millions de Marocains.(Besson, 2020)

b- L'impact de la stabilité alimentaire et le pouvoir d'achat sur la sécurité nationale :

Les groupes d'intérêt agricole sont puissants, contrôlant une expertise technique importante qui a été introduite dans les négociations détaillées et techniques des ALE, et sur la conception de la nouvelle politique agricole le PMV. Théoriquement, certaines théories de la science politique ont lié les activités des groupes d'intérêt au besoin d'utiliser efficacement les ressources dont ils disposent. Les groupes d'intérêt créent ainsi des liens avec les acteurs politico-administratifs, en utilisant des ressources spécifiques afin d'influencer plus efficacement les politiques publiques et de survivre en tant que groupe. En examinant l'influence sur la politique agricole le PMV, les groupes d'intérêt ayant des intérêts bien définis et spécifiques se sont révélés plus efficaces pour influencer les politiques réglementaires agricoles que les groupes engagés dans un large éventail de questions. La politique agricole au Maroc, couvre un large éventail de problèmes, notamment la sécurité alimentaire et sanitaire, le développement rural, les produits agricoles, l'assurance-récolte, les programmes de conservation des ressources d'eau et environnementaux, l'énergie et le commerce, entre autres. Le graphique ci-dessous, présente une ventilation des domaines sur lesquels les textes juridiques régissant le secteur agricole.

Graphique n° 2 : La comparaison entre les nombres de textes juridiques régissant le secteur agricole, selon les domaines agricoles (MAPMDREF, 2022)



Source : établi par nos soins

Le graphique montre qu’il y a grandes différences selon chaque domaine du secteur agricole. L’organisation, attribution et ressources humaines ; environ 17,68% des lois traitaient la nouvelle organisation de la MAPMDREF. La majorité des lois étaient sur l’aménagement de l’espace agricole et structures fonciers, environ 48,88%. Les textes qui ont été axés sur la production agricole et la sécurité sanitaire, environ 28,76%. Le système des incitations agricoles et fiscalité, environ 4,42%. Enfin l’enseignement, formation et recherche, environ 0,25%.

La politique réglementaire agricole du PMV a englobé une variété de questions, mais le secteur agricole, bien qu’élargi, continue de mettre fortement l’accent sur la production agricole, l’industrie agroalimentaire, le foncier et la fiscalité. Ces résultats soutiennent provisoirement que le secteur agricole est soumis à un nouveau référentiel, basé sur la sécurité alimentaire sans éliminé l’objectif d’augmenter l’exportation. Malgré ce changement dans le référentiel, l’action publique agricole reste limitée, car une partie importante de la législation agricole, a traité le problème de la sécurité sanitaire comme nouvelle exigence dans le secteur agricole, sans le lié aux autres exigences de la sécurité alimentaire à savoir :

- L’accès : c’est la capacité de produire, ou bien la capacité d’acheter sa nourriture ;
- La disponibilité : c’est d’avoir les quantités suffisantes des produits alimentaires (soit de la production, de stocks ou d’importations) ;
- La qualité : elle concerne une bonne qualité nutritionnelle et sanitaire à la fois des aliments et des régimes alimentaires ;
- La stabilité : c’est la stabilité de l’accès, de la disponibilité et de la qualité.

Donc, le décideur public s’y concentré seulement sur le critère de la « qualité », au détriment des autres critères. A cet effet, l’action publique de sécurité et la sécurité alimentaire sont étroitement liés. Selon le Fonds international de développement agricole (FIDA), l’accès et l’acquisition de nourriture se réfèrent à la capacité des ménages à acquérir de la nourriture pour leur consommation personnelle par la production, l’échange ou le transfert. (Consulté le, 2023) Cela signifie que les familles ou les ménages ont des sources de revenus adéquates pour acheter des produits alimentaires appropriés, nécessaires pour maintenir la consommation d’un niveau nutritionnel adéquat.

De même, il implique que l’Etat doit garantir un système qui permis la capacité de faire face aux crises et chocs d’acquisition ainsi que la capacité d’améliorer et de maintenir le niveau d’acquisition. L’accès et l’acquisition de nourriture sont importantes car le fait de ne pas avoir les ressources pour acheter peut contribuer à l’insécurité alimentaire même lorsque suffisamment de nourriture est produite. (Consulté le, 2023) Pour réduire la pauvreté dans la société, les gens doivent avoir une source de revenus stable, qui garantit la sécurité alimentaire. Contrairement à cela, si les gens sont au chômage de longue durée, il n’y aura pas de source de revenu appropriée et sans un revenu stable, il n’y aura pas un pouvoir d’achat, (OUAHABI & KABBOURI, 2023) donc la sécurité alimentaire ne peut pas être maintenue.

En ce sens, l’emploi a également une relation avec la paix sociale, les investisseurs étrangers (Jean-Pierre Chauffour, 2018) se concentrent uniquement sur les marchés où ils réalisent un

profit important. De tels types de marchés ne sont possibles que lorsqu'il y a des conditions de paix sociale alors que, dans le cas de l'insécurité alimentaire, la première chose qui a eu son impact est le marché. Il existe deux types d'emplois au Maroc. L'un est l'emploi à long terme et l'autre est l'emploi à court terme. L'emploi à long terme implique des personnes à long terme et l'éradication de la pauvreté et la sécurité alimentaire (Harbouze & other, 2019) sera maintenue pendant une période plus longue. Parallèlement au maintien de la sécurité alimentaire, la santé, l'éducation et le niveau de vie augmenteront également en fonction de l'accroissement du pouvoir d'achat. Alors que l'emploi à court terme, c'est-à-dire faire embaucher des personnes pour une courte durée, à cet effet, la sécurité alimentaire des ménages, est maintenue pendant une courte période.

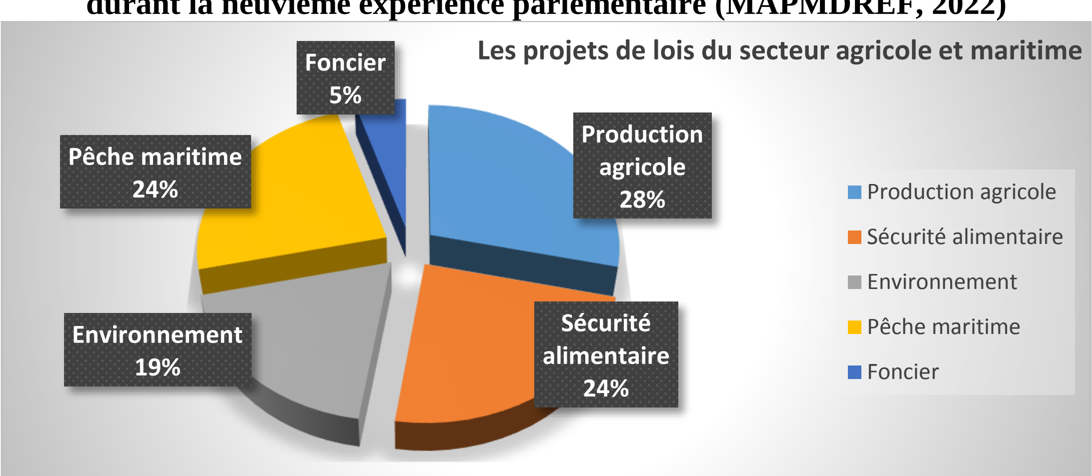
3- L'alimentation comme préoccupation politique et sécuritaire

a- La place de la sécurité alimentaire dans la législation agricole :

La politique agricole est un concept large qui peut désigner : les principes qui guident les programmes gouvernementaux qui visent la production, les ressources utilisées dans la production, les marchés nationaux et internationaux des produits de base et des produits alimentaires, la consommation et la nutrition alimentaires, la sécurité alimentaire et les conditions dans lesquelles les paysans vivent au Maroc. L'analyse au niveau de production législative s'est concentrée à l'examen du nombre et de types des textes de lois qui concernent le secteur agricole. Les données ont été recueillies sur la page site-web du parlement et de la MAPMDREF, (Consulté le, 2022) ont été analysées à l'aide de statistiques descriptives et d'une analyse des documents.

Le graphique n° 3, ci-dessous présente une ventilation des domaines sur lesquels la législation agricole s'est concentrée.

Graphique n° 3 : La législation des différents domaines du secteur agricole au Maroc durant la neuvième expérience parlementaire (MAPMDREF, 2022)



Source : établi par nos soins

D'après notre étude quantitative, la majorité des lois renvoyées à la commission de l'agriculture de la Chambre ou à la commission des secteurs productifs lors du 9e parlement a indiqué que la

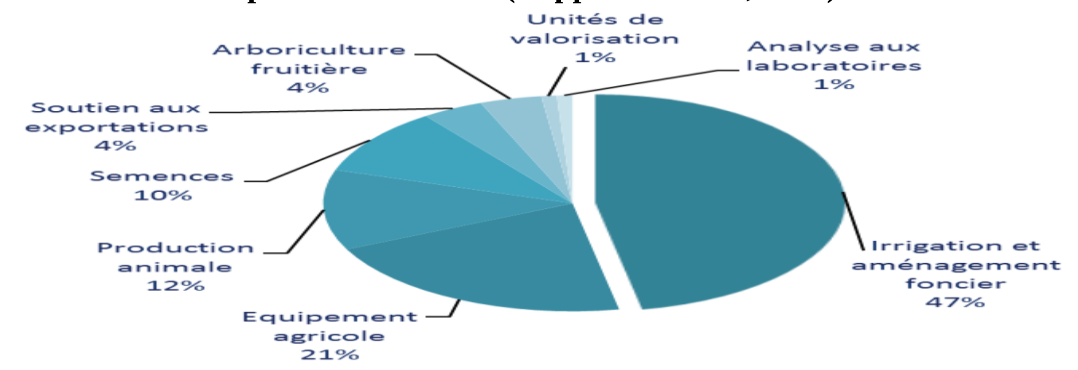
législation agricole au cours de cette période était axée sur les questions agricoles et environnementales. Environ 52% de toutes les lois étaient axées sur la production agricole et la sécurité sanitaire, alors que seulement 19% sur l'environnement. Par ailleurs, les lois sur le foncier ne représentent que 5%.

Traditionnellement, la sécurité alimentaire et la politique de sécurité ont généralement été considérées comme des politiques distinctes et sans rapport. Cependant, de plus en plus le décideur public réexamine la notion traditionnelle de politique de sécurité, dans certains cas, élargissent la définition pour englober le bien-être des citoyens. A ce titre, fait valoir un problème de sécurité nationale est un événement qui menace la survie d'un pays (Coste, 2011) ; et/ou une menace de réduire considérablement le bien-être des citoyens d'une manière qui nécessite une mobilisation nationale centralisée des ressources pour atténuer ou inverser une situation critique. A cet égard, l'enjeu majeur pour le Maroc est d'assurer l'eau potable et d'irrigation pour le secteur agricole, moteur de croissance économique locale et un des piliers de l'économie de tout le pays, à cet effet, l'eau est garant de l'emploi et de la sécurité alimentaire. (Belhouari, 2019) En 2023, pour faire face à la situation hydrique critique à cause des faibles taux de remplissage des barrages et de l'état des eaux souterraines, le ministre de l'intérieur marocain a ordonner par note l'ensemble des Walis et gouverneurs, qu'ils sont invités de réunir les commissions instituées par l'article 89 de la loi 36-15 relative à l'eau, (La Loi n° 36-15 du 10 aout 2016 relative à l'eau) dont l'objectif de garantir l'approvisionnement en eau potable de la population. Pour le Maroc, la sécurité alimentaire est une question de sécurité nationale, comme en témoignent la mobilisation du gouvernement à travers des politiques urgentes pour assurer la disponibilité de l'eau - si on considère l'eau un aliment et non seulement comme nutrition - et autres (la viande rouge et les denrées) qui reflètent un sentiment de « vulnérabilité nationale » quant à la disponibilité ou au manque d'approvisionnement alimentaire. En effet, le gouvernement marocain a tenté de poursuivre ce qu'ils considèrent comme l'idéal d'autosuffisance, même face à la preuve que de telles politiques sont presque inefficaces. (Akesbi, 2011)

b- Les causes de l'insécurité alimentaire : l'offre et la demande

Il existe une diversité de raisons et causes de l'insécurité alimentaire au Maroc. L'une des premières théories avancées pour expliquer l'insécurité alimentaire, c'est la théorie des groupes d'intérêt. En effet, les politiques entreprises par les gouvernements vont souvent à l'encontre des intérêts des groupes d'intérêt agricoles. Avec le soutien des élites, les gouvernements poursuivent les politiques de barrages qui privent le secteur agricole de ressources pour faire avancer la souveraineté alimentaire. En outre, les gouvernements au Maroc ont adopté la politique de subvention des intrants agricoles comme les machines, les engrais et les semences qui sont plus souvent utilisées par les grands agriculteurs que par les petits fellahs. Ci-dessous le graphique, qui représente la structure des subventions étatiques, pour encourager les investissements privés.

Graphique n° 4 : La structure des subventions du FDA à l'investissement privé sur la période 2008-2017 (Rapport & other, 2019)



Source : Rapport DEPF, Juillet 2019. P 11

L'estimation de base du soutien par le FDA de façon direct a été estimée pour les produits à haute valeur ajoutée qui représentent ensemble 32% de la valeur de la production agricole. Et de manière indirecte à une estimation de 68%. Le tableau n°1 ci-dessous présente le niveau de soutien agricole selon les contrats-programmes signés entre l'État et les groupes d'intérêt de différentes filières agricoles, ayant une organisation structurée et reconnue par le MAPMDREF.

Tableau n° 1 : Le taux nominal d'assistance d'État pour les filières agricoles à différents niveaux de développement du PMV «2008 - 2020» (MAPMDREF 2022)

Filières agricoles	Coût d'investissement		% de participation de l'État	Total
	Total	État		
Filière Oléicole	29,5 MDHS	8,4 MDHS	28,47 %	***Total des investissements :*** 151,645 Mds DHS ***% d'État :*** 29,33% (soit 44,481 Mds DHS)
Filière Maraîchage de Primeurs	21 MDHS	2 MDHS	9,52 %	
Filière Agrumicole	9 MDHS	3 MDHS	33,33 %	
Filière Semencière	765 MDHS	225 MDHS	24,14 %	
Filière Arboriculture Fruitière	10,2 MDHS	3,6 MDHS	35,29 %	
Filière Sucrière	7,6 MDHS	2 MDHS	26,31 %	
Filière Lait	12 MDHS	2 MDHS	16,66 %	
Filière Viandes Rouges	5 MDHS	1,45 MDHS	30 %	
Filière Avicole	3,76 MDHS	0,7 MDHS	18,61 %	
Filière Céréalière	29 MDHS	8 MDHS	27,58 %	
Filière d'industrie agroalimentaire	12 MDHS	4 MDHS	33,33 %	
Filière Biologique	1,21 MDHS	286 MDHS	26,67 %	
Filière Phoenicicole	7,6 MDHS	4,9 MDHS	64,47 %	
Filière Arganier	2,81 MDHS	2,25 MDHS	80,07 %	
Filière Safran	100 MDHS	84 MDHS	84 %	
Filière Rose à Parfum	100 MDHS	83 MDHS	83 %	
Filière Cultures Oléagineuses	421 MDHS	117 MDHS	27,79 %	
Filière Rizicole	270 MDHS	182 MDHS	67,41 %	
Filière Apicole	1,48 MDHS	388 MDHS	26,21 %	
Filière Cameline	702 MDHS	400 MDHS	56,98 %	

Source : établi par nos soins

Au total, presque 45 milliards de dirhams, ont été destinés pour financer le développement des filières agricoles, qui sont toutes représentées par des groupes d'intérêt et n'ont pas le paysan ou le petit fellah. En effet, le soutien destiné aux petits fellahs reste limité, d'où souvent l'attention est accordée aux produits alimentaires à hautes valeurs ajoutées. En somme, les données présentées ci-dessus peuvent être utilisées pour expliquer pourquoi les grands agriculteurs reçoivent un soutien plus élevé ; alors que, les petits fellahs constituent la majorité de la société rurale et ils ne reçoivent pas la même attention. Parallèlement l'échecs de l'action de la sécurité alimentaire ne revient pas au soutien étatique, mais au cahier de charge de ce soutien, qui n'exige pas expressément par des tableaux chiffrés la quantité de produits alimentaires destinée à la consommation intérieure et les conditions pour l'exportation. A cet effet, l'insécurité alimentaire en 2023, est une réponse aux conditions de l'offre et de la demande. En réalité, la baisse de l'offre des produits agricoles contribue à l'insécurité alimentaire au Maroc, fait partie d'un schéma plus large selon lequel les gouvernements de toutes tendances idéologiques ont eu tendance à favoriser les projets d'une agriculture d'exportation hautement mécanisée aux dépens de soutien des petits agriculteurs. Les autorités centrales croient qu'elles sont mieux placées pour prendre des décisions clés en matière de politique agricole que les paysans analphabètes. En conséquence, à cause de l'adoption des politiques beaucoup plus néo-libérale et favorable au marché ; de mauvaises actions publiques et des défaillances institutionnelles ont sapé la productivité des paysans et contribué à l'insécurité alimentaire au Maroc.

Conclusion

La sécurité alimentaire est un phénomène extrêmement complexe qui dépend autant des systèmes sociaux et politiques que des facteurs environnementaux tels que la terre, les conditions météorologiques, les conditions du sol et la disponibilité de l'eau. Il est également clair que la simple existence d'une nourriture abondante, ne garantit en aucune façon que les gens auront accès à des approvisionnements alimentaires adéquats. C'est là que les facteurs sociaux, économiques et politiques jouent un rôle majeur pour déterminer qui a et qui n'a pas la sécurité alimentaire. A ce titre, la décision publique agricole implique l'exploration de la formulation des politiques publiques pour comprendre comment, outre les forces politiques, les intérêts sociaux et économiques déterminent le contenu des politiques publiques. Ainsi, étudier la politique publique en termes de référentiel, nous a permis d'améliorer notre compréhension scientifique car cela nous donne des outils puissants pour examiner à la fois les déterminants et les impacts des décisions politiques. Il donne la possibilité d'analyser les effets développements, telle que la mondialisation ou le politique, sur les arrangements politiques.

Dans cette perspective, si le Maroc compte de plus en plus sur le système commercial international pour maintenir leur sécurité alimentaire, ces relations commerciales, comme avec les États-Unis ou la Russie et d'autres grands exportateurs des denrées alimentaires et autres aliments, auront probablement des effets politiques qui auront à leur tour des implications stratégiques à long terme. Enfin, la croissance démographique, bien qu'elle ne soit pas nécessairement une cause directe de l'insécurité alimentaire, réduira certainement la marge

d'erreur des décideurs s'ils se livrent à une mauvaise planification agricole ou s'engagent dans d'autres formes d'erreurs de calcul en matière de sécurité alimentaire qui impactera certainement la sécurité nationale. Puisque, les groupes de personnes pauvres qui ne bénéficient pas correctement de la redistribution des politiques publiques, ne sont pas sûrs de la stabilité de leur pouvoir d'achat, vont manifester sûrement et cela entraînera une augmentation du taux de l'insécurité dans la société.

Force est de constater, la dégradation de l'environnement, la désertification autour des terres fertiles résultant du réchauffement climatique et du changement climatique, le surpâturage et la perte de biodiversité ont aggravé la situation de la sécurité alimentaire et par conséquent de la sécurité au Maroc.

Résultats de la recherche :

- L'épuisement des eaux souterraines et la mort du bétail à cause de la sécheresse ont entraîné une augmentation des prix et par conséquent, de la pauvreté et de l'insécurité nationale.
- Le manque d'installation de stockage appropriée, a conduit à la situation où on n'a pas un stock stratégique qui permet de faire face aux situations de crises.
- La sécurité alimentaire est susceptible de devenir une préoccupation majeure en matière de politique de sécurité au cours du siècle à venir, d'autant plus que de nombreux problèmes publics, car la sécurité alimentaire comme un instrument essentiel de la sécurité nationale, est susceptible d'être étroitement liée aux perspectives futures de la stabilité sociale.
- Les manifestations au Maroc en 2023 sont plus que moyen, car il y a une répartition inégale de la richesse dans la société et il y a un besoin de programmes de protection du pouvoir d'achat et de l'emploi. Une société stable a plus de sécurité alimentaire alors qu'une société en situation d'insécurité alimentaire, il y aura plus de désordre sociale.

Recommandations :

- L'Etat doit impliquer le paysan dans les négociations sur les mesures de renforcement des capacités nécessaires pour promouvoir la sécurité alimentaire au Maroc.
- Le renforcement de soutien de petits agriculteurs, doit être mis en œuvre pour contribuer à la réalisation de la sécurité et de la souveraineté alimentaire.
- L'amélioration des infrastructures rurales et les capacités liées au commerce pour l'accès aux marchés.
- L'amélioration de la gestion des risques, à travers l'augmentation de l'approvisionnement alimentaire et les revenus des pauvres pour réduire la faim et la pauvreté, afin d'éviter le désordre public.
- Le gouvernement doit réagir sur l'offre, par la mise en place les bases d'un marché qui fonctionne correctement, cela peut aider à atteindre la sécurité alimentaire.

- Il est urgent d'améliorer la sécurité alimentaire au Maroc et d'augmenter la productivité de l'agriculture vivrière, en adoptant un nouveau référentiel : la souveraineté alimentaire.
- Le développement d’un secteur agricole durable, en se basant sur la recherche et la technologie intelligente, c’est une nouvelle voie vers la sécurité alimentaire, surtout l'utilisation de la biotechnologie pour la sélection des plantes, pourrait augmenter considérablement la productivité des cultures.

Bibliographie :

- Alain Bauer, Christophe Soullez. (2011). Dans Les politiques publiques de sécurité. Edition Presses Universitaires de France.
- Abdelmalek Ihazrir (1997). Elite rurale et politique agricole, contribution à l’étude de l’univers politique et social des acteurs. Thèse d’Etat en droit public, faculté de droit Marrakech.
- Abdelhak Bassou. (2016). The importance of agricultural policy in terms of security, defense and sovereignty. Editions OCP Policy Center PB-16/12
- Abderrahmane RACHIK. (2010). Nouveaux mouvements sociaux et protestations au Maroc. Éditions IRES.
- Abdelmalek Ihazrir. (2009). La politique hydraulique marocaine à l’épreuve : sécheresse et crise des identités rurales. Editions IRD.
- Anas OUAHABI, Abderazak KABBOURI. (2023). Les groupes d’intérêt néo-corporatistes et la politique de revenus au Maroc. Editions مجلة القانون والأعمال الدولية الاصدار رقم 44 فبراير / مارس.
- Alexandre Mimms. (2021). Le concept juridique de sécurité publique Étude d’un impensé théorique. Master de Droit Public Approfondi Dirigé par le Professeur Bertrand Seiller.
- Bruno Jobert et Pierre Muller. (1987). L’État en action : Politique publiques et corporatismes. Éditions PUF.
- Charles L. Cochran and Eloise F. Malone. (2014). Public Policy: Perspectives and Choices. FIFTH EDITION Lynne Rienner Publishers.
- Clapp, Jennifer. (2015). Food Security and Food Sovereignty: Getting Past the Binary, Dialogues. In Human Geography 4 (2).
- Christoph Knill/Jale Tosun. (2008). Policy Making. Editions Daniele Caramani, Comparative Politics. Oxford University Press.
- Décret n° 2-08-177 du 28 ramadan 1429 (29 septembre 2008) portant application des dispositions du livre III de la loi n° 65-00 relatives au régime d’assistance médicale.
- Frédéric Coste. (2011). L’adoption du concept de sécurité nationale : une révolution conceptuelle qui peine à s’exprimer. Editions Recherches & documents n° 03.
- Francesco Natoli. (2017). « Sécurité et ordre public : deux notions à relation variable. Comparaison franco-italienne ». La Revue des droits de l’homme.
- George C. Edwards III et Ira Sharkansky. (1981). Les politiques publiques : élaboration et mise en œuvre. Éditions d’Organisation.
- Hassenteufel, Patrick. (1995). « Les groupes d'intérêt dans l'action publique : l'État en interaction ». Editions Pouvoirs, n° 74.
- Jaeho Eun. (2009). Sida et action publique : Une analyse du changement de politique en France. Éditions L’Harmattan.

- Jean-Pierre Chauffour. (2018). Le Maroc à l'horizon 2040 Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique. Rapport du groupe de la banque mondiale.
- Jack Hayward. (1996). « Groupes d'intérêt, pluralisme et démocratie ». Editions revue français d'études constitutionnelle et politiques N° 79.
- Leveau Rémy. (1976). Le fellah défenseur du Trône. Editions Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris.
- Loi n° 36-15 du 10 aout 2016 relative à l'eau.
- MALLET Jean-Claude (dir.). (2008). Défense et Sécurité nationale : le livre blanc. Editions Odile Jacob.
- Mohamed Larbi Sidmou. (1995). La sécurité alimentaire par la gestion de la politique durable : spécialisation et recherche de l'autosuffisance (cas du Maroc). Editions CIHEAM-Options Méditerranéennes, Sér. A / n'26
- Najib Akesbi. (2013). L'agriculture marocaine, entre les contraintes de la dépendance alimentaire et les exigences de la régulation sociale. Editions Critique économique n° 30
- Najib Akesbi. (2011). La nouvelle stratégie agricole du maroc annonce-t-elle l'insécurité alimentaire du pays ? Editions L'Harmattan, 3 N° 78.
- Najib Akesbi. (1997). La question des prix et des subventions au Maroc face aux mutations de la politique agricole. Editions CIHEAM.
- Paquin Stéphane et Jean-Patrick Brady (dir). (2017). Groupes d'intérêt et mouvements sociaux. Éditions PUL.
- Pierre Muller et Yves Surel. (1998). L'analyse des politiques publiques. Éditions Montchestien.
- Sophie Jacquot. (2019). Dictionnaire des politiques publiques. Editions Presses de Sciences Po.
- R. Harbouze, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. (2019). Rapport de synthèse sur l'agriculture au Maroc. Editions CIHEAM-IAMM.
- Rapport de FAO. (Octobre 2011). « Prix des denrées alimentaires, de la crise à la stabilité ».
- Rapport. (2019). Le Plan Maroc Vert, bilan et impacts 2008-2018. Editions Ministre de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts.
- Rapport, Aziz LOUAL. (Juillet 2019). Le secteur agricole marocain : tendances structurelles, enjeux et perspectives de développement ». Editions Ministère de l'Economie et des Finances (Direction des Etudes et des Prévisions Financières) DEPF.
- Rapport HCP. (2011). Prospective Maroc 2030_ Agriculture 2030, quels avenirs pour le Maroc.
- Sabrina Belhouari. (2019). Secteur de l'eau au Maroc : Pourquoi faut-il miser sur une gouvernance juste et durable ? Editions Heinrich-Böll-Stiftung RABAT – Maroc.
- Thierry Desrues. (2004). La nouvelle politique agricole et les associations professionnelles agricoles au Maroc. Editions Instituto de Estudios Sociales de Andalucia.
- Thierry Desrues. (2006). « Le corporatisme agrarien au Maroc. La trajectoire de l'Union Marocaine de l'Agriculture ». Editions REMMM n° 111-112.
- Wani P., Suhas, Mukund D. Patil and Dhirender Singh. (2019). "Strengthening Food Security through Technologies". National Security, Vivekananda International Foundation.
- Wani P., Suhas, Mukund D. (2019). Patil and Dhirender Singh, "Strengthening Food Security through Technologies". National Security, Vivekananda International Foundation Vol.II (2).
- Will D. Swearingen. (1987). Terre, Politique et Pouvoir au Maroc. Editions ROMM n° 45.

Webographie

- https://fr.countryeconomy.com/pays/maroc
- www.ifad.org/fr/policy-engagement.

- www.chambredesrepresentants.ma/fr
- www.agriculture.gov.ma/
- www.chambredesrepresentants.ma. Discours d'ouverture du Roi, de la session parlementaire d'automne en 2021
- www.forbes.fr. Eric Besson ; « Génération Green : le modèle agricole Marocain, un exemple à suivre ». Article publié sur Forbes France, le 28 février 2020.
- www.ssrbackgrounders.org. Les politiques de sécurité nationale. Élaborer des politiques de sécurité nationale pour la bonne gouvernance du secteur de la sécurité
- www.banquemondiale.org/fr/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security





المؤتمر الدولي العلمي:

الأزمات العالمية المعقدة والكوارث يشهدها عام 2023

دراسة استشرافية

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

التنسيق والنشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6801. B

أبريل/نيسان2023